





۵۹۶۹

مجموع فیہ ۳ (۱۷۴ - ۱۷۵)

946

مكتبة هامة الملك سعود "قسم الخطوط"

الرقم:	٥٤٦٩	١١٠٢
العنوان:	مراجعة توثيق كتاب الادب:	كتاب في الملك
المؤلف:	محمد بن محمد بن محمد	
تاريخ النسخ:	١٤٩٠	٦
اسم الناسخ:	٦	٦
عدد الأوراق:	١٤٤	٥
ملاحظات:		

بسم الله الرحمن الرحيم وصلواته على سيدنا محمد وآله

وهذه أسماء من الكنى بغيرها وجد تحت الألف باللام مرثية
على حروف العجم والله الأفاضل والله المودود للصواب **حرف اللام**
إمام أبو التوبة أبو بكر • أحمد أبو العباس أبو جعفر أبو الطاهر
أبو العباس أبو الفاسم • أسد بن إبراهيم أبو الطاهر • أبي إلهيم أبو
سالم أبو إسحاق أبو الليث • أغر بن إبراهيم أبو القلاء أبو الصديق أبو رافع
• أيوب أبو الصبر أبو الوفاء • المعرف بالألف واللام • الفاسم أبو
الفضل أبو الطاهر • القاسم أبو كريمة أبو الفضل أبو البشير • الحسين
أبو علي أبو عبد الله أبو السعد • أبو تاشيف • المقداد أبو سعيد
أبو مفضل • اليسع أبو الرهبة أبو الخير • الشايب أبو البقا أبو الموائمة
أبو التميمي أبو معمر • الحارث أبو الخير أبو البركات الزبير أبو عبد الله
أبو كريمة • النضر أبو علي أبو العبد • المرتضى أبو جعفر أبو البشير
• أبو الوليد أبو القيث أبو الحسين • الخضر أبو الطاهر أبو البقا أبو العيش
أبو النعمان أبو الخير • الأخو أبو الحكم • حرف الباء • بشير أبو السور
أبو العرج • بستان أبو الزهر أبو النعيم أبو النضر • برطال أبو الجراح
أبو الكير أبو الربيع • بحر أبو الهول أبو القدر أبو جراح • برطال أبو
الفضل أبو الخير • بدر أبو الضياء أبو الحسن أبو جمال أبو النور أبو البشير
• محتوي أبو السعد • حرف التاء • تاج بن إبراهيم أبو البراء أبو النضر
• تميم • قاسم أبو السعد • تميم بن إبراهيم أبو الفداء أبو منصور • تاجر
• حرف الشاء • تميم بن إبراهيم أبو الفداء أبو منصور • تاجر
أبو الخضر أبو غانم أبو منصور • حرف الجيم • جندل أبو عسكر • جابر
• جابر أبو الخير أبو البشير • جندل • جندل • جندل • جندل • جندل • جندل
• حرف الحاء • حمزة أبو يعلى أبو الغنائم • حماد أبو محمد أبو القيث
• حمزة أبو يعلى أبو عمر • حركات أبو عسكر أبو الغنائم • حجاج أبو
العزيز أبو السعد • حارث أبو الخير • حماد أبو البراء أبو النضر أبو
الشهداء • حكم أبو الفضل أبو ملك • عمرو أبو العبد أبو جندل • خلوق
أبو سلامة • حرف الخاء • خالد أبو زيد أبو البقا أبو معمر أبو العيش
خليل أبو الصفاء أبو الوليد أبو إبراهيم • خليفة أبو السعد • خلوق

حرف الالف
حرف الالف
المعروف بالالف واللام
حرف الباء
حرف التاء
حرف الشاء
حرف الجيم
حرف الحاء
حرف الخاء

أبو

أبو سعيد أبو الفاسم أبو الحسن • فطيمش أبو عسكر أبو منصور •
حكاد أبو سلمة • حرف الدال • داود أبو الربيع أبو سليمان • دهر
أبو رافع أبو نوح • دانيال أبو مراد أبو شعاع • حرف الراء • راشد أبو عبد
الرحمن أبو يعقوب • ذرير أبو منيع أبو النعم • رضوان أبو إبراهيم
• رحال أبو الطاهر أبو جابر • رحال أبو رافع أبو النور أبو العدل • ربيع
أبو مكبر أبو الغيث • رباح أبو الفلاح أبو رافع أبو يعلى • ريان أبو
فارس • حرف الزاي • زياد أبو صبيح • زعيم أبو الحسن أبو زروق
أبو النور • زملان أبو النعمان أبو جميل • زاهر أبو جمال أبو الفاسم
• زينة أبو نوح • زكريا • أبو يحيى أبو هاشم أبو النور • زيد بن أبي
الحسن أبو السعد • حرف الطاء • طحمة أبو الزبير أبو علي أبو الطاهر أبو النفا
أبو النضر • طاهر أبو عبيد أبو العبد • طه • طه • طه • طه • طه • طه
الهدى • كحان أبو الطاهر • كحان أبو جراح • كحان أبو فاطمة • كحان
أبو النضر أبو مراد أبو غالب أبو الخير أبو البركات • كسلان أبو نوح
• كامل أبو الوفاء أبو الفضل • كاتب أبو اليلان • حرف اللام • الميم •
ليلى أبو الحكم • لقمان أبو الحكم • حرف الميم • محمد أبو عبد الله أبو الفاسم
• موسى أبو عمران أبو عيسى أبو شهاب أبو النضر • مرزوق أبو ملك
أبو الصفاء • محمد أبو معمر أبو البقا أبو خالد أبو راشد • مصباح أبو
الضياء أبو النور أبو يحيى • أبو السعد أبو نيل • مسلم أبو الفداء • خلوق
أبو حمزة أبو السعد • منصور أبو علي أبو غالب أبو العز • مبارك أبو كثر
أبو السعد • مسعود أبو سرحان أبو العرج أبو عريضة • مقيم أبو
كثير أبو عطاء أبو اليل • معنوق أبو نوح • محي أبو نوح • مودر أبو
النفا أبو العز • مفر أبو الغيث أبو الربيع أبو الرجا • معجوة أبو الحسن
• ملك أبو الحكم أبو يعلى أبو محمد أبو النعم • معاوية أبو عبد الرحمن
أبو حريز • مغلج أبو راشد أبو معاذ أبو عمر • ميمون أبو وليد • ميم
• ميم أبو البركات أبو منصور أبو عازي أبو الفاسم أبو الجوش • مقدم
أبو الحسن • مشغل أبو نور • مسهل أبو الخير • ميم أبو عيسى
• ميم أبو صالح • مفضل أبو العلاء • مساجم أبو اليمد أبو النور •
لحريق • منلف أبو البركات أبو النور • حرف النون • ظهير أبو غالب
أبو الجوش • نجم أبو نوح أبو الوفاء أبو الهدي • ظهير أبو الفتح أبو

حرف الدال
حرف الالف
حرف الزاي
حرف النون

سليمان • ذكروا • ابو السباك • نجاشي • ابو التميمي • ابو الطاهر • ابو مغلج • نجاشي
 ابو يسار • ابو العوزة • نجاشي • ابو الجعد • ابو الوفاء • ابو نضلة • نجاشي • ابو الخير
 ابو النضر • نجاشي • ابو السعد • نجاشي • ابو النجاشي • نجاشي • ابو النجاشي • نجاشي
 ابو عفيف • ابو محمد • صولة • ابو مظهر • ابو الحروب • ابو الحسن • نجاشي • ابو ناصر
 • صبور • ابو علي • ابو الطاهر • صميت • ابو مسلم • صفي • ابو حرب • ابو شجاع • ابو
 عبد الله • صفوان • ابو فخر • ابو مازن • ابو الوفاء • ابو مازن • ابو العلا • نجاشي • ابو
 ضرار • ابو نافع • نجاشي • عبد الله • ابو محمد • ابو عامر • عامر • ابو ثابت • ابو
 سكاك • ابو معاوية • عبد الرحمن • ابو زيد • نجاشي • عثمان • ابو سعيد • ابو
 عمر • ابو عبد الكريم • ابو الحسن • ابو محمد • عبد الله • ابو دار • ابو عيسى • ابو
 محمد • عبد العزيز • ابو محمد • ابو فارس • ابو سفيان • ابو الاصم • ابو مرقوم •
 عبد الواحد • ابو ملك • ابو محمد • عاصم • ابو الهادي • ابو الحسن • ابو العلا •
 ابو مسعود • ابو عجاج • ابو رباح • عبد الوهاب • ابو عريضة • ابو محمد • عبد
 الزناب • ابو محمد • ابو المصباح • عبد الله • ابو فلاح • ابو فارس • عبد الملك
 ابو مروان • عبد الله • ابو الجعد • ابو الحروب • ابو الحركات • ابو الحركات • عبد
 النور • ابو الضياء • عبد الوهاب • ابو البركات • عثمان • ابو مولى • ابو شجاع
 • عمار • ابو شريك • ابو عبد الله • ابو العيش • ابو عمران • ابو موسى • عثمان • ابو مولى
 سفيان • ابو منيع • ابو الجعد • ابو رافع • مهران • ابو يحيى • ابو زيد • عبد الله • ابو
 البركة • ابو المصباح • عطوف • ابو الفضل • عبد السلام • ابو محمد • عبد
 الحميد • ابو المصباح • عبد الجبار • ابو المصباح • عبد الجليل • ابو المصباح • ابو
 العلا • ابو عبد الله • ابو الحسن • ابو الخير • ابو محمد • عبيد • ابو مروان • عمرو • ابو النفا
 • عفيف • ابو كمال • عياض • ابو الفضل • عبد الرحيم • ابو زيد • ابو الفضل • عبد
 عيسى • ابو مهران • ابو الاصم • ابو موسى • نجاشي • عثمان • ابو مولى • ابو هادي
 مظهر • ابو مسلم • ابو الفتح • غازی • ابو مهران • هذه • النضر • ابو الغنائم • غيا
 لب • ابو طالب • ابو تمام • ابو النضر • نجاشي • ابو العلا • دار • ابو غانم • ابو زيد • ابو
 النضر • فتح • الله • ابو النضر • ابو السعد • دار • ابو السعد • فضل • الله • ابو
 المصباح • فضل • ابو الجعد • باطل • ابو الجعد • ابو الكمال • قديم • ابو سعيد •
 ابو الجعد • ابو زيد • ابو نافع • ابو البركات • وتوم • ابو الحسن • ابو النضر • نجاشي
 الفلاف • فاسم • محمد • ابو الفضل • فيكتور • ابو تليس • نومان • يعقوب •
 نجاشي • سعيد • ابو عفا • ابو النضر • ابو جابر • سالم • ابو النضر • ابو

فم
حرف الفاء

فم
حرف الفاء

فم
على عبد الملك

فم
على عبد السلام

فم
حرف الفاء

فم
حرف الفاء

فم
حرف الفاء

فم
حرف الفاء

ابو رافع

ابراهيم • ساسر • ابو طالب • ساسر • ابو طريف • ابو الحسن • سلمان • الربيع • ابو
 داود • ابو الفضل • سلطان • ابو النضر • ابو مازن • ابو يعقوب • منيع • ابو الروع
 • حراس • ابو الهيثم • سليم • ابو نافع • ابو البطش • ابو الغوث • حرف الفاء •
 • شعيب • ابو مدين • شريك • ابو الحسن • ابو عامر • مشيد • ابو عادل • مشو
 ان • ابو الفتح • ابو الرزق • ابو المكارم • شعوب • ابو علي • الحج • شعوب • ابو ابو
 الفتح • شرق • ابو العلا • شبل • ابو مدام • شرح • ابو الرزق • شرح • جيل
 ابو العرب • حرف الفاء • هلال • ابو الضياء • الهادي • ابو الجعد • ابو نور • حرف
 همام • ابو العلا • هيد • ابو صوف • هشام • ابو الهادي • هدهد • ابو الجعد
 • بنت • ابو الملك • ابو مسلم • حرف الفاء • ابو رافع • ابو رافع • ابو البركات •
 • نزار • ابو عيسى • ابو ناصر • وسيم • ابو الجعد • ابو الحسن • حرف الفاء •
 • لاهق • ابو منصور • ابو زيد • حرف الفاء • يونس • ابو النضر • يعقوب • ابو رافع
 ابو عبد الله • ابو يوسف • يحيى • ابو بكر • ابو النضر • يوسف •
 ابو منيع • ابو محمد • يعلى • ابو النضر • ابو رافع • يحيى • ابو النضر • يعمر •
 ابو يحيى • يوسف • ابو النضر • ابو الفضل • ابو يعقوب • ابو الجعد •
 ابو الحروب • نجاشي • ابو حذر • ابو الدجول • يعقوب • ابو الغوث • ابو الفتح • نجاشي

حرف الفاء

حرف الفاء

فم
حرف الفاء

• والحمد لله رب العالمين •
 • كل بحسب الله وحسن •
 • عدته • بسبقة عشر •
 • يوم • مرجع •
 • يوم • يوم •

باسم الله الرحمن الرحيم
 هذا كتاب في معرفة الله تعالى
 في كل ما يتعلق به من
 الفهم الاول. مسائل العبادات وما يتصل بها
 الفهم الثاني. مسائل النكاح. واليحد. والمباح. والا
 خفية. والضعف. والايان. والندور. وما يتصل بها
 الفهم الثالث. مسائل الانكحة. والحلاق. والنفقات
 وما يتصل بها الفهم الرابع. مسائل البيوع. والمعا
 ملت. والاستغفار. والعارية. والوديعة. وما يتصل
 بها الفهم الخامس. مسائل الاجارة. واللاكرية
 والشفعة. والقسمة. والوكالات. والتسجيل
 والترشيح. والارصاء. والعاجير. وما يتصل بها
 الفهم السادس. مسائل الافقية. والمجاهلات
 والاعلى. والحيات. واليمين. وما يتصل بها
 الفهم السابع. مسائل الجبر. والدفقة. والضعف
 والوصاية. والعمرى. والعتق. وما يتصل بها
 الفهم

الفهم الثامن. مسائل الجهاد. والغلب. والتعدي
 والفقر. وما يتصل بها الفهم التاسع. مسائل
 الاختلاف. مسائل الافساح. الثمانية. وذكر بعض
 الحكايات
 مع كل نوع و
 الحمد لله رب العالمين
 وانه قد عوفي ان الحمد
 لله رب العالمين

غير ان هذا في بعض النسخ

بسم الله الرحمن الرحيم صلوات الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

- قال الامام العطار الشيخ فرج عيسى
- السيد ابراهيم المرتضى الودائي
- رحمه الله تعالى ورضي عنه امين

الحمد لله المولى والاحسان الذي من علينا بالاسلام والايمان والصلاح والسلام على نبي الانام المبعوث لسائر الالام وبعد وفضل العلم واستنباط علم الفقهاء في تعلم عليتنا الاشياء وحرمتها ونحوها الى جميع العباد ويستدل بالامامة لكونه يستحق في الطبقة الخاصة والعام وهو اولي ما صرفت فيه عوارض الافكار وينتبه فيه شيكيب الاعمال لاكن **قلت** الافكار وكهنت الامم من اللباس وضعت المسموم في البحث عنه وعن تحصيله حتى اغمر اسم الفاضل والحاكم الى انا واشتد له هاج اهل عباد الله في هذه النحل واشتات الاجام بالحنافس فينبط الله السلامة والعافية ثم افكرت احسنة الناس واحكامهم التي طعنوا منهم انا بل لاذ الك وزعماء منهم وخوع اسم الفاضل في مرفعه لا غير عندهم او المسمى قد رجا ونفى الاسم فلم يكن يذمه اسما فيهم وراسولتهم لم يذمه الك من الوعيد لقول النبي صلى الله عليه وسلم ما سيلعن على فكتفه لحم بل يوم القيامة ولذالك الجائز الضرورة الى البحث عما يرد على من اسولتهم واحكامهم ويبدل الجهد في تحصيل اجوبتها بقول المتقدمين والمتأخرين بين ما كتب المعززة لاربابها وان نقلت في الكلام ما معناه ونقلته عن تافله ولم يعف عنه بل يتعفيه ام لا لومة علينا وانما اللومة على الاول والله في عيناها القابل من نقل كلاما معفيا لا يعفي عليه وانما التعقيب على الاول واجتهاد في ذلك يخرج النقل وتحويله من الكتب المتداولة بين ايدينا الوقت وكثرت نقض الكتاب الذي نقلت منه الجواب وموضع الجواب فيه لطلوع عليه الرب في ذلك والشاك فيه واسمح بذهاب علمي وتعييب باذا انك جانا **باعتبر** الله تعالى على جميع تلك الاسئلة واجوبتها نالها الشكر والتذكر

ويستدل

ف

لقول النبي صلى الله عليه وسلم

ولمقتدر مثل تفرقة من الله علينا بعد استحضار جميعها وكثرت غلال بين الاسئلة وبعض المواضع بالقرابة الجلية والتبعية بين النسخات والاشارة الجميلة بآداب على الجواب وتحصيل النسخة اكثر مقصود وجعلته على قوائم **افساح** والكتابة **القسم الاول** في مسائل البهايات وما يناسبها **القسم الثاني** في مسائل الزكاة والصدقة والبهايات والاضحية والعقيقة والايمان والنذور وما يناسبها **القسم الثالث** في مسائل النكاح والطلاق والزفقات وما يناسبها **القسم الرابع** في مسائل البيع والمعاملة والاستحباب والعارية والوديعة وما يناسبها **القسم الخامس** في مسائل الاجارة والاكراهية والشفعة والقسمة والوكالات والتسليم والتزويد والوصايا والهاجر وما يناسبها **القسم السادس** في مسائل الافلية والشهادات والادعاء والحدود واليمين وما يناسبها **القسم السابع** في مسائل الجحس والقدرة والرهبة والوصايا والعمرى والعمى وما يناسبها **القسم الثامن** في مسائل الجنائيات والفقه والتعدن والفرار وما يتعلق بها **الخاتمة** في ذكر المسائل الناجية مسائل الافساح الثمانية وذكر بعض الحكايات من كل نوع وفيه **ما قول مستعجب** بالله تعالى على تحصيل الجواب وعلى حسن المرفوع مبتداه اجمعها غرض ربيع النبوي **عاشم وكما** والله يطلع من غوى ومراد فيه بحال مرله **الحال القسم الاول** في مسائل العبادات وما يناسبها **وسيل** عن المسلم المكلف اذا كان يتكلم بالشهادتين مادام في عمره لا كان نطقا بها بلانية وجوب ما حكم اسلامه فلا يجب ان **افاجاب** فيجب على المسلم المكلف ان ينوي بنطقه الشهادتين مرة واحدة في عمره نية الوجود وما روي مستحب له وان قالها بلانية وجوب فقد عصى الله ورسوله واسلامه صحيح وان لم ينطق بها بل تركها **اسما** لا يخلو المراد من ثلاث اوجبه **امام** عبد الوعيز او غلبة الاول كما امر اجابا والثاني مستحبان **والثالث** في خولان **فصل** في شرح المرسد المعين الترابي لمسي عن قوله وروي الشهادتان في كل الباقيات مانعة **واقفا** المسلم اصالته فيجب عليه ان يكرر مرة في العمر نية الوجود وما رواه الك مستحب وان لم ينو الوجود وهو عاصي وايمانه صحيح وان تركها راسا وان كان

على القسم الاول

العجز كما لا يخفى ولا يشك عليه وان كان اباية وعنادا فهو كما في باجماع وان
كانت لفظة عملت له ففكر في كونه كما في اكمال المتعبدات او هو من اكم
نطق قولان والله اعلم فثبت ان المتعبدات ان يجعلها المتعبدات ان كان
يطلب بها فليعلم وان يحسنها بغيره وان يميز بينها وبينها وان يميز
بينها وبين المتعبدات المتعبدات وان يجعلها لنا في ميزان القول يوم وضع
الموازين بقول **لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وسبيل**
عصا احرى بالاطلاق بعد سلام الامام ولم يعلم به ثم علم به هذا يقطع صلواته و
يستقيمها او يتمادى علم صلواته **اجاب** به هذا وطلقاته في جميع
يتبناها ولا ينعكسها **قال الامام** الخطاب عند قول خليل في الحما
عة وانما يحل بفضلها ركعة واحدة **قال** في النوادر ومن احرى بعد ان
يسلم الامام ولم يعلم ثم علم **والجواب** صلواته ولا ينعكسها **وسبيل** عن جلس
في الركعة الاولى فثبت الثانية او في الثالثة فثبت الرابعة ثم تذكر وقام
هذا يلزم من السجود البعدى لذكر الامام **اجاب** بالمسئلة خلاص فيه
وقد اضطررت فيها اذ قال الفقهاء **قال** صاحب الزم في باب العرايش
عليها علي ما يلزم في السجود بعد السلام ما تقدم او قاعدا **بعد** في
الثالث . وثلثها الاولى في حديث الحديث . **قال** شارح التتار
في البيت من قبلان الاولى من جلس بعد سجود الركعة الثالثة ثم
تذكر في الركعة الرابعة فانه يجلس بعد تسبيح بعد السلام للزيادة في
الجلوس في الجلسة التي جلس في الركعة الثالثة تسبينا منه الثانية من
جلس بعد من اتم في الركعة الاولى ثم تذكر في الركعة الرابعة فيجلس
وانه يجلس بعد السلام للزيادة في الجلسة التي تسبى كلامه **قال الشيخ**
الزهرى في عنه قوله في الرسالة ثم تقدم من الارض كما انت معتد اعلى
يديك ما تقدم والتمذهب ان من جلس في الركعة الاولى لا يشك عليه
واما التسبوا وان كان قدر التسبوا فانه يجلس له وان كان دون ذلك
فقال الشيخ **يحيى** وقال ابي الفاسم وابي كنانة وابي اسحاق عازم ورو
ابي اسود وهب وابي اسود او يسر للسجود عليهم ونظر ابي عرفة **قال** الخطيب
في العارضة وقد روى عن علي بن ابي طالب ما انتي به في الجلسة تسبوا وعليه
السجود وهم عظيم والله اعلم **وسبيل** عماد الفيتن الطال على رجل ابا
م ميمون ثم حضره ان غيب هو الامام او اقيمت على الميمون ثم استعملت في

هل

هذا تجزئ تلك القيمة ام **اجاب** بالقيمة في المستلتم تجزئ ولا تقبل
فانه مجتلاح الارشاد للشيخ او على الرضا في كتابه **وسبيل** على التثاوي
عن تشاوب في الصلاة ما لا يفعل وما الحكم في صلواته **اجاب** ومن
تشاوب وهو في الصلاة فيلخص يد على فيه ويشرك الفرات حتى يسكن
ولا ينعكس الا في ثوبه هذا ما يفعل واما حكم الصلاة فان لم يقطعها لم يروى
ولا يشك عليه ولم يقطعها بها وان كان عاذا بطلت صلواته وان كان ساهيا
بطلت صلواته **يحيى** بعد السلام **قال** ابو جري في الاخرى في اجوبته وسما
لت عن ذلك شيخنا **يحيى** محمد بن احمد الايسى **اجاب** في مثل ذلك
مشاوبه من اليه **وسبيل** عن وجوبه عليه سجود السجود الفلي المرتب
على ثلاث منبر في صلواته واعرض عنه واعاد الصلاة من اولها وقلنا في
صلواته وتجزيه عن جاسد ثم وتبرأ منه من السجود الفلي المرتب
في صلواته **اجاب** بصلواته الثانية لا تجزيه عن الاولى ولا في
لانه من قبله الاولى بما تم في الثانية ولم يات به والسجود الذي ترتيب
في الثانية لا تنبئ منه الا بالاثبات به **قال الامام** الخطاب عند قول خليل
في السجود وخ ان قدم اواخر ما تقدم من وجوبه عليه سجود السجود صلا
تد قبل السلام باعرض عنه واعاد الصلاة من اولها وانها لا تجزيه
والسجود الذي تجلده في الثانية لا تنبئ به الا بالاثبات به **قال** ابن رشد
في الحلق بالمشي الى مكة من كتاب التذويروا بيننا في شرح الرسالة
في باب جامع الصلاة والتلا في اول ما منكم والله اعلم **وسبيل** عن
كان في صلوات العبد او الجنازة او غيرهما مع ضيق الوقت ثم سقطت
عليه نجاسة ذلك كصلاة المعروضة او يتم ادنى على صلواته وان وقع بها
لتماخ هذا سرادخان جواته بالقطع لئلا النجاسة ام **اجاب**
من كان في صلاة العبد او الجنازة ثم سقطت عليه النجاسة فانه يجزئ
تلايد عليها سواء في جواته ام **قال** الخريشي في حاشيته
على التفرغ من سقطت عليه نجاسة وهو في صلاة العبد او الجنازة فانه
يجب تلايد عليها وكلام ابي عرفة يدل على ذلك فانه حكم بالتماخ
ولم يوصل من سجود جوات ولا عدمه وهو نحو ما نقله ابي رشد في
واما المعروضة فكذلك اذا غاب جود وقتها بالقطع اذا التفتت على
الاوقات افضل من التفتت على النجاسة انكر ان يقرأ في ركعة قول خليل

فقد علم ما في الصلاة

عليه السلام

و سقوله في الصلاة مبطل وفدا شيع فيه الكلام **ويل** عن امام التمسد قول
وجب عليه ان ينوي انه امام في هذه الموضع زيادة عن الموضع المعلوم من نص
عليه السلام بقوله وما يجب ان ينوي فيه الامام انه امام لا امام التمسد
عليه السلام **ويل** عن فرض الكفاية هل يسفك بوجه غير المكلف عن المكلف مع حضور
امام لا يلازم بوجه المكلف **فاجاب** في سقوله فرض الكفاية وعمل
مد بوجه غير المكلف عن المكلف مع حضورهم تفصيل اذ فيه ما يسفك
بوجه غير المكلف كدفعه الميت وعمله ايضا و صلاته عليها وما
اشبهه وفيه ما لا يسفك بوجهه ولا يلازم بوجه المكلف كدفعه اليه السلام
في الجماعة قال ايضا الشريعة على جماع الجوامع للقاضي
اب الحضر السبكي انما يسفك العرض في فرض كفاية بوجهه مع كل
ولا يجزئ رد النبي في الجماعة السلام ويستثنى ما اذا حصل المقصود
بتدبيره بوجه النبي كصلاته على الخمار وعمله الميت ودفعه وانه لا
يسفك **ويل** عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هل تنس في المشقة
الاولى ام **فاجاب** ولا تنس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في المشقة
التشديد الاولى الا عند التشاوي في التشديد وعند ذلك يزعموا فيه ما
شاء كما لا يخفى قال ايضا جرح كتابه المسمى باقتلاعه الاية
ويل عن اامة القاضي هل مكروهة ام **فاجاب** والا كغيره من فرائض
الاحوال ومناهج الشرع كرامة اامة القاضي لان الغالب تفرغ من
المكروه عليه من الحكم **قال** الخطاب عند قول خليل في القضاة يحكم
بقول مقلد ما نهى والمعروف ببلدنا فرياد حديثا منع اامة القاضي
الجماعة وسمعت بعض شيوخنا يقولون بذلك بان القاضي مكنت لعدم
كيفية نفس الحكم عليه ويؤيد الى اامة الامام من قوله كما مر **ويل** عن
ذكر انما يتوكل على الله والتمس الحجة في الخطبة هل يجوز ام **فاجاب**
في ذلك هو لا الخطبة بدعة فيجوز **قال** المنزلي ذكر انما يتوكل على الله والتمس الحجة
والتمس السلاطين بدعة غير مجبوبة **ويل** عن الجاهل اذا هدم بامر من
ولا او هدم لا صلاحها وكيف يعمل بصلالة الجمعة الغاية فيه قبل
ولو لم يكن له يسفك او تنقل منه لا فارق الجوامع اليه او تقوم فيه
اربعا وكيف الامر في ذلك وقد قيل في ذلك لا يجوز ولكن الاجر والامر
فاجاب وسفك الجاهل قد عني فيه خليل في فتاوى تردده على شريك

في على الخلع

في الجاهل
الانتم

في الجاهل ام لا واذا هدم لا صلاحها او هدم بامر من الله وقد عني فيه الفت
احمد بن علي الرضا في حاشيته على الرسالة ثلاثا اقول **فاجاب**
نقل الجمعة لم يمتد اخرا حتى يصل فترد اليه **التمس** في انما تنقل على التا
يد ولا يجوز ردك اليه بعد الاصلاح وهو الجاهل **ويل** عن الله **التمس** في
انما تنقل فيه الجمعة كذا لا منه وما يوجد في القول باعتراض ابن
رشد على الجاهل في قوله تنقل على التايد ولا ترد الى الاول وهو بعيد
لان التمسد لا تعود غير التمسد اذ التمسد بل ينفي على ما كان عليه قبل
ان ينفي كلامه في شرح الفاشاني على الرسالة في انما تنقل في
من الخلل ولا في موهبا فيه نصير حتى ينفي فتدبر فيها فيه جمعة اذا
لم يكن هناك مسجد انقل اليه الجمعة **فاية** اذا خرب المسجد وما كان
يفلا ليل في اخلافتيته قاله المشهور في عند قول خليل في اليمن
ولا ان خربت وصارت كغيرها **ويل** عن سفك عليه نجاسة وهو
في الصلاة وبلت عنه في الحال هل يقطع او يتلأ في وكيف ان لم يشعر
بها حتى سلم هل يبيد في الوقت او ابد ام **فاجاب** ولا يتلأ في بل
يقطع ويبيد في الوقت اذا لم يقطع بها **قال** صاحب المعيار في السفر
الاول جوابا عن سؤال ابن عرفة عن هذه المسئلة بعينها **فاجاب**
عنهما بانها يقطع صلاته ولا يتلأ في ويبيد اذا لم يبتشعر بها
ما دام في الوقت **فاجاب** الغير ينفي بانه يتلأ في ولا يقطع ويبيد لان
غسلها واجب مع الذكر وهو متين ذكرنا حتى انصل عنها ويبيد في
الوقت **فاية** قال المشد الى فلو تيمم المأمومين ان الامام
يجني من فعله في الصلاة لم **قال** صاحب احكام الجاهل
لانه مكلف قاله التتالي عند قول خليل وبكالت بافتة انما كان
ويل عن المسافر اخذت وقت الظهر في المكان الذي لم يجد فيه
ما ولا يكون رجلا في مكان اخر يلحقه فيلحقه بوقت قلنا ما
حقه ان يؤخر ثم قدم وصلى ولم يؤخر لا في الوقت ثم دعد الماء غير
الماء الذي رجلاه قبل خروج الوقت هل يملك بالامانة او لا يلحق
بها الا اذا وصل الماء الذي رجلاه في غير ذلك او لا يلحق
اب **فاجاب** فلا يلحق من قدم اذا كان من حقه ان يؤخر بالاعا
ذ في الوقت الا اذا وصل الماء الذي رجلاه في غير الوقت وامام في

في على ما يرد

في على ما يرد

بلا قال الشيخ الحطاب في شرحه على مشكلات الرسالة ولو قدم من
 حكمه التاخير لكان في الوقت على المشهور ان وجد المال الذي كان يرجو
 لكان وجد غير ذلك **وسئل** عن خوض الحرفات المتخلطة بالجمامة فهل
 يعق عليه كحلها في حياضه مشقة كدليله وما لا مشقة فيه
 كالجمامة وغيره ولا يعاد الا ما فيه مشقة واما غير ذلك فالحجاب
 فعلى الله الجزيل **فاجاب** والعجوان ما يكون في حياضه مشقة واما غير
 ذلك فالان العجور خفة والرخوة لا يجوز حملها قال ابن جرحون في كتابه
 المسمى بدتر الخواص في باب الخلال منه ما نقله واما يعق في خوض
 الحرفات ايام الحكر ولو كان في الحرفين مشقة مما اصاب دليته واما ما
 اصاب به توبه مثل الجمامة والرداء والكفين فلا يعق عليه لان العجور
 انما هو مشقة الاحتراز وهذا مقتضى المذهب **باب** في ما لا يباح في
 دتر الخواص اذا رعى المودن يستعمل وانما المستعمل هو **وسئل** عن
 الحرث والحصاد وغورها يعلم انه لا يجد المال في المواضع التي يشغل فيه
 وهو يلزم من حمل المال **فاجاب** قال التراب لم يمس في شرحه على مشقة
 المعين في اول التمس ما نقله قال الشيباني لا يلزم من استحباب المال كادخل
 الماء لا يجب الا بعد دخوله الوقت وذكر ابن تاج في شرحه على قول الرسالة
 ويكرى الخوم فليسا له فله ويقوم به كلام الشيخ انه يكرى للرجل الخروج
 قبل دخول الوقت من منزله الى المكان يخدم فيه مشقة على اميال دون ما
 اذا شك هل فيه مال ام لا كما عفا رافقي فيه **وسئل** عن تعزيت اولي
 الميت عند القبر هل يكرى ام لا **فاجاب** وقد عمت البلوى بذلك مع
 انه مكرى قال ابن جرحون في دتر الخواص قال ابن حبيب في الواححة
 بسند عن ابي ابراهيم الثقفي قال كانوا يكرهون التعزيت عند القبر قال
 ابن حبيب الامر فيه واسع غير ان الادب ان يعز الرجل في منزله يريد انهم
 يرجعون مع من يريد تعزيتهم الى منزله وادع الراي في دخول منزله عزوه وكذا
 انك فعل مع عمر بن عبد العزيز **وسئل** ما قال في راي الجاني **باب**
الكر ثلاثا هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله **باب** في
 ايماننا وتسلية كتب له كل يوم عشر حسنة من يوم قالها الى يوم الفدا
 من **وسئل** ان من دخل المبرة فقال **اللهم رب هذا الاجساد البالية**
 والعظام الناعقة التي خرجت من اراذلها وهي موتى بك ادخل عليها

فم
 على رواية

فم
 على رواية
 ردية التمهيد

من ودامتكم وسلا ما من خطا لم يجد من حسنة وكذا ما فرادك هو الله
 احد الخ احد عشر مرات قاله في التذكرة بواحدة التراب لم يمس في شرحه
 المعين **وسئل** عن ترك ثمرة عند اوله بحد او غير من عصابة ذلك على من ترك
 عليه زكاته ام لا **فاجاب** لا شك ان زكوة المتروكة من التمرع لزمت بها
 سواء اتركها اختيارا واضرارا لان الحق في ذلك للمسلمين **فقال**
 ابو عمران البجلي في كتابه من غير عصابة زرع او تركه عند انزله زكاه
وسئل عن رجل من مال امرائه هل يملك ما خراج زكاته رعيها للمساكين كماله مال
 ليس له ام رعيها للزكوة لانهم لا يملك الا مالهم او كما قال كوفي السجور **فاجاب** الحرام
 وجعله مال حرام تلزمه زكاته ويملك ما خراجها رعيها للمساكين لان
 هو اولي قال طاجي تحفة الرغائب قال ابن حبيب او طاجي المال الحرام
 يومه باخراج الزكوة منه لانه انك وقف على المساكين والفقراء نص
 على ذلك في العينية **وسئل** عن ما يمشي في ارضه ان تصدق به رجل على
 الاجر والتصدق عليه غاي وهو يعلم بها وجعلها المتصدق في يد
 امين ليعطيهما اياك عند فداءه ثم مكنت مستبين في يد امين مع غيبة
 المتصدق عليه في السوداء للفقراء وعلم علمه بها ثم قدم من سفيك
 وقلها واخذتها فعلى ما تكون زكاته هذه الآية مشقة فيا مافي
 بها المستبين هل على المتصدق او المتصدق عليه او امين اجيبوا ولكم
 الاجر والثواب **فاجاب** فمنهاج المشرع في ذلك ان المتصدق
 عليه ان قدم وقلها واخذتها استقبل بها حولا وسفكت زكاته
 ما بقي والارزاق على رعيها وزكي ما بقي قال الشافعي في غليل
 في باب الزكوة عن قوله كثر من مقتضى **وسئل** عن رجل تصدق على
 واخر بالودعهم وعزلها لهم واقامت مستبين فقلها المتصدق عليه
 اولم يملكها فقال ابن حبيب استقبل بها حولا وسفكت زكاته ما بقي
 من المستبين وان لم يملكها جفت الى ما جفت وادع عنها زكاته ما بقي
 من المستبين **باب** في ريشة ولا بد انما هم من رواية يعقون ان فليسا
 استقبل بها حولا وسفكت زكاته ما بقي عن رعيها واما الاميني
 ولما شق عليه لا يعلم يوم يتركها واليه اعلم **باب** في مال كوفي
 الموكي الامر بالجمع عليه عندنا في اجازة العبيد وخراجهم وكرا
 المساكين وكتابة الكاتب انه لا يجزئ من ذلك الزكوة قل

في رواية
 في رواية

في رواية
 في رواية

في رواية
 في رواية

او كثر **قلت** ومثل ذلك كراه الرواح والمعاصير والرواحل والسحب **وقيل** عن الزكوة ان الراد عليها الموضع الذي وجبت فيه الزكوة ليقف المالك
 كمن وضعه او وجدوا ولاكن غيرهم الموضع الاخر اوسع منهم على ما يكون
 الكراهة على الزكوة او على من وجبت عليه **فاجاب** قال صاحب المعيار
 نفاقا عن ابن ابي ابيات جوبنا له في مثل تلك المسئلة بل بعينها بانها اذا
 يكن الموضع الذي خرج فيه الزكوة للمساكين من الزكوة من عند حاجته الى
 وابي او شح بملك الكراهة من الزكوة فيل انا الكراهة قد يكون على المتأ
 صفة **وقيل** عن عاق الوالد بين رجل يجوز امانته وتخرج الوالد عليه
ام **فاجاب** الاول في الاعتدال بحق ما طو عليه **قال** البرزلي ذاك
 فلا عن الشيخ محمد الصلاة خلفه عاق والدي اخى الاول في الاعتدال
وقيل عن وجبت عليه مثال الزكوة وادعيا وتعرف لمحتسب على المالك
 ولا تجزئ في ذلك **فاجاب** لا يجزئ في ذلك **قال** البرزلي عن الشيخ
 محمد لا يجوز له وجبت عليه مثال لا يجزئ في الحقيقة او كذا الوعد
 وكيله **وقيل** في المعيار مع طول الكلام فيه **فقال** الخياط
 عند قول خليل في اليدين الطعام عشرت متاكين **قال** الفرلبي ما اخرج
 المال الزكوة ليدفعه الى الفقراء او يشتري به زينة ثم تلف لم يكن عليه
 في مال الفقير **قلت** لا احتساب الامر **وقيل** عن مال الفقير هل يزكي **ام** **فاجاب**
 فلا تنزل الزكوة مال الفقير **قال** البرزلي في كتابه في السبيل في مس
 لان زكوة مال الفقير لما يدا فيه عليه من الدين ولا يعلم الحقيقة انما
 ومثله لتأخر العاصمية قبل طول الاعتصار بشعور ستة اشهر
الفصل الثاني في سائر الزكوات والية البيع والاكفة
والخليفة والايان والتدوير وما يمشا كل
وقيل عن البريخي اذا اشتك بجمعة ونصبه عقلة جملته انما
 ضرب به الجاه الموضع الذي في ذلك الموضع معلوم عندهم بموضع
 الجاه ثم خرج على الجاه في ذلك الموضع او كان مذكورا بالجاه واشتغل
 ينطق ويقول لمن حضر فمض من الموضع الذي في ذلك الموضع
 بنا هذا الشخص لا يخرج منه الا اذا اجتمع عليه في موضع ثم يخرجوا
 عليهم فيه وعلى هذا ما مضى بملك الزكوة التي يجزئ بها الى الجاه
 ما

يجمع
 فقه
 على امامته
 الخلف

على عدم الزكوة
 في مال الفقير
 فلا

فقه
 على من بوجبه
 على جاه



ما حكمها هل تترك كل جنة كراسم الله عليه بلا كراهة ولا تحريم او تركه وفعله
 او تحريم اجيبوا ذلك الاجر فاجاب والمعتبر في ذلك نية زكاة الزبيبة
 وان قصد بها التقرب الى الجاه كما لا يرتبه السؤال عن كراهة او لا
 بها لا تتقاع بالجمعة كرهت **قال** العلامة الخياط عند قول خليل
 في الزكوة يوجب له عليه وعيسى ما تقدم **قال** ابن عرفة ابن حبيب عرابين
 شباب لا ينفق الا على احوال الجاه لنهيه صلى الله عليه وآله عن الترخ
 للجاه وعلى هذا ان قصد بها التقرب الى الجاه لا يتقاع بالمدد ووجه كرهه وان
 قصد التقرب به اليها **وقيل** عن قول خليل في اليد وجرح مسلم مسين
 معكم صيد البحر اذا صاده الفصا في ذلك حكم صيد البر لا يوكول
 لقول خليل جرح مسلم اخرج به الا بجرام ليس حكم صيد البحر حكم صيد البر
 اجيبوا ذلك الاجر **فاجاب** **وقيل** عن قول خليل جرح مسلم خاص بالبر واما
 البحر يجوز ان يصاد في البحر اني **قال** الخياط على ذلك الحل وما
 يكره الشر ولم يصبه البر فله واما البحر يجوز مطلقا سواء صا
 ل مسلم او كافرا على اي وجه كان **قال** في الفوائيد والله اعلم **وقيل** عن
 له ابن بالغ او اخوة غائبين وهو معه ما يجهه واحدة واراد ان يجه
 خلع في اجرا محبته هل يجه في ذلك وان كانا غائبين **ام** **فاجاب**
 بل ان يدخل من شاء من اقراره الى الامان تحت نفقته وان كان غنيا
قال خليل في توجب له ان يدخل في محبته ما بلغ من ولدك وامكان
 غنيا واخاله وابن اخيه وفريه اذا كانا في نفقته هذا اذا دخل تحت
 قول خليل في محبته وان تبرعا **فقال** في العارضة من لا يعلم اذا
 صا بملك اسود لم يوكول ولعله لقوله صلى الله عليه وآله انك انك انك
 الاسود شيئا وصيد الشيطان لا يوكول لانه لا يسم الله وهذه شيئا
 وقد اخرج في شيئا وصيد الشيطان لا يوكول لانه لا يسم الله وهذه شيئا
 الكلب الاسود شيئا وصيد الشيطان لا يوكول لانه لا يسم الله وهذه شيئا
 السلام واما انه يحتفل ان يقال بانه لم يجز لكل صيد لا تحريم افتنا
 به لقوله ولا يكون حج كالك وهو عندنا من الموضع بالمال المد
 المخصوص **وقيل** عن اخذ الطيور وغيرها من القيد للحيوان ان يجمعوا على من اخذ
 بها لانه يفرحون بذلك واذ العجا بها يجهه ويكفون كمنه هذا الطيور
 يجوز والصيد لانه انما له به والكل لجهه معا واليعوز الا اللحم يفكه

فقه
 على من بوجبه
 على جاه

فقه
 على من بوجبه
 على جاه

فقه
 على من بوجبه
 على جاه

واما اللعبي به ولا الهاميه من تعذيب الحيوان وقال خليل وعمر الاصليان
 لا تفتت الذكوة اجبتوا على الساجد فاجاب قال التعلبي معلوم
 لا يدخل فيه الا الفاعلة كان باب للحي يسمي باب الفرح لا يدخل فيه الا من يعرف الحيوان
 من يعرف الحيوان وعلى هذا اصليان اللعبي واللعبي يجوز ان يكون عليه قال الخطاب
 في الفصل المذكور انك لا تعلم ما بعد قال البرقي واخر كتاب النجاشي والاباح
 ولم يمنع الا لاجل ما اللعبي بالحيوان اذا رفع لبعثه فهو مسموم وجرحتهم
 لقوله عليه السلام ما فعل الغفيرة يا عيسى وانما يمنع من ذلك ان يمشي
 لغير منجعة فلما هرب هذا الى اللعبي ليسير مباح فيكون له الايدي مباحا **ويل**
 عند المشية وروى عن الولد انك تقول ام او اجاب بقل ابر ريشة عن
 سماع موسى جواز الكل المشية وروى عن الولد واقتى العايق يمنع
 الكله الا ان الكل الجنب الكله فانه الخطاب عند قول خليل في الذكوة وان كان
 حيا **ويل** عن علي بن خلف عن ابي يعقوب الاحمد عن علي بن الحارث عن
 قتيبة بن جابر عن زكريا بن محمد عن ابي عبد الله في البغلة من قاتلها ثم قيل له
 بعد ذلك فانك تحت ذرو جملتك الق باخذك فيمتها هذا بحيث الى ان
 باخذ القيمة من قاتلها ام لا فاجاب وارب البغلة اخذ القيمة ولا
 حثه عليه لان القيمة ليست بيعا حقيقيا ولان القيمة لم يلزم القاتل
 اختيار الكا تلزم القيمة المشتري اختيارا وانما الزمته جبر اولئك
 لا حث عليه **قال** الخطاب عند قول خليل في الاضحية وما اراد
 العوض ان اخذت من ماله الا يبيع بملعة فاستهلكها رجل ان
 له ان يضمنها في حثه ولا يثبت **ويل** **قال** الخطاب عند قول خليل في
 الاضحية في ذم ضاها في الاضحية بالخشول افعل علي نص فيه المذهب
ويل عن الجراد اذا اكلت في الغراب او في القدر مع الميتة منها او من
 رجلها ان ياكل ميتة منها اذا اكلت معها ايضاً المكونها ميتة من
 حي هل يتوكل تلك الجراد ام لا فاجاب بالجراذ المملوكة الميتة
 مع الميتة منها لا يتوكل عند اشبه للمسا حرام ومثله يتوكل
قال الخطاب عند قول خليل واخبر غواجر الجراد **ويل** عن اصطلاح هذا
 ثم وجد في كنهه صيدا اخر ميتا هلا يتوكلان معا ولا يتوكل الا اصطلاح
 واما الموجد في كنهه ميتا لا يتوكل احيوا توخر فاجاب واما الولد
 المصطلاح فلا شك ان يتوكل اذا استوفى شروطه واما الموجد في

قوله
علي وعاء
الولد

قوله
عن علي بن خلف
عن ابي عبد الله

قوله
علي قارية

قوله
علي ما وجد في
كفه القيد

بالحبر

بالحبر ميتا وفيه التفصيل والبحر يتوكل والبري لا يتوكل **قال** الخطاب
 عند قول خليل في السباح والبحر وان ميتا وان وجد ميتا ميتة ميتة
 لا يتوكل لانه صار نجسا **قال** ابن يونس الصوت جواز الكله في الوضوء
 حذو نجاسته وانما يتوكل ويتوكل **ويل** عن قال الله علي صوم ولم ينو
 شيئا ما اذا عليه فاجاب **قال** الخطاب عند قول خليل في التذرع صيام
 بغير ما نطقه **قال** التولار ومن العتية روى عن ابن القاسم
 فيمن قال لله علي صوم ولم يسمه فانه يصوم ماشاء **ويل** عن يونس الكول علي السبق
 المصطوح اذا اكلت مع غير ماء الفدر في كل ذلك انك الغرام **ويل**
 جاب **قال** الامير ان لا يتوكل والصواب الكله وحمله القول بعدم
 الكله لانه يشرب من البعوض وحله القول بالكله لعدم شربه من الماء
 غير ان من فشره لانه فشر السبق لا يتوكل ان لا يتوكل هو يابش **فيل**
قال الخطاب عند قول خليل في اليمين ان علم غشيق من اكل قال الفر
 لم يمس ماء اخرج ما لا يمتش رفته الكواش فبلغ كانت اللعاب دافئة
 عليه **ويل** عن علي بن خلف عن ابي عبد الله او يبي ابراهيم حث او نذر
 ان يتصدق بجميع ما يبيد الى اجل كذا نذر ان يتصدق بجميع ما يبيد
 ايدا او حلف ببلدة ما يبيد او يكتسبه الى مدة ما اراد ببلدة ما حث
 حث ما اراد ببلدة ما حث الى كنهه احيوا ما يبيد ولا الاجز ومثله علي
 يكشف الخطاء علي هذه النكاح **ويل** جاب فترتعت سوالكم
 النشيد وما اشتهر عليه من العوايد العزيرة وكلفه من الله
 الجوايز وبختا علي في الكفاية التي الى ان وجدنا ذلك مدرسا
 ومنصوصا حاشية الشيخ الخطاب علي خليل عند قوله في التذرع
 ثلثة جماد يمينه ما نطقه **قال** ابو عبد الله السلام اذا حلف ببلدة فنة
 ما يبيد او يكتسبه ايدا حثت فلا يمس عليه ابر ريشة باق
 واما ان نذر ان يتصدق بجميع ما يبيد ايدا ببلدة ما يبيد فولا
 واحد او ان نذر ان يتصدق بجميع ما يبيد الى اجل كذا او ببلدة ما اخرج
 في ذلك فولا واحد او اختلف اذا حلف ببلدة ما يبيد او يكتسبه
 الى مدة ما اراد ببلدة ما حثت بحد ابن القاسم واصبح لا يلزم من
 نفع وعكفي ابن عبيد عن ابن القاسم اخرج ما يبيد ابر ريشة
 وهذا الغاس **بشار** **قال** الخطاب اول التذرع **قال** ابن ريشة اذا قال

قوله
علي السبق

قوله
عن علي بن خلف
عن ابي عبد الله

علي بن
يونس

المع على كذا وكذا اولم يقل انذر لم يلزم منه **ويل** على كذا بالديه وحلق
لزمه حتى ينفذ له يوم كذا ثم عليه في الايام وهو اعلى له فيهم هذا هل يسر
فيه من يمينه ام **فاجاب** بالمشهور لا يسر من يمينه الا بدفع ما ثبت
عليه من الذرائع والمثليات او غير ذلك **قال** الخطاب عن قول خليل
في اليمين وما استحقاق بعقده من حلق ليفيق ولا ناعقه الا اجل الجلاء
نفي وانما هو من هذا الميراث عند ابن القاسم وهو المشهور وقال اشوب
يسر **ويل** على كذا وكذا بالديه وحلق بالكرام ان دخلت دار فلان ثم دخلت
لها منتهى انما قلنا في ذلك تخشع لخلق بر غوثها وهو الطلاق لا
نفسا غيبته ولا يحث وتكلموا عليه حيث امركم **فاجاب** بوجه
المسئلة قولان للابن القاسم واشبه الحث للابن القاسم وعدم
للمشهور **قال** التتالي في جواهر الارز عن قول خليل في الكحل او فله
بالبيع العسخ ما نفع من قال لزوجته ان فعلت كذا ففعلت
وفقدت تخشع فانه لا يحث وهو قول المشهور علما لابن القاسم
انكر شراح خليل عن قوله في الكحل او احتشبه فيه **قال** في الزهر
لي من على الايام ثم فوجئني عن خليل في ذكر واستحقاق
في الكحل الايام ومنه واما الوصل الايام احد اهل البيت
ودخل رجل ونوى الايام ولا حث عليه **ويل** على كذا وكذا
كذا فذكر على تركه او حلق الايام كذا فذكر على كذا وكذا
فاجاب وقد راي في المعيار جوابا على غير تلك التاويلات فاصح لتفكره
فان في المعيار بنا فلما عن المازي لاشبه عليه الثانية واختلف في
الاولى هل يحث ام لا مثل ان يحلف ليدل على رغبة او دفع حرام فذكر
على عدم الكلمة مثل الثانية ان يحلف على زوجه الا يخرج في الدار
وكلمات الدار التي باخرجها الفاضل وقال في موضع من شيوعا في
قولان واخذ مناصفا من المشايخ في المذهب وليس فيها عجز الا قول
واحد وبنوا ولا ما وضع في المسئلة من وجه الحث انما على رجل
الحجر ووجه عدمه في المسئلة على الاكرال في نفسه والمثليات فيها اذا
حلف الا يخرج فاقسمت به الجرس والاخرى تسيل عن حلق الامر
انما لا يخرج فوجعت الفتنة او انهم مدت الدار فخرجت فقال محث
وتأولت هذه الرواية بانها لو صدقت لم يضر فانه ان يكون قول

عليه وابنه

واحد

واحد **اشترى** قال الزهر في التتم الكفاية عن غير واحد احتث تحت ازمنة على بشارة
اي التتم الوفا وعنه في المسئلة في واسطة الخطاب عن قول خليل في
اليمين انما حثت من كذا **ويل** على كذا وكذا بالديه وحلق
يوتى به هل يتصدق به في موضع التتم او يوتى به تراوته او رثته وهل
يقدم حصره على بقية كذا البقية على الغنى وهل حكم ما انذر للمسيح على الله
عليه ولم مثل ما انذر للولي ام **فاجاب** وقد راي في الامام الخطاب
استوفى الكلام على ذلك رحمه الله ونقله في كتابه في الجواب **قال**
عنه فوفى خليل في التتم ولا يلزم ما في الاجتهاد **قال** ابن عمر في تدرج
اليمين في حلقه معكم في بعض التاويلات لا يعرف في بعض التاويلات ان قصد حصر
الشواهد لليمين تصدق بموضع التاويلات وان قصد الغفلة اللانمسي
لغيرك او تراوته تعين لم ان امك وصولة لم امك واما ان لم يتوشتا
وقال الزهر في اخر مسالك الفتنة والامتنع وما التتم في الامام
ابن عمر في عماليات الي الولى من العتوم ويوعدهون مثل ان يقول ان
بلغت كذا واليمين ولا ان كذا يصح **فاجاب** بان يكمل الي وفاء
المتصدق وان قصد في اليمين تصدق به حيث يشاء وان قصد الغفلة
التي بها يكونون عنه وليدوع في الايام وان لم يكن له فقد وليت كذا
في ذلك الموضع فقد هم القاذفة على ذلك الشيخ وكذا ان اختلف
في رتبة الولى فيما يوتى به اليه من الوتوم وليت في قصه الا ان كان
لم ينفذ حلق على الطاعة لانه اعطاه ذلك للغفلة او لم ولا غفلة
سمعت جيب يسئل ان تصدقت على بنت غير زوجه او نحو فقال
يعطى ذلك للغفلة الا ان يحلف عليه بانه **قال** الدما ميني في
حاشيته على الفارغ باب كسوة الامة من كتاب الحج بعد ان ذكر
كلام ابن عمر في الاول وجعل عليه ما اذا علمنا في ذكر وجهه في
نعت راسه على ما في الجمل والظاهر انه على ما هو الفاك
من احوال الناس موضع التتم او مثل ذلك ما يتدرج في التتم على
الله عليه ولم **ويل** على كذا وكذا بالديه وحلق في التتم او في
ما في التتم **فاجاب** قال الخطاب في كذا قول خليل في التتم وصيام
في كذا التواذرو من العتية روي عن ابن القاسم في
قال الله على صدقة ولم يسمها فانه يتصدق بالاربع **تميم**

وان فقد في
اليمين

قال الخطاب انما خرجا مشيتا في الوجود الثالث والثلاثين من وجوه الخشني وقد صا
لو ابرهنة ههنا تحت الاضحية بالخشني احب اقليل لم يتجنى لانه ذكر او انشئ وكلا
تلك **ويقال** من وجد مسلما اجنبيا او ماله في موضع يتكلمه الظالم ليقتله
او يسلب ماله ثم حلف له او حلف بالله او بالطلاق انه لا يراى ولا يلاعن ولا يلاعن في ذلك
المكان وهذا يوجب حلفا عليه احب او يلاعن يلاعن منه ثم ما الكفارة والطلاق احب
وهذا عليه الا في بيته لانها غصوة من احب احب كيف يجتمع له الاجرة والاثم والفساد
والكفارة والطلاق وبين الغصوة والكفارة فيسبوا ما فيهما من الوعيد كقول
النبي صلى الله عليه وسلم فيمن الغصوة لانها تنجس صاحبها بالشر او كما قال
جاء في حلف النجس والمال واجب من وجد مسلما او ماله لا يعرفه الضياع و
التلف وجب عليه حلفه بما امكن له بلا تعبد ولا كلفة وان لم يوجد ذلك
منه الا بيمينه فذلك ان يحلف ليسح المسلم او ماله وعليه الكفارة
او الطلاق ويوجب حلفه وان كانت غصوة من ماله من انفسه او
والمال قال الشيخ الزرقاني عند قول خليل في الطلاق وامر الحلف ليسح ماله
ومن ماله على اجنبى امرته بان يحلف ليسح الاجنبى او ماله ويكفر بها
الحالف عن يمينه بالله وهذه يلغى بها المستقلة من وجهين غصوة
احر فيها وكفارة بل كانت بطلاق او طلاق وقع في انكراها هلال جعل
عليه حلف ليقع **ويقال** المستقلة خلاصته انه اعلم **ويقال** عند حلف ليقع اولها حلف على علم
انه لا يلاكله ولا يترك منه شيئا فكل منه شيئا وترك شيئا هلك حيث
الحال بالمشرك احب احب **ويقال** احب الفاسم ان كانت يمينه على وجد
المغنية والحجة بلا حنث وان كانت على وجه الرغم فهو حلف لقول
عليه السلام قطعوا وتعالى العوا وتذهب الفسقة من بينكم نقله
ابو عمران القاسم

القسم الثاني في مسائل النكحة والطلاق والنفا
وما يملكها **ويقال** عن امرته ما لكة امرته نفسها تزوجها بنفسه
لا يتألفا والجماعة وبوكالة المولا في ذلك النكح مع وجود خاص لها
غير مجبر بعد ان امتنع من تزويجها لما ادعت من ان الزوج المعجب واراد
تزوجها لغير ما عيشته فذلك في هذا النكاح ويجوز العقد احب احب
ان العقد المذكور والنكاح صحيح جائز قال الامام الخطاب عند قول خليل
وجب ما بعد مع اقرب ان لا يجبر المولى بالابعد ما يشمل الحاكم ونبيك فلا تزوج
الحاكم

الحاكم الشيب مع وجود خاص فان عقد جائز ونكاح صحيح فانه لان الحاكم ولي
الحاكم وحده وقال في المذونة وان كان المولى ولي زوجها القاضى من نفسه
او من احب احب **ويقال** من خالفها من ذلك ان لا يكون جليلا او صاحب وجد النكاح وليس
للولى بعد ذلك ولا العتيق فمقتضى هذا ولا سيما حيث امتنع من توليته و
لا فداه عليه واراد تعذيبها وجبرها على ما احب وهو غير مجتهد في هذا
حينئذ كما لا يخفى فليحذر ان يزوجهها الا برضاها ويتوكيلت فلا فرق بينه
وبين غيبك **ويقال** عن رجل ثبت له على امرته دين ولم يجد ابن تقيته اياها
ثم قالت له زوجك بما لك على امرته ان يكون مهرتها ههنا هذا
النكاح احب احب **ويقال** بالنكاح الذي يكره اياها المايل صحيح لا يذوق
فيه الا مبلغ الدين ربع دينار واليخير الزوج على تكييله لان ابا حنيفة العروج
بالدين ربع دينار لا يجوز قال ابو عمران القاسم في كتابه المصنف بالادلة
والاضطداد وان كان له رجل على امرته دين ولم يجد ابن تقيته فقال ثرو
من عداك على امرته في ذلك مهر او صداقا فجزى ذلك انك قاله **ويقال**
مسألة عن الزوج اذا لم يكن مالا او الزوج اذا لم يكن مالا لا يتكفل
عليه العقد او كذا في الزوجة غير مكيفة للوكه لا يتكفل لها اياها لان ذلك
منه جنات قال الخطاب عند قول خليل وتفرق بالوكه يوان حرم قال
في التوضيح وان كان الزوج غير بالغ فلا يتكفل بوجبه العقد وان كانت
الزوجة غير مكيفة للوكه قال فيه لا يتكفل والظاهر انه يكون جنات **ويقال**
عن البكر اذا انقضت ابوها غيبة انقطاع او غيبة لمولية كسلاثة اشهر و
نحوه ثم دعت الى التزوج وادعت البلوغ ههنا التزوج ام ما وان قل
لها من زوجها فاجاب ففقد نكته سواء كان ماله يوفق للمداد والو
لغيره قال الخطاب عند قول خليل في النكاح والباطل ما عده ومبطل
من برك غاب ابوها ودعت الى التزوج وادعت البلوغ **فاجاب** ان غاب
الاب عن ابنته البكر غيبة انقطاع لا يزوجى فدوم ما وغاب غيبة طويلة
ولانت المحرمات بعدة كما الشهر ونحوه وهذا للقاضى زوجها اذا كانت
بالغا **ويقال** عن امرته اذا اشتهرت بالعدوى والنزق ههنا على امرته
صداق احب احب **ويقال** تلك المولا لا مدان لها على زوجها عفوته لهما
وزجر الا منتهيا قال ابو عمران القاسم في كتابه واذ اشتهرت بالفسق

وما دعت فرجها الغرير وجها فلما صدق لها علي نوحها وهو قول ابن القاسم
 ٢ / مسولته ومثله للحجاب والزفراء عند قول خليل وتكرير الوكعة وان حرم
وقيل لها انعداى وتعد نداء الخطاب **ويل** عن نفقة نروجة العمد او الوكعة
 اذا اشتركت على السيد او على الوصي عند عقد النكاح هل ينعى هذه
 ويلنعى الشكر ام **اقا** جاب بالنكاح يثبت بعد الدخول ويعنى قبله
 والشكر فانكوا على الوصي قال الخطاب عن قول خليل او على شريك
 ينافى المفسود ما تقدمه من المتبقيات نكاح العمد واختلافه شريك
 التوفيق على السيد ومنعه بكتاب عقد واجازة ابو مصعب ان يكون يقط
 من هذا انه اذا اشتركت نفقة نروجهما على السيد ونروجة العمد
 على ابيه او الموصل له على ولية فلا يجوز ويعنى قبل الدخول ويثبت بعد
 علي من تروجهما **ويل** عن تروجهما بالجرم هل يجوز
 له ويباح له ان يطلع نروجهما انك العداى ام **اقا** جاب من الذهب
 انه لا يجوز له وكيفية انك العداى لان المال ليس بماله والنكاح لا يحرم
 الا بولي وهذا ان ابرر شدا ان الله تعالى اضايح العرج بنكاح او ملك
 يمين وقال صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي وصداق والمشتزوج باكرام
 لم يتزوج بصدق اذ ليس المال اكرايم بماله **ويل** او كحق فيه فقدم
 فرجا غير ملك يمين ولا نكاح ابا حمة الشتر قال ابو نضر يمين اخر
 قلادة المسقى بالفايعة قال في البيان ان تروجهما بالجرم فقال مال
 اخاف ان يكون نفي لان الله تعالى يقول ان تفتنوا ما كوال هذه الخيرة ماله
 ولا كن لا اقول لا انك تروجهما بغير قول خليل او ملك يمين **ويل** عن
 كلف نروجهما بغير ما عدا له الا بعد زوج في نروجهما العمد وليست
 كلفا بعد نروجهما بغير ما عدا له السيد بذا **اقا** جاب و
 انكاهم انها حلت للسيد بذا انك الوكعة لغول خليل ونية المقلوب
 ونيتها لغول السيد من عده كلفا فتها بعد الوكعة لا تنقض قال
 الخطاب على ذلك انك قال ابرر عمة عمة تعلية عمة الحمة لنروجهما
 لمعده ليست كلفا فتها بعد وكيفية حلت به وماله اليه بعض الشيخ
ويل عن الزوج اذا حلت الاقالت من ولي الزوجية والنكاح المنعقد
 ينعى هذه الاقالت فايده لازمة اذا قاله الولي ام **اقا** جاب فلتنعى
 لها فايده جعل تكون الاقالت طلقة واحدة او ثلاثة وهذا يستشعر

عذرا

بذا انك حكم المذخور بها وغيره ام لا وهل يلزم العداى بغير المذخور
 بذا انك المذخور بها ام **اقا** جاب جلا فلا ينعى النكاح جديرا واذا
 نعت من احد المتعاقدين ويقلها الاخر وهو لازمة كلفا وقيمتها
 تفصيل لانها امان وفعت بعد البت او قبله فاذا وفعت بعد البت
 تكون كلفا فلا تلا ولا لها العداى واذا وفعت قبل البت تكون كلفا
 واحدة فلما صدق لها وما يشهد بذا انك قول ابو نضر يمين جلا
 يعنى بغيره قال ابن عبد الحكم في البكر نروجهما بغيره بغيره
 ثم قال الزوج للملاب افلتى النكاح وهذا قبل البت جلا لا ينعى تكليف
 ولا شيء انك العداى على الزوج فان لم يكن له عمة وان كان الا ج
 فلا يفقد لزومه بذا انك الزوج فلا انك النكاح وان كان بعد الدخول وهو
 اقل التبع العلة ويكون ثلاثا ويلزم فيه الصداق ضروري **ويل** عن
 بنات زوجة ولها ولد من غيري وعلم به ودخل عليهما وهو معهما ثم
 اراد الزوج اخراج الزوج الولد هل هذا النكاح **اقا** جاب ليس للزوج
 اخراج الولد اعلم به يوم البت قال ما جاب امعات الوثا بغيره
 شريك الزيادة ولو بنى الزوج بنو حمة ولها ولد من غيري وعلم به
 ودخل عليه وافتى عنك ثم اراد اخراجه جذا انك ولم يكن له ذاك
ويل قاله المجمع على تلقيب الشيخ الفاضل عبد الوهاب **ويل** عن
 النكاح ما تقدمه قال ابن العربي ومن فضل الله على العمد انه اخل
 له النكاح اجمع الا اربع امرا اربعة وعشرين على المتبيد و
 مائة عشرين على غير التبايد فاما اربعة وعشرين على التبايد
 سبعة بالقرابة كما قال ابن ابي زيد وسبعة بالرضاع واربعة بال
 لصهر وهي ام الميراث سواء كانت زوجة او امته وسواء كانت بغير
 او بغير طاع والميراث على عمتها واختها وخالتها والملاعة والمكفر
 حتى العدة بالاجماع وانزواج النبي صلى الله عليه وسلم بالقرابة
 لما تمت عت عشر النكاح على غير التبايد هي التي ذكرها عبد الوهاب
 بقوله وجلة بذا انك لا شيء وكيفية ما كان العارضا وتقول النكاح
 والامتنع من زواج وذاق عمة وذاق لا يستبرأ والمرنعة والامتنع
 غير التبايد والمسكنة للمكابر والامتنع للمكافرة والحرمة للمحرمات
 بذا النكاح والميراث لعدها ونكاح الامتة للمحرر والامتنع قبل بينونة

فمن
على يد

الام
 اربع
 امرا

الرابعة والمرأة على اختيارها وغيرهما لا يجوز جمعها والمرقة والراثة
 مع غيرها والخطوبة والامام على المنبر يوم الجمعة انتهي كلامه مع اجتماع
 جد النكح ما فيه وقد جلي ذلك غاية التفصيل وتعلم بالمشهور وغيره
وبل عن المرأة اذا التزمت حضنة ابنتها ثم تزوجت قبل مضي احد الخطا
 نية هذا الولي لا يصح منه ذلك النكاح للمقرر الذي يلحق بالقبلى ام لا فاجاب
 ولا يحل للمراثة ان تتزوج قبل مضي تلك المدة لانها التزمت بذلك لغير
 لنفسها وانما تزوجت قبل مضي المدة فلولي القبلى حصه لان الحق للقبلى
 قال الخطاب عند قول خليل في الحضنة للامام ما عهد من التزمت المرأة
 حضنة ابنتها فتزوجت قبل تمام الخطنة فصح نكاحها حتى يتم احد
 الحضنة **وبل** عن امرأة اذا تزوجت وهي متزوجة فصح نكاحها حتى
 كما يزعم بعض العوام ام لا وهل يجوز تزوجها ولحيثها قبل استنساخ
 ايها ام لا استنساخ ايها وان لم يفسخ قبل استنساخ ايها ماذا يلزمه
 فاجاب ولا يصح نكاح من نكاح امرأة او مكرهه ولا يجوز تزوجها
 ان يكافأ قبل الاستنساخ ولا يوقع ونكاحها فصح واستنساخها ما ان
 في يكون بالحقيقة الواحدة مثل الامانة قاله ميار على العاصية قال
 صاحب المعجب على التلخيص ولا يصح نكاح المرأة من نكاحها حتى
 ولا يطأها الا بعد الاستنساخ وان وطئها قبل الاستنساخ يعاقب **وبل**
 عن المرأة اذا اقلت وثيقت صداقتا بعد بناء الزوج بها ما الحكم في
 صداقتها فاجاب قال في اجوبة التوفسي اذا قلت وثيقت صداقتها
 بعد بناء زوجها الزوج ببناء ثبت النكاح فيجوز في العروم بنكح
 ما جرى به العرف في موضعها من الاصدقة وان اختلفت عادتها اخذت
 بالاوسط هذه اقول في الكنية **وبل** عن المريض هل له ان يراجع زوجته
 ام لا وهل له ان يتكلم بكلفته بكلفته بائنتاه فاجاب والمريض
 مراجعته زوجته وليس له نكاح بكلفته البدين في اخر حلفت قال في
 التوادرو وهو كذا في نكاح المريض **وبل** عند زوج بكر او دخل
 بها وادعى انه وجد بها شيئا وانكرت هي ذلك وادعت انه هو الذي
 ازال بكارتها ما حكم الشرع في ذلك فاجاب واذا ادعى الزوج ذلك
 عليها يلزمها اليمين ان ملكتها من نفسها والا فعلى ايها ان كانت
 ولأيتها او خلف هي او وليها انه ما وجد به الا بكرا قال **الهر ومن**

فه
ولا يصح نكاح
المرأة من نكاحها

في قهرته اذا ادعى الزوج انه وجد ان زوجته شيئا والكذب في اليمين عليها
 ان كانت ما كذب امر نفسها او على ايها ان كان لها اب وتعلقا انه ما وجد بها
 شيئا وما العاقل الا بكرا ويلزمه النكاح فابطلت كسب ولأيتها ايها اليمين
 عليها لا على الاب **وبل** عن الرجل مات عن زوجة وبنتها وعاصب ثم اعتر
 تزوجته عدة الوفاة لانها مع زوجتها حتى ماتت ثم قدم الشاهد ان عد
 لان مع الزوج ميتة انما الزوج الميت انشده بطلان زوجه المذكور
 كحلافات ثلثة من ثمانية اشهر من يوم الطلاق الى يوم الموت ثم اراد العا
 ص ان يفسخها من ارشها بذلك هل له ذلك ام لا فاجاب فلا يفسخه
 العاصب ولا غيرهما ففسخا بذلك ولو ثبت لان ذلك لا يقع الا بهما في
 الزوج واما بعد ماله فلا لانه لا ندر ما يقوله في تلك التمسك هذه التمسك
 الشهادة لانها يرضى بها والدليل على انه يرضى بها بقاءه مع زوجته
 الى موته وانها تزوجت ولو ماتت هي قبله فلا يرضى بها ان يجزى من الدية ف
 ل امر منصوص في خبرته قال لا بد من وقوع كتاب الايلان بالطلاق
 في رسم حمل صيافا في رجل مات عن امرأته حرة وهي عند حيا مشهور
 في عدول كانوا غائبين فمشت عدة التمسك منها منسب انهما تزوجا ولو
 ماتت هي لا يرضى لانه لو كان حيا لم يرجع لانه لا ندر ما كان جوابه
 نفسه **وبل** عن الرجل كان له زوجة وله معها اولاد وهو نكح ثم مشدت
 عليه البيعة انه اقر لغيره بانه كلفها الطلاق الثلاث وان رجعا فليزوج بلا
 نكاح جديد وهو على انه لا يحل له ذلك ما الحكم في الاولاد هل يلحقون به
 ام لا وهل عليه الحد فاجاب يفسر فعله ووجوبه على من سمع بذلك
 من الغفلة والحكم ان ينزجره او يفرقه بقتل الشهادة وان نشأ
 الاولاد ينسب بعد ذلك الطلاق يلحقون به ويحذف عنه قال الخطاف
 في حديثه على الفتن اخر الاستحلاف ما عهد اذا تزوج الرجل المرأة
 قبله من الاولاد ثم يفر انه كلفها ثلاثا وان رجعا قبل ان تتزوج وهو
 على ان لا يحل له الاولاد يلحقون به ويحذف عنه **وبل** عن الامام اذا
 مكثت مع امته في دار واحدة ثم تزوجت الام المذكورة ولها اب بالحضنة
 فكلفتها الجدة لوالده حين تزوجته الام بالحضنة وقال لها لا بد لم تكن
 لك حضنة لانك مكثت مع بنتي المتزوجة هل له ذلك ام لا فاجاب
 والمصلحة ذات خلاف فيمنون لا يفسخها ونكح اسقطها قال

7

البرزخية الحيات الحيات ما كنت مع الام فتزوجت الام وارادت الحجة اخذ الولد
منه ابوه لئلا يمتنع من الام وقد قال فيكون لا تصفوه وقال غيرك تصفوه
بكره الزواج ابوه **باب** في الام والاب والجد والجدات والجدات
الميتة ما بالوكة يوم الجمعة ثم حرمت له يوم السبت ثم حلت له يوم الاحد
ثم حرمت له يوم الاثنين ثم حلت له يوم الثلاثاء ثم حرمت له يوم الاربعاء ثم
حلت له يوم الخميس ثم حرمت عليه يوم الجمعة ثم لا تحل له الا بعد خروج نيك
واجاب وقال اشترى ما يوم الجمعة حلت له ملك اليمين لقوله تعالى
او ما ملكت ايمانهم فاعنتهم يوم السبت حرمت عليه بالاعتق ثم نكحها
يوم الاحد حلت له بالانكاح ثم طلقها يوم الاثنين حرمت عليه بل
الطلاق ثم راجعها يوم الثلاثاء حلت له بالرجعة ثم طلقها يوم الاربعاء
حرمت عليه بالطلاق ثم راجعها يوم الخميس حلت له بالرجعة ثم طلقها
يوم الجمعة ثم لا تحل له الا بعد خروج نيك **باب** من طلق امرأته
وحلها بالطلاق ان لم يكن عنده المخلو منه وهو كاذب عمد او اثم او اقل
بذلك اعتزل امرأته ففكها فلا يلزمه الطلاق او انما يكون ذلك منه لغوا او
انما يكون فيه اللغو في اليمين بالله وفكها وامان غيرك فلا احيى ولكم الاجر
واجاب والحال بذلك يوجب ويعز وتطلق عليه زوجته لان لغوا اليمين
انما يكون في اليمين بالله وفكها قال الخطاب عنه قول خليل في اليمين وكذب
في الطلاق وحده او حرام ما نهى قال ابن القاسم عن مالك يمين مسيل
عما يشع بفكها على فيه يمين وهو كاذب وانما اعتذر فلما نشع عليه
الاب الطلاق والعقود في العتوى ولا يصد في القضاء الا ان يكون اشهد
فيل ان يقول ما قال انه انما قال ذلك معترضا **باب** عند وجد امرأته
تخرج من دار اراها لها وقال لها ما خرجت مع دار اراها لك ففك
حلقت بالطلاق ان دخلت دار اراها لك لانك علمت انك انما صحت معهم
عليك وعلى مسبك وله تدخل دارهم ثم قيل للزوج لله هل حلقت هذا
اليمين وارادت التخليك عليها وفكها قال الزوج ما حلقت بذلك وانما
اردت التخليك عليها في نازعتني الزوجة واهلها وارادوا طلاقها بذلك
هل يلزم منه انك وتطلق عليه او لا يلزم منه انك يصد في القضاء والعقوى
او لا يصد في القضاء وفكها وامان القضاء فلا واراد الزوج في نكرانه قال للنزوجة
ما قال وانما انكر حلقة بالطلاق ما حكم الشرع في ذلك واجاب بيمين

الاجل

الاجل وما علمه لانه يلعب في الموضع الخ للعب فيه واذا كان امرؤ كذا كذا يصدق
في العتوى ولا يصد في القضاء في زوجته تطلق عليه اذا ادعته قال ابن حبيب
ومن وجد امرأته قد خرجت وقال لها لم خرجت وكنت طبعك بكلا فك
ان خرجت في قال ما حلقت وما قلت الا تخليها عليتها قال لا تشع عليه في
العتوى وامان الحكم فيلزمه الطلاق وهو انما حكمه الخطاب في ما شئته على
التمتع في باب اليمين عنه قوله وكذب في طلاق وحده والله اعلم **باب** في
حلقة بطلاق نكحها بطلاق كذا ثم مات قبله فعليه ذلك بيمين ام وان فلق
بيمينه بطلاق زوجته بيمينه ام او اوى وقت يقع عليه الطلاق هل في كل
الموت او بعده وان فلق قبل الموت فكيف يفك لانه مسمى بيمين بالاجل
يقول عن من حلت عليه ولا يجرى على بعله وعلى هذا فلا ترثه زوجته وان فلق
بعد الموت فكيف يقع عليه الطلاق والعقود في العتوى في الموت وعلى
هذا وترثه احيى يمينه مشواكم واجاب قد تاملت سؤاليكم فاذا
هو في مسئلة عن نكح ومشكلة في قيمة للاجتماع فيها ضيق الطلاق
بعد الموت والارث فاقول والله المستعان الحالف بذلك لا يجرى على بعله
ما حلقت عليه ولا في هذه الحنث حتى يفعل ما لم يفعل حتى
مات حنث وتطلق عليه زوجته ولا في ترثه ومن هذا الاشكال ويشيب
فيه الغراب لان اليمين لا ياتي له ولا تدثر اذ كانت الزوجة قرينة
ولذلك والله اعلم تكفر فاية اليمين وتلاييك في حرمان الزوج ما نكح
في الاخت لان كل واحد من الزوجين هو احد بالاخت لا اخت لان كل واحد
في يمينهما كما التفتا اليها لانها لم تفت عليه حنثا بعد الموت بل امرأتها
لنفسه في جات في تمام خروج روحه يقع عليه الطلاق كما يملك المفتول
نكح اذ يتيه باخر نكح من منه ولد انك ورثتها عليه ورثته فقال له ابن تيرد
الحالف يفتل ويحلل وهو على حنث حتى يفعل ما لم يفعل حتى مات
وقع عليه الحنث بعد الموت بالطلاق او العتوى فوجب ان ترثه الموراث
لان الطلاق بعد الموت نقله الخطاب عنه قول خليل في اليمين وحنث ان
لم يكن له نكح نكحها عليه حرام الا ان يعاين الحنث وتبين العا
امرأت حرمت عليك فبينتها عليك حرام الا ان يعاين الحنث وتبين العا
منه وبينت عليه الاب وبنت عليه الاب قاله التتاهي في صريح عن
قولا خليل والارث وان ترثت **باب** في الرجل كان له امه وعبد وزوجها

بلا مشبه لا على نكاحه بل بغيره انما ماله لا يحتاج الى ذلك وعمل الولية
 للناس واكلوه ولعوا فيسبوا ومع ذلك اهل البلد كبرهم وصغرهم وهين
 حق البيل ووجله وقت الدخول عندهم اربابا عبيدا امته بلا مشبه لا منسوخ
 بالنكاح على المشبه قبل الدخول ثم وقع الدخول على تلك الحالة هل هذا
 النكاح صحيح ام باسء لعقدكم من اركانها وهو الا مشبه قبل الدخول
 واجاب واذا ايشى النكاح من السيد لغيره بين الناس وسبوا ذلك
 كما ذكر ثم وقعت التهنيت من الناس لغيره بين يمينه بذلك عند الا مشبه لا
 يكون النكاح صحيحا لما سدا فقال ابو حنيفة في ذكره **قوله**
 واذا نكح السيد عبدا من امته ولم يشهد على ذلك احد ولا كان وقعت له
 التهنيت بالنكاح والتهنيت والاشارة بذلك واذا وقع النكاح بغير
 الا مشبه لا وعمل هذا كان هذا عروضا من الا مشبه لا قاله من تحت الوأ
 فحقه ترجمه ما جاء به نكاح السيد **قوله** قال ابي ابي حنيفة في كتابه المستمسك
 باختلاف الامة يجوز ان تجمع المراتك وتنت زوجه بالنكاح **قوله** عند قال
 لزوجه انت لما لو اذا قدم فلان ما الحكم في ذلك هل يعلى كحلفها بقدر
 ما او يجز عليه في الحيض واجاب والطلاق يعلى عليه حينه ولا يوجله
 قال الخطاب **قوله** عند قول خليل في الطلاق او مستقبلا في حق ما منه قال
 ابي القاسم جيد قال لامراتك انت لما لو اذا قدم فلان او الجاه انما تطلق
 الساعة لانه اجل واذا كان هذا المذهب ايضا في البيع الى قدم النكاح **قوله**
 عن التيممة البكر اذا ارادت ان تزوج وتدعى البلوغ هل تصدق بلا يمينه
 او لا بد منها **قوله** واجاب والتيممة يقول قولها بلا يمينه اذا ادعت البلوغ
 قال الخطاب عند قول خليل في العتق وهو ان لم يرد **قوله** السيد يرى عن
 البكر التيممة تريد النكاح وتدعى البلوغ هل يقول قولها او يكسفه **قوله**
 اجاب يقول قولها ولا يزوج مع قوله **قوله** عند الرجل مرضت زوجته
 عنده وجاء بها ابوتها لم يعلمها الا عنده امتها وكلمها المزوجتها وقال
 له اتركها هنا انما ولها عتق بغير او تموت وهي غار وقال له ابوتها
 امتها هي التي قالت لي ايتني بها فقال له الزوج اجعلها جفدة تصدق
 قتها وورثتها المكم ثم يدان بها والذهب الى امته وتعالجها الى ان
 برئت من مرضها وكلم الزوج والدان بربها اياك ومنعها له وال
 نقا وقال له قد انقضت العتقة يترك بالصدقة والرهبة الصادق
 منك الى حين كلبتها المكم هذا الصحيح وبشيء طلاقا عند العتق

على ما روي
 يجوز ان تجمع المراتك
 مع تهنيتها

والشرع

والشرع ام واجاب واذا اثبت باليمين العاد لتان الزوج انصد منه
 في ذلك لولي المراتك رضى منه فقد حلفت عليه بالثلاث بحيث لا يتحل له الا
 بعد تزوج قال ابو حنيفة في الباقى في ترجمة الخلع في العرق الثامن
 ما منه قال ابن كثر من قال لولي ثم وجدته على عليك صدقة حرمت عليه
 ثلاث وقد نزلت عنك فحلفت فيسبها بالثلاث وكذلك اذا قال ورهبتك
 او قدر ذلك الى اهلك او الى ابيك وذلك كله في المدخول بها ولا يتوى
 يتوى في ذلك كله ان كان لم يدخله واحدة او اكثر ويجعلها لم تكن له يمينه
 في ذلك ثلاث فالابن لباية لا يتوى في غير المدخول بها **قوله** عند تيممة
 مهملته اذا عقد عليها النكاح بعد ما شهدت باليمين بخرها واغتر
 قتها بالبلوغ ثم دخل الزوج عليها وانكرته وهربت منه وانكرت الرضى
 والبلوغ ثم اتعفت رضى والزوج على عدم الميسر هل يقول قولها
 ام لا وان قلتم يقول قولها على الزوج نكاحا بعد ام واجاب
 في نكاح التيممة قبل البلوغ لها شركه ودعواها لعدم البلوغ مقبولة
 منها مع نكح القوابل عليها وان وجد منها عدم البلوغ فلا يضرها
 اقرارها بالبلوغ قبل النكاح ولا تدفعوه منها ويصح النكاح بطلقة
 ولا صداق لها قال الخطاب ما شئت على الشيخ عند قول خليل
 في الحيض وصدوق ان لم يرد ما منه قال ابن كثر في مدعى النكاح اذا
 وقع مفد على تيممة متعلمة وشهد الشهود على رضاها واغترقها
 بالبلوغ ولم يدخلها انكرت الزوج وادعت انها غير بالغة وانما كسر
 يسمتها بصدافها على عدم الميسر ووقع امرها للقاض فيكرها
 القوابل فوجدتها كما لا كرت من عدم البلوغ فيحكم بفسخ نكاحها بطلقة
 في الكون لم يمتوى وشركه تزوج التيممة قبل البلوغ وسال القاض
 شيخنا ابن عرفة عن لزوم الصداق في وقتي بعدم لزوم الكون مغلوم
 يس على البعوض **قوله** يكثر وقوعها قال التتالي في جواهر الدرر
 قول خليل في الطلاق وبالكفاية عازما في قال لثلاث اكتب لثلاث
 كلفقت فقال لا تبطل او قال اكتب لها ثلاثا فقال له اجعلها واحدة
 لزوم ما عزم عليه ولا اثر لقول الشاهد في ذلك **قوله** عند الرجل تخاصم مع
 زوجته وحلف بطلاقها لا يلبس ما النجاسة من الثياب ولا ياكل ما حرم
 من الطعام وهو لا يبر وقت الحلف فمبق التيممة وبذلك طعاما المنع

10

على ما روي

الذرة الغواص **ويل** مما غلب امراله لاوليا بما يقبلوا الوعد وبعدها ثم
 بعد ذلك على الوعد عند زوجة اخرى ورجوعه وقالوا له بنتنا لم نعطها اياك
 على الزوجة التي كانت عندك وانت تزوج ولم نعطنا به وبعدها لك ثم
 جده ترغيبهم وكما علم بشرطوا عليه ان لا يعطوا اياك الا اذا اطلقوا و
 خذ التي كانت عندك كذا فاقبلنا وقال لهم تشاور مع نفسك الى عند الرجوع ان
 شاء الله ثم رجع لدارهم معلوما بمخبرهم الكونه لم يرضوا به في نزعته وعقل
 متعلق بالخطوبة ثم الرقة بعض اصحابه بالاستعلاء ثم استبدت شيا
 هديين سرا انما استرعى على نفسه وانتهى له صدر منه طلاق زوجته ولا
 نكاح يلزمه الا انك وقد احرصت انك عن ذلك ولا احملك على ذلك الا انك
 تعلق قلبك وغرضك بالخطوبة ولا تنتو بشرطك على اهلك طلاقا زوجة
 بعدك ثلاثا لتتو على امر غيب منهم ولو طلقت لهما ثلاثا او امر ما يبدى
 ايا امر الخطوبة او ما سقطت لهم الاستعلاء في ذلك كله لا يلزمه وانما
 مراد ما انتو طلاقا الى الخطوبة ثم طلاقا ثلاثا ثم زوج الخطوبة ثم رجع
 لم تلتفت اليك بل ببال الرجوع اليه هذا انك لانك لا ارجع اليه الاستعلاء
 احيى كما نكح الاجر من الله **فاجاب** بل لا ريب ان الاستعلاء يتبع في
 الطلاق سواء بقي السب ام لا اذ كل ما يتبع به الاستعلاء يجوز فيه
 الاستعلاء ولا يبيح تشمودة السب وقد وقعت على الجواد في
 هذه المسئلة بعينها اجوبة الجزئية المعروفة بالتولية جروا
 بحرف نامة الجواب وتترك سؤالا اختصارا وايضا جروا مثل سؤالاكم
 ما نفد ان الاستعلاء والتازلة وشبههما كما اعتقد ما يتبع به الاستعلاء
 نفسا تابع والطلاق والحالة ما ذكر غير معتبر وفيه من البرزلى كل
 ما استرعى به شيء قطوع به كالعنف والطلاق والجماع فبعد
 الاستعلاء فيما يذكر من التوقع قال ابن سهل من الجمال ان يلزم
 ما قد استبد على نفسه ان لا يلزمه متى بعده والله اعلم **ويل** عسى
 ان يعق على ابيه المحدث هذا له ان يرجع على اخوته بمنزلة ما ان يعق
 ام **فاجاب** بل لا رجوع للاخ على اخوته ما ذكر الا اذا اطلقوا بهم
 ثم منعوا واذ انك محمول منه على الرجوع قال الخطاب عنه قول
 خليل في النفقات وعلى امره وسرا او الارش او اليسار اقول قال ابن
 عمر في رواية نزل ابن عمر من ان يعق على ابيه المحدث بل لا رجوع له على

اخوته

اخوته الاماليا **يش** مما اتفق ليس لاجل ما ذكر انك محمول منه على الرجوع
 بل او انه استبد انما اتفق عليه على ابنه رجوع على اخوته بمنزلة ما
 وجب له الرجوع الرجوع عليهم **يش** لان نفقته لم تكن واجبة عليهم
 حتى يلجئوا بخلاف نفقة الزوج **ويل** عن ولي المراهقة الحلت منه
 وقال الخطيب الساجي لا كذا زوجك وليت بعدا فبها عشت متافلا وتبيع
 دارك بعشت متافلا هذا انك العقد جازي وصحيح ام **فاجاب** **فقد**
 بعقد النكاح والبيع على تلك النفقة منوم قال ابن عمر عن النبي
 من قال لرجل تزوجني ولينك بمائة على ان يبيعك دارا مائة لا يجوز فهو
 فاسد لانه دار ومائة لا يباع ببيع ومائة لا يباع بدار **ويل** عسى وكذا
 ان يعقد له النكاح على المراهقة ثم يعقد له عليها ثم نطق بالشروط
 بغير ان الزوج الذي هو موكله فلا تلزم هذه الشروط الزوج وعمل
 عليها ام **فاجاب** قللك الشروط لم تلزم الزوج اذ لم يوكله
 عليها قال ابن عمر فلان كتب الموثق بالشروط بعد قوله عقد له وكيله
 في العقد ولم يذكر موكله بالشروط ولا نطق الزوج بها لم تلتزمه **ويل** على رسم العقد ان
 بارسم العقد اذا اقال فيه كاتبة النفقة منه كذا بصيغة الاسم والموج
 كذا او قال نفقة منه كذا بصيغة الفعل ثم خالف الزوجين بقبض المنفقة
 في بيت انكرت الزوجة انها اخذت ما قال الموثق النفقة منه كذا ونفد
 كوانما معناه بان على رسم الملول وادعى الزوج انه لا دفع ذلك بالعقل
 واخذته بالعقل ايضا **فاجاب** فيكون القول قوله **فاجاب**
 وفيض النفقة لا يخلوا من خمسة اقسام اما بصيغة الفعل او بصيغة
 الاسم او بصيغة المصدر او بصيغة تخمّل ان تكون مصدرا او فعلا
 او صيغة الاسم دون الاضافة فالنفس الاول يصدق الزوج في الدرع ويكون
 في ذلك اللقطة شاهدا واما القسم الثالث والرابع فيبين قولان هذا
 يجعل على الدرع ام لا واما الثاني والثالث فانه لا يجعل الزوج فيه
 على الدرع قال ابن عمر فانما عند قول خليل نفقة كذا ما يقتضي ان نفقة
 ما نفقة في ال الجزى في ونا يفة اذ اقال الموثق ونفد بك بصيغة
 الماضي لان معنى العمل لهما والتعجيل الدرع ويكون في ذلك اللقطة شاهدا
 بعد الزوج واما النفقة منه كذا بصيغة الاسم فليس بمقتضى لفظه
 لان المراد بالنفقة ما قابل الموجد للقبض بالعقل واما نفقة كذا

على رسم العقد

بصيغة المصدر فيه قولان وامتنعوا كما واختلف ان يكون فعلا ومصدرا
ولا فرقة بينهما احدهما والظاهر انه يحل على المصدر ويكون فيه قولان واما
لو قيل ان النسخ كذا او الموجه كذا من غير اضافة وغيره الى على الفخر **ويقال** معه
كل من زوجه ثلاثا والتمس ان لا يزوجها مادامت الدنيا اما ان يلزمه **جواب**
جواب قال الامام الشافعي ان قالوا لا يجوز ان يزوجها مادامت الدنيا اما ان يلزمه **جواب**
فخر بهما ولا يفرقة بينهما البينة عنه وليس في سياق كلامه وقرايب احواله
ما يدل على تحريمه اياها يجوز ان يزوجها ولا تحرم عليه والاولا **ويقال** عن
قال للزوجة انت طالق فلو كانت طاهرة فلو كانت طاهرة فلو كانت طاهرة
تلتزمه الثلاث في المدخول بها وواحدة في غيرهما **قال** الزرقاني فلو كانت طاهرة
الاستعموري عن قول خليل الطلاق او واحدة باينة ما تقدمه **قال** اما
غولا بتاقلترمه في الثلاث واما غيرهما فواحدة **ويقال** عن **جواب** قال علي
حرام ام حرام على بلغة التكثير الحرام لا يفعل كذا ولا يفعل
كذا ثم حث جميعا على بلغة التكثير الحرام لا يفعل كذا ولا يفعل
انك لا ترون الا على والامام على المعروف ولم يذكر انت مع الحرام لا شيء عليه
في زوجه ولا يلزمه شيء **قال** الزرقاني فلو كانت طاهرة فلو كانت طاهرة
فول خليل في الطلاق او حرام على ما تقدمه من فلال حرام على او على حرام
بالتكثير **ويقال** في قولك فلو كانت طاهرة فلو كانت طاهرة فلو كانت طاهرة
وغيره وان قال انت في قولك فلو كانت طاهرة فلو كانت طاهرة فلو كانت طاهرة
الحرام بالتقريب وحث قلترمه الثلاث في المدخول بها وواحدة في غيرهما
والعرف بينه وبين المنكر تخصيص العرف بالمعروف في حال العلمته بخلاف
المنكر حيث لم يقل انت فانه اخبارا به عليه شيء **جواب** ما من له امر ونحو
الان يقول انت لو قصد به الزوجة يكون من الكناية الجنية ومن
فاسر على الحرام بالتقريب على قوله على حرام بالتكثير ففدا خطا في
القبيل لو جرد العاري وغالط المخصوص في كلام العقبة **ويقال** عن امر
خرجت من دار زوجها بالارض الى دار اهلها او غيرها ثم طهرت بالنعقة
في حال نشووزها هل لها انك **جواب** **قال** الامام الشافعي فلو كانت طاهرة فلو كانت طاهرة
الا اخرجت الزوجة من دار زوجها وطهرت بالنعقة فليس لها انك **جواب**
جود ستة مشروكة اشهر خليل الثلاث منها بقوله او خرجت بلا ان
ول يفر عليها ولم تحمل رابعها طاهرة لا المخلوطة فامسكها ان يكون الزوج

١٢

حاضر اما مسما ان تكون في علمته الا الروحية ولا تصفك ففقتها ولو
خرجت بلا انك **ويقال** عن امره ان كانت معتمدة ثم اخرجت ان عدتها انقضت
ثم تزوجت ثم تبيش انها تزوجت في العدة وانها عاتمة بذلك وغرت الزوج
هل لها عليه الصداق المستحق انه دخل بها **جواب** **قال** الامام الشافعي
مع اذا تزوج رجل امرأة ودخل بها ثم تبيش انها تزوجت في العدة وعلمت
ببطلانها **ويقال** عن امره ان كانت معتمدة ثم اخرجت ان عدتها انقضت
وعليه قول خليل في الرضاع الا ان تعلم ففكر في العدة **ويقال** عن السيد
اذا تزوج عبد يهودا عن نكاحه احداهما امت الاخر على ان يكون الاول
بينهما مناصبا هل هذا النكاح وبقية الشراكة صحيحان ام **جواب**
جواب **قال** الامام الشافعي ان النكاح والشراكة المذكوران على تلك
الهيئة باسديان فلو ادخلوا وبعده وان ولدت الاولاد فمهم ليس
الامة للاجتماع النكاح والشراكة صفقة واحدة ولا انك منوع **قال**
الزرقاني فلو كانت طاهرة فلو كانت طاهرة فلو كانت طاهرة
بغير العاقل واما العاقل فلا يجوز كنسوج العدة امت غير سيد على ان الاول
لا يبيش والشراكة باسدة والنكاح يفسخ ابدا قبل وبعد والولد ليس
الامة ومثله في الشامل وقد حكى ابو العرج ان الولد ينسب لاكم يعرف
ويقال عن امره ان تبيش او تبيش حتى يلقاها ويحرم على ان يفسخه وكله
باجتماع العمل من انواع الخدمة لانها في خدمة مائة دار وطهرت بها البق
عليها هل يتحاسبها في ذلك وماله فضل على ما جرح به عليه اولاه
سبعة ينسب وكيف الامر في ذلك **جواب** **قال** الامام الشافعي والتمس ان يتحاسب
الاولى بالانفاق والثانيان باجر عملهما فماله الفضل جرح به عليه ما جرح
قال ابو عمران العاصمي نزع فاحيانا بذلك وكذا الاخر وجميع الاولاد
جرح به على الفضل على ما جرح به **قال** الامام الشافعي فلو كانت طاهرة فلو كانت طاهرة

قال الامام الشافعي **والله اعلم**
القسم الرابع في كسب النبي والمعاملة في
الاستيفاء في العارية والقرابة وما يضا
القرابة **ويقال** عن البيع التي عمت به البلوى وجرت العرف والعادة
من قدم العليم جيل بعد جيل بلا ذنا الويدان واقلينا السوسيت
وهو ان يبيع الرجل للآخر جنانا ويقول مشي ووثيقة يبيعها

جائزاً غير شرعية بفساد ولا تشي ولا خيار ولا افالة وليس الامر كما قالوا وانما
 في ذلك كماله وانما يكون كادباً وتحسين الوتيفة لان ذلك كله معلوم في بيعه وانتم
 عند الفلاس والعلماء وان العرف عندكم اذا وجد البايح او وارثه الشئ الذي وقع
 به البيع واغضرتكم به فبعض المتعلق او لو ارثه ورجع اليه مبيعه حيث ام كرت
 وجعلوا ذلك من بيعهم من غير ما متعلق به في ذلك مصلحة لهم ورفقا على ضعفيهم
 وجعلوا بهم ورواها في البيع المتعاقبات في الشرع لاجل العرف الجار به من غير
 اهل ام لا بد من ذلك هو من البيع او من الرهان وان قلنا من البيع وعمل هو
 صحيح ام باسند وان قلنا باسند ورواها في الغلة للمبتاع ام للبايح وان قلنا انها
 للمبتاع ام للبايح ورواها في حلاله وكسبه له ام لا يري وان قلنا هي الحلال له
 ورواها فيمنه في العالم والجاهل ام لا ورواها في البيع يعقوب ما يعقوب به
 البيوعات العامة انما هو ورواها في البيع صحيح اذا اخذ في الشرع بين المتعا
 قدين بعد البيع صراحة من غير رضاها باسنادك لان الشريعة التي انكوت
 عليه ضمايرهم ام لا ورواها في الفسخ في البيع العامة يتقبل به الملك كما يتقبل
 به الفسخ او لا يتقبل به الملك الامع البعوات ورواها يجوز لبايعه ان يبيعه
 قبل قبضه من مشترته او يبيعه مشترته قبل قبضه من بايعه ام لا ورواها في نقل
 شهادته كما تتيه وامام متهم ام لا جيب والتم الاجر والثواب بالنقل المحر
 ولة لا يربط به مذهب ما كرهه اليه واجازت وقد تصححت في ذلك ما يري
 امعنت فيه الفكر واليت واقول **والله الموفق للصواب** قال الله عز
 وجل فخذ العفو وامر بالعرف وقال البيضاوي العرف المستحسن قال
 ابن جرير في تفسيره في الباب السابع والخمسين من القسم الثاني من
 الكتاب في الفضا بالعرف والعادة ما تعهد العرف والعادة في ترك ما اراد
 الشريعة قال ابن جرير في مدع العرف والقول قولهم وان كان باسند
 خلا لا يابن الا جشون وابن عيينة قال التناهي على خليل ان العرف
 كما شرعه والعرف في ارجاء النبلاء الويدان واحوازنا تدين في بيع التثنية
 لكل اخليم ومعرفة وعادة عند كل قوم وكل فكر عادت عديته ولا
 هذا الويدان واحوازنا عرف وعادة في بيعه وانتم على بيع التثنية وهو
 بيع وباسند لاجل بيعه على المعروف ما المذهب ولا ان افقت للفرق ورجع
 ان بعد الوقوع واما الاقدام عليه فهو حرام واذا اخطر الناس به الى
 حيث لا ياتون منهم من يشتر ولا ما يبيع الا كذا يجوز للاقدام عليه

واما الاقدام على بيع
 التثنية فهو حرام

فمن
 على العرف
 في بيعه وانتم
 على بيع التثنية

كما يجوز للاقدام على كثير من المسائل في المذهب وان اهلها متنوعة للفرق
 وترى البيع من المضغوة والمكر ويوجر المشتري منه كما للبيوع وجماع
 عند الخصام من العذاب والقرية ومسئلة الخماس واخذ الموتره عفا على مسئلة
 من التملك واعطاء الدابة والبيعينة بالجزء وغراست الدار بالثمن او الزرع
 بالجزء وغير ذلك من المسائل التي رسلت عند الامام ما انك نص على ذلك
 شارح العاصم في الامارة وقال ايضا فدرع من مذهب ما انك رضي الشرع
 عند مرعات الصلحة اذا كانت كلية عاجية **قلت** وهذا البيع منها وقال
 ايضاً **مسألة** ابيع عن امر التماس اذ اخطروا اليه في البيع ام لا يبدل لهم منه
 ولا يجوز العمل بالابه وارحوا ان لا يكون بيع باسناد **قلت** وهذا البيع
 تحت في ذلك النكح اذ لا بد لهم منه ويجوز لاهل الويدان واحوازنا ان
 جرت في ذلك ويغيروا اليه للفرق ورواها في بيعه ولا يربط به
 الا كذا انك ولا ياتون من الرهيل لان الفرقة في بيع العوضات وقضا ان بيع التثنية
 الجزولي بين جوازها في الحكم من واجوبتكم وحفظوا قروهم باعواض
 الارض في بلادهم كقرو اهل البلوس وقلوبهم لغير البلد كدراهم
 فذا احسنوا وسدوا هذه الدريجة وقال غير واحد من ائمة المذهب
 والحكام ان اتباع العرف واجب على الفاض والمعت اذ هو ركن من اركان اتباع العرف
 الشريعة الصمدية لان العرف لا يجرى الا على الفرقة ورواها في التناهي واجوبتكم
 لا بد لهم منها جاز به العرف في اجراء العمل به لان مخالفة ما جرت
 به العرف فينته في الارض وبسند كبري فينته الحكم وليجد رايكم بما
 خالف عرف بلادكم ليلتوقع الطفاين والبعض بانك انك لا تترى ان
 الفاض في الويدان يلو حكم بعدم رجوع المبيع لبايعه قبل البعوات لكان
 في ذلك فتنه بين المتبايعين فيحتاج الحكام التي معرفة اعراف الناس في كل
 ناحية وما كان مستند كل بلد لقول الزواقي منكم ومنه وكان اثنان
 عارفا بوجوب البيت واذا كان اتباع العرف هو الحق فهو قصص للهم
 ومفيد للمخلوع ومفسر للمتهم من ترك عرف البلد وينقل الاقوال الى
 المتقولة عن القدماء الفاض ما جرت به العرف فذا اخطا المصير في الحق
 والصواب لان تلك الاقوال انما تعتبر حيث لا عرف واما اذا كان العرف
 فهو المراسي بلا خلاف وفي اتباع اقوال المتقدمين واتخاذ اعراف
 اهل البلد والكل اموال الناس وتبديرتا وتضييع حقوق الضعفاء

فمن
 على الاقدام على
 بيع التثنية

فمن
 على العرف
 في بيعه وانتم
 على بيع التثنية

فوق
الخليع
الشمس

فوق
على الغلظ

على الغلة

العلماء

العاشق من سماع اشتهب من جامع اليسوع وهو سماع اصغر ونقله
 به المجمع وابن سلون وابو الحسن وغيرهم قال الزرقاني هذه قول خليل
 او حنف مشركه التفسير مانعه والغلة بلع الشيا العامة للمشتري على
 ارجح **قال** ابن الحاجب واستغله ملحق اذ الخراج بالاضل **قال** ابو المتو
 صيخ ما استغله المشتري من المبيع بعبا فاسد او فاسد ولو وضع البيع
 لقول الفقيه عليه **الخراج بالافان** **قال** العاصم
 والبيع بالثمن البسغ ذاع والخرج بالافان للمبتاع
 ولا كراهية فيه لاجل اولوية التي به جرت العزل
قال الشرح للمشاريع ملك باع اليه عند اضرار الثمن
 انكر ان تقال **قال** منظم الحكماء التي عليه اكثر العلماء وهو مذهب ملك
 وابن القاسم انه لا كراهية فيه كان الى اجل او الى غيرك لانه بيع فاسد عند
 زيدا الى العزل **قال** الكنايسة في البيع وقوا المشهور به القوي
قال في تكيل المخرج تمت هذا بيع فاسد او سلف بغير نفع اذ الخراج غلظ
قال في بستان فكر المنهج شرح تكيل المنهاج **قال** ابن رشد اختلف
 في بيع الشيا قيل انه بيع فاسد لاجل الشرك وكانت الغلة فيه للمبتاع
 بالافان **قال** الشارح المذكور سواء علم المبتاع بالفساد او جهله وهو
 المراد بالخطا فتم **قال** شارح خلاصة التبيين عند قوله والبيع عاجز الى
 الخطا **قال** وانذار غلة الجذاة مانعه ومن التمس في بيع الشيا قبل
 عدو بيع او رهن **وقال** مالك في العتيقة فمراشتر بها يبيع الشيا
 واعتل **قال** الغلة للمشتري بالافان وعرف قولكم وهذا هو حاله وكهي
 له ام ربي وجواب هذا يغني عن جواب اه الغلة للمبتاع لاه الشرح
 اذ احكم بها للمبتاع فكيف يسفل عنها هذا هو حاله ام ربي مثل هذا
 لا يقتضي ان الركيل اذ لو اقتصر اليه لم يكن في الادهان شيء صحيح والله
 اعلم الغايل **اذ** **الافان** **المتمم الى الدليل** **واليسر والافان** **شبه** **الصحيح**
 وكفى جوابا قول الله عز وجل وما اتيكم الرسول فخذوه وما نهيكم عنه
 فاجتنبوا **قال** البيضاوي على ذلك العمل وما اعطاكم من الربا ومن الال
 من مجتذوا لانه حلال لكم وما نهيكم عن اخذ او عن اتيانه فانتصوا عند
 وعرف قولكم وهذا يستوي فيه الفاعل والكانه والنفذ في تكرار المديون
 حكم العالم والجامع في البيع العامة واكثر ما نرى بينكم **قال** الخطاب في التمر

654

فم
على بيع الثمن

على عشرة

امانه قال ابن مسبل عن الجماعة في البيوعات العاسدة عن العالم جميع
الوجوه مثله في التوضيح باب النكاح وعن قولكم وهل هذا البيع يعقوب
يعقوب به البيوعات العاسدة ام لا فالبيع العاسد على قسمين مختلف
فاسد له ومتفق عليه وكلاهما يعقوبان بما يستذكر ارضا الله الا ان الفسخ
الاول اذا فات مقي بالثمن والفسخ الثاني مقي بالقيمة والبيع الثاني من
هذه القسم اشتر خليل بقوله فان فات مقي بالثمن فيه بالثمن والا فان
قيمته حينئذ مثل المثلي **ابن الحاجب** وقال ابن القاسم في المحرم البيع
المثلي في المثلي والقيمة في غير ما ذكره الناصر يفسد بالثمن وقيل لا
بتعميم الاول والقيمة انما تكون في البيع العاسد يوم الفسخ لا يوم
البيع ولذلك قال خليل حينئذ في البيع وضمان المبيع بعبا فاسدا
لا يكون على المتاع بالعقد بل بالفسخ يلزمه **قال** خليل وانما يتنقل
ضمن العاسد بالفسخ **ابن الحاجب** قال **ابن القاسم** لا ضمان في العاسد
الا بالفسخ والتجوية في البيوعات العاسدة تكون باشتاء وتختلف
باختلاف المبيع **قال** خليل تغير سوا غير المثلي الى اخر الباب بطول
يتا عليه فانكر فيه **قال** الخطاب البيع العاسد يعقوب بخروج المبيع
من يد المشتري وتشمل في ذلك البيع النقيح والرهبة والقدحة والخبز و
كسرة الامة **قال** المولى النخعي اما الادر والرضي ويختص بالهدم
والبنك والغرس وشق العيون وعبر الابار وغيره جهات البدو وال
لتجسس **ابن المدني** ردها العقد واجازة المبيع بعبا فاسدا جوت واما
بيع المشتري المبيع بعبا فاسدا قبل فسخه في اوقاتته به وعدمه فولا
قال خليل وفي بيعه قبل فسخه مطلقا تاويل **قال** الخطاب سواء كان
عرضا او جونا او عقلا او مثليا وعن قولكم وهل هذا البيع صحيح
اذا عدى المشتري ام لا في هذا قولان **قال** الخطاب في التزاماته **قال**
الكرائي واخلاق اذا سفلو مشتركة الشيا بشرطه هذا يجوز البيع ام لا
على قولين اختلفوا ان البيع بالخط والشركة بالخط وهو المشهور
والثاني ان البيع جاز اذا سفلو بشرطه وهو قوله في كتاب محمد
وقال محمد بن يحيى اذا رضى المشتري **قال** الشيخ ابو محمد نسخ الاول
وقال ابو الحسن اختلفوا اذا نزل به ابتداء بالهبة لا البيع والصلح
ام لا على قولين **قال** البرزلي مكره قول علي وروح ابن عدي او عدي من

شركه

شركه التخيير شركة الشيا بعبا فاسد او اسفلو ويحبر عنها بغير البيع
المعاد ومقيدتها ان يقول البائع للمشتري متى انتك بالثمن عاد البيع
لما اشتراك في ذلك عقد البيع بعبا فاسد ولو عدى المشتري وكذا اذا
انطوت عليه القلوب كما التلعة به قال عز الدين ابن عبد السلام والى
تدل عليه مساهل الذهب ان كل ما يدل على ما في نفس الانسان من غير
الطوق به فانه يقوم مقام الطوق به وعن قولكم وهل الفسخ في البيع
العاسد يتنقل به الملك كما يتنقل به الفلان ولا يتنقل به الملك الا بال
انقضاء العوات بعدة والمشتري من مذهب مال ان الفسخ في البيع العاسد
يسد لا يتنقل به الملك الا مع العوات بل يبقى بالملك له ببيع او بعتق
لان العقد يوجب المشبهة والفسخ يوجب الفلانة العوات توجب الملك
وعزم القيمة والمثل **ابن الحاجب** ولا يتنقل الملك فيه الا بالفسخ والعوات
قال في التوضيح وان قلنا الضمان في المبيع بعبا فاسدا يتنقل بالفسخ واما
الملك لا يتنقل بذلك الا بالامتناع من جميع العوات ولا سيما يدل على ان الملك
باني له بعد قبل فوات المبيع جواز البائع ان يبيعه وهو يد المشتري
قاله الخطاب وانزرا في عند قول خليل وع بيعه قبل فسخه مطلقا تاويل
قال في نكاح المنهج **قال** في نكاح المنهج بعبا فاسدا بعبا فاسدا بعبا فاسدا
قبل التخيير بسوق او بدن وفيه ثمة عتق عتق عتق كذا ان انتك
انت عتق وابتاعه بعبا فاسدا بعبا فاسدا **قال** في شرح البسقي بفكر
المعج ما عدى المازري ان البيع العاسد لا يتنقل الملك في العتق الاول
من المدة وتنت خلاصه ومن قال لعبد ان انتك وانت حر فاشترى منك
شرا بامد المدة يعتق عليه وقال ابن عمر في البيع العاسد لا يتنقل
حقيقة الملك بعبا فاسدا بعبا فاسدا بعبا فاسدا بعبا فاسدا
قبل فواته لازم ومقتضى قول المازري عن اشتبه العتق عتق واما
صله ان اخذ عتق البائع وذهنته دليل كونه لا يتنقل واما عتق
المشتري الفايلا ان اشتريتك فانت حر دليل كونه يتنقل وقد ذكر صاحب
العمارة السبع الثالث في الورقة السادسة عشر منه سواء لا
جوابا على هذه النكاح ما عدى **قال** البقيع ابو الفضل راسخ عن ما
باع او ابتاع بعبا فاسدا بعبا فاسدا بعبا فاسدا بعبا فاسدا
عتقه ام لا **قال** الخطاب اما المصلحة المشتري شرا بامد او لا يجوز

لاكل منها والى من عليها قبل فواتها حال الله البيع العاقد لا ينقل الملك وانما
يقول الضامن بخاصة يدعى على ملك بايعها وضامنهم فابضمانها بعد العقد
العاقد كرهين ما يغاب عليه وعارضة فاذا ابلت وتعلقت القيمة بدم
المشتري او المثل في المثل جاز كل الغلة والاصل وفيه العوائق ولا
لانه ما مورى بفض العقد العاقد وذلك على بايعه بكل وقت وانكسرت
مع قول البصير على الله عليه ولم يخرج بالقران وقول الفقهاء **من عليه التوى**
ولا يملك ما وعده فلو لم يملك بعد زلما يبعد ان يبيعه قبل فقه ما مشتريه
او يبيعه مشتريه قبل فقه من بايعه اوجبه جواب هذا من جواب
ملاصقة قبله صراحا وبذلك يكون فيموز ملك واحد من المتعاقدين بعبا
واند ان يبيع المبيع بعبا فابدا فقه من الاخر قال الخطاب
عنه قول خليل وهو يبيعه قبل فقه مطلقا فاما بيلان سواء باعه مشتريه
قبل فقه او باعه بايعه وهو يبيعه مشتريه قبل ان يفقه من الله ولم
يصل فيه معونة وهو معنى الاطلاق ومثله للزرقاني ففناك وعرفوا
وعلى نطق شهادك كاتبة وامامتهم ام اذا اجري على البلد على
هذا البيع كما تقدم واضع على كعبهم عنه واستوى في ذلك بلهم
وفاجرهم على منطوق بالشهادك بين المتعاقدين ان يشهد
بينهما اذا لم يجر هذا الا هو لانهم من فروض العداية لاجل تبيخ الاموال
وتضييعها وتشاجر بين المتعاقدين في القس والمثمنون اذ لو اتفقوا
الى امر ان لا يشهدوا به الا في الحالة ان اعل الويد ان لا يكون من ذلك
المبيع لو فعلوا به الهلاك والعتى يستلزم ارتكاب اثم على الضرر في كل
تجسس الامر لقول الفقهاء اذ اجتمع الفرقان يرتكب افعلا وايضا فافنا
من المتقدمة صدر الجواب عن شارح الطائفة ان الاجارة انما ما
تعت لم جازت لضرورة التامر اليها بخلاف الاشهاد بها ولا فقه في شهاد
لها لانه يستلزم جواز تلك الخطا جواز الاشهاد بها ولا فقه في
شهادتها وكذا ان هذا البيع يستلزم جواز لفرو في التامر اليها كما
تقدم جواز الاشهاد به وايضا في الشاهد لا جرح عليه فيما انطوت عليه
ضمان المتعاقدين وانما يلزم منها ان يقول بعبا صريحا جازا في ذلك
يعسده الخ ويفرق على المتعاقدين ويضمع ذلك فان رضى به فلي
لو منتهى ذلك والا فلا وهكذا يكون في سؤالهم وشاهدنا في بيوعنا

نعم

نعم ولا يملك الشاهد يدعى ما عدا ما يتعاقدا فيه واذا امان الامر كذا الا
ولا ينطق بشهادك تشاهديه وكاتبة وحاكمية وحاضرية واما متهم
لان المشرعية العمدية انما تعتبر كضمانها بالاجل لان الله هو الذي يتولى
السراير بنص الحديث الثانية **وقدر ايت البقية العاقد الجرح** من ماله فريده
عمر من ماله وقتة مستحق الحادكة في قصور واوان زمانه شيخ شيو
خنا احدين عمدا الجزولي الهشتوك التملكي بمواالا وجوابا على عيسى
هذه المسئلة ما ندره **ويل** عمر مسئلة عشت به البلوى وجرح بين العر
في ما قد يرمى العر في ما بعد ذلك وهو ان يبيع الرجل للمخر حنانه ويقول
مشهود الوثيقة بعبا صريحا جازا فيموز ملك واحد من المتعاقدين بعبا
ولا تشي ولا خبار ولا افالة وليس الامر كما قالوا لان البايع مضمي اولا
متاعه يدفع الثمن ويرجع اليه مبيعه من المتاع ام كرك كما يعلم هذا
كل احد من العوام والخواص ما الحكم عاقد فيه وتشاهديه ومنعقد به
من الغشاك هل يجوز بيعه من بين الك وتبطل شهادتهم ام لا فاجاب
والله الموفق للصواب على القول عليه في هذا البيع المستعمل عند
مارسمة عقد البيع فان كتب مستويا في الشريعة اعتبرته ولا علينا
فيما الضمان والقبول عليه انطوت **وه** الحديث امر به ان اتمح بالظن
انه والى يتولى السراير وان شهادته في العقد يكتفي به الك واعلم
بما ان المتبايعين بعبا صريحا جازا فيموز ملك واحد من المتعاقدين بعبا
ثم يقرأ عليه فانه يكتب هكذا او فقه عليه ورضيا بذلك وسكتا عنه
فلا ملازمة على فضائهم وشهودهم ولا جرحه فتوجه اليهم لتأسيس
العقد والوثيقة على الشريعة المعتمدة في البيع ولا عليهم في تقييد
الضمان ولا ما عقدت ما وجد في الرسوم عليه الخوالع وليس على الفاض
والشاهد والبقية الا ابتاعه اذ الاستوديت شروكه وقد تقرر في
البدوع ما يضاف هذه المسئلة باعتبار ما وجد في الوثيقة كما نص عليه
غير واحد نعم اذا ثبت عقدة البيع وافترقت بالشروط كغير سري ركان
فهذا اصل الوجود لان كان يكتب المشهود ابتاع فلان كذا واشتبهت
عليه الا فالة فيه وكتب كذا وكذا يبيع باسمه كذا با حقار او تفديما
وتأخير في السؤال والجواب مع كتمان اللام فيه وامتنع من انك المسما
بالعدية فيه وعليك به قال الله عز وجل وما شئنا الا بالعلم وما كنا

فمن على ما في الحديث

للغيب على وجهه والى بعامه الغيب هو **تسميم** نه كرمها بعض احكام بيع الثياب
والعقاصد بقيت لم تكلم عليها لئلا يسوال منها تدبيرا وتكميلا لئلا تقدم
منها انه اقلنا بفساد هذا البيع هل يقع الحكم بفساده ام لا انما المتفق
على بفساده ولا يحتاج بفساده الى الحكم واختلف في الخلاف فيه على ثلاثة احوال
ال اول ان الغيب بفساده في بعض المراتب وهو قول عمدة اوتراشيدى بالبيع
وهو قول الاشهب وبعض يخرج اشهادا على البيع وهو لان عمره
قاله الخطاب **ومنها** كونه غلته للمبتاع قبل القبض الا ان يكون في الاصول
ثم ما يوروا بشرطه المتناع وانما يوروا مع الاصول ان كان عاوضا او مكيلة
انما لم يتاوجدها بفساد القيمة ان جعلت المكيلة او جدها بفساد الخطاب
ايضا **ومنها** اذا لم يتغير البيع بفسادها بما يعوت به لا يجوز شرائه
لن علم بفساده مفقود وعدم تغيره قاله الخطاب ايضا **ومنها** اذا اوجبت
القيمة المفقود ليعونه فذلك يجوز له ان يترضا على بيعه مع مصر
للا امر الخ فوته منه انما يوروا بفساده عليه وجوز بعض المشو
خ اذا اترضا عليه قاله الخزولي **ومنها** اذا اجات البيع بفساد او
جبت القيمة فانه يقاضيه من الثمن نص عليه الخزولي **ومنها** اذا اطلب
مشتريه لبايعه فذلك فوت كما لو اشترى ثوبا اجنبيا ثم كان كرم الغيبة
راشدة كناية الجلال والحرام فيه فوليلا بين الباع والبركة فقلد
الخطاب بما مشينه **ومنها** لا يجوز التولية في البيع العاسد والمشاركة
عكس حكم التولية وانقل الاقالات ما حكىها قاله الخطاب **ومنها** عدم
اوقات بيع المشتري او هبته او صدقته ما اشترى شراء فاسدا اذا فقد
بذلك الاوقات من باريه قال خليل لا ان فقد البيع الاوقات **ومنها** اذا
فقد المشتري الاوقات يبيعه او صدقته ما اشترى شراء فاسدا اقلنا لا
يجوز ويجوز للبايع اجازته وعمله ويضمنه قيمة البيع يوم القبض قاله
الخرزفاني عند قول خليل لا ان فسد بذا الاوقات زاد وصدق بيمينه
في دعواه فقد الاجازته وعدمه حيث لم يقع دليل على كذبه **ومنها** من
اشترى شيئا مشرنا فاسدا فبقيته المشتري ثم رد الى الباع على وجه
امانة او غير ذلك فبطلت بيعه الباع ان ضمانه من الباع وقبض الى
المشتري لها كالمقبض لا ان المشتري يقول كان له ان ارده عليك وهو في
يدك نص عليه الخطاب **ومنها** فوات البيع بفسادها يبيح المشتريه

او

او صدقته او هبته او صدقته واكثر قاله الخوازمي في قوله فوات البيع
عمره من المدونة **ومنها** ان يبيع الثياب لا يعوت بها يعوت به البيوعات الباطنة
بفسادها فخر على بايعها اذا او يرد مبتاعها على الباع الغلة بخير بان جري
البرهان عندهم وهو قول عمدة المالكية والحنابلة ولا كفاية المشهور خلافا
وهو بفساد الغلة والعقود كما تقدم فقلنا نص عليه الا ان كان **ومنها** عدم اجازة
تد البيع بفسادها فاسد او يعوتات مشترية اذا علم بفساده لانه يماض
في التبهات **ومنها** اذا كان البيع بفساد او فوات البيع تحت يد امين
من الباع او تحت يد المشتري ثم هلك بعد البيع وقبل القبض على من يكون
الضمان قال ابن عمر عند قول النمسالة وكل بيع فاسد الخ وان اشترى
المبتاع وهو عوز امين من الباع ثم هلك ذلك قبل القبض قبل ضمانه
من الباع وقبل من المبتاع واختلف ايقا اذا كان عوزا المشتري قبل البيع
ثم اشترى الخ وهو عوز ثم هلك قبل ضمانه من الباع وقبل من المبتاع
ومنها قاله التيطبية ولا علم ان اطل الشراء كان رهنا وانما مفقود يبيد
لتمسكه الجارية فيه وثبت انك باقرارها عند الشهود عين الصفة
او بعدها وفي بعض المتناع الملك واختلف في عشر على فساد فانه يفسخ
ويرد الا حلا مع الغلة التي صاحبه ويسترجع المبتاع منه قاله الخطاب
في التزاماته **ومنها** اذا لم يبق المبتاع وتذكره عند الباع وهو كما ان
انما لم يفسخ جوه واسوة الترمذ واذا اقبض واقر بذلك ففسخ ويبع في
الحق اذا لم يكن معه ما يوروا اليه وهو قول مشيوخ البتوة عندهم فقلد
الخطاب في التزاماته عما لهما السر **ومنها** لو ادعى الباع فيما تطوع به
عقد بالثياب ان البيع رهن تحيل بكموم الثياب للاستقالة عوزا في
وجوب حلف المبتاع وان نكل حلف الباع وثبت قوله وسفوكه يمينته
العقد بالثياب ان كان مشرك بذا ان رابعها ان كان عاها هل العينة و
العمل بيمينه او القول قول الباع مع يمينه والاعط المبتاع قاله ابن
عمر فنبوا سكونه الخطاب في الالتزامات مع الاختصار فيه انكروا هناك
كل **ومنها** الثياب الجارية ثورت ان طاق المتطوع بها وانما لمعوا اذا
مات المشتري ان تطوع بالثياب فذلك يلزم ذلك ورثته وهو قول ابن
اجراهيم او لا يلزم ورثته وهو قول ابن الخطاب راشدة واختاره ابو الحسن
واجب ابو ابراهيم بما نقله ابن يونس عن المدونة التي يقول الجبري بینه ارح

يستمع بالذم في حق فانت حق فانت ان الحق يلزم ورتبة ان جاء تم بالذم
ابو الحسن ولا حجة فيه لان هذه قطعة وهي من ناحية الكتابة وهي لانه
وهو المستخرج ان الحق لا يلزم مع ذلك ان المستخرج من باع سلعة الى
اجل على ان يفي بشئ الذي امله وان يلزم المطلوب او فاق ثم مات المخلو
ثم مات الطالب بعده ان ورتبة الطالب لا يلزم مع التأخير وهو لانه على
ان الشئ لا يلزم ورتبة المستخرج **وقال** ابو عروبة ان عاتق عن ابن تليد من
مات وقد قال بعد وجوب البيع متى جئت به بالثمن فهو مردود عليك لزم
في ذلك ورتبة اذا اعطى الثمن **وسال** المستخرج ان يفتد الكان هذا الطوع
يخرج بغير الطلقة فهو مبيع لم يخرج فاما قول ابن تليد وقد يكون من
باب العدة **قلت** ولم يخرج غير قول ابن تليد وما قاله ابو الفضل من ان
رجع ابو الحسن هو الظاهر وهو حرج ابن رشد ان الشئ اذا كانت على الطو
ع فهو مبيع ما المعروف بطلان الموت والفسخ بطلان ما قاله الخطاب فقلنا
التمراط **تموه** ان ادعى احد في الشئ المنفعة بالطوع انما كان
نتيجة لطلب العقد على الاخر على نية له اعرف بين الناس من العقد
الظاهر غلظ الباطن ولا يفسد حله الا بيمينه مضرت ابتداء
على الحق **ابن عروبة** ظاهر قوله حفت البيعة ابتداء عن ان يخرج ذكر
في الوثيقة التبايع لا يفسد هذه البيعة والظاهر التبايع ان ذكر في
الوثيقة يفسد ما والصواب الاول ونحوه كماله في مثله دعوى ارض
نصر عليه في التمرات **ومنها** حواز الطوع بالثمن بعد العقد المجل
او ان يخرج اجل فان كان الى اجل فلا يجوز للمبتاع فيه التقويت ببيع او
هبة او غيرهما فان فعل ذلك بفسخ ان جاء به بالثمن في اثناء الاجل
او ما فرغ منه وخرج المبيع اليه والغرب في ذلك الموع ونحوه وان تم
الاجل ولم يات به بالثمن سقط حكم الشئ لان كانت التي يخرج اجل فمضى
الى اجل جاء به البايح بالثمن لم يرد اليه بغير التبايع او بعد ما لم
يعوته المبتاع فان فات به بلا سبيل له اليه فان قام عليه حينئذ لزم
التقويت وله منعه بالسلطان اذا كان ماله حاضرا وان باع بعد
منع السلطان لم يرد البيع وان باع قبل منع السلطان نفذ بيعه قاله
الخطاب **وما** شئت على المختار عند قوله وكبيع وشركه **ومنها** فان كان
في التبايع على وجه الشئ الطوع للمستخرج مدته مفيدة معلومة ثم يبيع

المستخرج

المستخرج البيع قبل انقضاء الاجل فقال ابن رشد له فميت بملكه منقو
في التبعيد وكذا اذا كان البايح يبيع فيه شيئا او الخيار للمستخرج
او يبيع المستخرج الخيار للبايح الحكم واحد فالملك المكناس في بيعه
ومنها قال ابن عروبة لما علم منقذ الاقوال الشيوع بطلان الطوع بالثمن
بعد العقد لا فيما نوان اصبح وفيه لم يفسد فلو كان التمرات من عقد
بما جبهة المبتاع عقدا بيا فهو من جهة البايح خيارا يبيع فاجله لغرض
لغرضه ان يبيع سلعة من رطل ثم جعل احد في الصاعه الخيار بعد عام
العمل لزمها اذا كان يجوز في مثله الخيار وهو موع موع كبيع المستخرج
لها من غير البايح مع قولها ان ابتاع شيئا بالخيار ولم يفر له امداجاز
وضرب له من الامد ما يبيع في مثل تلك السلعة **قال** الخطاب الظاهر انه
ليست هي عقدة بيع وانما هو معروف او وجد على نفسه والله اعلم نص عليه
الخطاب **نقلنا** التمرات منقذ كماله مضرب في الوقت مع شغل البال وقلم
الباع حوازل نقلنا فاما التبايع لا يبيعه انما نقلنا الاجتهاد في تحقيقه
تحيينا بفضله وحسن عونه وحلي الله على مبيعه محمد **والله** وسيع
مورد القاضية احكام بيع الشئ والباعيد وانما نقلنا كلامهم وان كان
كلام واحد منهم يكفي في المسئلة هو ان يكون في البايح او وقع في بعض
الظاهر جسم والا يبيع في الجواب نعم او لا لا يكون في الوقت لا يفتنون في
لك والله درميار في الفايدي بعض اجوبة لما مضى الصدور في بيعه في الا
جوبته **لما** او نعم ولما خبت السرايرة التمرات المتأخر في محتاج الا
جوبته لطلب النصوص والنقول لطمين بعد من الجهل ولذا انك كشرت
فيه الكلام والنقول والله الموفق للصواب **قال** عمر فام بابتيا عه او با
تبايع والله من المقوم عليه او ما يبيع في ملكه والمقوم عليه كان ذلك
الملك في حوزة ملكه واعتماري الى موته وتركه لورثته او جاز عن تاريخ
المبيع امداجاز والملك المبيع لم يزل في يد البايح والمبتاع او ورتبة
عالمين بذانك حاضرين ما كثر بلا مانع او قام بابتيا عه ابيه من
المقوم عليه او ما يبيع وادعى انه في يد البايح والمبتاع الى ان قال المخلو
للطالب كم هذا فامر هذا الملك وانت حاضرا لم ساكت وقال له في علمه
بابتيا عه او بابتيا عه ابيه لم هذا ان البيع يفتقر الى تاريخ كالمصدق وال
لهبة ولو علمت بذانك لم تفت في قال له في ما يبيع ابيه الذي لم يباع به فانه

عليه ما قال
ابن رشد

لم اعلم بالبيع الى الان ولا علمت به لطلبته في مضمون ابتداء والدمك او من وارثك
 واوتى له بعض الطلبة في المسئلة الاولى التي علم بها وسكت انه لا ينفق
 في ذلك ولا ينفق حقه في المبيع بالحيث عنه استدل لا يقول ان البيع لانه
 يقتضي الجواز لانه من باب المعاوضة والمكايضة لا من باب التبرعات الى
 المشتري في الجواز واوتى له ايضا في مسئلة الثانية التي لم يعلم فيها
 بيع ابيه الى الان وان غاية ما يلزم من ذلك اليقين انه ما ترك حقه في المثل
 ولا علم بابتداء ابيه الا لان مقتضى الاباء نوازل ابن الحاج وبذلك الكل
 صحيح ام لا وهذا ما نوازل ابن الحاج من الاعتراف ان ما كان فله فله
 في ذلك كله وبما من الاعتراف والامروا في وان فله بعد صحة ان
 ما كان في حق الغريم بالبيع فله يخل حقه في الثمن والمثمن انما يتصل حقه
 الاباء المثلثون واما في الثمن فيقتضي من هذا البيع او ورثته لان شهود البيع
 شهدوا ان الباع اخذ من المبيع من المتاع معاينة ولم تكن له بينة على
 ادعائه ورثته المتاع وادعى الباع او ورثته ان حقه في الغريم سابق في
 الثمن والمثمن للجواز وان سفل في المثلثون دون الثمن ولا تاتى الجواز
 حينئذ والمواكيد التي ضمنها ذلك البيع كالحق في علم بها الغريم والثمن
 مستوفى مثقالا ثم وقعت الخصامة على ذلك وكذا ان تقول عليه البينة
 وارادنا من المثلثين ان تنقوا بالجواب الثاني في التواضع والتمسك بالاحسان
واجاب والله الموفق للصواب وادع الان الامر كما وصفت في الحالة ان المشتري
 او ورثته حاضرا لم يملك بلا مانع من اتصاله بالبيع مدة تنفع فيه الجواز
 ولا يشترط له في الثمن والمثمن لان الجواز سيف فالحق في مذهبنا ولا ينافي
 لان الجواز يفسد حقه في المثلثون دون الثمن لان الجواز لا يفسد حقه في الثمن
 عند الاتحاف الثابت له وهو الثمن واما المثلثون فقد سفل حقه فيه بعد
 الجواز فيبيحه وقول القائل ما كان من باب المعاوضة لا يقتضي الجواز ليس
 بشئ لان المشتري لم يمسح الا بشرية لا يفيد له شيئا الا مع انضمام
 الحوز المعبر عنها ولا فلا وسواء قام بابتداء او بابتداء ابيه مع علم
 به او قام بابتداء ابيه مع عدم علمه به الى الان فلا شيء له في الثمن والثمن
 والتمس ايضا غاية ما يلزم الورثة ان ورثته الباع ان يشيئا ان مورثه
 ثم عند ذلك الملك الى موته بلا معارض يعارضه ولا مانع ينافي
 الى موته وتركه لورثته الى اخر ما يحتاج اليه لان الدعوى تنقسم الى

ثلاثة

ثلاثة اقسام **فصل** لا يعتبر شرعا ولا عرفا وعرضا في الحاضر المالكات العا
 لم ينفق في الحوز عنه امدا الجواز وقول القائل ان الغريم الغريم بابتداء
 ابيه وادعى عدم علمه به الى الان لا يلزمه الا اليقين على دعواه ولا ينفق
 المبيع ومقتضى الاباء نوازل ابن الحاج ليس بشئ لان المشتري لم يمسح
 الا بشرية الخالية من العارية لا يفيد له شيء علم به كونه علم بالبيع ام
 نعم انما يفيد ذلك مع يمينه ويتصل بالبيع اذا ثبت بالوجبات ان اباك
 المتناع عمر ذلك المبيع قبل موته مدة تعتبر فيه عارية العاين والافلاش
 لدوم ما نوازل ابن الحاج المستند له غير صالح من الاعتراف في حقه على
 مثل هذا البيع من الحكم بيمينه وتزبيحه ثمنه ومثمنه ولا كذا الغلاب
 ان مثل هذا البيع لا يقع الا بالبلدان السليبية ولا ينفق من المتعاقدين
 الا الغرض ما اما الحرمان الورثته من عقيم مع اتصاله به الى موته واراد
 ان يتصل الى ما لا يورثه له وارثه فذلك ضلال وخدلان في الاسلام او
 او فحق البيع بالتمسك الثمن مع كونه في وثيقة البيع اضعف واضعف من
 الثمن ليتصل بالباع بالبيع الى موته ولا ينفق المشتري المبيع او الثمن الكثير
 التي لم يذبح فيها الا شيء فليكن حينئذ عمله في نفيض ثمنه الخسيس
 وعمله بالحديث القابل في مراتب من موته ولو ارثه المراد بالحق الخسيس
 وهو ما بالحق فلا لان الشريعة الحميدة تحكم بالطواغر لقول النبي
 صلى الله عليه وسلم ان احكم بالطواغر والله يتولى السرار والحق
 الظاهر هو موت الباع من مال الخالص له وتركه لورثته والحق بالحق
 هو دعوى المتناع ان المال الذي مات عنه الباع مال له بالحق واما الباع
 كما هو في قدم الطواغر على الجواز الحديث المتقدم **قال** طاجي الجواز
 في نوازل البيوع بفقدار مبيعة وعشرين رقة منه ما نقد ان لا يستحق
 مستحقه من اصول الا بشرية ورسمها لا يعارض الحوز ولا يفيد للمثمن
 لا مستحقين بها **باب** معتق في نكاح الشرع الا مع الاتصال والحوز بها
 واليه الشاهدة لها كما لم يعرفه في شهادة كذا التمسك غير المستند للعلم
 فكلا لا يستحق بالانحراج مما يدين حازر فكذلك لا يستحق رسوم الاشهر
 يتدفعونها ما لا يقتضي الجواز ولا توفى ما تحت يد اذ كان
 مع اليد ضمه دعوى الملك بالحق بغير وجه من وجوه النقل من شراء
 او هبة او صدقة او وصية او ميراث هذا الذي دل عليه النصوص في

فصل في رسوم الاشهر
 الخالية من العارية

على شريعة الحجة

مشهد للاعتبار المنصوص وتضافرت عليه اجوبة المشتبه الا ان العلم من
القبض والاحتياط التوازل والاعكام واما ما وقع في نوازل الفاضل الشهي
ابن عبد الله بن الحاج رحمه الله ما يشهد له الاشارة اليه من انك حكى
وتكلم في غير ما سلم من الاعتراضات خارج عن الاصول والنقول ان يفي على ظاهره
ولكنه واذا قام الرجل بعقد ابتاع من المقوم عليه او من ايده اليه اخرى
كلام المعيار اختار ان **قال** وقول ما في المعيار ولا يقيد المستطاع
بما لا يرد معتبر في شرع نظر الشرع هو معنى قوله لاحد الفقهاء في
الثمن والمقوم والله اعلم **قال** الكواف عند قول علي بن باب الشبهة
ذات وجازت مسمع ما تقدم **ولشيخ** الشيخ ابن ليار رحمه الله وعقود الاصول
له في البيع والرهات لا توجد استغنافا ما يدسكان الشبهة **قال** اذ لم يمت
بعت **قال** العباس بن ابي بصير وما كتبه اجوبة الفروبي من باع جميع ماله
لاجنبى او لبعض ورثته بصفة واحدة فمك في يد البايع حتى مات فقام
المتاع بعد وفاته على يد هذا البيع مردود لورثة البايع كرمية بين المتعا
فدين فمات اولي به ورجل من ثلثة الكا البيع قطع الميراث عن بعض الورثة
او عن جميعهم **قال** ابو محمد ان البيع الواقع على هذا الصفة الشرايع في
في البلدان السليمة فيجب رد الى ورثة والشرايع على الورثة ان يخلعوا
نعم ما علمنا على ان هذا البايع قبض من المثل شيئا الى اخرى **قلت**
وقوله والشرايع على الورثة الى اخرى هذا والله اعلم اذا لم تجز البايع او
رثته المبيع بعد البيع مدة تسفك فيه الجاز فخص المحار عنه والا فلا
لكن كما تقدم ما احسنه هذا اليمين والله اعلم **قال** بعض اجوبة الجزولي
ما تقدم ومن المعيار الشريفة بغير عماره مشتركة من ثلاثين سنة
فلا يمتد بها ولا في نفسها لان الشريفة لا تثبت ملكا بغير عقد البيع لم
انقطاع العماره وكذا في الفسقة **قلت** وهذا الكلام لم اطلع عليه فيما
وجدت في الوقت من سجع البيوع من المعيار وقد وجدته في مقدار خمسة
كراريس والله اعلم **قلت** عن المشتري ملكا شرا فاستاد ثم فقه المشتري
وعمر ثم باع البايع بكم ما يصح ما دونه تحت يد المتنازع بكم فاستاد
لرجل اخر اجنبى قبل قبض البايع من يد المشتري وهل هذا البيع اربع
يجوز للبايع ان يبيعه قبل قبضه **قلت** المشتري الاول شرا فاستاد المشتري
لذالك لا يبرحها كما لم تره ان الراهن لا يجوز له ان يبيع الرهن الا

ترضى

يرضى من ثمنه اجيب **قال** لا يبرح **قال** اجاب فلا يتوفى مع البايع شيئا
بيعا فاستاد او قبضه المشتري بكم ما يصح ما دونه تحت يد المتنازع بكم فاستاد
فاستاد اعلى رضى المشتري شرا فاستاد المشتري الرهن بل يجوز للبايع ان
يبيعه بكم ما يصح ما دونه قبضه من المشتري الاول ولا يبرح المشتري الثاني
شرا **قلت** محيا من مشتري الاول شرا فاستاد الا ان البيع العاسد لا ينفك الملك
عن بايعه بل يفي له بوجه ما يشاء من بعه صفة وجس وعنى وهو
المشتري من القولين **قال** المدونة **قال** ما في التوقيع فلا عن الجواب
ولو باع البايع ما باع بكم فاستاد قبض المشتري ما المشتري شرا فاستاد
استاد فقدر من المتنازعين في بيعه البيع له وهو يد مشتريه شرا فاستاد
استاد فقولين وجعل سبب الخلاق كونه البيع العاسد ينفك شبهة الملك
ام لا وكذا حكم البيع حكم القدرة والرهنة والحق وكذا ان عكس وهو
مع المشتري ما المشتري شرا فاستاد قبل قبضه من بايعه فيه قولان
ومثله في تكيل المتنازع وقد تقدم نقله في الجواب قبله المسمى بـ
رد الفاسد في ملك بيع الشيا والعاسد انكر فيه مستوفى **قلت** عن امته
اعتقها مسيد مات ثم باعها اليه مع علمه بحق ابيه اياها والمشتري
لم يباع ثم عشر على الكا البيع وبيع ثم وجدنا الامته ماتت تحت يد المشتري
بامر سعادى ما ايلزمه حكم القيمة او ثمنها او دينها او لاشه عليه
وماذا يلزم البايع **قال** اجاب في ذلك البيع فاستاد من اصله ولا يشه عليه
المتنازع الا لا بد ان علم **قال** ما في امته التوازي اخر الحق وان
مشتريه لم ولد فبيع وان ماتت عند متاعها لم يضمن ثمنها ولا قيمتها
ولو اما حكم البايع الغام وهو كالفاسد **قال** خليل بن كرامة وتعد رجوعه
قال الخطاب على ذلك **قال** في مسائل ابن عمر بن العباس ومن كتابه الا
استيعاب وكتاب الفصول فيس طاع حرام اذا ايج عليه فيل يولد الف جلود
وليبيعه منته واذ اليس منه واذ يبيد اليه اهله **قلت** عن ابتاع من
رجل نصف ارضه او ما يملكه ثم اختلف المتبايعان جد البيع المبيع اذ عني
احد كان المبيع هو النصف القبلي وادعى الاخر انه الجردى ولا يخته
لكل واحد هذا البيع صحيح ام لا وان قلتم بحجته ايكون القول قوله و
تجد موال **قال** اجاب في ذلك البيع فاستاد فيس **قال** بعتة ففدا خطا
لرجل اخر بعتة المشتري **قال** خليل وعدم جعل بعتة او مثله **قال**

ص

فلا يجوز هذا البيع

ابو عمران القاسم في كتابه في باع رجل تصد ارضا وادرا او عايكه مشا
 عاو يقول الباع انما بعك الشرقى او المغربى ولا على الاخرى المشتري
 فلا يجوز هذا البيع لانه لا يدرك ما ابتاع الا ان يجدوه **ويل** عن امرائه
 عن تصدق الهادى ربيعة لم يزل اجنبى يحشر به مشقلا وشهد فيه
 البيع بفضى الشى بعد الثلاثة الاشهر مالت فقلع ورثتها على المشتري
 ولا على عليه عدم فوض موروثهم ثمن البيع ولو شهد بذلك وانما
 شهدت به ثقة بالمشتري فلا ينعى عليه اليقين ام لا **واجاب** فلا يشترط
 علم المشتري للورثة اذا ذكر باعك البيع وادعى به كاتبه لا اليقين ولا غير
 هذا فدعواهم عليه بالحلة بشرط لو عرفوا **وقال** البزازى في كتابه فلا ينعى
 ابن عبد السلام اذا لم يثبت الميراث لادرا واشهد بتحقيق الشى وهو على
 حال الصحة والطوع والجواز ثم مالت بعد شهر وادعى ورثتها انتهى
 يشهدت بالقبض ثقت بالمشتري فقال لا كلام للورثة ولا يمين على
 المشتري **وايضا** قال صاحب امهات الوثائق فلا ينعى له خبره بحسب الا
 نفس على بيع ماله في بيع مساكين الميراث للمشتري العتقى على بيع
 الميراث وميراث الكونى او الصافية اذ السيد ماله التليل يورثه مكا
 نعه اذ القيمة واذا اخذت الميراث بالناس يحسب من فارق به البيع على البيع
 لتوسيعه للناس وطالب البعدان في قرن اكل اذ لا يحتاج الناس اليه
 لتخصيصهم ما غوى وطالب العلم من الجوريت يطلعون السلطان فان لم
 يدعوا اليه عار على الناس بل انه يحسب هو لا تغلب الا احد الفريقين والا
 فسل في قسمته ما فيه ضرر فيحسب من اتى البيع **ويل** عن العبد اذ ابايع او
 اشترى بغير اذن سيده ولم يرد السيد ذلك البيع والا جاز حتى انقضى
 هذا بيعوت هذا الرد والاجازة بالعتق ام لا وهذا سواء علم بالسفر او لا
 البيع قبل العتق ام لا **واجاب** ولا السيد رد بيع العبد وشرايه واجاز
 رثتها لم يعتق فلماذا لم يورثه اذ لم يورثه حتى اعتقه فوات حله التدارك
 ومات سواء علم بذلك قبل اعتقه ام لا **وقال** الخطاب عند قول خليل و
 لزوم تركه وان ابايع العبد بغير اذن سيده انا اشترى بالميراث
 واجازته وان لم يرد ذلك حتى اعتقه مضى نص عليه ابو الفضل الد
 مشفى سواء علم السيد قبل اعتقه ام لا والله اعلم **ويل** عن البيع بين
 السيد وعبد هل يمنع بينهما ما يمنع بين الاغنيى من الرضى وغيره او لا

تتمع

الملك

يمنع بينهما فان العبد ماله للسيد يسلمه على اخذ ماله بالى وجه ارادوا
 جاب والمعتق عليه مذهب مالك ان انواع الرضى وموانع البيع و
 مشروكه تعتبر بين السيد وعبد كما تعتبر بين الاغنيى **قال** تاج الا
 بين المولى وشرحه على التخيير عند قول خليل وان على يده الميراث احد
 ما نفقه كرايم عرفت عن ابا المشهور رضى الربى بين السيد وعبد **ويل**
 عن العبد الجاسد كعقد البيع وغيره اذ اعتقد بعهده عقد صحيح قبل بيع
 الجاسد هل يفتى عنه بعد البيع ولا لم يفتى به الاول اذ لا يقع هذا البيع
 اربع الا بعد بيع الاول الجاسد **واجاب** بهذا المسئلة **اقول** ان
 الكتاب عند قول خليل في النكاح الجاسد كطلاقه ما نفقه قال البرزلى ان
 الجاسد اذا وقع في البيوعات ووقع بعده عقد صحيح استغنى فيه عن
 الجسج لملك الشى ابرع عقد تاول ما وقع به بعد امعنا انى **واجاب**
 العبد الجاسد وكل شىنا يحرم على الخلق في العقد الجاسد اذ اعتقد
 بعده عقد صحيحا فلا هو عقد صحيح ولا طلاق من ان العقد منها وقع باسدا
 ثم عقد اعتد عليه العلم ان الاول باطل لا وان تغير عقلك بالاطلاق
 فلا تنكح المشهور وهو محتمل ان يابطلان الاول والله اعلم **ويل** عن
 الرضى ان لا يجوز بيعه اذ ابايع شىنا فذلك محال له اذ ان من
 مريض او لورثته اذ ابرع او مات الزام بالبيع للمبتاع او مفسد
 لك من الاجل فلا يسيل لاحد لتقوى **واجاب** بل لا يبرع او لورثته اذ
 يبيع برة او مات الزام ذلك البيع للمبتاع وصحة وتجوز اياه لانه بيع
 صحيح لا جاسد **قال** المولى عند قول خليل ومشرطه عاقبة تميز **قال** ابن
 القاسم ان باع مريض ليس بعقله وله اذ لورثته الزام المبتاع ابرع
 لانه ليس بعاقد **ويل** عن الجزار اذ اكل من اللحم صنفه بال
 ما هم ثم عسر عليه بيعه لقلته اذ اراهم عند الناس ثم الجزار اذ اراهم
 من كيمه يدعها للناس مسلما به الزيت واللوز ثم ياخذ منهم عينه
 اذ اراهم في اللحم الت عسر عليه بيعها هل ذلك جائز ام لا **واجاب** في
 ذلك عيب الرضى عيبا باليه والصفقات معسوخة وان وهذا صفة السلم
 وبيع اللحم ويرجع لكل واحد ما خرج منه ان بقى والا فمضاه ونرجع
 فاعل ذلك لانه يوجب اللحم بالتمام الى اجل ولا كراهم
 يبرع لغو **قال** صاحب امهات الوثائق في باب مساكين معتقرات واذا

اراد الجزاء ان يبيع اللحم بدراهم فحسرت وخذ الدراهم فوجدها
 للناس سائلا للزرع فيه فوجدها له في اللحم فبعها فقال لا بعد ابيع الربى
 كانه باع له اللحم بالدرهم الى اجل وذكرا الدرهم لغزو يكون ذاك جرمة
 في شهادته وامامته **وبل** عن ابي بصير عن ابي الشتر عن ابي بصير عن ابي بصير
 وقت الربيع تخرج الورقة ثم وجد بعضها يعض تلك الاشجار في الجبال فيحل
 التين او غير ذلك مما ذكره النجاشي ثم اتلف المتبايعان ادعى اليه
 بانه يبيع ذلك حين البيع ولا يكون لا يبيعه له وانكر المتبايع ذلك
 ما الحكم باذالك وملا القول قوله منكر فاجاب في ذاك البيع فاحس اذا
 لم يرض به المتبايع لانه يبيع واجاز في البيع الموقوف فيه عيب يتوقف على
 رضا واحد ولا يفي قول البايع انه يبيع الا بيمينته **قال** ابن عمران
 العباس في كتابه ومن باع جانا لا يورق فيه وجاء وقت الورقة فاذا فيه
 اشجار مختلفة من رمان حلو وحلو وعنب اسود والابيض فان اراد
 مان الحامض عيب وكذا العنب الاسود اذا كان في الجبل لا يبيعه ولا يفي
 قول البايع انه يبيع الا بيمينته **وبل** عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 رجل بكم فقال له اشترت بها ثلاث مثاقيل ونهف ارسلني نصف المثل
 لتكفي الاربعة فابيعها لك فقال له اشترت بها ثمانية ثم بعد ذلك اد
 على البايع انه اشترى بها خمسة وانه نسي ذلك وكف عنه ثلاثة
 ونصف وادعى على البايع ثمانية فبيعه ذلك ويرد اليه البيع ام لا
 فاجاب واذا ثبتت يمينه البايع على ذلك بحيث لا مدفع فيه المتبايع
 يرد البيع على البايع فبعد ذلك الشرايط ما ثبتت على البايع
 مثل تلك المسئلة عند قول خليل ونسوي بها وقال بكم بانها وفي
 كتاب محمد بن اوفى شاك مجله رجل يبيع منها فقال اخذتها بثلاثة
 دراهم فارجع درهمين فاعده لك ثم ان البايع قال وبعث وانما اتعنت
 بشا يمينه درهم وانه اذ اعطى ذلك باليمينه اراد ان يرجع عليه البيع و
 الله اعلم **باب** في ان الفاضل في التبيعات اذا لم تكن الموصوفة فاجت
 بين المتبايعين في الاملاك وقت البيع يعض بعضها ولا يفي الادعوى
 غير مانعة لا محاب الاملاك من التصرف في املاكهم وليس بخرقة البيع ولو
 كانت بيمينته قوية للموصوفة او الموصوفة فائمة لكان البيع غيرا بواحد
 اجوبة الجزولين **وبل** عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

على ولا بد

في تلك القرية هذا يجوز ذالك ام لا فاجاب فمثل ذالك البيع لا يجوز لانه
 بيع المحرم وبيع غشس **قال** ابو عمران العباس في غشس التبييع لا يجوز
 بيع ما خرج منه اقله درهم او رابطة او جوع او سلطان او قنينة لانه
 بيع غشس واياس منه اقله ولو علم انه يرجع اليه ويتفق به لم يبيع لاحد
 ويؤذي احد انص عليه في باب ما لا يجوز بيعه ومثله في متضمن الحكم في
 تروجه بيع المنزل والله اعلم **وبل** عن الامامة اذا باعها غير السيد او با
 عمت نفسها ثم اجاز السيد ذاك البيع هل يلزم ذاك المتبايع ووجد
 هذا البيع او لا بد من عقد الاخر بعد فسخ الاول فاجاب فيلزم ذاك
 المتبايع اذا اجاز السيد ولا يحتاج لعقد اخر لان تعد الاول باجازه
 السيد تكفي **قال** المروان عند قول خليل وشركه عاقد تمييز المد
 نة ولو باع رجل الامانة او باع في نفسها فاجاز ذاك السيد جاز ولا
 كلام للمتبايع ومثله للحطاب عند قول خليل وشركه عاقد فسخه
 ابن الحاجب في النكاح والله اعلم **وبل** عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 الدراهم ليشترى منه الطعام ثم اخذها ذاك البايع من عنده وبيدها
 للمتبايع سائلا الطعام ايضا الى اجل وياخذ تلك الدراهم بيمينته
 المحلل اليه الطعام المذكور هل ذاك جاز ام لا وان قلتم بالمنع هل
 يمنع بيع الطعام والسلم معا ولا يمنع الا واحد احبوا وكلم الاجر في
 جاب ترك الرجل المذمومة في المعاملات واجب على المسلم والكافر على
 القول بانهم عاقدون بغير مدع او بشرية فاعاد ذاك في جرحه عليه و
 تبطل شهادته وامامته ويفسخ البيع والسلم على تلك الحالة اذا يفسخ
 فعليه **قال** صاحب امهات الوثائق اخر كتابه في مسائل معتزلة وكذا
 ان جاب الزرع اذا اعطى لرجل الدراهم بطعام سائلا او اشترى منه
 تلك الدراهم بيمينتها لانه اعطى الزرع فافاد طعام الى اجل
 وذكرا الدراهم لغزو وهذا قول مالك واما ذاك جرمة في شهادته
 وامامته **وبل** عن قول خليل ونسوي تكليفه هل يدخل تحت اذالك
 السعيه وكذا مع الزمنية يلزم البيع عيا الموكلة او لا يلزم رعا الوكيل
 فاجاب في المسئلة قولان في الفسخ والفسخ **قال** الحطاب على ذاك
 لكان العمل ويستثنى من قولك يشترى لزم البيع كونه عاقد رشيد ام لا
 اذا كان السعيه وكذا عن رشيد فانه لازم على احد القولين في سائر

عليه بيع النسيئة
على من لم يملكه
لم يمت بالحدود

فيما نبي باب الوكالة انكر فيه **ويل** عن جمع النسيئة على من لم يملكه
بالحدود هل يجوز ان يباع ببيع النسيئة مضمونة قبل عزلها بالحدود
منع وهو مردود على من ابدى اوله رتبته **قال** ابو عمران العاصي في كتابه
ومن النوازل ببيع النسيئة غير جائز حتى يعزل حقه بالحدود وان دفع
البيع دون عزل وحدود وهو مردود ومثله في تحفة الرغائب **ويل** عن بيع
التشجير التي هو يملكه الناصر في الوقت في اسواقهم او بلادهم غير النسيئة
هل يجوز ان يباع ببيع النسيئة لا يجوز للدار ان يباع بغيره فيجوز له ان
اذا كان الامام عدلا ورايا مملوكة **قال** الامام الموفق عند قول خليل وجاز
ان يبيع على من يملكه او يملكه من غيره **قال** الامام الموفق عند قول خليل وجاز
سواء النسيئة التي عليه او غيرها من التشجير والحدود لا يبيع عليها بغيره وان
كان التشجير ربحي فلا يبيعها الا اذا كان الامام عدلا **ويل** عن بيع النسيئة
ثوبا جديدا ثم وجد فيه اكثر مما يوجب عليه الشرع من الدم المسموح هل
يجوز ان يبيع ببيع النسيئة **قال** ابو عمران الزياتي في مسند ابي اليسر
الرد لان المشتري ان يبيع ببيع النسيئة **قال** الخطيب عند قول خليل
لا يبيع الا في وقت النسيئة **قال** ابو عمران الزياتي في مسند ابي اليسر
عن يوب الثوب كونه نجس وهو جديده بانه يوجب الرد لان المشتري ان
ان يبيع ببيع النسيئة **ويل** عن بيع النسيئة دارا من رجل والمشتري علم ان
البائع لم يمت الدار اذ كان يملكه ادعى البائع انه وكيل ربه الدار فلا
يوضع العطلاني وصدقه المشتري ولم يملك منه وكالة ثم اشترى الدار
على تلك الحالة ثم قدم ربه الدار وانكر الوكالة والبيع هل هذا البيع
صح ام لا وهل المبتاع تلزمه الغلة اذا لم يكن البيع ام لا **قال** ابو جابر
قال البيع باسدا ابتداء اذا لم تثبت الوكالة وينكر امر الغلة اذا كان الباع
يع من فاجتبه ربه الدار واقراره ببلغة تلزم المبتاع **قال** ابو جابر
الخطيب عند قول خليل وملك غيبه على رضاك ما نفعه من باع دارا تعرف
ان يبيع فلا يدعى البائع ان يبيع او يملكه على بيعه ثم قدم ربه الدار وانكر
الوكالة **ويل** عن البائع ما نسب زيد وناحيته لم يفرم الغلة والا فعليه ان
ان يبيع او يملكه بغيره في رثا ارض ببيعها لحد منها بغيره او على
للاخ الا ان الباق لم يبيع النسيئة **قال** ابو جابر
فيما نبي

قيمة ما باع النسيئة ولا يشبه له في المبتاع **ويل** عن بيع النسيئة
يجوز ان يباع ببيع النسيئة **قال** ابو عمران الزياتي في مسند ابي اليسر
يعتد بالاولى في بيع النسيئة **قال** الخطيب عند قول خليل وانتفاعه في المبتاع
ومن اشترى من النسيئة شيئا لا يكون ونحوه في بيعه وادى اهل
دمثله لصاحب امهات الوثائق **ويل** عن بيع النسيئة حيوانا للدار
الاجل هل يجوز له ان يقتضي الطعام عن الدار من عند الاجل ام لا **قال** ابو جابر
في المسئلة في بيع النسيئة **قال** الامام الموفق عند قول خليل وجاز
واما ان يكون للدار في بيع النسيئة ما حفر له في الوقت من النسيئة **قال**
الزياتي عند قول خليل وكذا ارض ببيعها ما نفعه من النسيئة ببيعها
من قولها ولياخذ ما يجوز ان يبيع ببيع النسيئة **قال** ابو جابر
بدرام النسيئة **ويل** عن بيع النسيئة **قال** ابو جابر
يبيع النسيئة وان كان لا ينفعة فيه الا الحكم او قلت او لا تطول حياته
فلا يجوز ان يبيع ببيع النسيئة **قال** ابو جابر
وان اشترى النسيئة وان كان لا ينفعة فيه الا الحكم او قلت او لا تطول
لحياته فلا يجوز ببيع النسيئة **قال** ابو جابر
الا جاز قاله الاجمعي **ويل** عن بيع النسيئة **قال** ابو جابر
يجوز ربه ببيع النسيئة **قال** ابو جابر
اياله لا يمت ببيع النسيئة **قال** ابو جابر
على المشتري **قال** ابو جابر
ضمان المشتري **قال** ابو جابر
نفعه هل يدخل البيع **قال** ابو جابر
كلام ابي اسحق **قال** ابو جابر
انه قال في بيع النسيئة **قال** ابو جابر
انه ان اجاز البيع **قال** ابو جابر
من يوم وقوعه وان اشترى **قال** ابو جابر
فلا ارضاها تعاو **قال** ابو جابر
قلت وايعاوضه **قال** ابو جابر
زمانا تخلف **قال** ابو جابر
المعاوضه ببيع النسيئة **قال** ابو جابر

لا يجوز للحد المتعارفين بعد الزمان الطويل فيسخ السجادة واليهود لان الر
القوت فيها قريب لان الارض يد عليها الزيادة في الزبول والنزوب وبعظهما
النفس بغرس اللبنة وغير ذلك من تكبير الامور ونفيلها وتوسيع الخنادق
فانما احدث فيه احد ما حدثا من هذه الوجوه كلها فذلك فوت وليس
ينبغي مراجعتي وعلى هذا افوت النصوص **ويل** عند الام اذا اباعت ملك
اولادها ولم تكن عليهم وصية لرجل وعلم بذلك هذه تكملة الغلة في ذلك
المبيع ام **فاجاب** ان اذا كانت الام تصح لاولادها فلا غلة عليهم
وان لم تكن وصية الالة اباعت لغيرها فمكة وتكملة الغلة **قال** الخطاب على
عليه وملك غيري على رضائه **قال** المتين طي وكذا ان الام تصح على
الاطفال وان كانت تقوم عليهم وتحوك وتترك لهم ياتت وهي كذا في الغل
للمبتاع والابريد الغلة **ويل** عند الرجل اشترى ولا غلة له بامر وكذا في الامور
مرو **قال** له الامور كالايا فضل من هذه ان تشتريه **ل** وقال له الامور ما
امرت به الا بمثل هذه اي يصدر من الامور لانه امين كما هو مودع او الامور
فاجاب في الامور مودع فيها امر بشرا به وهو مودع عليه فحكمه حكم
المودع **قال** المودع عند قول تحليل في الرهن الا ان يخذ به عدول مانعه وما
يشترى به الرجل لرجل بامر في مودع هو كما هو مودع سواء **قال** ان
معد فيه هذا كله الا ان يفتش كذبه **ويل** عند باع عبد الرجل ثم سرق له
او وجد فيه عيبا لم يرض ثم طلب بذالك وانكر له ثم اراد ان يخاصمه لان
المشتري ادعى انه علم البايع باع او علم فيه مرضا وانكر البايع ذلك
ثم بعد ذلك كلك عنه ثلث التمس للاجل انك ثم اصلحا عليه ثم بعد
ذلك عوفي العبد من ذلك المرض وزال عيبه او وجد عيبا باقيا هل
للبايع ان يرجع على المشتري بما عكه عنه من الثمن للسبب انك اذا زال
عنه العيب لم يمسك الا ما **فاجاب** بل للبايع الرجوع على المشتري بما عكه
عنه من الثمن للسبب انك اذا زال ذلك السبب للمادة انك كما تشركه ويستلزم
حينئذ عدم التشركه اذا عدم التشرك **قال** الخطاب عند قول عليك وردت
زبادك بعد لعيبه للمعيب مانعه فالاية المسائل الملقوفة لوقف الم
المشتري بغير افسر وباع على البايع فيك عنه بعض الثمن للاجل المقيمة ثم
وجد رجوع عليه البايع بما وضع عنه لانها السبب وكذا النوعك عنه
بسبب الخسار ثم رجوع او غشية الموت عما مرض وعوفي وان جميع ذلك

كالشرك

كالشرك والمستهلكة انوار الشك **ويل** عند اعطى شعيلا ففداء الفصيل الى
اجل هل يجوز انك ام **فاجاب** فلا يجوز انك الا لاجل قليل لا يغير فيه
شعيلا ففداء الشراية **قال** المودع عند قول عليك السلم ونحوه لا يفسد
مانعه ومن المدونة لا غير شعرة فداء فصيل لاجل الا لاجل لا يفسد الفصيل
فيما شعرا او يكون مضمونا بصيغة **ويل** عند باع لرجل ملكا ثم بعد ذلك
اقرانه لغيره وانتهى علىه وباع ملك غيري وانتهى علىه هل يهدى
على المبتاع ام لا وان فلتع بعدم تصديقه ما حكم من اقر له البايع ان له ملك
يرجع على البايع او على المشتري او لا شيء له على واحد منهما المبيع ولو لم
الاجر والشوا **فاجاب** باقرار البايع بالمبيع بعد البيع لغيره لا يفسد
ولا يعد منه الا انه ما وعليه الحد اذا اقر بالتحص ولا يسيل للبايع ولا
للمقر له بالمبيع على المبتاع والمقر له يرجع على البايع المرفوع فيتم
المبيع المقر له به **قال** الخطاب عند قول عليك وملك غيري على رضائه مانعه
لا يفسد باقرار البايع بعد البيع بالنقد في كتاب الغيب من المدونة لو
باع عامته ثم اقر بخصها لم يفسد على المبتاع وغرم له بها قيمتها **ويل**
عما ابتاع بخلته ثم وجد بها عيبا ثم طلب بايعه بالافالة فابى له ان
يقبله ثم اراد ان يقوم عليه بالعيب هل له ذلك ولو طلبه بالا فالتام
ليسر له ذلك **فاجاب** بل للمشتري القيام بالعيب على البايع ولو طلبه
بالافالة لا كان بعد بينه انه ما كان ذلك الطلب رضى منه بالعيب **قال**
ما هي امهات الوثائق **فاجاب** مسائل مقترفات مانعه من ابتاع
سلعة فوجد بها عيبا وكذا للبايع الافالة فابى ثم اراد ان يقوم عليه
بالعيب **قال** له ذلك بعد ان يلع ما كان ذلك رضى منه بالعيب **ويل** عند ذلك
بيد مدعا على رجل ثم ادعى ان له ابتاعه من ربه وادعى ربه عارضة
ايالك والقول قول ما يبره **فاجاب** والقول قول مدعي العارضة **قال**
ابن مرقون في تفرقة الباب الخامس والعشرين منه لو قال معي يديك الى
الدار امرت في ذلك الدار قال ربه ابل بعثها لك والقول قول مدعي العا
رضة مع يمينها **ويل** عند الرجل اشترى امته مع عيب ثم ادعى ربه عارضة
لا ولم يوجد عيبه ثم اخذها من غيرك فراقطه العبد بين لينفذه ما عيبها
ويبيعها ويكون الرجوع بينكم هل ذلك جائز ام لا **فاجاب** في ذلك جائز
لان كفاضا يجوز **قال** ابن الحاجب في الغراض مطبعا على المنوعة ولا بعد

فق
على رواية

المشترى لانه كفرا من ماله ولم يرد عليه فصار له **قال** في التوضيح وفي
 المدونة وان ابتاع سلعة ثم سأل رجله ان يبيع اليه ما لا يقدر فيها ويكو
 ن فخرها ثم يبتاعه فلا خير فيه وان نزل الفرض رد المال له ومنه ما
 من مخرج او دعيته فله وعليه والله اعلم **رواية** قال الخطاب عنه قول خليل وملك
 غير علي رضي الله عنه في كراهية حكم مشراة الفضولي وحكم بعه **قال** في التبيين
 ومن باع سلعة لغيره بغير اذن ربه وبالباع منعقد ولا يكون للمبتاع ان يعل
 له اذ اجازة الكرم به وكذلك اذا اشترى له سلعة بغير اذن ربه فلا يكون
 للبائع حلا الصفة اذا اخذها المبتاع لنفسه **ويل** عن ابي حنيفة ومالك
 صحيح وهو في المشتري تشبهه ثم يفت عنه الى ان كبرت ويمنع عليها حتى
 تنسوان ويحل عليها ثم اشترى وها هو حل فله اخذها ويرجع على بائعها با
 لثمن او فوات بالكره وفي الاموال ويرجع المشتري على بائعها بالقيمة
 واجاب في الممثلة قولان بلان يشترى بها تعوز بذالك ام **قال** الشيخ
 صالح المنصور في باب الفرج **قال** في التام ولو باع عبد اخر من او
 كان فخر او كبر في موات ربه قولان **ويل** عن ابي حنيفة في اراء عليهما
 جرى ما اذا اراد اخر فوفها ولم يعلم بذالك المشتري فله يلزمه ان يراها
 وهذا يكون له الجواز ان اخذها من الذالك او اجاب فلا يلزم المشتري ان يراها
 الا اذا علم به او خضره انك عند الناس وللاول الجواز **قال** صاحب امهات **السو**
ناب بعد العيوب **قال** اصعب في جامع العيوب اليسوع في مباح عرصة الـ
 السعوط وكان يجر عليه ما عرصة العليا ولم ييسر الذالك ومنعه الى
 المشتري فقال اصعب الذالك ويعرف عنه ولا يلزمه الا ان يكون من الامور
 الظاهرة التي تعرف ويعرف بها المشتري وان الذالك منقوب اليها لا بد منه
 ولا مفرق له على الوجهين **ويل** عن ابي حنيفة في سلعة في السوق للبيع
 ثم يمسو منها منه الرجل بخمسة مثاقيل الى ان تراكبها للبيع ثم اشار الى
 جل الاخر للبائع سرا بالرجح فيها اكثر الاول ثم صرف الاول ويكسوم الثاني
 على يسومة الثاني ان باعته له بستة مثاقيل ثم رجع الاول والباقي على
 تلك الحالة وكفتمهما ووقع مني من الاشارة في قوله في السلعة يبيع
 الاول او بالمشغال الذي زاد فوق ثمنه مدعيان الزيادة له ان صح البيع الذالك
 المشكك او بفساد البيع الذالك لسومة على سومة متمسك الحديث ولا يسوم
 احد على سومة اخيه المسلم **وهل** امر كما قال او المنهي نهى تنزيه فذكر احسب

فق
على المأ

ب

يا شيخ ولكم الاجرة المشرية واجاب فالممثلة خلا في وسبب المنهي
 نهى تحريم او تنزيه وعلى القول بالتحريم فسد البيع الشك وعلى التنزيه فلا
 وبقي امر الزيادة لمن تكرر قال له في السلعة وفيه للمبتاع الاول **رواية**
قال علي بن النضر في تفسير العظا الوارع الجزولي في مسبعة على الرسالة
 عنه قوله ولا يسوم احد على سومة اخيه المسلم **بأنه** فلو وقع ونزل فساد
 على سومة اخيه اخذ في **علي** ثلاثة اقوال فقل لا يصح البيع ويصح
 بالعقد ويؤدى ولكن يستحب له ان يعرضها على الاول بان اخذها او لا
 حسبها وفيه يفسخ ما لم يفت فاذ اذات بقي بالثمن وفيه يفسخ وان
 فاق واذا اذنت بقي بالقيمة وسبب الخلاف التفرع هل يفسخ فساد
 المنهي عنه ام **قال** الشيخ وعلى القول بحل البيع فله يكون انك
 ان اريد ان يرد المشتري الثا لصاحب السلعة وانما يكون للمشتري
 الاول قولان والراجح ان الزايد لرب السلعة وهذا ان القولان رواية
 عن ابي حنيفة والراجح **ويل** عن الاخت اذا باع اخوتها ملك موروث
 وهي عامة ساكنة لا مانع لها من القيام حاله البيع فله لها القيام
 بعد الذالك مع تلك الحالة ام كما اجاب لا قيام له مع تلك الحالة الا مع
 العور **قال** صاحب امهات الوثايق **قال** الشيخ الجزولي اذا باع الاخ واخوته
 حاضر عامة ساكنة ولا قيام لها بعد ذالك اذا لم تقم بالعور **ويل** عن
 اشترى ذابة مشرا فلا بد ان يرد المشتري للبائع على وجه العارية ثم
 هلكت بيد البائع فله ان يكون ضمانا له على المشتري او البائع
 واجاب بضمان الزايد على من هلكت بيده ففسد المشتري او لا يجزى
 به **قال** الخطاب في حاشيته على خليل عنه قوله وانما يتنقل ضمان العارية
 بالقبض مانعه وما اشترى سلعة بشرا فاسدا فوضعت المشتري ثم
 ردها للبائع على وجه امانة او غير ذالك جهلت بيد البائع ان ضمانها
 من البائع وقضى المشتري لها فلا يفسد المشتري قول كان له ان ردقا
 عليك وما هي به يدك **ويل** عن له بقر وزعم بجلها وباعها على انفس
 حامل هل يجوز هذه البيع ام لا وان فلتع بجواز ما الحكم اذا انقضت الحمل او
 المشتري انما زاد الثمن لاجله هل يفسخ ايضا ام لا واجاب والبيع
 المذكور جائز لا يبطل لاحد هذا البعده واذا انقضت الحمل يرجع المشتري
 على البائع بقيمة الولد باخذها منه **قال** صاحب امهات الوثايق وقال

فق
ولا يسوم

هذا هو قولنا في البيع والبيع
 وهو قولنا في البيع والبيع
 وهو قولنا في البيع والبيع

اصبح يجد زبيح الحامل اذا تيقن الحمل يرجع المبتاع على البائع ببيعة الولد ما
 خلا من ثمنه بان تقوم البقرة على انها حامل وعلى انها غير حامل ياخذ المشتري
 ما ليس بالقيمة **ويقال** عن باع لرجل بقلعة لاجل ثم وجد البائع المشتري
 بقلعة قبل بيعه ايا له ولم يعلم بقلعة الابعد البيع هل يفسخ هذا البيع
 ويتصل البائع بالمبيع ام لا وان قلتم بعدم الفسخ فهل يكون البائع اولى
 بمبيعه ان وجد باقيا ام لا **فاجاب** في ذلك البيع لا وجه لفسخه والبائع
 احق بمبيعه ان وجد **قال** الخطاب عند قول خليل في المساقاة وان ساقية
 او كريمة والبعينة ساقية لم تنفسح طائفة وكذا ان باع لرجل سلعة
 الواجب له وهو مجلس ولم يعلم البائع بذلك وقد لزم البيع وهو ان وجد متا
 عد وهو احد به من القرم **قال** خليل في الغنم والخرم اخذ عين ماله
 اليهودي عنده الغنم للموت ولو مسك كادوا بغا ولم يره ان لم يره غنما
 ولو بالهم **ويقال** عن المراك اذا باع زوجه او ابنتها ما كانت اموالها
 ما تم قامت وادعت انها لم تعلم بذلك ولم ترخص به هذا لمقالا ام لا
 جاب واذا انكرت وادعت عدم العلم بذلك هلعت انها لم تعلم بذلك
 ولم ترخص بذلك وعليها ما لها **قال** صاحب امهات الوثائق فيمن باع زو
 جه او ابنتها او ثمة او قامت بعد اربعة عشر سنة وترعت انها لم تعلم
 ببعولها **قال** ان لم تكن مسجونة ولا شقة عليها انها وكلت بالبيع
 هلعت بالمال ما علمت وللرعية بذلك رد البيع يوم جهوم عدم العلم وا
 لرعي ان لا ان حصل لها الزمها **ويقال** عن التولية والشركة هل
 يجوز ان يبيعه احد في البيع العام ام لا **فاجاب** فلا تجوز التولية والش
 ركة في البيع العام لان المتولي لم يوافق المشتري بالبيع بشرط ان يتر
 لت المتولي والمشتري بالبيع **قال** الخطاب عند قول خليل في بيع
 البيع وخروج عن يد منعه **قال** في كتاب الشفعة من المدونة ولا يجوز
 التولية في البيع العام وتزد **قال** ابو الحسن لانه يشترط منزلة المولى
 والشركة حكما حكم التولية لانها تولية لبعض السلعة انظر الحكم
 في الاقالات **ويقال** عن الاقالات ان لم يذكر فيها ثمن البيع هل تبطل لمعلمها
 لان الاقالات بيع من اليسوع ام لا **فاجاب** في الاقالات التخصيص لانها
 لا يخلو امرها ان لا يحد ثمن المتبايعان او ورثته والاول لا تبطل لا
 للمعلم والثناء تبطل **قال** التعليل في اجوبته ان صدرت الاقالات من المتبا

فمن
 على حكوت
 الشريعة

يبحث

يبحث او من احدهم لم تبطل لعلمه بانها باعها به وكذلك يعلمان بان نقل
 يلايه وجعل له كذا الذي يبيع وان صدرت من غيرهما كوارث وعلم الجمل بما
 لثمن بقرى بلحمة لانها بيع من اليسوع وان اختلف فادعى احدهما على صاح
 حه ان جعله الثمن وادعى الاخر انها علمه **قال** في القول قول مدعي العلم والله
 اعلم **ويقال** عن بيع الخمار اذا قصد لاجل زيادة كثيرة على مدة الشرع والخمار
 اذا اهلك المبيع في تلك المدة هل ضمانه من البائع كما يقدر في بيع الخمار
 الصحيح او ضمانه من المبتاع بالقبض كما يضمن المبتاع المبيع بغير فاسد
 بالقبض ام كيف الامر في ذلك **فاجاب** في ذلك الاجمعي والله **فاجاب** في
 ضمانه الشرعي في سوا ذلك ان ضمان المبيع بغير فاسد ازيادة ال
 الكثير في بيع الخمار على ما تقرره الشرع انها هو من البائع كما يضمن المبيع
 بغير فاسد ام لا **فاجاب** في ذلك المشهور عند ابي ريشة فلا يضمن المشتري
 بالقبض لان هذه اخاص بالبائع ولا يدخل تحت قول خليل وانما يتنقل
 ضمان العاسد بالقبض **قال** الخطاب عند قول خليل في الخمار ومدة زايعة
 ما تعد اذا كثرت الزيادة فهل ضمان المبيع من البائع كما في الخمار
 او حكم النكاح حكم البيع العام **فاجاب** في ذلك لا يبين ريشة ان
 الضمان من البائع ولم يحكم في ذلك **قال** في اقسام البيع فيمن اشترى سلعة
 بالخمار اربعة اشهر ان مقيمتها من البائع وان كان فاسدا لان البيع العام
 يضمن انما يدخل ضمان المشتري بالقبض اذا لم يكن فيه عيب والضمان
 من البائع في بيع الخمار اذا كان محببا فكيف اذا كان فاسدا وكثير من الفقهاء
 لم يفسلوا هذا المسئلة لانهم يأتون بظاهر قول خليل وانما يتنقل
 ضمان العاسد بالقبض اذا لم يكن الامر كذلك **قال** في السعارة السعر على فاسدة
 الثالث اختلاف المتبايعين في الجمل يعرفه المبيع لا يخلو امر **سبعة اوجه**
 بان قال احد ما علمنا له معا وقال الاخر جعلنا له معا والقول للمدعي الحق
 وقت من المدعو الى الحلال والاخر المحرام وان قال احد ما جعلنا له وقال
 الاخر بل علمت انا وجعلت انت ولم اعلم بجهلك اياك ففسخ البيع ولا يبيع
 على واحد منهما الا مدعى جهلك معا يدعى ان البيع فاسد يجب فسخه واولا
 غير فاسد بما يجب له الخمار في الفسخ فوجب ان يفسخ على كل حال ولو قال علمته
 انار جعلته انت فباعتك وانا اعلم بجهلك اياك لانا جميعا قد تصادقا
 على الفساده وان قال احد ما علمنا له والاخر بل جعلته انا وعلمته

في

على فاسدة

انت بالقول لمن قال جهلته انا وعلمته انت مع بينه ان اراد ان يبيع
 لمانه ادعى فقد ايوب له الخيار وادعى صاحبه انه حرام فان نكل عليه صاحبه
 وبيع البيع وان قال احدكم ملكا علمناك والاخر ملكا علمته انا وعلمته انت
 والقول للمدعي الجبل يمين ان اراد رد البيع فان نكل عليه الاخر والزم
 البيع وان قال احدكم علمناك معا والاخر ملكا علمته انا وعلمته انت لم
 يرد البيع الا ان يبرر المدعي ان قال علمناك ان تصديق صاحبه قبل رجوعه
 فيه الي تصديقه ويكون له رد البيع ولا يمين به شيء من ذلك وان قال كل واحد
 منهم علمته انا وعلمته انت لم يرد البيع الا ان يبرر المدعي ان تصديق صاحبه قبل رجوعه
 فيه الي تصديقه ويكون له رد البيع ولا يمين به شيء من ذلك وان قال كل واحد
 منهم علمته انا وعلمته انت والقول لمن اراد ان يبرر مدعي يمينه فان نكل
 عليه صاحبه رد له دكر ما احسن كلامه **وبل** عن الاقالة اذا ادعى بغير
 رجل على الاخر ملكا تحت حوزة وذلك مذكورة بالاقالة بخود الاربعة
 ونفاية عن البيع وقال له المطلوب دعواك بالاقالة ليست بشيء
 ايت ملكية هذا الملك والا فلا ملكية لك على ثم ان ملك الاقالة صدرت
 من موروث المطلوب لموروث الطالب في ذلك الملك وعلى هذه الاقالة
 اذا اثبت بشروطها عن الملكية ام لا بل الملكية واجاب اذا
 ثبتت الاقالة بشروطها بين المتبايعين او مشتق تقدم مقام الملكية
 لانها تضمنت اقرار المشتري بالملك للبائع ولا يحتاج لصيغة البيع
 ولا الملكية لان الاقالة تقوم مقام جميعها اذا اقرار المتبايعين بالملك
 فالتة هو اقرار بالبيع واقرار بالبيع هو اقرار بالملكية بثبوت الملك للبائع
 مع بلا ملامة حينئذ عدم الملكية ولا صيغة البيع ولا يحتاج اليه
قال العجا مبيح اجوبته اقرار بالاقالة وهو اقرار بالبيع واقرار بالبيع
 هو اقرار بثبوت الملك للبائع ولا يحتاج لخروج البيع ولا الملكية
 تقع الاقالة الا بعد وقوع البيع **وبل** عن المشتري ملكا من رجل با
 لبيع الصحيح بصفتين عدوين ثم اذال المشتري البائع بعد حين محليته
 المشتري ان كان لكونه ندما بالاقالة واراد جبر البائع على دفع الثمن
 وطلبه ايضا ان يعتد جميع الاملاك التي اقاله فيب وادعى البائع
 انه لا يلزمه ذلك وان الخيار له يفتح ما يشاء ويترك ما يشاء طاعه
 الشرع في ذلك واجاب فلا يجبر البائع على دفع الثمن في المبال فيه

فم
 على الاقالة

فم
 ولا يجبر البائع

ولا

ولا يلزمه ان يعتد جميعه بل الخيار له في الاقالة والترك واقتداء البيع
 وترك الجميع قال ابو الحسن الصغير في الدر الثمين وليس للمشتري ان
 ان يقول للبائع المبال اراد ان يثبت حيث الاقالة ولا يجبر على ذلك وانما
 الاقالة للبائع ففكر دون المشتري ولا يجبر على اقلها الجميع اذا اراد ان
 يعتد البائع بقله ابن هلال في نوازله الكبرى **وبل** عن المشتري ملكا
 ثم نازعه فيه غيره هل يتخاصم المشتري والبائع واذا وقع ونزل وقام
 المشتري حتى يستحق الملك من يد غيره هل يرجع على بايعه بالثمن ام لا
 اجاب بالخيار للمشتري اما ان يتخاصم او يوقع بايعه ليخاصم فان خاصم
 المشتري فلما رجوع له على بايعه على احد القولين **قال** في اجوبة العجا فوقك والبيع
 مع ما اشترى شيئا ثم نازعه فيه مدع بهر بايكا ربي ان يطلب با
 يعه ان يتخاصم مع المدعي او يتخاصم هو بنفسه فان خاصمه هو بنفسه على مصلحته
 فلما رجوع له على البائع **قال** ابو الحسن الصغير في المدونة قال الشيخ كثر الوقوع
 والعمل كذا نال اليوم ان يرجع ويقال للمشتري ما يدعي تاخذ النسيئة
 وترجع على بايعك بالثمن او يتخاصم ثم لما رجوع لك وفيل يرجع على البائع
 ويتخاصم ايضا **والشيخ** الرزقي في اجوبته نال عبا في زمين من
 اشترى ملكا فقام عليه من ادعى له فيه عفا فقال له المشتري عام
 البائع ولا يمين له ذلك فلا عفا حتم له ولا دعوى على البائع وليس له
 الدعوى الا على المشتري الذي عمر الملك باذات ائتمار ادعى له رجوع
 المشتري على البائع بالثمن ايا كان **وبل** عن المشتري دين من رجل ثبت
 له على رجل اخر بشروط كذا في الدين وادعى البائع دينه بايعه
 ثم طلبه المشتري ايا الدين قبل له اخذ ذلك الرهن من يد بايعه الدين فلا
 رضي رايه ام لا بل من رضاء واجاب فلا يجوز للبائع الدين الذي هو
 المرتضى ان يدفع رهن دينه بالبيع الا برضى رايه فان دفعه المشتري
 بل رضاء خصه ولو كان ذلك الرهن داخل في بيع الدين فلا يكون لا بد منه
 الا باذن ربه ليختار الراهن اما ان يدفع الدين ويأخذ رهنه والا دفع
 الرهن لم يتناع الدين ويكون الكلام بين الراهن والمبتاع **قال** الخطيب
 عنه قول خليل في الرهن ضمن مرتضى قال في الكواثر ومن الجموع
 قال يحنون واذا باع المرتضى الدين على الراهن فبأنه المشتري دفع
 الرهن اليه وليس له ان لا يدفعه له الا باذن الراهن وان دفعه له

فم
 فاستخاصم هو بنفسه
 فلما رجوع له على البائع

فعل
على التفسير

بغير ان يضمن **ويل** مع بيع العشر هل يفسخ ام لا **جواب** - بيع العشر لا يفسخ
قال الخطاب عند قول خليل وصديقهما غش ولو كثر ما نفقه **قال** ابن عمر وقد
 ولا يجزئ فسخ بيع العشر بغير اقرار ولا يفسخ من الوجوب الاستحباب **ويل** عن
 الرجل صير لزوجته نصف ماله في ثلاثين مثقالا لئلا يملكها عليه سبعة عشر
 عداقها والى ذلك ذهبوا ثم عمر الزوج المال الى موته وقامت الزوجة
 تطلب نصف نصيبها وفلام ورثة الزوج يبيعون بطلانها لعدم الجبا
 نية والطلب الشرعي ثم طلبت منهم الزوجة بالثمن المذكور وقال لها الورثة
 انخرج راسك الذي ذكره فيك على موروثنا فما شئت لك عليه نخرج
 مده وقالت لهم الزوجة لا يلزم من اخراج اصل الدين لان موروثكم اقرب
 بذلك العدد والتصيير اذا بطلت التصيير اخلوه ثمن وبقي ثلاثون
 مثقالا وقال لها الورثة لم يكن ذلك وانما بعلت ذلك مع الزوج جلة
 ففكوا هذا يلزم مائة الاك **جواب** - لا يلزم منها اخراج اصل الدين ويلزم
 الورثة ان يدفعوا ما التصيير من الثمن فلما واكثر **قال** - اجوبة العجا
 بيه فان بطل التصيير بعد المحوز رجعت على المحوز ما اعتزى بوقفه من
 جهار زتها وهذا لا يلزم منها اخراج وثيقة الصداق والقدر لجهار لا لغير
 اقرار الزوج به وتصيير الكبة ملكه **ويل** عن اشتري سلعة باجل خمسة
 مثاقيل الى ان وقع الله عليه هله يجوز هذا البيع ام لا **جواب** - هذا البيع
 لا يجوز فهو فاسد لان اجله محمول **قال** الخطاب عند قول خليل العاشر
 فيمنع من تقري ملى مانعه ان شيئا اخذ منه انه لا يجوز ان يشتري سلعة
 بشرط ان يدفع ثمنها اذا وقع الله عليه **ويل** عن ابن عمر ان هذا لا يجوز
 معه بغيره من اجزاء **جواب** - **جواب** - لا يجوز الا لبا فيه ما يجمع
 المعلوم بالجهول **قال** العجا في ما جوبته وذكر ابو بكر بن ابي سعيد بن مسعود
 الكوفي في شرح التلخيص عدم جواز بيع عبد الرجل بغيره وجعله
 مع بيع المعلوم بالجهول فلا يلازم برونه عن بعضهم من جواز المشتري
 المشتقة فيه ضيق وذكر ايضا عدم جواز بيع له بطعام الى اجل لا يدر
 كجهام **ويل** عن باع جنازة الرجل بعشرين مثقالا ثم باعه لآخر ثلاثين
 اى البيعتين المعتبرتين والحالة ان الثاء هو الجنازة المذكورة يبيعه
 وان قلتم بطلت الثاء بالجائز ما حكم الزايد على ثمن الاول هل يكون الله
 للمشتري الاول او للبائع وهل يلزم المشتري الثاء اليقين انه غير عالم

فعل
على الاجل
الجهول

فعل
على الرجل
المعلوم
الجهول

بيع

بيع الاول ام لا **جواب** - فالمعتبر بيع الاول الا اذا عمر الثاء فله وعلى
 اليقين بعدم علمه بالاول والزايد على ثمن الاول يكون له اي للمشتري
 الاول **قال** شيخنا الورزوري اجوبته مانعه **قال** الامام ابن ابي زينة
 ما باع ملكا لرجل ثم باعه لآخر والبيع الاول الا ان ينفقه الثاء ويجلو على تعدد البيع
 انه غير عالم بشراء الاول ويكون له ما باعه من الثاء بالكثر مما باع
 به الاول **قال** اخذ الاول الزايد **جواب** - مراعاة الشريعة والبيع على وجهين
 شرعي من البائع والمشتري المذكور في المدونة وشروطه بين المتبايعين
 فيما بينهم من كونه في كنفه من اختيار الاحكام قال فيه في قوم يتنازعون
 على من يدخل ارضهم بالشراء بينهم وبينهم ولا يعلوا ما عقدوا عليه
 فيه على **خمس** **فصل الاول** ان يشتري كذا ان من اراد البيع منهم لم يبيع
 لعل ان رجل قد عيشه لفتح جوار وسوء محنته فانه لا يجوز البيع وانما
الثاني ان يشتري كذا ان من اراد البيع منهم لم يقدحهم فان وقع البيع ابتداء
 فبيع الا ان يعوق بوجوب القيمة وما اطلق وان العقد وا عليه بحد ذاته
 ففسخ وان كمال امره وبيع احدهم امضاك **الثالث** ان يشتري كذا ان لا
 يبيع منهم الا منسحب بها اطلقوا منه من قليل او كثير وهذا البطل يمنع
 في الجميع **الرابع** ان يشتري كذا ان من اراد البيع لم يبيع الا لعل ان يردوا
 بغيره فله الا منهم **الخامس** ان يشتري كذا ان من اراد البيع منهم
 عرض على احداهم بما اعطى فيه وان ثاء اخذوا له اي ردوا باع
 من غيرهم في اقل يجوز ومن البيع لا يجوز ويفسخ الا ان يعوق بوجوب
 بالقيمة الا ان تكون ادنى فلا ينقض وهذا كله قول مكروى وابو
 الباقشون وعبد الملك الكواشي **ويل** عن اصبح يمنع في الجميع **قال**
 ابو عمران الباقشي في ما يله **ويل** عن ابي عبد الله في بيعه ان
 ادعى على باعها بالبيع فيها وادعا المشتري فباعها البائع على
 ثمانين الكون **قال** له البائع لعل الله العيب ما رايته ولا علمته
 يا بعلت لاني اردت ان لا تغار فاعلى ان يرد بعلته ثم قدم اليه
 موتها بعدة الكون التوركية في الرد وقبل وصولها اليها على
 من تريا ضمانها هل على البائع او على المشتري **جواب** - في ضمان
 تلك البعثة على من يكون ثلاثا **فصل الاول** في البائع **والثاني**
 على المشتري **والثالث** بالتفصيل فان حكم الحاكم يرد بها ومن البائع

فعل
على تعدد البيع
فعل
على ما يبيع

والا فليس المشتري قال الخطاب عند قول علي لا ابيها لك يعني انك ليس بها فقه
 وحيث كان له ان يرد وصرح بالرد ثم هلك المبيع قبل وصوله الى يد البائع دها
 فبطل يكون ضمانه من البائع او من المشتري **ثلاثة اقوال** **وقيل** عمن
 اشترى بخله من رجل ببلد البائع ثم قدم بها المشتري لبلد يبي ببلد
 البائع وبلد المشتري يوم كامل ثم قال احد هما الاخرى تلك البعثة او وجد
 بها المشتري عيبا او اشترى بها مشرا فاسد او عيبا من يكون ذلك البخل
 الى بلد البائع هل على المشتري او على البائع **واجاب** بان مسئلة الا
 فالة وعلى من طلب الا فالة ردها الى بلد البائع **واما** مسئلة العيب والبخل
 العائدين وعلى المشتري ردها **قال** الامام الخطاب عند قول علي وا فالة
 من الجميع ما نفعه قال البرزلي فا فالة عدا بعض الخطاب اذا باع سلعة
 لم تحا حمل محلها المشتري ثم نقلا يلا بان سأل البائع المتنازع الا فالة
 با كمال عليه وان كان المشتري هو السائل في الا فالة وعلى المشتري حملها
 حتى يرد بها الى الموضع الذي اخذها منه **واما** البائع العائدين محلها او لا
 خراج على المشتري وسواء ذلك البائع ام لا **وكذا** الرد بالعيب محلها على المالك
 المشتري **فاية** قال الخطاب هناك شرك الا فالة من الطعام قبل قبضه
 والتولية فيه والشركة تعجل الثمن كالمدة **وقيل** عن المتبايعين اذا
 شركا شركا يمين كما اشترى المتنازع على البائع ان جميع ما قصده
 المبيع لا يجاسم به يوم الافتداء وقبل البائع ان يرد عند البيع او بعده
 او اشترى البائع على المتنازع ان جميع ما زاد في المبيع ما عرس او غير
 من ذلك لا يجاسم به يوم الافتداء وقبل البائع ان يرد ان يضا كذا انك هل
 يلزم كلا واحد منهما ما اشترى عليه ام لا **واجاب** في ذلك المشتري لا يلزم
 كل واحد منهما التبرع بالوجه به لطاعته الا انك اسفلت الشئ
 قبل وجوده واسفلت الشئ قبل وجوده لا يلزم قاله الخطاب في التبرع
 اما **قال** اجوبة التولية والمشمور والمعتد عليه ان العائدين او
 كذا في المبيع العائدين ان لا يسفلت ولو اسفلت المتبايعان يمين
 المتبايع من كذا باخذه وماله قصدا بغيره لمقول النبي صلى الله عليه
 وسلم الخراج بالنضال وقول العفص من عليه النضال وقول
 صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار **وقيل** عن كماله على رجل دينا فويله منه
 ولم يوجد عنه ما يوقيه منه ونهاية الدين مستند متا فيل ولم توجد عنه

فد
على فاية

رام

رامهم فاني الغريم لرب الدين مد باعا وقال له خذ هذا المدي فاع مرهنا
 بدينك الى يوم كذا وفيه مقي الشهر نفقه لك دينك وقال له رب الدين
 لا اخذ رهننا فبعه لي واقل لك فيه اليك انك الاجل فان فليت له دينه
 في ذلك الاجل فخذ مد باعك والا فخذها بسكك البيع لارهننا فله هذا
 البيع صحيح ام لا **واجاب** في ذلك البيع فاسد مجسوخ لا عمل عليه لانه
 بينه اوربين السلف والبيع ويوجد ذلك الى الغرر وهو منفعه عنه
 اليسوع ولكن هو احو بالمد باع من غير حتى يستوفي ثمنه **قال** الخطاب
 في حاشيته على المختصر عند قوله في الرهن بل في اوله ما نفعه اذا باع منه
 هذا الرهن بعهذ الدين الى انك الاجل يشتريه ان لم يوف دينه فان
 وقال ولا بيع بينكم فصار من بيع الغرر البيع من الرهن فليس فيه
 ويعسخ هذا الشرط ولا يضره الى الاجل ويكون هذا احو منه حتى
 يلاخذ عهده لانه يعني اخذ **وقيل** عن الرجل باع ملكا عيبا بالوكالة
 وقال شأ هذا صفقة البيع ابتاع فلان من فلان موضع العلاني بكذا
 ما لك الشاينة عندنا صوابا عينا باينا بها الى اغنى وعمل المتنازع
 الملك مدة ثم قدم رب الملك وكل ملكه من المتنازع واخرج له وثيقة
 البيع المتضمنة انك الملك والبائع بوكالة البائع الخطاب وانكر
 انك البائع الوكالة على البيع انكار الكلي والوكيل التي هو البائع ما في
 والمتنازع لم يلاخذ الوكالة او اخذها وادعى تلغله للمتنازع حجة في
 ذكر التمسود الوكالة في وثيقة البيع وتعيينهم اياها او لا حجة له
 في ذلك وان قلتم يلح لانه انك البيع هل على المتنازع الغلة ام لا
 للمشتري **واجاب** ولا يرد من اثبات الوكالة انك انكر طار الملك المالك
 على عليه انه موكل والا فلا شئ مما ينشئ عليها ولا يكره قول مشهور
 البيع عاينا بها الا الشهادة على الخكة لا تكون الا اذا طلت وتكون على
 عينية وشهادتهم بها وقعت قبل الطل قاله الكناشي في حاله
 وايضا يشهد ان التمسود البيع بصورة على صفة الثمن والمقنن والعنا
 فدين ولا تشمل على غير ذلك كوكالة المدة كونه لانه لم يقصد وثيقة
 البيع الا لان التصيب على هذه الاشياء واما غيرهما فلا قال الزقافى
 في منصوصه بقوله ولا يشمل الا الشهادة بالحكم فمشهدا لزيد على عمن
 سواك من الخلاء ولا غلة على المتنازع لانه متغل بشبهة قال في

اجوبته التخلي جوابا على مثل سؤال البرهان ان الوكالة لا تثبت بقول مشهود
البيع على ما يراه اذ كان الامر كذلك فلا يلزم ما عقدت بهما ولا تلزم الفل
المستغل للشبهة **وبل** عن الرجل باع جميع ماله لرجل اخر اجنبي بشي
نفائته مستون مثقالا وشهود البيع ذكر واثنان من شافلي معاينة وا
ليد اعترافا وعمر الباي ماله الذي موته وقام المشتري بشريته المتكر
م على ورثة الباي واراد ان ياخذ ماله المبيع ويحرقه وتعرض له الورثة
وقالوا له يبيعك ليس يبيع ولو صح لعرضت به وجه موروثنا وهذا
المبيع يبيع ام ليس يبيع وانما حرمان الورثة ماله الا اجيبى ولم الامر
واجاب فمثل ذلك البيع لا يعول عليه ولا يلتفت اليه وماله حكمه
في العلم يبيع عليه في نفسه لثبوت كنهه من المتبايعين وفي التخلي على
حرمان الورثة من ارشهم ويصح ايضا من جهة غلو من العمد وعدم
ذكر الثمن معاينة ولا ما غير ذلك وغاية ما يلزم ورثة الباي ان يجلعوا
انهم ما علموا ان موروثهم اخذ الثمن المذكور في ذلك الكلدان لم يكن بين
تاريخ البيع وتاريخ موت الباي امد الجورث المعقود شرعا والاولا
شبه له ثمنه لثمنه واولون ثمانية مثاقيل **قال** اجوبته العباسي
في ذلك التمسك ومن كتابه اجوبته القرويين **بل** عبد الله ابن ابي زيد
رحم الله جميع باع جميع ماله في صفقة واحدة لبعض ورثته وكون
بعض اوباعه لاجنبي من الناس ولم يستش لنفسه ما يكتفيه لتفاته
وكسوته وموته فمكت به هذا البيع حقيقة فقام المتبايع بعقد
وهو يزعم ان الباي قبض جميع الثمن ولم يشهد شاهد هذا على قبض الثمن
بالمعاينة وانما يقول باقر الباي والعجب ان يقضي الرجل او المراك
الثمن الكثير ولم يبرأ احد ولا قلة ولا شرا ورا حاد من اخوانه وافر
ربه واحدا به واوليا بها ان كانت المراك فمكت به الحال لا يعول عليه من
له حكمه في النضر والعقد فوجد هذا البيع لورثة الباي جميع اولى
به ووجوه ان ذلك البيع قطع الميراث عن بعض الورثة مثل البنات
والاخوات والعمات والاعمام **قال** ابو عماد ان البيع الرافع على هذه
الصيغة المذكورة اكثر ما يقع في بلاد السيادة والحكم والتقى فمكت
اوقع بشي من اليسوعات على هذه الصيغة ورد في اله من يرثه والكثير
ما على الورثة ان يجلعوا لانهم ما علموا ان هذا الباي قبض من الثمن

مشتري

شيا وهو ظاهر ما وقع في القادر الخواص حيث قال وكتبه المشتري الى
مكتون في مسألة المراك باع في مقتنيها ما يتدبر وشهد الشهود
انها فقتت بمسئلة فاني ثم اقرت بعد ذلك انها اخذت الجميع قال
يكتفي بالحكام في ذلك ويستحب عنه فان راد ببيت رد البيع وبيع وبه
قال في مختصر التبيين **بابه** قال العباسي اجوبته قال في مختصر التبيين على واپيد
لا يجوز بيع المراك الا بالبلد وليها وعوضه وان وقع بغير موصى فبيع
وبه افتى جيب ابن عمر رضي الله عنه **بل** عن المشتري ملكا بالثمن
هذا الواحد ثم باعه المشتري للاخر ثم قام الباي وانكر البيع ويلزم اليه
مع الشاهد فمن يحلف معه هذا المشتري الاول او الثاني والحال ان
المبيع في يد المشتري الثاني وهذا المتبوع به وهذا يجوز ان يحلف الانسان
ويستع غير يبيحه ام لا واجاب والذيل لم يبيحه مع الشاهد
هو المتبوع بشهادة وهو المشتري الثاني في سؤالكهم **قال** ابو عمرو
لنا بعض الجوز ليس واذا لا يشتري الرجل ارضا بشاهدا واحد ثم تداوله
الا ياد بالشراء ثم قام الباي الاول وانكر البيع من يحلف مع الشاهد
هذا المشتري الاول او المشتري الآخر والاجاب ان الطال باليمين من
حلف الحق والحق يبدى هو المتبوع بتلك الشهادة ويحلف معه وبه قال
مالك وعبد الله بن المواز وابو عبد الحكم في كتاب ابن يونس منتخب الاحكام
بل عن المشتري ملكا ثم اقال فيه الباي بالاضا فانه لا يلحقه حيث لم
يكن له اجملا معلوما ثم باع المشتري في ذلك الملك بالبيع الصحيح بلا اقالة
هنا ان الباي يعوت به في ذلك الملك عن ربه وتبطل الاقالة به او لا فاما
ل ان ياخذ الملك المبيع من يد مروجيه في الاقالة المذكورة واجاب
فذلك الاقالة لا يبرأ به لكونها هبة لم تقبض وذا ان الملك يعوت بها
ليبيع الصحيح **قال** ابن هلال في الدر الثمينة ملكا يباع فيه او بعد
البيع الصحيح فباع المشتري للبائع بلا اقالة وباعه المتبايع للرجل اخر
مع صحيحا فالحال ما سلفه الاقالة والاقالة الطوعية المذكورة با
لحالة حيث خرج الملك من يد المتطوع بالاقالة كما رويته التي لم تقبض
ومثله للشيخ المنجوري **بابه** **قال** ابن مرقون في الترتيب القوي لا الله
يشتري في التولية والشركة ذكر الثمن **تنبيه** **قال** ابن رشد يحرم
البيع في المكان المخصوص فله التناهي في جواهر الدرر عند قول خليل

م
على واپيد

وجاز له كغلي ستة اميال اخذ ما يحتاج اليه **ويل** من الرجل كان له غنم و
 عند صاحبه غنم ايضا ثم اشتركا راعيها فكل واحد يطعم غنمه ثم تعدى احد
 فكل على ثبات وباعها ونفذ ذلك على ان تلك الثبات لصاحبه ثم تبيى ان
 تلك الثبات له واراد فسخ بيعها لانه تعدى على بيعها ولو علم انها له
 ما باعها ههنا الا ان كان **اجاب** فليس له فسخ البيع لادعوا الى التقدي
 غايته الامر انه غير المتعلق بسله الله وعمله له بتغيير فقه لانه
 سوء العيش وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن سوء العيش لانه
 غش صاحب **قال** العاصي **اجوبته** **ويل** عما تعدى على شيء وباعه ثم ظهر
 انه ملكه ولا علم له ببيع هل يدخل تحت قول غليله فتعفى وللغاصب
 فقه ما باعه من ورثته ام **اجاب** والذي يظهر لي ان البايع لا يرجع في
 مبيعه لانه غر فسلم والله اعلم **بشار** ومن اجوبته التونس من صير له
 وجه جزا من ماله ولا يدخل فيه الا باع لان الفحل ليست بماله انما
 هي سبيبت **قال** تعالى واوحى ربك الى الفحل الآية **وقال** عليه الصلاة واله
 السلام الفحل كسب لا تحوز وفول عمر رضي الله عنه الفحل زرع للعجالي
 ويسوقه الله له يشاء **وقال** مالك كتاب الفصول الفحل كسب لا تملك
ويل عما باع دابة واشتري ركوبها ايا ما باع على ما يكون عليه
 ايلام المشتقات ومبيعتها تلك الايلام على ما تكون ايضا هل ذلك
 كله على البايع او على المشتري وفيه تفصيل **اجاب** وعلوها ايلام
 المشتقات على المشتري ومبيعتها ايضا منه في الجارية والمنوعة على
 البايع **قال** الشيخ الزرقاني عند قول غليله فصل الفحل وبيعها واستأ
 ركوبها ثلاثا لا جمعة واحدة وعلق الدابة بعد ذلك الاستئجار على
 المشتري كالدابة المستأجرة وضمانها غير المنوعة منه وفي الممنوع
 عند من البايع **ويل** عما قام بشرية او شربة والد من رجل المتخمة
 الملك العلاء في وفاة الملك تحت يد رجل بالعراق ثم ادعى عليه فيه
 بملك الشربة وتو انكر الجارية ذلك انكار الكلب وانكر ان هذا الملك
 ليس للمشتري منه او والدك هل له من الشربة جارية ام لا وهل يتبع
 بها فانيها وان لم يثبت ان البايع عمرة انك حتى باعه له او لا متبعة
 له يها الا اذا ثبت انك ادأنت الغنم ان اباك المشتري عمرة انك الملك
 بعد الشراء اجيبك بما علمكم الله ولحكم الاجز **اجاب** والغنم با
 لشربة

فقه
 على الفحل

فقه
 على ما قام
 بشرية

لشربة الخالية من العمار لا يغلو امرها من وجهين **اجاب** ان يكون
 مفسد الشربة تلك تحت يد البايع فبذلك يقع عليه السؤال **الاش** ان
 يكون مفسد الشربة تحت يد الاجنبي وانكر الغنم بتمام مفسدتها
 لا يتبع بشرية او شربة موروثة الا اذا ثبت ان البايع عمرة انك
 الملك الى يوم البيع والا فلا يرد له لان الانسان يبيع ماله وما لا غير
 والمعتبر العمار او اثبت الغنم ان موروثة الغنم بشرية هل ان
 الملك المبيع وعمري بعد البيع واذا ثبت انك يتبع ولو لم يثبت ان البايع
 بع عمرة الى يوم البيع لان عمارة المشتري كعمارة البايع لان بيع عمري **قال**
 البرزلي جامع الاحكام نا فلما علم ان امره ما نفعه ولا يفسد با ملك
 للفلاح بالشربة او الاغزلة او القسمة حتى يثبت ان الغنم عمارة البايع
 بع الى كواته لان استمرار الملك اولى بالادلة على الملك من الشراء
 التي لا تثبت ملكا ولا ملكا كبريا ولا يرد الا فيما بين المتبايعين لان الانسان
 يبيع ويقتسم ماله وما لا غير **قال** الخطاب عند قول غليله في الشهادة في
 ويتقل على مستحبة ماضية وفي النوادر اذا اشهدت البيعة بالشربة
 لا يتبع بها المشتري الا ان يشهد والمبايع لم يولد الملك والحوز والنزوي
 وان لا منازع سواء ثبت انك يشهد الشراء وبغيرهم سواء ذكر
 والشراء ام **اجاب** عن قول العبد عند بيعه او بعد انا جرحه
 قوله ففقط هل يكون انك عيب يوجب للمشتري الخيار ام **اجاب**
 بدعوى العبد الحرية عند البيع او بعد عيب يوجب للمشتري الخيار لان
 النجوس تركه اذ ادعى انك وانه انك تشوبش النفس ولو كان
قال الخطاب عند قول غليله وان قالت انا ممتولة لم تحرم ولكنه عيب
 مانع **قال** ابن عبيد السلام ودعوى العبد الحرية بتزول هذه المتزلة
 لان النجوس تركه الاقدام على مثل هذا الاحتمال صدق العبد والامة
 ولو علم كذبه فانه يوجب تشوبش على ما لكهنا **ويل** عن السمسم
 اذا باع بملحة واخذ منه حصة ثم ردت الملة بغيره واخذت هاربه
 بلا خصام عند الفاضل حتى يثبت العيب ما حكم السمسم هل يرد
 به السمسم ولو لم يحكم الفاضل بشبوت العيب او لا يرد به الا اذا حكم
 الحاكم بالعيب لكانت الفيلوت بين المتبايعين باطنا **اجاب** ولا يرد
 السمسم منسرد الا بحكم الفاضل بحد البيع بعينها لانه عاق ان

فقه
 على ما قام
 بشرية
 ملكه وما لا غير

فصل
على فائدة

يتوكلنا البايع والمشتري على ذلك بمرور البيع بعينه ليرد المسمى راسا
 مسموفاً **قال** الخطاب عند قول خليل ورد منسلاً رجلاً ما نفعه قال لا يرد
 نصراً قال ابن ميمون وإنما جرد الدلالة الجعل إذا اردت السلعة بعينها
 فجردتها وأما أن يملكها البايع فمقتضى المرجع بالجعل كالمالك لزيادة أبو الحسن
 والبايع أن يخضع حتى يثبت العيب ويرجع بالجعل على المسمى **باب**
 قال ابن ميمون أن يرجع الزوج بمقتضى الزوجين في رد الغلة من صداقها
 ويضع صداقها وهي حاضرة ما كانت في الرد والزوج من نفعه أمهات الزواجر
باب على رجل اشترى عبداً ثم تصدق به على بنت أخته ثم اشترى الرجل
 ذلك العبد من يد المتصدق فباعه البايع ما مضى من ذلك يرجع عليه
 بقية العبد والحالاتان المتصدق قد مات وترك ورثته ثم ادعى ورثته
 المتصدق وكان مورثهما متصدقاً العبد لا الثمن وإذا اشترى العبد من رجل
 ثم يبيع البايع وأدعت المتصدق عليه لها الرجوع على البايع بالثمن
 زعمت أنها ان سبب الثمن المتصدق به عليها حيثما حكم الشرع في
 ذلك **باب** والمتصدق ان عين الثمن المتصدق به إذا اشترى من يده
 المستحق عليه والحالاتان المتصدق به اشترى ثم تصدق به فإما المتصدق
 في به يكسر الدال أو ورثته هو الذي يرجع على البايع بالثمن الذي اشترى
 به ذلك العبد ولا شيء للمتصدق عليه ولا الورثة **قال** الخطاب إذا
 شئت على خليل عند قوله باب المتصدق والثمن لعل الدال علم شيعه
 ما نفعه لو اشترى رجل جارية وتصدق بها على رجل ثم توفي المتصدق وأ
 عتقت الجارية انتهت باخذ الثمن من البايع فإنه لورثة المتصدق
 أو لائش المتصدق عليه **باب** عن السلعة إذا بيعت على لائش مع الجمل
 إن بقت أو الكسوة أو الدين أو غير ذلك الكتاب من الفاع أو باعتهما
 الرضى ثم استخفت السلعة من يده فمشتريها على من يرجع المشتري
 بالثمن ذلك على الاتمام والرضى أو الفاع أو لا يرجع له على أحد فكون
 المقيمة منه حيثما كان **باب** لا يرجع على المشتري من
 يده على واحد منهم والمقيمة منه **قال** ابن ميمون في الفواص إذا
 بيعت سلعة لا يتكامل لأجل النقص عليها ثم ينفق السلعة ولا يرجع
 رجوع على الاتمام **قال** الحسن قال مكره ولا على الرضى انظر الحنفى
 والطرار لا أبرأهم إلا عرج **باب** عن الوديعة إذا مات المودع ثم تركها

لمورثه

لورثته هذا الوديعة عند موتها حكمها حكمها عند موت مورثها لا يرد
 والتلف وغير ذلك لا يرد حكمها حيث حكم أمين **باب** ما كان المودع يفت
 الوديعة عند ورثته على سبيل الضمان بحيث لا يصدق الورثة فيها إلا
 باليسنة على الرد والضياع والحكم ورثة المودع وما حكم الشرع في ذلك
 كماله **باب** إذا مات المودع بغير الوديعة عند ورثته على سبيل
 الضمان بحيث لا يصدق فيها إلا باليسنة على الرد والضياع والحكم ورثة
 المودع والمودع بالبيع والكسوة سواء بحيث لا تصديق بينهم **قال**
 ابن الحاجب ولو ادعى الرد على الوارث لم يقبل وكذا ادعى وارث المودع
 لائش لم ياتعنه انظر التوفيق **قال** ابن ميمون فإن ادعى ردّها على
 وارث المودع لم يقبل قوله ذلك وكذلك كان مات المودع وأدعى وارثه
 أنه دفعها إلى رجلها ولا يقبل قوله أيضاً لا ييسنة **باب** قال الشيخا على فائدة
 ويبيع التورث والائش ولو شراها فولاها نفعه الحكم عند قول
 خليل وصداقها عشر ولو كثر **باب** عن له على رجل ذبيبة ذلك الدين
 جميل اغتصبه ربه الدين ثم حاله ذلك الدين غير لاجل الدين الذي
 الغير عليه ثم دفعت الحوالة على ذلك ورثته وهل هذا جميل إلى
 الدين الحال به داخل في الحوالة بحيث يكفيه الحال أم **باب**
 والمختصه ورث الدين إذا دفعت به الحوالة وفيه حيل أن يدخل جميل
 في الحوالة كما نص عليه الخطاب إذا شئت على خليل عند قوله وحاضر
 الامم يقرب ما نصه ونزلت مسئلة وهي رجل اشترى ديناً وفيه رهن
 أو جميل فباعه يدخل الرهن أو جميل في الدين أم لا وكذلك من أجل على
 دين أو ذهب له أو ملكه وفيه رهن أو جميل هل يدخلان أم لا خبرت
 أن بعض الناس اختلف فيه بدخول الرهن والجميل من غير تفصيل ولم
 ينص أحد من أهل العلم على ذلك فيما علمت وليس من اقتضى من
 عدم التفصيل بصواب فيما يظهر انتهى **باب** في إقرار التكرار **باب**
 جالس وجار رجل إلى عند مخرج فيه مد فباعه فقام حاجته وبقيتها وأ
 يفل الجار ليس هو عند كحتى ترجع ولا قال له ربي ولا قال له الجار ليس
 لا تخرج مد فاعك عنج ثم قام الجار كثر وترك المد فاعك هناك وتلف
 زعماءه أنه لم يترك له ذلك بلزمه غرم ذلك المد فاعك لمسكوته لارث
 المسكوت كما الرضى أم لا **باب** في الجار ثم دفع عنه ولم يترك وفام

19

فصل
على فائدة

فمنه
وتعتبر كثره في
بل وفلته
التي تفرق صيفا وشتا واربعة اعوام بالتي تفرق صيفا وشتا وشتا
نية اعوام بارض البور وتعتبر كثره الزيل وفلته ووسمك بعرفه اهل
البصر **باب** عما اودع رجلا وديعة ثم استهلكه حيدر المودع بالبيع
كولد الصبي هل يصح من المودع او على مال ابنه القبي او لا ضمان
علي واحد منهم **باب** فاعايت ان الصبي هو الذي استهلك وديعة
فانه يصح من المودع لا من مال ابيه **باب** ان يبرحوا بتفريقه واما المقعد
يب للمالك الحسن الخبي بما فيه عن ابن الحسن الصغير وطاهر هذا سواء
ثبت ان الصبي استهلك الوديعه بالبينه او بشهادة الاب بذاك
وهو الشهادته ولا يبرح هذا اقرارا فيما لو كان الاب من المعاملات عليه او لو
صلى ويكون ضمان الوديعه مال الابن لا مال الاب بذاك ويصدق الاب
اذا ادعى ان الابن هو الذي استهلكها منه ايق **باب** عما اودع مينا
على الوديعه هل يلزم مينا بها غير مسماه **باب** ولا يلزم الوديعه
غيره من ماله العكسي المودع او غير علي الوديعه **باب** ان يكون
خليل ورد عليه بلائش قال في سماع الشيخ من كتاب الوديعه من اودع
متاعا بعدى عليه عدى واغرمه على ذلك المتاع غرمه لم يكن على
صاحب المتاع من ماله غير من ابر رتبه فذيل ان له ان يرجع على صاحب
المتاع بما غرم من متاعه وهذه الاختلاف انها هو اذا لم يعلم صاحب
المتاع به مثل المتاع يوجد به الرجل من بلد الى بلد مع رجل وقد
علم ان الطريقى مكانا يخرم الناس على ما يبرق به عليه من المتاع
فلا ينبغي ان يتلف به انه يحجب على المتاع ما غرم على متاعه وقد
رايت ذلك لابن دحون في كلامه **باب** الموافى عند قول خليل في الرهن
وان انفق من رهنه على كثر **باب** الشعبي نوازله اذا اخذ السلطان
على مسئلة كثره وديعة بعد ابعاد المودع عنه فلا يقرم له صاحبها شيئا **باب** عن
السرفوع كان له على رجل ثلاثون مثقالا بقلبه بها ثم لحقه ان يحط عنه منها
عشرون ويذوق له عكة اسمه ساليه العشرين فيعلا ذلك ثم تعا
مرا وتباضا على ذلك ثم بعد ذلك واستوفى العبد المذكور من يد
مداوع له لموجبات الاستيفاء ثم اراده اخذ العبد المستوفى منه
الرجوع على بايع العبد با مال الدين وهو ثلاثون مثقالا احتججا بان
العشر التي تركها انها تركها لاخذ العبد والمعاصلة والا ان فرجع

جميع

بجميع دراهم لان العبد خرج مريد وادعى من ذبح العبد انه لا يرجع عليه
الا بعشر مائة مثقالا واما عشرة فعد ما رت على كذا فتم اوجه الشرع
بهذا **باب** ان كان الخادم ان يستوفى العبد من يده يرجع على ذابحه
ابا لا بجميع الدين وهو ثلاثون مثقالا لان مقصود قد فات وهو العبد
وما تركه المقصود ثم عدم ذلك المقصود يرجع فيما ترك اذا فاعدا اذا
عدم الشرط عدم الشرط **باب** ان كان الخادم قد فاق الاستيفاء
كعلمه صحة بايعه مانعه قال في كتاب الاستيفاء من المدونة فيمن
له على رجل الف درهم فحله عنه خمسمائة درهم على ان ياخذ منه عكة
مبمونا بخمسمائة ثم استوفى العبد ان يرجع بالالف **باب** عما اودع
ارضا بالخمس مواتا ثم استوفى بها ما الحكم **باب** ان كان الحكم
بذاك ان يشتري كافييه فيبها المستوفى ويبيعها الاول بقيمة ارضه والى
لثلاث بقيمة عمله بلع ما يلزم وينكر ما بين القبيش هذه ثلث اودع او
غيره ذلك من الاجزاء ويشتري كافييه بنصفه والى الموافى نوافلا على المدو
نقا عند قول خليل في الاستيفاء والى المستوفى اخذ نقا ودفع كراه الحركه
باب عما اشترى من رجل ثوبا ما له بعشر مائة مثقالا ولا كثره شهود
البيع في الوثيقة ان الباي اخذ الثمن معاينة ثم بعد المدة قام المتاع
على الباي بالدين ثوبان ثمنه اثني عشر مثقالا وقلبه به وقال له الباي
ان اصل الثمن انما هو البيع المنعقد بيني وبينك نصفه على هذا الدين
وقال له المتاع الذي باق على حاله وثمان المبيع اخذتها من معاينة
وتاريخ الدين استوفى ما تاريخ البيع ما وجب الشرع بذاك ولكم الا
جهر **باب** والجواب بذاك ما راي للعباس باجوبته وللشوشب
باجوبته قال العباسي وان ثبت للمبتاع دين على الباي كما ينبغي
التسليم والتسليم يحل على ان اصل الثمن لا دين **باب** وكذا ان كان
فل الدين على الثمن او كثره فينبغي ان يكون هذا الحكم مع يمين الباي
لان مبيع تاريخ الدين تاريخ البيع كالتسليم له بلع معه **باب** ان
التسليم في الشرية اذا سبقها الدين بطل الدين ان كان فيها قرار
والا فلا **باب** قوله والا فلا فينبغي على هذا ان يلف المتاع ان جميع
الثمن المذكور في البيع معاينة الا كذا ان لا يعتد بها ما بعلت ان كذا
على التسليم ولو كان اصله هذا الدين انكر وتام الكلام الاجر ليش ويحكي

فمنه
عليه ما اوجبا
ارضا

على العارية و وضع فيها الرهن

منه **ويل** عن امتناع من رجل ذابة واشترى عليها الرهن ان يده
 بفلان او اخذ منه رهن فيهما ثم هلك تلك الذابة ورجع المشتري للرهن
 وكلمه بالرهن الذي رهن له بسبب العارية وقال له ابن بخت وقال له
 ماتت وقال له وكذا الرهنك تلف لي ثم قال العارية ذاك وتخاصا عليه
 الى ان كادت البقعة تقوم بيدها وكلمنا منكم المنة علينا بجوابكم الشك
واجاب فمضيت الذابة والرهن من المعير الذي هو المرتفع الدابة
 اصاله والرهن ضمان الرهان يعطى فيه بين ما يعطى عليه وما لا يعطى
 عليه ويشترى المعير على المشتري ضمان العارية باطل ما فله لانه لا
 يجوز وكذا ان الرهن لا يجوز العارية ولا يجوز من المرتفع على الرهن
 بخلاف المشتري يوثق على العارية **وقال** العلامة الخطاب عند قول
 خليل الرهن لا يمتنع او معين ما فله قال في كتاب الرهن من المدو
 نة وان امتنعت من رجل ذابة على انها مضمونة عليك لم يضمنها
 وان رهنته به رهن فيمنعها من رهن الرهن فيها لا يجوز فان ضاع
 الرهن عند كضمان اذ لم يأت على الامانة **ويل** عما اذا قال احد المتبا
 يعين ونفى الآخر هذا للباية الشفعة باو فمت به الاقالات من التمس
 لان الاقالات بيع من السويع او لا شفعة له لان الاقالات بيع من السويع
 لان الشفعة والمعام والمراحة كما الخليل او ليس هذا مثل الشفعة
 اجبت ولك الاجر **واجاب** والى اقتضاه نكاحا شرعي في ذلك ودلت
 عليه نصوص المتقدمين والمتأخرين ان الشفعة واجبة للمشتري
 التي تمسك بحقه مثل الثمن الذي وفعت به الاقالات ويكتب عهده على
 المفال لانه هو المشتري وعهدة الشفعين على المشتري وانما وجبت
 له الشفعة لان الاقالات بيع من السويع **والا** المعام والشفعة والمراحة
 وان معني قولهم ليست بيع في الشفعة لان الشريك اذا باع وجبت
 الشفعة لشريكه ثم انما لم يأت بشفعة حتى اقال المشتري البايع
 والشفعة ثابتة للشفعين لا تسقط بالاقالة ويكتب عهده على
 المشتري وليس للمشتري ان يقول له اكتب عهده على البايع لانه
 مشتري الاقالات هذا ملقات لانه يعلم على ابقائه العهدة عند
 ولذا انك لو سلم الشفعين شفعة للمشتري ثم نفيا للمكتب عهده على
 على الامتياز على القول الذي جرت العلية **ويل** عن رجل اعترف ذابة بية الاخر

فقال
الاقالة بيع
من السويع

ف
ه
ا

فمن
على الامتياز

بالامتياز ان يبيع ثم يرد المشتري من يديه المشتري ان يذهب بها الى
 الذي اشتراها منه فيرجع عليه بالثمن فيمكنه من ذلك وذهب بها حتى
 رادها بايعها له واقر له انها ذوات باع لهما ثم طلب بايعها المشتري
 منه ان يذهب بها فانما الى الذي باعها له هل له ذلك ام لا **واجاب** لا يمكن
 بدفعه الا ذابة الى بايعها الا المشتري منه فوكروا ما عسى ولا لان في
 ذلك تسلسل والتسلسل تضر بالمشتري والتسلسل في الله عليه وان يقول
 لا ضرر ولا ضرار **قال** ميارى على ان يوافق في قال ابن هشام في موعده لا يمكن
 من الادعاء بالذابة الا المعتبر من يده خاصة ولا يتسلسل الادعاء
 لكل من اراد وانما ذلك للاول خاصة وقاله المجلد ايضا ونسبه لابي
 ابراهيم السمان فيمن ابراهيم قال انما ذلك لاول خاصة **ويل** عن علي الزرع اذا
 بيع الزرع القاييم في الفدان هل يجوز له حال قيامه وقبل حصاده
 ام لا وعلى انه جائز في وقت بيعه في البيع **واجاب** قال العلامة
 فيقول ولا خلاف عندنا في جواز بيع الزرع القاييم له ان يبيع الله صلى
 الله عليه وآله من يبيع من السبل حتى يبيخ ويامن السبل من
 الاقالات **وان** ان يوافق في يجوز بيعه بخمسة مشروكة **احدها** يبعه جزاها
 ثانيا كون ثمرته في راس فقيته كالقمح والزرع فان كانت في جميع فقيته
 كالحصن لم يجز لحكم المالك خروجه **الثاني** كون البيع عليه مع ما يخرج
 من ثمره **الثالث** ان يباع بعد بيعة لافله للخبر المار من قوله حتى
 يبيض **خامسة** ان لا تكون مضمونة حصدا ودرسه على البايع والا
 فلا **ويل** عما يشتري ارضا واشجارها ثم قال الموثق في وثيقة البيع
 فليتها بشرط كذا له البايع فليتها الارض المبيعة ارض واشجارها الم
 تندرج في البيع ثم بعد البيع تحت اقال البايع والمشتري في تلك الشجرة لو
 فعت بين الارضين المبيعة وغيره فهو عهدة المبيعة من الفلانة
 دعوى المشتري في حوائج الارض المبيعة بالغاية في الحدود وادعى
 البايع انها لا تدخل في البيع وانها باقية للارض غير المبيعة ولو
 الغاية لا تدخل في الميما حكم الشرع في ذلك **واجاب** ما قاله
 في مثل ذلك الا خلاف على حد قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 الكعس والكعس هو مثل الشجر فلو دخل في فقهه فليس له
 جليش او لا تدخل بل هو في المفسر قولان واما العقبية ففقد

فمن
على الزرع اذا
بيع في الفدان

فمن
على الزرع اذا
بيع في الفدان

اختلفوا في ذلك على ثلاثة اقوال دخول المشتري في الارض المبيعة وخر
 وجها والثالث بالتفصيل **قال** المكناس في البيع اول البيوع وان
 كان البيع جنة متعلقة بجنة اخرى للبايع فقال الموثق في الوثيقة مسكا
 منتفعا من جهة الجوهية التي اليها اجتهد البايع التي لم تقع المشتري
 الزينون ولما تم البيع بينهما كما ووصف ووقع النزاع بينهما في المشتري
 في ثمن الزينون هل دخلت في البيع ام **قال** في هذا على الخلاف
 المحذور هل يدخل في البيع ودام كما وقد اختلف فيه على ثلاثة اقوال **الاول**
 يدخل **الثاني** لا يدخل **الثالث** نقله عبد الحق بالتفصيل ان كان
 المحذور من جنس البيع ودخل والا فلا **قال** في هذا على خلاف
 الموثق في ذلك قد دخل المشتري في البيع نقله عنه الزينون في عقد قول خليل
 والدار الثابت **قال** عن المشتري له ما من رجا كل غرارة او طاع بكذا
 الا انه لم يبرأ المبتاع ولو كان له رجة على ان يكتال له هذا او المبيع
 ثم لا يخرجه ويكيله حتى ارتفع سوفه او اراد المشتري من ذلك المبيع
 وهو المسمى عند علم بالعربون والعجبة وناخر كيله حتى ارتفع
 سوفه ايضا هل وصف به المبيع يكتف وروية المبتاع بعضه يكتف
 عن الجميع او لا بد من روية المبتاع للجميع **قال** بروية المبتاع
 بعض المبيع ووصف به او يكتف على ذلك الحق غير المروي مثل
 المروي في الصفة والمثل يلزم البيع ويجوز روج على البايع الوفاء به
 ويكيله ويلزم المبتاع اخذ **قال** ابن هلال في نوازل من باع طعاما
 لغيره وان رآه الا المبتاع او شيئا منه او وصفه له على ان يكيله غذا
 او بعدة ثم تاخر القبض زمانا حتى ارتفع سوفه والبيع بينهما لا زرع
 وعلى بايعه ان يوفيه ما ابتاع منه نص على ذلك في نوازل
 مكناس جامع البيوع من العجينة وهو مقتضى ما هو كتاب السلم
 ومقتضى ما روي من سماع عيسى بن كتاب جامع العجوبة ويختص
 الوصف وروية البعض في حوزا البيع **قال** عن المشتري ان رافق
 احد جيرانها سوا بكونه ينقل المحذور من مواضعها ويرفع فيها
 ما الفه من ارضه وقت الحرق من العشب والبحر ويترك المثل فيفسد
 لها وغير ذلك هل ذلك عيب ام لا او وجد فيه كثر العيوب كما اذا كان
 ارضا الاجاسرازا بها وسكنها الغير ان نقلت حريتها وخذمتها هل

فمن
على
الطعن

فمن
على
العربون

لا يوجد في المصنف
على ابن عمران

ذلك عيب ايضا **قال** في ذلك عيب يوجب التراجع للمشتري **قال**
 ابن عمران القاسم وموجود المشتري الارض حد جيرانها سوا او عيب مرانا
 عيب ومثله لا يشترط **قال** عن عارية السلم للغير اما مع القفل او
 بين المسلمين هل يجوز ان لا يعلم به قبل تصدق ان لا **قال**
 في ذلك تفصيل في الجواز والاضمان **قال** ابو عمران القاسم عارية الى
 المسلم للغير على ثلاثة اوجه **الاول** عارية يفتد بها المشتري ويؤجر
 جارية مذكورة في المدونة **الثاني** عارية لقتل المسلمين لا يجوز
 المسمى ولا الضمان عليه ان انكسرت او اخذت منه نص عليه من
 كتاب العصور **الثالث** عارية بزيادة **قال** يضم وهو عارية المدونة
 حيث قال في عارية لقتل الكفار والضمان لانه فعل ما يجوز له وهذا
 فعل لا يجوز له فوجب ان يفي به وهو قول يعقوب في غير المدونة في
 عارية للكفار **والرابع** مباداة السلم وهو ان يبدل بغيره بغير
 من صاحبه او يدفعه بغير صاحبه او غيره **قال** من السلم قلعة احد قضا
 ما يبدل اخذها هذا يضم ويكون بمثابة الرهن وصاحبه من الغر
 مله او يكون بمثابة العارية فلا يضم لانه مضمون للقاء **قولان**
قال عن باع عتيق من موروثه الا انه لا يكره فدرتها ولا يثغف البيع
 انه ربيع ولا يثغف ولا غير ذلك من الاجزاء ولا يعبرن كل واحد من التبا
 ويحس ذلك القدر او علمه الى معا وجعل احد عتيق الاخر هل هذا
 البيع صحيح ام لا **قال** ولا يجوز ان يبيع الا اذ اعلم بافد رالبيع
 والا يفسخ ما لم يفت وعليه قول خليل ومنع اشتراك الخراج **قال** ابو
 عمران القاسم ومن كتاب العصور ومحتاج اجوبة القرويين فيمن
 باع موروثه او نقيه او سبه او فرغته او حقه او ما يلزمه ولم يفسخ
 بحد العقد ثلثا ولا ربعا ولا قدر نقيه ولا قدر الجميع الا ان يفسخ
 الواجب له قال لا يجوز الا ان يفتد لاه المعروفة فان عرفه احد بعتها
 لرون الاخر فلا يجوز ومثله لابن القاسم في المدونة في كتاب العجبة
 وكذا اذا عرف اليقيم نقيه ولم يعرف قدر التركة ولا مبلغها وان
 لا يجوز به قال في اول كتاب الفقه من المدونة وبعد الوفوع والتزول
 على نقد الوجه فانه يفسخ ما لم يفت **قال** عن استحقاق الدار
 مريده فارد الا هاب الى بلد البيع له فهل يقيم في تحت من عقد الا

على ابن عمران
في السلم للغير

فمن
منع
الخراج

مستحقاق ويحكم له فاق تلك البلاد على البائع ببرد التمس بذلك او لا يلزمه رد
 التمس الا اذا ذهب بالادابة بعينها معه الى بائعه ومعه نسخة الاستحقاق **باب**
 جدها ب الاستحقاق من يده بنسخة الاستحقاق بالصفقات والنقابات
 بعه ويكفي ويأخذ ثمنه ولا يكون الا بطلان الادبارة بغير الاستحقاق
 والاستحقاق على البائع **باب** لا ذهب لهما فلا يتسلسل الذهب بينهما بائنا
قال ميار على الزفاف في فافلا عن المعمار ما نفقه وان الحكم بشق الصفا
 ق والنقابات كسوت في الك واحضارهم بلعيا نسوا وان طلب الذهب باعيا
 نهم مكن منه لان احضار البائع او خج واپس ولا يكون الذهب الاول ففكو ولا
 يتسلسل **وكذا** عند المراكبة الرشيدة ههنا البائع والشراء دون الا
 الزوج ام **باب** **قال** في البعيد يجوز للمراكبة الرشيدة ان تباع وتشتري
 دون الا ان زوجتها ان لم تجاب وان عابت فحكمها حكم العليكية يجوز منها الا
 الثالث ما دون ومثله في المدونة والله اعلم **باب** **قال** عما دافع غلاما بريدلر
 بل بغيره من مثقالا ثم اخذ عنها شجر ثم تعاض به ببيع العبد بالعمى وبها
 ثم اراد المشتري ان يرجع على البائع بغيره من مثقالا لا يبرج عليه
 بما وقع به البيع وهو عشرة او يرجع بها اخذ عنها وهو الشجر احيى
 ولك الاجر **باب** **قال** صاحب المعمار في نوازل المعارفات واليسوع
 ما نصه **قال** الاشيلي يرجع في الدارهم واخذ الشجر عفتان الا ان
 يكون اخذ الشجر على وجه التنازل والتعريف والتمس اكثر الوقت
 الا خوذ فيه الشجر فانه يرجع بشجر مثله **وكذا** عما صدر او وقع
 من البائع او وجد في بقة البيع لخطا يحفل العموم والخصوص ايهما
 يعتبر فالمعتبر منتهى العموم وان وقع بحد اللوحة الخاص **قال** الامام
 الزرقاني فافلا عن القسطي عند قوله خليل والدار الثابت مانعه **قال**
 القسطي اذا وقع ذلك من البائع او في الوثيقة والمنظور اليه العموم
 وان تقدم كقول بعتة جميع املاكي بقرية كذا وهو الدار والحانوت
 مثلا ولا غيرهما فهو للمبتاع ايضا وكذا اذا قال بعتة جميع الملك من
 هذه الدار وهو الربع واذ الدار اكثر وان له الجميع ولا يكون كذا الخاص
 بعد العام مخصصه الا ان الخاص انذ بغيره العام شرطه ان يكون منها
 وبالله والامر في خلاجه **باب** **قال** للمشتري ان يملكه فافلا في كذا
 بعضها **قال** ميار في تكميل المنهارج للمشيخ الامام الزرقاني بائنا

فم
على عدم
التسلسل
في
على بيع المراك

فم
على ولاية

بقي

في ذلك المعنى فلا يبايها ولا يبيعها بشرها عليها يرفع به المشكلات ما
 نصه ان كان اول الكلام يومه امر او اخى غير يعلم
 ههنا كذا الاول او لا اخر كبيع كل ملكه من اخر
 وقال خمس ثم بان انب ربيع ونحوه محقق شانه
 كذا الاقضية فمدا لا زلة يوم جمعة وليس في
 كذا ان من باع جميع ماله من قرية تحت شجر وترك
 كذا الا ان يترك او يترك على بنه مسمى بضمه وانعلا
 كذا جميع ثلث وعين كذا بفتح او يفسد على كذا انب
 كذا الموالى واخر اراخه بعضه ممال بعض النبتا
 ولان من زوفى في اخر من لم يذهب هو به غير
 ان ذكر البيع وبعد كذا كسرت ثلاثة فخصه فله معتبر
 وان يبيع اشترى فانه على خلاف اقل الجمع عند التمسلا
 وذا ان تراعى به وقع وما اتفق بخصه فالك دافع
 قال شارحها اذا كان اول الكلام يفتق امر او اخى يفتق امر اخر اذا
 كان وله يفتق تعيم او اخى يفتق فخصه فله على العموم او على
 الخصوص في ذلك خلاف بين عليه مسائل اشتملت الايات على جملة
 لحن منها **الاولى** اذا قال الموثق اشترى منه جميع ملكه في الدار والباينة
 بكذا الخمس من غنمه امه وامه في الدار اكثر من الخمس فله على
 على اول الكلام ويحمل على انه باع منه جميع ملكه **وقوله** الخمس على
 البقرة فله على اوله لا يرد ذلك ابو الحسن الصغير جعله على
 وكذا غيره فاحسوا هذا الفرع على قوله ما بال الايمان والله لا فبينك
 غدا يوم الجمعة او يوم الجمعة غدا وكان ذلك كمنه فاذا يوم الخميس فانه
 يفتق ان يفتق حقي غرت الشمس من يوم الخميس وعليه ويلين البيع
 في جميع المحلة في مملكتنا او الباء يوم الجمعة كخروية **الثانية** احكام
 تسهل **مسئل** ابا الفطار عمر باع جميع ملكه بقرية كذا وقال في
 الاثني عشر في الدور والابينة واليتون والكبد ولم يرد في الوثيقة على هذا
 فاذا البائع في القرية المذكورة ارض لم تذكر الوثيقة فقال المبتاع ههنا
 لي وقال البائع انما بعت ملكا وما لا ذكره في الارض لم تدخل في
 البيع وكتب بفتح يه الارض للمبتاع وجميع ما في القرية من العقار **قال**

الفاخر ابن مسهل هذا الجواب جواب ما ساءع اصبح كناية العذرة ويخالف
 قول فاسم بن محمد هذه البيت هذه المسئلة بعض الكتب وقد مر نظير
 تمام جواب ابن زريق الوطاي انك ولعله يشير الى جواب ابن زريق مسئلة
 من اوصى فلانا على ولدك ثم سمع منهم فلانا وقلنا وادترك باقهم فتأمل وتقل
 المسئلة البرزلي او اخر مسايل اليسوع وذكر على المتطبعة انه نقل عن غير
 ابن الفخار انها للبايع والمسئلة المتطبعة وعقودها في باب بيع الارضين
 وعما والشجر ثمرة والاعلم ان من كلام الخطاب في شرح قول خليل فيما
 يتاوه عقد البيع والدار الثابت فقد ذكر تمت هذه المسئلة والتي ما
 قبلها ووجه نظايرها **الثالثة** هي مسئلة من له البنون باوصى انسان
 على اولاده وسمى بعضهم وسكت عن البعض من الاخر فيقول يكون وصيا على
 له لذي يسمي ام او هي المتقدمة من قريبها عن ابن زريق ولم يأت فيها
 هذا التحليل بل يقع الا انه يسمي جريان الخلاف فيها من نظايرها ثم قال في
 شرح قوله اخر الوطاي ووصى فقط بيع ما نفعه **فهر** اذا قال فلان وصى
 على اولاد فلان وقلان وله اولاد صغار غيرهم فهل الايصاء خاص على من
 سمي او بيع الجميع فيها تنزع بين الشيوخ افتقر ابن زريق على التعميم
 قال لانه لم يرد في الولد دخل جميعهم فيه قال هذا كمن قال عبيد احرار فلان
 وقلان وسكت عن باقيهم فانهم يتحقق جميعا من سمي منهم ومن لم
 يسمي وافترق بعض الشيوخ انه لا يحتج الامر سمي وعلمه فيها ومما
 هذا المعنى من تقدمه على رجل يبرأه وقلان اشهدكم اني قد تقدمت على
 فلان بجميع ميراثي وهو كذا وكذا الا الارض ايضا فانتم اهل ونة فريته
 الميت الموروث ما لم يسم جهلا يكون ما سمي وما لم يسم للمتصدق عليه
 الا ما استثنى ولا يبرأ الا ما سمي فقط **قال** اصبح له كل شيء الا ما استثنى
 استثنى واذا كان يعرفه والجدان داخل في العذرة اذا كان يعرفه لانه
 انما استثنى الارض ايضا وكلام الخطاب **الرابع** نساء طوالي فلانة وولا
 نتوسكت وله اربع نسوة او قال عبيد احرار فلان وقلان وله عبيد
 سواها **قال** الامام ابو عبد الله ابن مزروع في نافيها اجاب فيه عن مسايل
 غريبة سألها عنها بعض فقهاء بصفة سأل اغتنام الغرض ما نفعه قال
 حاشا من كلام المسائل وانكر لو قال نساء طوالي فلانة وولانة و
 سكت وله اربع نسوة وكذا ابن مسهل فوليته الغايل عبيد احرار فلان

وولان

وولان وله عبيد سواها وقيل يلزمه عنق الجميع وقيل التي سمي فقط والى
 يخصم برجح القول بان لا يلزمه الا عنق من سمي خاصة بناء على ما تقدم
 من كون بدل البعض مخصصا وان كان هذا لا يسميه الغويون بدلا ويقتض
 فيه الرفع ويعوم من جهة المعنى كما يدل وانكره لوجود القول الاخر بان هذا
 ما دأب موافقة الخاص لحكم العام وذلك لا يوجب تخصيصا على الجميع كما حل
 الحاجة من كلام السليل ثم قال ابن مزروع في جوابه والمثالا ان الذي ذكرتم
 من الطلوي والحقاق لم اقف على النص في عنيها واحول المذهب فينقل ان
 يقال ان ذكر بعد ذكر الجمع ثلاثة وسكت عن ما بعده وادعي فابل لا الك
 لانه نوى التخصيص او لا بقوله نساء ووعيد وما ذكره في التفسير هو
 مرادك الاول وانما يقول وانما ذكر اثنين بعد الجمع وادعي نية الخصوص ايضا
 وعلم القول بان اقل الجمع اثنان يقول ايضا وعلى انه ثلاثة لا يقول وهذا
 كله ان كانت مراعاة وبينت وافرار ولعل مدرك ما حكته من الخلاف عن
 ابن مسهل في المثال المذكور ويرد عن قال يحتج الجميع وان ادعي نية
 التخصيص من سمي لانه ادعي ما خالف فيه كما هو اللب في البيت لان لها
 هو الجمع عند الثلاثة كما هو في قول فلان قبل نية واما ان لم تكن له نية
 في الخصوص ولا يتميز الجمع بما ذكره من ثلاثة او اقل الجمع ما ذكره ما لم يذكر
 كروية العتي ذكرها على العمل بالحاجة ما لا بد منه وقد كان رحمه الله في
 الجواب على عاداته وحل نظاير مسايل من الاصول وعراي فراجعوا
 ثبتت ثم قال في اخر الجواب **في بيان الاول** قولكم وان كان هذا لا
 يسميه الغويون بدلا ويقتض فيه الرفع الفلح ليشمل الرفع والتعقب
 وتريدون ان لا يكون معه معطوف عذوق كما هو عبارة التفسير وما
 فصح فيه من كونه مكانا واجبا فيجب البدل والفلح وان كان غير وافي
 الفلح الا لا يكون معطوف عذوق **الثاني** قال ابو جابر في شرح ابن
 التفسير رد السهل في بدل البعض والاشتمال الي بدل الش من الش
 وهو العين واحدة ثم نقل كلام السهل في استضعفه وانكره ان ثبتت
 وشرح الخطاب في باب التفسير متعللا به **فهر** اذا قال عبيد احرار
 فلان وقلان وسكت عن باقيهم فهل يحتج جميعهم او من سمي انكر الحكم
 ابن مسهل في الوطاي والمثالا التي الوطاي الاول **الثاني** **الحاجة** قال في
 معين الكلام في كتاب الوطاي واذا قال الموصي يخرج جميع ثلث ما اخل به

عليه اقل الجمع اثنان

ويعمل منه كذا وكذا الاشياء عند ذلك فاذا اخرج منه ما ذكره وفضل من ذلك
 فقلت وقيل بيننا وبينكم الفرق والمساكين لقوله يخرج جميع ثلث وقيل
 ان البقية ترجع ميراثا قال بعض الموثقين وبالأول جرى العمل انما نقله
 الخطاب في شرح قوله في الوصية كغيره في الثالث قوله هذا ينكر الاول لا في
 بر يدوان عمل ونظر على ما اقتضاه ان الكلام لنم البيع في جميع المحلة التي يملك
 البائع ولو كان اكثر مما يسمى اخرا ولو كان ايضا في جميع املاكه التي في القر
 يت ما يسمى منتها وما لم يسمى وشمل الايصا بالنظر في جميع الاولاد من يسمى
 منهم ومن لم يسمى وطلقوا على من قال في تمام الموالى او عبيد احرام
 من يسمى ومن لم يسمى وان نظر الى اهل الكلام لم يلزم البيع الا بالجزء الذي
 المسمى اخرا والا فيما سمي من الاملاك في القرية ومن الاولاد والنزو
 جات والعبيد ومن لم يسمى ومعنى وترك اى اترك بعض ما اشتملت عليه
 ولم يسمى وكذا معنى انما للبيت بعدة وكذا معنى انما للبيت بعدة
 وكذا والى وحرار كل من في صفة الحدود على بقوله مقدر اى والحكم كذا ان
 اذا قال نزلت كموالى او عبيد احرام وبعضه معقول يسمى واذا لم يكن
 جماعت المذكور تغليب المشمول مسئلة العبد المذكور والاثاث وبعضه معقول
 لانه انما المذكور ولم يذكر وقوله ولا من مزروق الخ هو اشارة لقوله ابن
 مزروق في النكاح المتقدم عنده واحول الى ان يذهب بفتنه ان يقال الى اخى
 والا يشار الى مسئلة الوهية والطلاق والعنف **وقوله** وذا ان
 تراعى الى اخى هو اشارة لقوله وهذا كله اذا كانت من اربعة الخ **وقوله**
له وما انت خصيصه هو اشارة الى قوله واما ان تكن نية في الخصوص الى
وقوله فانما لك الخ اى اترك كقول ابن مزروق يعلق الجميع لان المحلقة
 متروكة **وقوله** كذا جميع ثلث اى اوصى بجميع ماله وهو اشارة الى ان
 المسئلة الخامسة وضمير فقلت للثلاث اى ما فضل منه بعد خروج ما
 عين والاشارة الى ان الخلاف هل ينكر لان الكلام اى اخى في كل كلام
 شرعيا وجد حرا بحرر والله اعلم **اختر** هذه المسئلة في فوائد الرو
 رازي **وبل** عن باع ملكا بغير فاسد اثم باع منه اخر بغير فاسد
 وهو بيدا المشتري شرعا فاسدا ما حكمه **واجاب** قال في التوضيح
 باع ملكا بغير فاسد اثم باع منه اخر بغير فاسد وهو بيدا المشتري
 الاول شرعا فاسدا في بقية البيع الثاني وعدم رجوعه له فوالا **قال**

الامام



الامام الخطاب النخاس من الغرلين اخصاء واستلخص في كلام المدونة وال
 الله اعلم عونك ياله
الفصل الخامس في مسائل المحلقة والاشارة
والشفعة والعصمة والوكالات والتشديد والترخيص
والاوصياء والمخارج وما يصار عليها **وبل** عن الجاهل با على الجاهل
 حكم الغر ان من لا يحجج والادعاء وغير ذلك هل يجوز له اخذ الاجرة بالشرع
 والمحدث على التعليم **اجاب** فاخذ الاجرة كمثل هذا امر لا يجوز
 بل ياتى من وجهين اخذها والادعاء اليها فانه يزجر على التعليم لئلا
 يعلم الفقهاء على جهله وتعليم الفقهاء كالتفريق المحرم ويوجد انك انك
 تزجر به الجاهل في الشيطان وذا انك يوجب اليه جسد الدين عيادته ومعلموا
 اهل الولاية وان واحوا زيدا على تلك الشفعة بجهل باخر اجتهاد من الجاهل
 فهم يدخلونهم على التعليم والامانة فلا يستحق التعليم فقلنا على الامانة
 ويبدأ حردا خراجا وترجيح على ذلك لئلا يخرب الاسلام بجهله **فقال**
 التششاي في جوابه على الغر ان في الباب السادس من منه ما نقله واذا
 هل يجوز له اخذ الاجرة الجاهل با حكم الغر ان ام **قال** التوضيح في
 شأن المعلم ان لا يعرف الا لغيره والادعاء والامانة والامانة والادعاء
 لتفريق والترخيص وغير ذلك من احكام الغر ان ولا يجوز له الاجرة وا
 محد **وبل** عن ابي القاسم الزيتوني في الترتيب ويدفعها له مع ان على المعجزة
 جرت المعجزة وما خذ منه قدر ما يخرج من رتبته فيكفله يجوز له ان يملك
واجاب في المسئلة قولان في مذهبه **قال** الموالى عند قول خليل
 كزيتون واجتأ المعجزة ما نقله اذا اتى المعاصير من معزيتون وفدر
 قدر ما يخرج ويأخذ كزيتون يعطيه لهم الاجرة وذا ان قولان **وبل** عما
 يسقطه من الشروفت الجدة او يكون مدسوسا بين الكوائف والى
 لسعف هل يجوز للاجرة على جرحتها من الموالى المدسوس فيهما
 يجوز منه ام لا وما سمى هذه الثمرة المدسوسة في الموالى المذكورة هل
 لها اسم ام لا **واجاب** والثمرة السافكة من الخلد المدسوسة في الموالى
 المذكورة تسمى غدا اقل اللغة جلالة ولا يجوز الاستيلاء عليها
 منتها اذا لا يملكه بقدر الاختصاص بين الكوائف والى رسم قطع الشجر
 من سماع ابر القاسم من الاجرة **قال** الخطاب عند قول غليله باب الاجارة

الامام

عليه السلام

علي قوم جمعوا اغنمهم
 الرباع واحد
 وبما يسفك او يخرج من بعض زيتون مانعة وما يسفك من الثمن بين
 الكواثيف والسفوف يسمى الجلالة والاجر على جمعها بالجزء منه لا يجوز
ويل عن قوم جمعوا اغنمهم لرباع واحد ثم اصابهم ما يفرق بين ما شق
 نزلهم ثم فرغوا او فرغوا اختيارا منهم ما لا يلزم مع من الاجر هل جميعا
 او بحسب ما يوافق **باب** اذا كانت العروة بالثمن نزل سهم اضطرارا فلا اجر
 الاجر بحسب ما يوافق ان كانت العروة اختيارا منهم فلا اجر جميع الاجر
قال ابو عمران القاسم في مسأله فان اصابهم ما يفرق قسم من الله يلزمهم
 من الاجر بقدر ما رعى لهم وان فرغوا بعد ابعادهم الاجر انما ملكت
ويل عن العلم هل يجوز له ان يخرج قبل الاجل ام لا وهل يجوز لاحد ان
 يخرج من قبله ايضا ام لا او يخرجوا اولادهم عنه قبل الاجل ام لا وهل اذا
 خرج العلم قبل الاجل باخذ حقة ما مضى من الاجر او لا شئ له او اخر
 جه الحجاب او اخر جوا اولادهم عنه وهل يلزم جميع الاجر ام لا يلزم
 من الاحتضار ما مضى من الاجل **باب** بالنقل في المسئلة يضمن منه انما
 خلافة فاصح اليه **قال** الششاي في جوابه على الفراء في الباب الخامس
 منه مانعة وليس للعلم الخروج قبل الاجل الا جرحا وليس لاحد ان يخرج
 جرحا او يخرجوا اولادهم قبل الاجل ايضا لانها اجارة خفيفة وان اخرج
 رادها لم يخرج ربح قبل الاجل ولا شئ له من ربحه او جرحا شبيه الجرح
 وان ارادوا اخرجه وبعدهم جميع الاجر وما بعد الوجه اشارة
 وقال ايضا في ذلك الباب **قال** ابن القاسم في العتية وفي كتاب الادب
 مستيعاب يجوز للعلم الخروج متى شاء ويجوز لاحد ان يخرج ايضا اخرجه
 متى شاء **وقال** ايضا ابن ابي ربيعة اجوز بقاء الفروبيس وللعلم من الا
 جرت قدر ما جرح ولو يوما واحدا يضمن به لان ما كانا فالتاثير
 لو ارادوا ان يخرجوا قبل الاجل كان لهم ان ينفكوا **ويل** عن
 اخذ الاجر على قتل الرجل المسلم المعصوم هل يجوز ذلك وتلزم ام لا
باب الاجر على قتل ذلك لا يجوز ولا تلزم **قال** الخطاب عند قول
 خليل في باب الاجارة والقصاص والادب مانعة وان اوجر على قتل رجل
 قتلها فلا اجر له **ويل** عن اجرة الخدم متى اذا كسر شيئا من مواضع الخدمة
 هل يضمنه ام لا **باب** فلا ضمان على الاجر من الكسر الا اذا انتكس مندر
 التمتع **قال** صاحب المسالك الوثابي في باب الكسر ومن المندونة لا ضمان على

فمنه
 ولا بد
 في الاجر
 في الاجر
 في الاجر

فمنه
 ولا بد
 في الاجر
 في الاجر
 في الاجر

اجير الخدمة فيما كسر ومثله لابي جرحون في قهرته في الفهم الثالث
 من الكتاب **ويل** عن اجرة منة الملك او استغنى الملك من يده بعد علم او
 ما شق الزرع للزراع واجرة من الملك ملكه وطلبه بكرة الارض في
 الخدمة التي يفتت الزرع في ارضه قبل طيبها وبعد ابتداء الملك بطلبه
 كرا الارض في تلك الخدمة ام لا **باب** جلاش على الزارع لرب الارض
 لان الزارع زرع لشبهته بل وجب على رب الارض نقلا الزرع على طيبها
 لانه على ذلك دخل بالاجرة انكر الاستغناء ويضمنه انكر كماله
 مما قاله الزرافاني عند قول خليل في اخر الشبهة وغير السبيع او لا
 مانعة ومن زرع ارضا فباعته لا دون زرعها فلا كرا عليه **ويل** عن العلم
 او الرابع والاجر للخدمة اذا مرض بعض ايام السنة هل ينقص او لا
 من الاجرة له بحسب ما يوافق اذا اساء فترام يستدرك ايام المرض اذا مرض بعض
 والسفر بعد الاجل بايام اخر **باب** فلا امرض الاجل وسما ايام اخر
 في بعض ايام السنة ينقص له من الاجر بحسب ما يوافق ولا يستدرك
 ايام المرض والسفر بعد الاجل **قال** الششاي في جوابه على الفراء
 ان في الباب الخامس والاحكام الحكم في اجرة العلم اذا مرض بعض ايام
 في اجرة بقاء الحسن بن علي بن عبد القاسم في علم او راع اذا
 مرض مرضا قبل تمام السنة لاجر له الا انما سبت وليس عليه
 استدراك ايام المرض بعد تمام السنة لان الاجل معين وقد بدت
 المحجب بقواته ولانه ايضا في بعض دين **ويل** عن الاجر كما في
 او للخدمة متى اذا اجرت نفسه او اصاب شيئا من مدة الاجرة كالا جرح
 للسنة للرأي او للخدمة متى لم يكون له تلك الاجرة التي اجرت بها
 نفسه وكذا في الشئ اذا اصابه ذلك للاجر او لم يحتاج **باب**
باب في اجرة الاجر نفسه في مدة الاجرة فهو مستأجر و
 ما اصابه في كفة الخدمة وقتها كمنه او غير او في حالة رعية الغنم
 او غيرهما فهو للاجر **قال** خليل والاجر مستأجر كما جرح
 الخدمة اجرة نفسه **قال** الخطاب على ذلك العلم قال ابو محمد صا
 ل انكر على هذا اذا اصابه بيض النحل فهو للاجر **ويل** عن اكثر
 ارضا يد راعهم موهلة ثم حلت هل يجوز له ان يخذ عنها طعاما او
 اذا ما امها هل يجوز له ان ياكل من ثمرها التي تهرق الارض ام لا **باب**

فمنه
 ولا بد
 في الاجر
 في الاجر
 في الاجر

او على رعي الخنازير تصدق فيها باجرته على النماكين **ويل** عيب باع فليس
في الدار ثم مات موروثه التي يورثه في الدار وورث منه فليس به مال
ان يبايعه فليس به مال موروثه بالارث وياخذ فليس به مال باع بالشفعة او ليس له
الامور وورث واما ما باع فلما **واجب** ولا يبيع اخذ نقي موروثه بالارث وياخذ
نقيته بالشفعة لانه ما ركوته التي له بالشفعة **قال** الزرقاني عس
قول خليل باب الشفعة على الاصح والاختار ما يورث من باع شفعة يملكه
من دار ثم ورث نقيته شريكه ولم اخذ ما باعه بالشفعة **قلت** يريد اذا
مات موروثه قبل المبيع والافلا **ويل** عند الزيادة التي زاد المتاع بها
مع بعد البيع فلا تلزم الشفعة الا اذا اراد ان يبايع شفعته اهل المال من جهة
ان يقول للمتاع انها فقلت انك مع البايع فشفعة شفعته بكثرة الشئ
او انك انك البيع بعبا فاسد الخ بالشفعة فيه الا بالقيمة **واجب** وفي
المسئلة قولان لابن القاسم واشتبه **قال** الخطاب عند قول خليل في
الشفعة واجتهد لال وعقد مشرا ما يقع قاله الباب اذا زاد المتاع
للبايع شيئا بعد البيع وفي ذلك الشفع قولان لابن القاسم واشتبه
واذا قلنا لا يلزم فقال المتاع انما زاد منه فزار من الشفعة ولا يوجب
يرجع هو بكماله من **قلت** وفيه نكتة اخرى وهي رجوع المتاع على البايع
مع بالزيادة بعد مبيته على القول بعدم لزوم بيع الشفعة **ويل** عس
التمشيك في الفلحة اذا اراد ان يفتقها فخر اجنتها فحينئذ لا يملكها
بغيره انك انما بالاب لا يملك ولو كانت في الارض فخر لان بعض النحل لا تشر
قرتها ولا تطلب الا بالخراجين **واجب** ففسمت في ذلك بالخراجين غير
جارية لانهما من التميمين لانهما يكلان الا اذا كانت الضرورة كما
ذكرت ولا يابا من به لعار في قسمها فحينئذ **قال** ابن هلال في نوازله الكثر
فسمت العراجين غير جارية لان ما تكم ففسمته كيد لا يجوز ففسمته
جزا في الا اذا كانت ضرورة كما اذا كان اذ افرق العراجين فسمت فيجوز
ففسمته بالعراجين للضرورة اذا افسسها من هرة عاري بالحقز والتحسين
ومثله المكناس من به اخرجه النسي **ويل** عس الفسمة كذا اهلها زمانا
طويلا فوجد احد الناحيتين اكثر من الاخرى فكل ما في الفلحة النسي
يتو اتي الاخر فقال فكذا افسسنا او فسم احدنا ما الحكم في ذلك
ومن كان القول قوله **واجب** والقاعدة في الشرعية ان من عارض شيئا

على الزيادة
بعد البيع
فلا تلزم الشفعة

بكماله

مسئلة

مدة الجارية يكون القول قوله وفي مسائلكم يقول قول حازر العطل عند
اشتبه ومكروا واصح وعند ابن الحاجب ومن وافقه **قال** حازر العطل عند
حازر العطل **قال** حازر العطل عند اشتبه ومكروا واصح القول
قول حازر العطل مع بيته انما كان في الفسمة وقال ابن الحاجب
وابن حبيب البيعة على من ادعى العطل في ناحيته **ويل** عس الاخت لا افسس
اخوتها مال والديهم وسكنت ولم تدع بشئ الا بعد حلولها بضرقة
في الكوفية ورثتها ام **واجب** ولا يفرق الا الاخت وهي او ورثتها على
حقها مني فامت طال الزمن ام فصر لان الفسمة فيساعلا في هذا هي بيع
او تميز حق بخلاف البيع ولا قيام لها بعد ذلك المدة **قال** حازر امهات
الوثائق فلا عا الجزوي ما يقع واما الاخت اذا سكنت عند فسمت
اخوتها ولا يفرق هذا الك بخلاف البيع فانه يفرق اذا لم تقم مورا **ويل**
عس المالك اذا سكنه بشئ ومن المعروف في تطوعا منهم لا بعد عقد
البيع الشرط وهذا الك المعروف لم يشرحه معص ثم بعد ذلك تدار على
معه واراد ان يبايعه بذا الك المعروف من شتره هذا لم يرد الك
ام **واجب** وفي المسئلة قولان **قال** الششش او يبيع فوايه على الفروان
قال ابو عمران الحاملي لا يبايعونه بالزيادة التطوع اذا تنازعوا معه
لان اجزا المالك ليست باحت صحت وهي منو جة بالمعروف وقال حازر
لم يبايعوا بزيادة ما زادوا له تطوعا على اخرته اذا تنازعوا معه وسب
القولين المذكورين بالزيادة بعد العقد فلا يلحق بالعقد او لا يلحق به
ويل عس اكثر من دابة على ان تحمل شئ معلوما او حلا على شئ
الدابة بالمتاع بحيث لا يخر لها ولا يخلتها ثم يتنازع المالكين مع ربتها
كل ربتها الدابة او في قسمتها مع اجرتها او ادعى المالكين بالمتاع على ربتها
ما الحكم في ذلك **واجب** ولا يبيع ولا منوع في المسئلة بالاجت والاد
ابته والمتاع فكل واحد منهما يكون مبيعة فحينئذ منه **قال** حازر امهات
الوثائق في فصل المراك و في التعرير من اذابة على حال متاع معلوم
فقلت الدابة بالمتاع فلا اجز على المتاع لرب الدابة وكلها لا على
الدابة لهما وكذا انك عدم لزوم فبيعة الدابة المكتنر بعدم منه ضرورة
كما الخليل **ويل** عس الورثة مات موروثهم وفاسو الفسمة موروثهم
ثم عرض لهم ارباب الديون ومنعه لهم في ذلك حتى يوردوا لهم ديونهم وقال

مسئلة

فيحت لولكل احد الشريكين من شريكه بناء نقا جزنا لم يحكم عليه ليعا به على
 بناءه عرضة ففهم فاذ انقسمت فكل واحد من قسمين ما اوجت واذ كان الامر
 المتقاض بسبب القسمة فهو الواجب **وبل** عن الامام المشترك اذا اشركه على
 اهل القرية ان ياتيه مئونة الى موضعها لانه يطعم منها غيره ولا يحل
 له الا ان اكل منها يرجع الفضل لربها او كيف الامر به **الك** **باب** بالمعتر
 هذا الك عرف البليد وعاطفهم فاما كانت عادتهم ان يرجع الفضل لربها ولا يحل
 له الا ان اكل منها غير منها والاول **الك** **قال** الشيا وقي في جوابه قال ابو
 محمد وان كانت عادة اهل البليد ان فقلت ترجع الى الدار ولا يجوز ان يطعم
 منها غير والا يجوز له المعلم من مشاء وحكم الامام والاعمال واحد **باب**
 بعاد اهل الويدان بيت على عدم رجوع الفضل للدار فلا يطعم لاهل الدار
 فيها فيوز الامامتهم ومعلمهم الطعام من مشاء **باب** **قال** ابو عمران القاضي
 حكم الراعي بحكم الامام **وبل** عن حاشيتك بالكرية فوجدت به مجلسا اهل
 له حبسه حتى باعها جرتته او وجد به ليس بمعلم ولا ك **قال** للمكتر اخرج
 لي متاعا ونفقتك فاستاد او رغباء اجرتك **وقال** له لا اخرج له الا ان اخذ
 ت اجرتك الفول فول من منعه **باب** **قال** حاشيتك بالكرية حبسه حتى
 ياخذ اجرتة في الرجعيين وهو احب به في الوجه الاول عن الفري **باب** **قال** له
 خليل **قال** صاحب امهات الوثا بقاء اول الكرية من متب الاكمام ومسا
 استوجرت على حلفته **وقال** حبسه حتى ياخذ اجرتة **وبل** عن القسمة
 بين الورثة فيهم صغار لا وصي لهم من قبل الاب والام قبل القاض و
 جلسوا للقسمة ولم يكن من يقوم مقام اليتام ثم قدم القاض القاضي
 عليهم رجلا ان يقوم بفسم القسمة لاون مشاء لك الشهود ان ذالك
 الرجل صالح ثقتا وان يحل لهم منعته ويرد عليهم مفرق وانها لا امر قبل
 القاض ففعلوا وعلى موروثهم الديون لزوجهم وغيره ثم غرموا في الاك
 بون بلا يمين القضاء من ارباب الديون وبك رقة القسمة وقضا الد
 بون شيئا من ام لا وهل يقبل من القاض التقدم بلا يمينه على صلاح المقدم
 ام **باب** **قال** له فلا يفي شيء من ذالك لان التقدم لا بد لتمام القسمة على صا
 ح المقدم والابحلت لان ذالك يؤد الى حكم القاض بعلمه وهو لا يجوز فا
 له ان يسلمون واما يمين القضاء فلا بد منها والابطال **الك** **قال** له يبرر
 على ان قاضي واما القسمة فهو المسمية بالتشريك بفسم ضمير **قال**

وم
على واية

و

عاجوبة التالي انها يتولى القاض على اليتام القسمة لا الحكم ولا يمين يمين
 القضاء قبل غرم الديون والايمن فاقسمه غير لازمة **وبل** عن حمل الطعام
 او المتاع بالكرية على ذابته ثم ابتلي ذالك بالكرية وبالواد او غير حتى نفقت
 فيمتد ذالك بسبب ذالك بالرجوع مثلا او بالتحريم هل ينقص من الكرية بمثل
 ذالك ام **باب** **قال** **وقال** حبش في المسئلة الى ان وجدت ما صورته بالسعيينة و
 فتقاسر مسئلة الدابة على مسئلة السعيينة اذ القياس يجوز ان المسائل
 المتقاربات حكمها فانه ان يسلمون والى كره لجهل به مسئلتهم ان ينقص من
 الدابة بمثل ما نفقت به فيمتد المكتر ربحا او خسرا **قال** صاحب امهات الع
 قاضي باول الكرية واذ ابتل الطعام او المتاع في المركب ينقص ثمنه لادراك
 فانه يقوم به او يسلموا او طرح من ربه من الكرية بقدر ما نقص من البطل
 ان ينقص ربع الثمن طرح عنه ربع الكرية **وبل** عن اجرت بيع الرهينة غيبة
 الراهن على من تكون رهنا على الراهن او على من طلب البيع **باب** **قال** **وقال**
 المسئلة خلاف **قال** الموان عند قول خليل في الرهن وان انقص من ثمنه على
 كشر ما نفقت وانكر على من تكون اجرت بيع الرهينة غيبة رايه **وقال** ابن
 القاسم على كمال البيع **وقال** اصبح ما اني الجعل الا على الراهن انتهى **وبل**
سبل عن اجرت الرضاع ما مقدار ربحا وهل كان من ذكر فيها شيئا معينا
 او نهى ذالك على سبل اجتمعا الفضالة **باب** **قال** ابن هشام في
 بان اقلعوا اجرت الرضاع فاجرتا رجع الله عن الشيخ ابا الوليد
 محمد بن عبد الله بن رشيد رجع الله عنه كتيب الى من سألته ذالك فكتب
 اليه ان كان الاب موسرا يعرض لبياء الشمر دينارا وان كان فقيرا
 مسك الخمار عرض عليه دينارا واربعه دراهم وان كان غلاما بدينار
 واحد وان لم ترغ الام ما عرض لبيها كان لا ياخذ الولد منها الا ان لا بد
 يقبل غير هذا وانما يعبر على ارضاءه باجرت مثله **وبل** عن مكتر الدابة
 اذا فرج منها نفقت ثم صالح مع ربه او غرم فيمتد ثم بعد احي كضرت
 الدابة ثم تنازعا عليها ربه او مكتر بها فلم يكتف من ذالك **باب** **قال**
 اية للمكتر فيمتد التي دفع لربها فلا يشكرها فيها لانها اخذت النية
 من المكتر كالباع **قال** الخطاب عند قول خليل في البيع على غير المدي و
 التعديب في المكتر يحيل على الدابة فتقل ويغرم فيمتد ثم ترحم
 للمكتر **باب** **قال** اذا اشركه الامام مع اهل البلا لا الحجة ثم عمل قبل يوم

فم
على واية

العبد ما الحكم فيها والظهور من فراين الاحوال انها يهلك فيها اذا عرل
 الامام بعد الشخصية وقبل تمام العام فمضى له فلا يجازى به انما العبد لا يملك
 ليوم معين وقد مات واذا عرل قبل الاجبة هناك فمهلك على التكرار فلا يباح
 نفاذ ما عتد منها بمساجد ما مضى من العام كالاجارة او لا شيء **قال** المواقف
 عند قول خليل في اول الاجارة واخذت وان لم تستتره ما عتد انكره انما
 الامام اجبته وعزل قبل يوم العبد ولا شيء فيها **ويقال** من قسم جميع ماله
 على الاولاد ينضم بشره ان يتفقوا عليه الى موته هذا هو القسم الصحيح مع
 ولادة والد ان يتفقوا على انكره انما وهذا هو القسم الصحيح على البيع او لا يملك
 عليه الى موته **عليه** واحد منهم **واما** قلنا القسم على البيع العاقد باطنه او على
 الرهبة ظاهره ايجز ويخرج الاولاد على الاب ما اتفقوا عليه **قال** في
 اجوبة العاقد من سبل من قسم ماله لولديه نصيبين على ان يتفقا عليه
 وعلى تحمل القسم على البيع او على الرهبة او لا **واما** ما اتفقوا على القسم
 والحالة هذه فهو له على البيع العاقد باطنه وعلى الرهبة ظاهره ايجز
 يتصور لولديه ما اتفقوا عليه ياخذانه من ماله ان وجد له مال لا يملكه
 انفقوا على عوضه فاما انفقوا فليس اخذ من ماله والله اعلم **ويقال** عن رجلين
 اشتركا في امة منها فباعا بغير علم احد منهما الصغير بهما وعمل عليهما المتاع
 بغير علمه وشريكه الا ان لم يوجد من يملك عليهما فكل واحد من يملك له
 هذا ان يمتنع من الصغير بهما الاجل انكره انما او ان فلتع لغيره انكره انما
 عليه انكره انكره انما **واما** فاشريكه ان لم يوجد فكل واحد من يملك
 على شريكه الا انكره من الصغير حتى تعاقد معه على ذلك **قال**
 الخطاب عند قول خليل في باب الشريكة وقضى على شريكه فيما لا ينقسم ان
 يعقروا ويبع ما عتد وقال ابن رشد في نوازل في مسائل الشريكة **وقد** سئل
 عن رجلين ارادا امة فباعا ان يبا من حقتة وليس للاخر ما يملك
 في بيعه ولا وجد من يملك فباعا له فباعا ما حمل شريكه من انكره **واما**
 للمع لم يجد ما يملك فباعا له فباعا ما حمل شريكه من انكره **واما**
 الصغير حتى يعامله على ذلك او يتفقا صلا من المالك ببيعته وذكر ابن الزيات
 في اثناء مسائل المنزلة وقال بعه **قلت** والدواب والعبيد حكمهم حكم
 المركب وذكر من اء حقي مثل كلام ابن رشد وذكر كلام ابن يونس
 في اخر مسائل الاجارة والظاهر ان المعارضة بين كلام ابن رشد وبين

فوقه ولا يباح
 على الاب اذا قسم
 ولادة والد ان يتفقوا
 عليه الى موته

م

ما ذكره ابن يونس والحنفي لان ما حله كمالا منهم ان لا يرضى للشريك ان
 لم يجد ما يملك بغيره على الاخر ولا يرضى من الصغير بغيره بل ان يرضى
 على كرك او على شيء والا يبيع المالك عليها **ويقال** عن تذكير الخليل بالعرجة
 ما كمل فخلت ولدت فليلا او خيرا هذا يجوز انكره او لا يجوز لانه مجهول **ويقال**
جاب فاجز تذكير الخليل بذلك ممنوع للجهل لان الاجارة كالمبيع فلا بد
 من عقدان به لجهل قوله **قال** في اجوبة التتلي واما اجارة التذكير بالعرجة فلا
 التخل ولا يجوز انكره لانه اجارة مجهولة **ويقال** عن استعمال عبداء شيء عن استعمال كذا
 بلا اجارة ثم اصاب عبيد لاجل ذلك العمل هل على من استعماله الضمان وء شيء بلا اجارة
 عليه اجرة الشئ لانه استعماله بلا اذن سيده ولا شيء **واما**
 وعلى من استعمال عبيد بلا اذن من يملكه ثم اصاب النمل واجز مثل عمله **قال**
 ما انكره الموطي من استعمال عبيد بغير اذن سيده شيء له بل لا ولشئ
 اجارة وهو خاص لما احاطت العمدان اصاب العبد شيء وان سلم العبد
 بملك سيده اجارة له على هذا انكره **ويقال** عن الحدفة هذا يجوز
 هذا يجوز للمعلم اخذها من النمل وان لم يستتره انما **واما** للمعلم اخذ
 ذلك وان لم تستتره **قال** خليل وعلى الحداف واخذت وان لم تستر
فاية وفي المصنوعة ولا يجوز الاجرة على حصاد الزرع قبل ان يندو ولا
 حد كما منع يمتنع قبل بدو صلاحه وكذا اسلام الراعي في الحصاد لا يجوز
 قبل ان يشرع في العمل وان وقع ونزل فعمله فليس له الا اجرة مثله
ويقال عن التيسيم الموقوف هل يجوز للرجل ان يقوم بحقه ويخاضه بملار
 صيته ولا نقد به ويجوز للمدعي عليه بحقه على ذلك انما **واما** يجوز
 له ذلك اذا امره عن تصبيع حق التيسيم ويجوز المظلوب على ذلك **قال** الشيخ
 الخطاب عند قول خليل في الفضا ثم مدع عليه ترجيع قوله مضمون او
 اصلي ما عتد ويجوز الاحتساب للاتباع ان لم يكن لهم ولي الا ان يجازي
 ضيعه **ويقال** عن التيسيم الموقوف اذا اطلب بنفسه حقاله على رجل فكلبه
 المظلوب او سأل الجماعة ان يفد ماله فقد ما لاجل ذلك ويجازيهم معه
 لان المدين انكره عليه شيء او الرمس يد التيسيم ولا يملك المدين فيها الحكم
 للجماعة ليجوز ذلك المظلوب ومنع المظلوب من اجابة التيسيم الا اذا كان
 المقدم لزمه ان لا يجوز له جميع ما عمل مع التيسيم لا عمل عليه ولم يو
 جد مقدم والوصي ومنعت الجماعة من قيامه وقال الشيخ التيسيم لا اخذهم

على الحدفة

على فاية

على اسلام الراعي

لا يكون

ما له الا اذا اذاعه لانه اذا كان **الاجاب** فلا يمكن المطلوب من ابدية خصمه
 التيسر بل يلزمه ذلك ويخاصم التيسر معه لان الخصام لا يمكن الا بعد الفاض
 او الجماعة وبما الفاضل ان يحفظ الايتام والا فخاصم التيسر معه حتى وقع
 يقدم الفاضل من داخه ولا باخه وهو لانه سعيه وان لا يسهل له المطلوب ايضا
 لانه لم يوسد ذلك وهو متعدد اذ قال في معنى الحكم ولو كان يتيسر لا وصي
 له ولا ملزمه فافسد له المطلوب ان يقدم عليه لاجل الخصام فلا يمكن من ذلك
 واذا استحق التيسر معه قدم الفاضل من يقيه له بواستحقه الخطاب عنه
 قوله في المسببات ان بل في القضاء ثم مدع عليه ترخيص قوله معهود او اصل
وبل عن الرجل يوكل عمده على شيء هل يجوز ان يكون عمدا او كيلة ام **كا وا**
جاب فالجواب ان كان مسئلا بالفاضل مع استيفاء مشروكه التكليف الا ان
 يت ولا تشتركه يجوز ان يكون وكيلة جبر من سبيها **قال** الخطاب عند
 قول خليل في الوكالة عمدا بل عرف ما منه **قال** في التوارد في كتاب العتق
 واذا اوكل السيد عبدا لزمت الوكالة وان لم يقبلها **وابد** يجوز للمدعي ان يبر
 جروله اذا كانا في غير بيعه فيكون عليه من اجريته وما فضل منها يوفق
 للمدعي عاقبة ان يعرفه عايق من مرض او كساده ولا ياكل الالب فيه شيئا
 وان كان في غير اقاله الجزير **وابد** وتا ينفذ بواستحقه ابن جروحه في الفراض
وابد فلا الاطام الخطاب وتلق الرجل في مال امراته محمول على الوكالة
 حتى يثبت التعدي فانه ملك فله حاشيته على خليل عند قوله في الو
 كالة بايدل عرف **وابد** ولا تشغل الزوجة من الوكالة بطلاق زوجها
 اياها قال لان يعلم من الموكل كرافة ذلك منها والاعهر ان يعزل المدعي
 وكالتها اياها كمالا في قوله الاجموري عند قول خليل في الوكالة وهل
 لا تلزم **ابد** عن استخدام صبي في شيء دون اذن حاضره ثم اصابه
 شيء من سبب تلك الخدمة فلا يلزمه وتلزمه اجرة المثل ام **ابا جاب** وا
 اصابه الشيء بسبب خدمته يلزمه وتلزمه الاجارة اذا استخدمه في ماله بدل
 اعطى اجرة المثل بخلاف اذا استخدمه في شيء بعينه كمالا في قوله ما عونا
 ولا يلزمه ولا تلزمه الاجرة **قال** ابو عمران العباسي في ماله قال ان
 الفاسم وماله في بيعته المدونة في كتاب الجعل من استعماله فلا
 غير بالع في الاجرة يضمن ما اصابه وله اجرة المثل بخلاف ما ليس
 فيه اجرة المثل كمالا في الفسخ وما اشبهه **وابد** **قال** مالك في المو
 كلة

فعل
ولا
على
ما

فعل
على
الرجل
يوكله
عنده

فعل
على
ولاية

فعل
على
ولاية

فعل
على
ولاية

فعل
على
من
استخدم
صبي

فعل
على
ولاية

حتى الصبي بامر الرجل ينزل في السير ويرقى التلح فيملك في ذلك ان امر
 ضامنا لما اصابه من ذلك **وابد** **قال** الخطاب عند قول خليل وصدي
 جماعة عشرة فلما عن العروة لا يجوز للبعار في كتاب التورية واللاجل **وابد**
 الوكيل اذا خاصم الموكل عليه وادعى عزله من الوكالة بالعداوة والعدد واما
 ضم ذلك عند الشرع حتى عزله فاطم من موكله او لا يصدق التلح عليه
 او لا او يبعه هل يقول منتهى ذلك ويخاصم به ام يعزل كما لو كان **ابا جاب**
 اذا عزله الشرع من الوكالة فلا يقول منه بعد ذلك بيع ولا يصدق بلك يعمل
 له في قبض فصد له ما كان من رتبة ليرصد على الخصام مع الموكل عليه
 وهذا كله مكره على **قال** العباسي في اجوبته واذا اراد الشرع الوكالة
 بسبب وادعى بالصدقة او بالبيع فخص حاجه المبدأ رانه لا يفيق الصدقة
 والبيع لشقوت التهمة بعد موالي بالوكالة اولا فانتقل كذا الاجاب بعض
 الائمة **وابد** عن الاخ والع وفل يكونان وكيلين على اقرار بملك بالعدالة وان
 لم يوكلهما احد من اقرار به بالامانة بالوكالة ام **ابا جاب** الوكالة على
 ثلاثة اقسام **فسم** لانه بالامانة بهما وهو وكالة الرشيده لثله **وا**
الفا في فقه وهو يعطى الالب والحبس على مجور **وابد** **قال** في العرو وا
 لعدالة وهو يعطى الع والام على اقرار بملك **قال** الخطاب عند قوله خليل الو
 كالة بايدل عرف ما منه من العرو في الوكالة بالعدالة كمالا في قوله
 ربع بين اعم واخيه وكان للاخ يتولى كراة وفقه مشير متطاوله فاما
 لقول قوله انه دفعه لاقت **قال** ابن ناجي عن بعض مشيخه لانه وكيل
 بالعدالة **قال** في التوضيح والع والام يكونان وكيلين بالعدالة ومثله
 في معيد الحكم والمعد **وابد** فاجز كيل لعلام الصلوا والمفال على فاية
 فيه او المولى او المشرى على من سأل ذلك لخاصه وعليه قول خليل
 بخلاف الاقلية والتولية والفرقة فاما الفرق فانه الزرقاني **وابد** عن
 الوكيل هل ينعزل بمجنونه او جنون موكله ولم يتا جله ولو ساعته او
 ينزحله **ابا جاب** لا ينعزل الوكيل بذلك الا بعد الطول **قال** الزرقاني
 عند قول وعنه لم ينزحله ولم يعط خلاى ما نفعه لا ينعزل الوكيل
 بمجنونه او مجنون موكله الا ان يكون مجنون موكله جدا فيحكم له الحاكم
 ينعزل الوكيل برده او رد موكله فانه الزرقاني **وابد** عن وكيل
 وكيلة اجمت على خصومة مدية ليقتضى منه دينه فاما سمع مدية

٥٢

فعل
على
العدالة
فعل
على
العدالة
فعل
على
العدالة

فعل
على
ولاية

هذا الذي دفع له ليرة بلا مقصود ثم طلب الوكيل الاجرة لوكيله مدعي عليه لانه
بسمببه اخذ دينه وانكر الوكيل ذلك وقال له ما علمت شيئا فقال له انك
امام **واجاب** اذا دفع الغريم ما عليه غدا من سطوة الوكيل فله الاجرة والا
ولا **قال** الزرقاني اخر الوكيل لم يستحق الوكيل شيئا من الاجرة لان اذا
لم ينفذ المدين من سطوة الوكيل والا فله اجرة **جوابه** فانه قال حاجي
امامات الزرقاني من يكتسب ثوب جلد ارجل ارضه او يناله بغير اذنه ولا
بشيء لانه منطوق وهذا المعنى المدونة اذا انهدم من دار الكرا
اللاضر فيه على الساكن فينبأ له الساكن ثلاث ليرة فيه واقتضى به هلال
ويستحق الارض بغير اذنه لانه ينكسر بان كان ربتها من لم يكن له يذ
من الاستيلاء عليها وعليه ذلك كقوله اجزته وان لم ينجح اليها او انده
من يلبي ذلك بنفسه ولا كرا له وهذا قاعدة في كل منادى وادى
لغيره بغير اذنه **وبل** عن استاجر اصبر الخمسة عشر واقية على سقاية
ماله من السفى كغلة العام لو غلة الشتاء او غلة الصيف فمكة ثم
اموت الشتاء مستغفر من السفى او يحقه حتى يستغنى الزرع على
السفى بجميع المدة او بعضها هذا للاجبر اجزته في ذلك ولو استغنى
عن سقاية اوله اجزته لو استغنى او بعد الاجر فغير اخذ المستغنى الزرع
عن سقاية بعض المدة بل حكم الشرع فيها **واجاب** فانه لا اجبر اذا
استغنى الزرع عن سقاية جميع المدة والا بنسبته **قال** الامام
الزرقاني والشيخ التتامي عند قول خليل في المسافات وان قصر الطريق
عما يشترط له بنسبته ما نفقه ولا نقى للعامل اذا استغنى بالمطيرة
جميع الزرع وله بنسبته ما قيل في بعضه ومثله لابن رشد **وبل** عن
الكثير قطار صوفي مدينه مراكنش الويدان ثم جاء المكنز مع المكنز
والبهيمة الحاملة الصوف الى ارض بين ارضين وفيه ثبث فامكر
فالبصاء عليهم ثم اقبلت الصوف وحيل فتقلت فزادت في الوزن جا
متنع المكنز من حمل الزيادة وادعى المكنز ان ذلك المكنز لان المتناع
بغيره وانما زاد ما من صفاوى لا يردوم وادعى المكنز نكثا في المكنز
الشمير حتى تمسك او يزداد في الكرا ما وجه الشرع في ذلك **واجاب**
لا يلزم من حمل الزيادة قال الامام المرواني والشيخ الزرقاني عند قول
خليل في الاجارة في ذلك وتوفير لا يلزم المكنز حمل الزيادة بنسب

فعلى الاجبر

هذا الذي دفع له ليرة بلا مقصود ثم طلب الوكيل الاجرة لوكيله مدعي عليه لانه
بسمببه اخذ دينه وانكر الوكيل ذلك وقال له ما علمت شيئا فقال له انك
امام **واجاب** اذا دفع الغريم ما عليه غدا من سطوة الوكيل فله الاجرة والا
ولا **قال** الزرقاني اخر الوكيل لم يستحق الوكيل شيئا من الاجرة لان اذا
لم ينفذ المدين من سطوة الوكيل والا فله اجرة **جوابه** فانه قال حاجي
امامات الزرقاني من يكتسب ثوب جلد ارجل ارضه او يناله بغير اذنه ولا
بشيء لانه منطوق وهذا المعنى المدونة اذا انهدم من دار الكرا
اللاضر فيه على الساكن فينبأ له الساكن ثلاث ليرة فيه واقتضى به هلال
ويستحق الارض بغير اذنه لانه ينكسر بان كان ربتها من لم يكن له يذ
من الاستيلاء عليها وعليه ذلك كقوله اجزته وان لم ينجح اليها او انده
من يلبي ذلك بنفسه ولا كرا له وهذا قاعدة في كل منادى وادى
لغيره بغير اذنه **وبل** عن استاجر اصبر الخمسة عشر واقية على سقاية
ماله من السفى كغلة العام لو غلة الشتاء او غلة الصيف فمكة ثم
اموت الشتاء مستغفر من السفى او يحقه حتى يستغنى الزرع على
السفى بجميع المدة او بعضها هذا للاجبر اجزته في ذلك ولو استغنى
عن سقاية اوله اجزته لو استغنى او بعد الاجر فغير اخذ المستغنى الزرع
عن سقاية بعض المدة بل حكم الشرع فيها **واجاب** فانه لا اجبر اذا
استغنى الزرع عن سقاية جميع المدة والا بنسبته **قال** الامام
الزرقاني والشيخ التتامي عند قول خليل في المسافات وان قصر الطريق
عما يشترط له بنسبته ما نفقه ولا نقى للعامل اذا استغنى بالمطيرة
جميع الزرع وله بنسبته ما قيل في بعضه ومثله لابن رشد **وبل** عن
الكثير قطار صوفي مدينه مراكنش الويدان ثم جاء المكنز مع المكنز
والبهيمة الحاملة الصوف الى ارض بين ارضين وفيه ثبث فامكر
فالبصاء عليهم ثم اقبلت الصوف وحيل فتقلت فزادت في الوزن جا
متنع المكنز من حمل الزيادة وادعى المكنز ان ذلك المكنز لان المتناع
بغيره وانما زاد ما من صفاوى لا يردوم وادعى المكنز نكثا في المكنز
الشمير حتى تمسك او يزداد في الكرا ما وجه الشرع في ذلك **واجاب**
لا يلزم من حمل الزيادة قال الامام المرواني والشيخ الزرقاني عند قول
خليل في الاجارة في ذلك وتوفير لا يلزم المكنز حمل الزيادة بنسب

فعلى الكرا

فعلى اقد الصرح

فعلى

والاولا والمتوهم التبعة واما الرد فلان رتبة ادا وقولك قياسا الى ليس الامر
 كذا لاننا من بيننا لا من باب واحد لان العترة لا نشاء ما علم من قول
 مالك او قول احمد بن حنبل في تقليد الواجب اذ اعني الاصول التي هي الكتاب والعترة
 واجماع الامة والشهادة في قول بحيث يوجب على الحاكم سماع الحكم بما
 اقتضاه ان دل قائله مع تعدد او خلف وايضا في شهادة الابن مع الاب الى
 المشهور فيه والمهمول به ما لا يسمع منه وهو غلط في الحليل وجنبه ولا
 ملاحة في تقييد البعث حكم والد او ولد اذ كان فيه معية لانه يجوز له
 ان يتخذ حكم نفسه فكيف يحكم للغير **قال** الخطاب في حاشيته على المختصر
 عند قوله وشهادة الابن مع اب واحد ما تقدم في تقييد القاض حكم والد
 او ولد لم ار فيه نقا والظاهر عوارضا لان الحاكم ان يتخذ حكم نفسه
 حكم نفسه اذ اقامت عليه بينة فكذلك حكم والد او ولد فتأمل **وبل**
 في احد الخي على احد الخصمين لانه حكم ما جبه ارضيه ان يحكم في المنازلة بينه وبينه
 اذ ارضى حكم ما جبه ثم حكم لنفسه هذا لا جائز ويلزم ان الحكم ما جبه ولا يجوز ان
 قياسا على الشهادة لان الشهادة لا تانصل لنفسه لا يجوز واما الحكم
 لنفسه هذا غير هذا المجزى ام **كما** **واب** في حكم الخصم خصمه في نازلتها
 جائز وفي ملحق به لنفسه او عليه ما لم يكن جورا بينا ولا يجوز الحكم بحري
 الشهادة لان الشهادة له الرجوع عن رضائه بشهادة ما جبه او
 شهادة لا غير فغلط الحكم **قال** ابن فرحون في تفرقة الفصل الثالث
 من القسم الاول من الكتاب واذا حكم احد الخصمين ما جبه حكم لنفسه
 او عليه جاز وفي ما لم يكن جورا بينا وليس يحكم الخصم خصمه في حكم
 خصم القاض لنفسه **قال** اصبح للاجانب الكفاية في موضع مضي والذكر في
 حكمه رضائه بالتكليف اليه وقيل لا يجوز حكم القاض لنفسه وقيل يجوز
وبل على المشهور عليه اذ ادعى ان بينه وبين الشهود عداوة واذا
 في الكفاية **واب** والظاهر على وجه الشرع انه يجلبه على الا اذا
 لا عداوة لان العداوة من عيني الصدور لا ادعى عليه علمه بذالك
 يلزمه اليقين **قال** الشيخ الخطاب عند قول خليل في باب القضاء وكذا
 انه غير عالم بعنف شهود انكر اذ ادعى المشهور عليه ان بينه
 وبين المشهود عداوة واذا ادعى ان خصمه علم بذالك جعل له ان يجلبه على

فمن
 على احد الخي
 اذ ارضى حكم ما جبه

فمن
 على عداوة يمين
 شاهد ومشهود
 عليه

في الامور

في الكفاية ام لم ار الا فيه نصا **وبل** عنها مرارا فاجبت بما صورته الظاهر
 ان اليقين يلزمه قياسا على هذه المسئلة **وبل** عن احد الشراك في خاص
 حكمه المشترك بينه وبين الشراك بل هو كالتزامه اياك على ذلك ثم
 قضى عليه بطلان ادعائه ثم قام احد الشراك بعد ذلك يريد ان يخاصم
 حكمه في ذلك الشراك ايضا فله ان يخاصم في ذلك **واب** واذا ادعى احد الشراك
 الشراك الباقين او كلهم ما ادعى به الاول من البيئات بحيث لم يزد
 شيئا على ما ادعى به الاول يزجر على ذلك فان زجر قضا كماله والاجم
 عليه بما حكم على الاول وان ادعى غير ما ادعى به الاول ينظر فيه بحكم الشرع
 الشرع **قال** ابن فرحون في تفرقة الفصل الثالث من النوع الخامس من
 القسم الاول من الكتاب اذ اقام احد الشراك بخاصة في شئ فحقق
 عليه ثم قام احد الشراك يريد الخصام فيه ايضا فان قام بما قام به
 الموقوف عليه حكم عليه والمخف به ولم تسمع حجة ولا ادعواه ولا بينة
 وان جاء به بينة اليك فحكم له فيه وان لم يجر وكذا ان يدعي عقالا
 للعدالة **وبل** عن حازن البعض من الشراك المتنازع فيه هذا للاقل
 مع الملا كثره عدم الجواز فيطل الجميع او يلج المحوز ففقد او كثر
 ويحكم غير وان قلح تباع الاقل الاكثر ما حكم حوز النوق وبقي النوق
 الاخر اريد متوهم هذا المحوز او غير ام لا تابع ولا متوهم في متوهم
 المحوز وغير هذا كله فيما يقتضيه الجواز والعدالة من صدقة وهبة
 وجسر وبيع وغير ذلك اجيب ولكن الاجم **واب** وقد تاملت مسوالا
 يوجد في مسئلة على مسئلة في التفرقة وشعوب ويحتاج ذلك
 للتفصيل فاصح اليه ان يشاء الله **قال** الجواز في حاشيته على المختصر
 فلا من شجرة الاجموري في شرحه على المختصر ما تقدم في معرض المرو
 لعلها اذا حصلت الجواز في الشراك المتنازع فيه فله ان يكون
 الاقل تابع له في ذلك ام لا واذا حاز الاقل جعل يكون الاقل تابعه لا
 كثره عدم الجواز ثم اوفد تعرض ذلك في مختصر التفتحة **وقال** فرج
 وان حاز الاكثر شئ مما ذكره كمال الجواب عنه ما تقدم ونحوه في
 الباقي على القولين احدهما ان يكون تابعه للاكثر فيستحقها كالجواز
 بجزء الاكثر مع يمينه والآخرى عن ابن القاسم ولم يذكر اليقين واذا
 ان قلته لا يكون تبعها ويكون للمحوز عليه حقه فيه بعد بينه وهو قوله

ايضا سماع من يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وكثير من رواة الشيعة على
 الخلاف وان كان الاول ما ذكرته فلهذا هو رواية يفتون عن ابن القاسم
 انه لم يجزئه ولا يكون تبعاً له بل يجوز روى عنه بحسب انه يكون تبعاً لغيره
 فخذ الخبر عليه حقه الجميع وان كان ينفرد كان له في حقه حقه على من
 معتنقه وان يجمع كان له حقه من التمس وان ذهب وتصدق به اخذ حقه
 منه الا ان لا يجمع ويكون له في حقه حقه على من يجمع وان كان ينفرد
 ونحوه والمغلاق انه لا يكون بعضه ان كان تبعاً لبعض فيتمسك بالخبر بما كان
 دون ما لم يجز ويحتمل ان يحمل رواية يفتون على هذا الوجه ولا تكون بمنزلة
 لغيره ان رواية يفتون فيكون الاول لا يكون تبعاً لغيره وان كان اولاً
 اكثر غلظاً من كان يتناول بعض الشيعة وكذا القول فيما حذر الوارث
 على ان يشرأله بالهدم والبناء والامتناع لعل عوام على القول بان
 ان يكون من يجمع ويختلف هذا يكون الاول ان كان تبعاً للآخر فلهذا
 حيز وما لم يجز ان يجمع كلامه العجيب فترتيب حصول الجواب لم يفت
 مع ترتيب حصول السؤال عرفاً فافاد ان منته من الله تعالى **ويل** عن
 ادعى في ملك تحت يد رجل بعد ان انقسمت القسمة المتسوية الموروث القليل بطل
 يتبع القاييم بطلان العزلين وان لم تتصل معه العارية ويوفى الحايين على
 الجواب او لا فاية للخامسة في ذلك الا اذا ثبت ان صاحبا العزلين عشر
 في المال الى يوم الموت والقسمة ام كيف الامر في ذلك **واجاب**
 بالقاييم بعد لان القسمة الحال من عارية ما جاز ما ضمنه لا غير به ولا له
 يلحق اليه او اثبت القاييم ان موروث صاحب العزلين عمره في ذلك اليوم
 الموت وقسمه ورثته فحينئذ يوفى الحايين على الجواب والاولاد عوى
 القاييم على الحايين لان الرمي يقسم ماله وماله غيري نعم اذا ثبت القاييم
 بالعزلين يتبعه او اثبت انه عمره بعد القسمة فينصفه في ذلك ايضا من
 باب اولي واجري **ويل** مع الاحكام للامام البرزلي قال ابن رشد ولا
 ينفق بالملك للقاييم بالشريعة او القسمة حتى ثبت القاييم عارية
 البايع الى موته لان استمرار الملك اولى بالادالة على الملك من
 الشراء التي لا تثبت ملكاً ولا لها كبير فائدة الا فيما بين المتبايعين
 ويقسم ماله لان الانفس بيع ويقسم ماله وماله غيري **ويل** عن شهادة
 من الكلبين في رجلين او شهدا بغيره الرجل من رجلين وما لا حجة
 بها

فيما علم من يفتون حايي بل لا
 لا منه من العمار

هنا بعد وانما تطل تلك الشهادة كالمسألة للعدالة او يجمع جميعها او يطل في
 حصة من العدالة وتصح حصة غيري ام كيف الامر في ذلك **واجاب** فيقتضي
 نظر الشارع والعدالة ان جميع تلك الشهادة التي تطل في حصة واحدة
 في الحكم الواحد لان الشهادة في الحكم الواحد هي واحد لا يتبعها والاول تطل
 بمحض طهي العدالة وتصح حصة غيري لان الشهادة في ذلك او وضعت في حصة
 حوي يطل جميعها بطلان بعضها **قال** ابن فرحون في تبيين الباب الخامس
 والاربعين من هذه وقال المكي واثبت الحاشون في شهادتهم بشهادة
 حوي لرجل في هذه المسألة وان سقطت الشهادة عن غير جميعها لان الكفاية
 في ذلك كذا في البراءة حوي واجد لا يجمع الا جميعاً ولا يطل الا جميعاً ولو شهدا
 في ذلك الكفاية وليس في ذلك الكفاية سقطت عن العدو وحازت لغيري **ويل**
 عن اقام بينة على رجل يدركه انك كذا وانما ما باعته ولا رفته حتى
 سمعها انها سرفت منه والحالة ان تلك البعثة قد ماتت تحت يد المدعى
 عليه وغاية الامر ان كان الشهود راوا تلك البعثة تحت يده ولم يسمعهم
 رايها بالشهادة ان عنق ما نبت فحينئذ يشهدون له بذلك من الشهادة
 في ذلك فابعد يولزم المدعى عليه ان يقر او لا فائدة لها البعثة المشهورة
 به وهي البعثة لان الشهادة انما تكون على غير المشهود به او تكفي في
 ذلك الصفة احيى كذا **واجاب** ومن شروك الشهادة في حضور المدعى
 المشهود به عند ادائه المشهود بشهادة تهم ولا تكفي فيه البعثة لان الا
 يستفاد انما تكون شهادته على عين المستحق واذا فقد هذا الشرط
 فقد المشرط ويقتلزم في ذلك ان تلك الشهادة لا فائدة لها ولا توجب
 للمدعى حفا على المدعى عليه الا اذا شهدوا بالبينة ان هذا الرجل الذي ما
 تحت البعثة من يده وهو الخ عصمتها او سرفتها من المدعى فحينئذ يلزم من
 القمان مع تليف الشهادة بين احداها مشهدة بالبينة للمدعى في
 شهادته الاخرى بل ان عصبها منه او شهدت بينة الواحدة بهذين الامر
 حين يكفي ويلزم من الغرم **قال** ابن فرحون في تبيين البعثة في الفم
 الصايح من القسم الاول من الكتاب ما تقدم ومن اقام بينة في حصة
 يدركه انك كذا ولا يسمع له على الخ ما نبت في حصة ما حتى تقول البينة انك
 غلبه اياك **ويل** عن يفتون حايي بل لا يسمع له ولا يسمع له من
 العمارة والحالة انك لم يكن تركه في ذلك فترتبها من الذي ولا فائدة لغيري لا يجمع

57

قيمة ذلك وانما اذا كان منه حرصا على الدنيا هل يلحق ذلك بشهادته **باب ما اذا جازع**
ينظر في حالته ذلك الرجل وعرق البلاد فان ترك ذلك تخفيرا للنفس والجرحة وان
كان ذلك منه المستعززا بالناس من جرحة ولاك من وقع عليه السؤال منع
بذلك شهادته ثم لا يظهر منه ما يميل الدنيا او يفر الجرحا عليها لان ذلك لو
يعرف منه انه لا يترك ذلك لكسر النفس وانما تركه للجرح فقولوا **قال** الخطاب
عند قول خليل **باب** الشهادته في ذم مروتة ما نفعه لو مضى الانسان حيا
او غير عما مته بالكلية مما هو جازع بالكلية لا الك العادة بخلافه فيكثر في
مرو فان اراد بذلك كسر النفس وجازعته بها لم يكن ذلك جرحة في حقه وان
كان على جبهة الجنون والامتنع من ان ينافر في ذلك جرحة كما قاله في التوضيح
في الصنيع **ويل** عنه شهادته المحسار او الخطب فيما تولي العفة وهل
تجوز في امره **باب ما اذا جازع** شهادته في الامور لان ذلك يوجب اليمين في الا
نفس على فعله وذلك لا يجوز **قال** الزياتي عند قول خليل في الشهادته
وولد وان سبق ما نفعه فلا تجوز شهادته المحسار ان تولي العفة واللحا
زت كانت لان منسرة لا تختلف بفلة الثمن وكثرة ولا تجوز شهادته الخا
لحدا ان تولي العفة **ويل** عنه شهادته الوكيل فيما يوكله على خصوصية هل
تجوز ام لا **باب ما اذا جازع** في سواله فيه اجمال لانك تعلم ان شهادته تجوز للوكيل
او للوكيل عليه فان اغتبت الشاء فهو اقرار الوكيل على موكله وفيه حاج
ومنع انظر حله في الوكالة وان اغتبت الاول فهو مقصودك والله اعلم
فشهادته الوكيل لموكله فيما يوكله على خصوصية لا تجوز **قال** الخطاب
عند قول خليل في الشهادته ان كانا صحت مشهود عليه مكلفا منه قال
ابن عرفة الوكيل على الخصوص لا تجوز شهادته فيما يتلصص فيه **ويل** عنه
شهادته الشاهد اذا شهد بها وصدق المشهود له في البعض وكذا في
في البعض اعني صدق فيما شهد له به وكذا في جرحه عليه به لغيره
شهادته واحدة ووهك واحد مع ارتباكه بعض اجزاء تلك الشهادته في
مع بعضها هل يلحق الجميع ولا يقتضي بالتكذيب او يلحق الجميع فلا عبرت
بالنقد بين او يبطل ما يقابل التكذيب ويلحق ما يقابل التصديق **باب ما اذا جازع**
في شهادته الشاهد لا يقتضي بالتصديق والتكذيب بل اما ان يقع الحكم
الجميع او يقع الجميع او يلحق الجميع لان ذلك متناقض لان الشاهد لا
تجوز شهادته الا اذا اوصى بالعدالة ولا تبطل الا اذا اوصى بالجرم وكيف

يوصى

يوصى به معا وفت واحد وذلك حال بل يوصى به شهادته الشاهد
احدها في الوصية بها او جدي يحكي له حكمه في المشهود له وعليه
ام **قال** ابن جرحون في تهرته في الخطا لثان من القسم السابع من
القسم الاول من الكتاب ما نفعه اذا شهد الشاهد وكذا في المشهود له
في بعض ما شهد به **وقال** ابن كنانة في ذلك الذي يخصه من قتيلا من كان
الشيوخ ان المشهود له يلزمه ما شهد به شاهده له وعليه اذا كان له
يصل الى حقه الا بشهادته ويقال للمشهود له ان قلت صدق الشاهد
ويلزمك ما شهد به عليك وان قلت كذبك البعض فقد جرحته بالكذب ولا
تعلق بشهادته شيئا **ويل** عنه شهادته لرجل على القوم ان جميع من شهد
له عليك بجرحه فشهادته صافقة وبطلت وكنته ذلك الرجل ثم بعد ذلك
اخرج عليه عفا يتنص الشهادته له عليه بجرحه وهو مذهب ما شهد له بدا
لك على ذلك القول هل يفرض ان كان **باب ما اذا جازع** جازع من ماله في
جرح القوم لا يفرض الا اذا عيّن معينا او معينين والغرة **قال** صاحب المسالك
الوثائق ما خلا الشهادته ومن الذي جرح قال مكرو ان قال كل من شهد
في شهادته عنك صافقة او بطلت لا يلزمه مني يدين معي او مع
معينين وان قال من فرتي كذا الزمة **ويل** عنه وكل وكيل على كل جرح
على رجل ثم عزله وتولي الكلب بنفسه هل تجوز له شهادته الوكيل المعز
ول في هذا الحقا **باب ما اذا جازع** فشهادته الوكيل لموكله بعد عزله جازع
في ذلك الحق اذا لا حضور فيها وعزله اياك صار اجنبيا **قال** الخطاب
عند قول خليل في الشهادته ان كانا صحت مشهود عليه ما نفعه ومن
كتاب ابن الكوازي وموكل رجلا على رجل في حقه ثم عزله وتولي الكلب
بنفسه فشهادته له في ذلك الحقا جازع **ويل** عنه شهادته المشهود على شهادته
للأمة ان شاعرت حقه علمه ذلك له في الشهادته في ولاية وتكون بها المشهود للامة
الامة حرة وان لم يشهد واد البت ام في اية لها الامع البت ما حكم الشرع
في ذلك **باب ما اذا جازع** فشهادته المشهود بالعلم في الحرة لا تقتضي الامع البت
قال ابن جرحون في تهرته في خط الشهادته في الحرة يتلوه مشهود
في الحرة علم العلم لم تجز الشهادته ولم تجز حكما ولا تكون الشهادته في
في ذلك الا على البت **قال** ابن عتاب في آخر مسائل العتق **ويل** عنه الشاهد
اذا نص على بعض شهادته عند الاداء ونسب البعض هل يلحق الجميع ما

في شهادته

فمن كره غير اويله الجميع وانتم وغيره ويصح ما ذكره بطل ما نصيحه وما
الحكم في ذلك **فاجاب** ومقتضى المدعى ان مثل تلك الشهادة لا يملك احد
جبهتها بطلان بعضها اذا الغالب سريان الفساد للصالح لا العكس لان
الشهادة لم تتعصف **قال** الخطاب عند قول غلبت الشهادة او مقصود ما
نهت واذا انصت الشاهد بعض شهادته ونسب البعض فيبطل الجميع **قال**
علي القاضي اذا ابرر شدة نواز الاصح من الشهادات **وبل** عن القاضي اذا علم بيعة الزور
علم بيعة الزور ثم حكم بها هل يغزى ويملك للمحكوم عليه ما اتلف له بمكة كما ان الشاهد
ام **فاجاب** والدية لت عليه منولة القياس ونكاحا فرت عليه فواين الا حو
ال ان القاضي يلزمه غرم ما اتلف بمكة الا لا فرق بينه وبين الشاهد
على الصلحان فله وادبه **قال** الموان على غلبت عند قوله الغلب الا لا
المعجب فديان ما نهت كبينة الزور مع القاضي العالم بزور **قلت** لا
التشبيه بل لزوم الغرم القاضي **فاجاب** **قال** البرزلي ان المحض حكم القاضي
عنا فيما ينقض وما لا وعليه بغير الخلاف الغرم والصواب عدم الغرم
ككتابها المدونة لان المجتمعة الغلظة اجروا حكم كيف يجتمع بين الاجر
والغرامة **وبل** عن القوم تنازعوا في مكان الواجد ان عند لغيره رجل
يليه وصار الواد يبيع له ارضه الك الرجل وترك موضعه وتنازعوا فلم
يكون هالما يلية ارضه لولم يبيع الواد ارضه ويكون عوضا لارضه
اولم يبيع اليه او يكون مواتا **فاجاب** بمحكم الموضع الذي نزل عنه الواد
اذا ان يكون له يلية ارضه فلا يكون مواتا **قال** ابن قلال في نوازله اذا زال
الواد عن موضعه فهو له يلية بارضه ولا يكون مواتا هذا قول عيسى بن
دينار في نوازله من كتاب السداد والانهاء من العتيقة وحكاها ابن حبيب
عن ابي جشون وبه اقتل محمد بن ابي الحجاج والمكر واصبح ويكنون
خلاف ذلك **قال** ابن حديد ولم ينزل القضاء والفتيا على خلاف قولهم انهم
انكرت في المواقف العامة **وبل** عن الرجل يشهد له شاهدان
فلانا غلبه منه عبد عدوانا وخلصا اهل بيته له عليه الحق بالشاهد
الواحد مع اليقين ويثبت الغلب ويلزمه الغرم بذلك ولا يثبت الغلب
الا بشاهدين عدلين فلا يفيده فيه الشاهد واليمين والحالة ان المدعي
عليه بالغلب انكر ما حكم الشرع في ذلك **فاجاب** بالغلب لا يثبت الا
بشاهدتين عدلين فلا يفيده فيه الشاهد واليمين **قال** الزرقاني عند قول

خليل

خليل في اول الغلب وفي حله الجمهور قولان ما نهت لاثبت الغلب الا بعد
لانه من باب التبرج **وبل** عن الشاهد اذا حلف على شهادته وهو لا يعلم
ببطلان شهادته بطلان ذلك بطلان به ام **فاجاب** اذا لم يعلم الشاهد بطلان
لك وكان من جمل مثل ذلك انك فلا يفرق انك شهادته ولا يشهد له
الاخذ بهما **قال** الخطاب عند قول غلبت او مشهدة وحلف ما نهت **قال** ابن
عبد السلام الا ان يكون الشاهد من جملة العوام وانهم يتسامحون
في مثل ذلك فينبغي عند ان يغذروا به **وبل** عن مشهدة في الشهود بالملك على شهادته
لملكية جدان الارض الا انهم لا يعرفون حدوده كيف اتلفت واين غزى
الا انهم عرفوا ان شرفه لعلان وغربه لعلان وجوفه لعلان ولكن لما
يعلمون ان حدك هذا تجوز هذه الشهادة لانه **فاجاب** في مشهدة في
الشهود بالملك على تلك الصفة جاز لان كل واحد من ارباب الاملاك
يعلم ما عمره وحلته وانما مشهدة بالملك ما عمره وحلته وان اخلف
ارباب الاملاك على الحدود فيجمعون على غزى بيا ليمس او بالرضى
منهم دونها فلا يحدون حينئذ **قال** طاج امهات الوثائق **وبل** فيكون
عن الشاهد لا يعرف حدود الارض كيف اتلفت الا انه يعرف حدوده
الارباع ان القلة لعلان وجوفه لعلان وشرفه لعلان وغربه لعلان **و**
فقال ابن ابي اديب وابو الزناد في ذلك جاز **فاجاب** في الاول في الدعاء الى
التح لا تجوز اليقين على المدعي عليه **منها** ما ادعى على رجل انه باعه
سلعة فانكر المدعي عليه فليس للمدعي ان يجله **ومنها** لولد على
رجل انه اشترى منه سلعة فليس للمدعي عليه بالفتراء **ومنها** لو
ادعى عليه انه اشترى فيتا او لاله اياها فكما تقدم **ومنها** ان من باع سلعة
رجلا او اشترى لرجل سلعة وزعم انه وكيله في الفتور بين وانكر المدعي
عليه الوكالة فلا يمين عليه **ومنها** ما اشترى عبد او دابة وقال للبائع
احلف لي انه ما به عيب تعلمه ولا كتمه فليس له ذلك **ومنها** اذا اخبر
بالعبد او الدابة عيب فريه فوجابه الرد **فقال** البائع لا يشترى احلف
لانك ما رضيت بعد علمك به فلا يمين عليه بقول البائع الا ان يقول اخبر
صبر صدق انه رضيت بعد العلم فينكر فتجب عليه اليمين **ومنها** اذا
اشترى عبد او يتيم سلعة او باعها عاقل فاداد السيد او الرضى فصح
ذلك واداد المشتري منه او البائع ان يجلف السيد او الرضى انكم ما

فمن

فمن

ان هذا الشاهد ان الكا ولا يبر له ذلك **منها** لو ادعى رجل على رجل مفا من شركة فانك
 المدعى عليه الشركة فلا يمين على المدعى عليه الا ان يقر بالشركة او تقوم
 لدا الك يمينت فيحلف على بطلان دعوى المدعى **منها** اذا ادعى رجل على رجل
 انه اكر دار او حانوته او حمامه او حالك او دابة فانك المدعى عليه ذلك
 وعلى المدعى يمينت فان لم تكن له يمينت فلا يمين على المدعى في هذه الاشياء وقد
 او فبها لا ذلك او يكون هذا المدعى ممن علم انه قد عامله بذلك وكان
 المدعى عليه ممن يعرف بالكر له هذه الاشياء وتقوم ذلك يمينت او اقرار
 ولا اثبت ذلك وجبت اليمين على المنكر **منها** رجل ادعى ان له مائة درهم او ما
 حبه من الدابة فادعى الاتهام فانه ابن فرحون فيقرته في القسم الخامس
 السادس من النوع الخامس من القسم الاول من الكتاب انقرها فيه **الثانية**
 الدعوى التي توجب على المدعى اليمين الغالبة اهلها لاهل اليمينت على
 المدعى واليمين على من انكر كما قاله النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الدعوى
 عاود توجب اليمين على المدعى **منها** من عاز شيا مد لا تكون فيها
 الجدة عاملة وجه المدعى وادعى الشراء لكان القول قوله في ذلك مع
 يمينه وهو مدع يقول قد كان والمدعى عليه يقول لم يكن **منها** المودع
 يدعى رد المودعة القول قوله وهو مدع **منها** قول الميت مدع عنه
 بطلان يحلف الورثة خمسين يمين وموروس مدع **منها** الزوج في الكفا
 العاين مدع لنفي الحمل والولد ويحلف وهو مدع **منها** الغاض في الترخ
 والتعويل يقبل قوله وهو مدع **منها** الغاض يقراندهم على بطلان بكتا
 يقبل قوله على المشهور من المذهب وهو مدع **منها** العاين يدعى
 ضياع الشئ المقصود يحلف على ضياعه ويقبل قوله وهو مدع **منها**
 اللصوم اذا قاموا بشتاع وادعى يقتصر ندر له وانهم نزعوا منه يحلف
 مدعى ذلك واخذ وهو مدع **منها** مسئلة السمسار اذا ادعى عليه
 انه عيب ما اعطى له البيع وكان معلوما بالعداء وبانكار الناس يحلف المد
 على السمسار ويقر السمسار والحال مدع **منها** السارق اذا
 سرق متاع رجل وانتخب ماله واراد قتله ولم يشهد عليه بذلك احد
 وقال الميسر في انا اعرفه وقال مالك اذا كانا معا ومعه وحيث بذلك قيل
 حلف الميسر وعدى فيما بينهم ونزلت بالمدينة وحكم فيها عمر رضي الله
 عنه بيمينه الك والميسر مدع **منها** مسئلة متقبة القرعة من يد ربه

الحاشية

والناس يتفرون اليه فلما اردوا الرية اختلف مع ربهاء العدد الذي كان
 فيهما قال اشعب ومكروا ومن كذا نة القول قول ربهاء والكلام احق
 بحمل عليه ورهبا مدع **منها** مسئلة النهب يعدى على منزل رجل و
 يمينت يمينته ويدهون صاحبه ولم يشهد عليهم بعد يمينت مثا حقا
 حملوا وانما يشهد عليهم بالغارة فقله قال يحلف المقدر عليه فيما يشبه
 ان يكون له ويغرم النهب والمغار عليه مدع هذا ما حضر في هذه
 الوقت في هذا الكتاب يروى من تحت علي بن محمد الكثر قال المكناس في المجلس
 الرابع منها **باب** عن بايع ومشتري طاع التالسيور في بطلان شهادته على بايع **باب**
 وامامته بن الك ام **باب** في حرك التالسيور في وجهه ان يحلف
 شهادته وامامته **قال** صاحب امهات الوثائق ومطرح به الشاهد
 مع المزمار والعبدان والبناء يروى التالسيور **باب** عن شهادته في الشهو
 حان الامانة البلائية تتفرق تعرف الاحرار ولم يشهد انها حق فهل
 ليمتد الشهادته في جارية ام لا **باب** في تلك الشهادته خلاف يش
 الشيوع **قال** ابن فرحون فيقرته في حلف الشهادته بالحرية ما ندر
 في الاول من احكام ابن قسطل ان يمين الشيوع في شهادته في الشهو
 الامانة انها تتفرق تعرف الاحرار ومن شهادته في الحرية لها خلاف **قال**
 ابن عتاب الشهادته بذلك عاملة والحرية ما ندر **قال** ابن القطان
 الشهادته في الحرية غير نامة **قال** ابن مالك مثل قول ابن القطان قال
 والابن يتفرق تعرف الاحرار **باب** عن شهادته في الشوط في الرهن هل تجد
 فيه ام لا **باب** في شهادته في السماع عاملة وميسرة في الحساب عد
 يد كنه ابن رستم عن من الرهن **قال** الشيخ الخطاب عن قول خليل
 ملك الجاير يتفرق ما ندر في يمينه السماع في الرهن يفتق في ما ندر
 ابن رستم في كتاب الدعوى والخصومة انها عاملة **باب** عن الشاهد
 الواحد اذا ارجعه الموصي له بالثلث يذكر حفا للميت الموصي على رجل
 هل يحلف معه الموصي له بالثلث ويقتضى الدين ام لا **باب** في الموصي
 له بالثلث يحلف مع الشاهد لانه كما لو ارث **قال** ابن فرحون فيقرته
 في الباب الثالث عشر من قوله لو ان رجلا الموصي لرجل بثلث ماله فوجد
 للميت كتابا يثبت حفا الموصي على رجل بالشاهد الواحد فيحلف الموصي
 له بالثلث مع الشاهد ويأخذ ثلث تلك الدين لان الموصي له بثلث

الحاشية

الوارث في ذلك **ويل** عن شهادة كذا السماع بذلك تجوز في الحرية وتفيد فيها ام لا
واجاب في شهادة كذا السماع في الحرية جازية وعامة وتثبت بها **قال** الامام
المواضع التي تجوز فيها الشهادة كذا السماع في الحرية **ويل** عن اليمين
وجبت على رجل للموت فيكون امره في يمين ثم يجلعه احد من القضاة
الحاكم فيسأله ان يمين عليه للموت ثم لا امره ان يجلعه احد من القضاة
بامر القاضي لانظر من التكرار **قال** ابن فرعون في تفرقة القسم السماع في
في يمينه فخر من الجميع في المتبعية اذا اوجبت اليمين للموت في يمينه احد من
انقسم على رجل يجلعه المدعي عليه بامر الحاكم ويتقاضى اليمين احد من
جزء من الجميع واذا لم يجلعه بامر الحاكم فكل من قدام عليه من يجلعه يميناً
قائلاً **قريبه** **قال** المواضع عند قول غليل في الشهادة والتعلق اليه فرض
ويل عن شهادة كذا السماع في التخرج والتعديل ذلك تجوز ولو عارضه
جاب لا تجوز شهادة كذا السماع في التعديل والتخرج الا على من يعارضه
المعدل والبحر في الغيبة الاولى **واما** من عارضه ولا يشهد بالشهادة على
العلم والتحقق **قريبه** **قال** ابن فرعون في تفرقة في الباب الثاني والثلاثين
ما تقدم قول من تجوز شهادة كذا السماع في التعديل والتخرج **قال** الفراف **قال**
علم او ناولا انما اذا لم يذكر من البحر والمعدل فان اذكر زمانهم
ولاب ان تكون الشهادة على العلم ومنع يمينون الشهادة كذا السماع
قريبه **ويل** عن حيز من عند اراعتشيب سنة ثم بعد ذلك ادعى على الحاكم
في ذلك وفي ذلك بعد انكثت وعلمت وحاضرت بلا مانع عن القول وحاز
الحاكم كان له على دين وخفت ان يتنازع في ذلك ثم كلف بالدين ولم
يجد مانعاً به دينه فله يقول منه ذلك ويكون عنده **جاب** **قريبه**
منه ذلك ولاك والى المدعي بعد يمينه انما السكتة عن ذلك الا لا جلا في
قال الخطاب عند قول غليل في الشهادة وانما اجنب ما تقدم **قال** البحر

الموت

الموت في ذلك **ويل** انما كان الحاكم على المدعي دين وغاي ان تازعه ان يملكه ولا يملكه
من اي يملكه فانه يقول قوله **ويل** عن قول الرجل عليك عشتي مثاقيل
وقال له المملوك لا اذكر ذلك هو خمسة ام عشتي اذ ايلزم من كل جدي انك
اقرار منه بالشهادة **جاب** **قريبه** **قال** المواضع عند قول غليل في الشهادة
خمس ام عشتي اقرار منه بالشهادة فيلزم من دعوى اللعان **قال** طاج
امهات الوثائق بعد تفرقة الجواب فان قال الرجل عليك عشتي في ثاثير
وقال المملوك لا اذكر ذلك هو خمسة ام عشتي فقال قل من العشتي **ويل** عن
الحق اذا كان كان العامة المسلمين كالعرب والكروبي والسافيت والفرقة
اذا انا من احد في ذلك وليس من عرف في ذلك ويشهد به الا انقله انك
البليد وكلهم يشتركون في ذلك كونه واحد منهم فيه سرعه ذلك تجوز فيها
لا تتم في ذلك ولو كان لم يسم فيهم ام **جاب** في شهادة عدو ولا اقله انك
البليد جازية في ذلك ولو كان لم يسم فيهم لانه مما لا بد منه **قال**
ابن فرعون في تفرقة في الباب الثلاثين في القضاء بشهادة بعض اصحاب
الحق ما تقدم **قال** ابن سبيل ارايت القاضي اذا فقه يشهد للعامة كالكروبي
والسافيت ونحوهم من يشهد عليه **قال** عدو من العامة **قريبه** **ويل**
تجوز شهادة يمين ولم يسم في ذلك مسم **قال** هذا مما لا بد منه لانه لا يوجد احد
ليبر له مسم يشهد عليه **قال** وليبر هذا سماً ايضاً ولو كان مسم ما فلع
من صرون من بيت المال **ويل** عن الشك في هذه النكاحية ثم يشهد عليه
شاهد ان انما خلع ذلك يعمل بشهادة تيم عليه ويعمل مقتضى شهادة
لن المنكر **جاب** **قريبه** **قال** في الشهادة بين لسان الشهادة لا
على الخلع انما تكون اذا مات الاصل او غاب او شهد بالحق على نفسه
انكر وجود البصر مع عدم الاصل **قال** الزرقاني عند قول غليل في
الشهادة ان وادى بلا نفع ما تقدم وان انكر انفسه وتسم عليه شاهدان
انه حاكم والخاضع ان لا يعمل ما شهد به وانه لا يشهد على الفقة ولم
يذكر وانما يوجب الشهادة وبين ان يغير ذلك كما شهد به **جاب** **قريبه**
المختلف وهو خياره ايضاً من كون الشهادة على خلع الشاهد انما
تكون ان مات او غاب كما تقدم انكر التوقيع وهذا شيع فيما الكلام
وجعل فيما خمسة افعال **ويل** عن الاخر سماع الاقام شاهد واحد
بحق لمورثه فكيف يعمل مع ذلك الشاهد لتعذر يمين الوارث **قريبه**

١٤٢

واجاب قال المحمول انك ان علف المطلوب على نفي دعوى الاخر من غير اوان
تكل غرض **قال** ابن مرقويه تنقذه في الباب الخامس والعشرين ما نفعه لو قام
لميت شاهد بخلاف وارثه اخر من لا يقدم ولا يقدم عنه وقال يكتون بيلو
المطلوب وبيروان تكل غرض **ول** عدم الجواز التي يقطع فيه علف الا نسل
هل يستوي في ذلك من كان في الهدا بين القرى والامصار التي يتوصل فيها
القرى والضيق لحقه وبأخذ حقه من الزايع والطابع لوجود السلطان
فيها ولا من ينهر الضيق على القوى بغير حقه منه او لا تتبع الجواز من
ربها الا في القسم الاول فكله واما القسم الثاني **بلا واجاب** قال الجواز انما
تتبع ربهما المدعي والمعار الذي يملك السلطان ويتوصل في حقه من
ضيق وقوى فانه استكتب حقيقته بعد منه ذلك رضى ويعتبر فيه امد
الجواز ومكسبا واما انك السواح والاجال ولا جواز بينهم ولو سكت ام
اضاقت امد الجواز لان سكوته حينئذ انما تكون لا مرقما وغاية ما عليه
البيروان او سكوته عن كل حقه لا يكون منه رضى بتركه وبأخذ **قال** ابو
عمران العباس في كتابه المستقن بالادلة والاضاح ما نفعه في لا يكون
الجواز فاطعدت الاله ابي والقرى والامصار التي يقوم الرجل على اخذ
حقه ودفع كماله فان سكت لم يفر الجواز عليه واجبة لانه تارك محقه
والرضى بالسلوك عند واما البواج والاجال التي لا سلطان فيها ولا
حالة ولا يفر احد على اخذ حقه ولا على طلبة ولا يفر ان يكلمه لثا جنة
ان يثاله منه ما هو اعظم مما حاز عليه فسكت عن ذلك ولا جواز في
عليه في مثل هذا وان طار الرمان الا حيث يكون الامام الفاهر التي تنفي
سوء خطوته ويكون الفضالة والعدول حتى يستوي الحكم للقوى والى
ميسرة او غير ذلك واعتذر عليه كاتبها هل يجوز فيها ربه من كبحوا وكشف
بتعريف الخلة ان كان فيها ربه من هو محبوا وعين لا يجوز للثيق ولو
اعتذر عليه الكاتب لانه يحتمل ان هو ايضا لا يكون الموضوع المحرر ثانيا
ويجعل في مكانه لعلنا يالعه ويضيع به حق احد العاقد بين وبقي اعتذار
كاتبها عليه لم يغير ولا لومة عليه ولذا لا يجوز **قال** الشيخ الزرقا
نوعه قول خليل في الشهادات ان عرفت كالمعجب ما نفعه وبقي مرش
بما تعرف الخلة في التفسير ان لا يكون المستدريته من نحو او كمشية

والا تمز الشهادته عليه ولو اعتذر عن ذلك على المدعي **ويل** عن المشهود
عليه الا اقام بينة على فسق شهود المدعي بالشهادة الواحد رجل على
معه وتبطل شهادته الشهود ام **بلا واجاب** والذي ظهر لي انه علف معه
وتبطل الشهادته **قال** الزرقاني عند قول خليل في القضاء ومكانه عالم
بفسق شهود ما نفعه فان اقام المشهود عليه على فسق شهود
المدعي شهادته او بينة ان يحلف معه وتبطل شهادته ومثله لاس جلال
عنه قول خليل ايق وكل دعوى لا تثبت الا بشهادة رجلين **ويل** عن الجائز على جازم الاجنبى
الاجنبى الا لا يبي عليه الاجنبى ان ما حاز هو له بطل يستل الجائز عما حاز
ابن صار اليه قبل ثبوت ملكية انك للمدعي ام او قل بوجوب اليقين على
الجائز اذا جاز المدعي عما اثبات الملك الجائز لنفسه او لمورثه ام **بلا**
جاب في هذه المسئلة تفصيل وتفرع وقد نرى عليها ابن رشد ويشيع
فيها العليل فامع اليه بواسطة ابن مرقويه تنقذه ما نفعه **بلا**
الجواز **قال** يخلو الجواز في ذلك بحسب اختلاف الوجوه ووجه لا يستل
الجائز علفا يدعي من ابي صار اليه وتبطل دعوى المدعي فيه لعل حاله ولا
توجب اليقين على الجائز المدعي عليه الا ان يدعي عليه انه اعلم اياك
فتجب له اليقين عليه على ذلك وهذا الوجه هو انما ثبت الاصل لل
المدعي ولا افر له به الجائز التي حازها وجهه عشر الخوام ونحوك ولو
لا يدعي عليه ما يدعيه انه حاله وملكه قبل ان تنقضى مدة الجواز عليه في
وجهه لوجبت عليه اليقين ووجه يستل الجائز علفا يدعي من ابي صار اليه
ويؤدي في ذلك مع يمينه ولا يكلف اليقين على ذلك وهذا اذا ثبت
الاصل للمدعي او افر له به قبل ان تنقضى مدة الجواز عليه فيجب ان يستل
من ابي صار اليه ويكلف اليقين على ذلك في اختصاصا انك في **ويل**
عن شهادته ان الشهود لرجل بالملك ثم شهدوا اليك في يد الملك
بالجواز هل تبطل شهادتهم في الموضوع او في وجهه كل وجه في موضع وبطل
في موضع اخر ام كيف الامر في ذلك **بلا واجاب** في شهادته الشهود في المو
ضوع صحيح ان لا يظهور محذور فيها ولا تناقض بينها ولا يقال انهم
شهودا في ملك واحد بفساد غير ويستلزم بطلانها ليس الامر كذلك
لانهم شهدوا في ملك واحد بامر من يتلوه الا انهم لا شهدوا با
مرثا لك لا يفر كما لو شهدوا في رجل اخر انه اشترى من حاز او من

البحث المتبع لاذن وهو الذي في تقليدنا والا فليس على الغرور بالقول **ويل**
 عن شاهد في الشهادتين ان الرجل على الاخر خمسة عشر مثقالا ثم قال احد
 الشاهدين المذكورين وقد اشتهر امر الدين المذكور انه اخذ من دينه
 هذا اثنى عشر ولا كرم بسم الله والشهور في الدين انكره الا انكار الكليات
 انكار الاخذ وقال هاتين الشهادتين بالصلوات على من كان من اهل البيت
 صحت الاخرى عن شاهد في الشهادتين ان الشاهد الذي شهد بالدين في مشهد باقرار
 ربه الدين انه اخذ شيئا منه واما شاهد في الشهادتين الاخر فلا سؤال
 عليه **واجاب** ان شهادة في الشهادتين بالدين على رجل الاخر صحيحة تامة
 ولا يفسد اليها البطلان من قول احد الشاهدين ان ربه الدين اشتهرنا
 انه اخذ من دينه شيئا لان ذلك الكلام لغو ومفحم لا عبرة به يلزم الا
 المشهود عليه جميعه ان الدين ولا يفسد منه شيء لقول الشاهد
 في مشهد شهد ربه الدين انه اخذ من دينه شيء وقاية ما يلزم ربه الدين ان
 يلعن الله ما اخذ من دينه شيئا ان كان حيا وان مات فعلى ورثته اليه
 على نفي العداوة **قال** ابن جرحون في تفرقة قال ابن حبيب قال مفرق
 في الرجلين يشهدان على رجل بالمال ويقول احد الشاهدين وقد اشتهر
 في الخلق الحق انه قد اقتضى منه شيئا ولم يستفد والحق له الحق منكر ان يكون
 قد اقتضى من ربه الدين شيئا او يكون ميتا فشهادتهما للزمت جارية
 جميع المال ولا يوضع منه شيء لان قوله الشاهد ويجوز المشهود له
 ان كان حيا انه ما اقتضى منه شيئا وان كان له ورثة على عوامع شهادتهما ان
 هذا الحق الحق ما علمنا لا اقتضى منه شيئا وباخذون حقيقه كما لا يوجب
 الشهادتين قوله ان الميت تقاضى حقه فدون من يتهم الواحدة لاجل ابن
 مسلمة في مسائل الفضايل **ويل** عن المشهود ان التمسيم القاضى فيما
 شهدوا به ذلك يخلص فيما شهدوا به ان لو ان قلتم بتقليد هذه تطول
 شهادتهما بالحل في التحليل **واجاب** فامر المشهود بالموكول للقاضى
 وانما الزنا بغيره فيما شهدوا به يخلص على ذلك والا فلا ولا يتعد
 ذلك في شهادتهما لان ذلك المحلول منفس وما التحليل اذا صدر منه احد
 اختيارا **قال** ابن جرحون في تفرقة قال القرافي وانما الزنا القاضى به اليه
 المشهود يخلص على ما شهدوا به انه حقه لم يفته فانه القاضى
 ابن بشير قاضى جماعة بفرقة حقه مشهود به تركيته باليه ان ما شهد

شهادة وا

شهادة وا به لغيره عن ابن رضاح انه قال ان العبد ان الزمان ان يحل
 الحاكم المشهود وا به رضاح من اخذ من يحنون **ويل** عن المشهود من
 جرحهم بملك من كان مثلهم او جرحهم او ذنبه **واجاب** في اجرة الجزو
 ليس انما جرح الشاهد من هو مشكوك او جرحه العداية ولا يجوز
 من هو ذنبه الا بالعداوة والعجوة فانه مفرق وامتنع منه التمسيم
ويل عن حكم له القاضى على الملك تحت يد رجل بعد هذا صفة الحاكم له
 وعليه عند القاضى الحاكم بينه ثم يقر الملك المحكوم فيه ثم يقر الحاكم
 عليه حتى يقر عليه السنون المعقولة في الجواز ولا يفسد المحكوم
 له بغير تضرع الملك حكم الحاكم وتوثر فيه ام لا **واجاب** في العاقل وال
 لورع لما يملك الحق بكثرة النسيان الحق لا يفسد بالتغيير وهو الحق لا يفسد
 باق على حاله الا انه اذا وجد ان ربه نصره واذا افقد وافقد وبغيره
 الباطل كما تغطي السماء بالسمانة ولا تغيير بها وان غطتها عواما الا
 ترى ان المحكوم له اذا لم تكن له قدر على اخذ حقه يقر ويقر على حقه
 او ورثته متى امكن له لا سيما بعد الزمان معصية الله واياكم من
 الزلل **قال** ابن جرحون في تفرقة في الباب السادس والستين ما نوه
ويل عن الواحدة واذا حكم القاضى لرجل على رجل في شيء ولم يخرج المدة
 المفقودة من يد المقتضى عليه حتى تقادم زمانه وحاز عليه بعد ان فني
 له به وقد انكر لا يفسد حق المفقود له ونحوه في المسئلة في البيان
ويل عن الرجل اذا ادعى عليه ثلاثة رجال بقيمة ربع دينار وانكر لهم
 في ذلك ولا يثبت لهم عليه واراد ان يخلصهم ولحقوا باليمين في الجامع
 ومنع لهم وقال لهم ما ادعيتهم على الرابع دينار وانتم ثلاثة ولكل واحد
 منهم ثلث ربع دينار ولا يثبت فيهم النصاب ولا يلزم من الجامع ونارعه
 اعيانه في ذلك وقالوا له الحق واحد بغيره عليه في الكرام **واجاب**
 في المشهور في ذلك انهم ان اقاموا عليه من واحد ولم يخلصوا في
 الجامع والادلة **قال** صاحب اميات الوثائق ومما يجوز له انكر لو كان
 لرجلين على رجل واحد ربع دينار بغير تحقيق لهما في الجامع اذ حيث شاء
 قال ابن رشد فيه ثلاثة احوال ثلثها ان اقاموا عليه من واحد فخلطوا
 لهما في الجامع وهو المشهور **ويل** عن المحكوم له بقطعة من الارض
 اذا اتعاها مع المفقود عليه حدود الملك المحكوم فيه بعد الحكم والقاضى

في الحق لا يفسد
التغيير

في اثبات واليمين ويستغفر من ان يقر باحد قتل دون صاحبه فانه حاجب
 التوضيح في المواقف **قال** ابن فرحون في تفسيره قال ابن دينار ان اثنان زعما
 في شئ كل واحد يكتفي لنفسه من غير يمين كما في الشئ يكون من قبل الاب
 او الجدة حيث لان الرجل يعرف ان اليمين عليه في شئ ان لا يحد هذا الك
 جازي ويلزم ما شهد به ولا تشبه ذلك من قال للرجل ما شهد به علي
 ولان الذي يلزم من ان هذا غير حقة وتلك حقة **ويقال** عن الامي اذ اقر
 جنت عليه اليمين في موضع لا يثبت فيه ما يوجب **واجاب** **قال** الامي اذ اقر
 جنت عليه اليمين وتعد ربيته في الكيسة بعد راد وقد الكيسة فانه
 يجلد في موضع **قال** في المعجل ما نفعه لا يقره الله تكسبه باذنه لا يحد
 ميمد يكتفه ووجبت عليه اليمين ان لا يخلق في موضع قد بوا مسكت
 اجوبة العباس **باب** **قال** في سراج الملوك في الباب السادس والخمسين
 في الخلق وشبهه وسوء عواقبه ما نفعه هذه صفة اليمين التي من خلق
 بها كاذبا عجل الله له باخذ ان يقول **قال** الحول والقوة في حوله اليه
 وقوته الى حوله وقوة ان اكرط اذ فاجما اذ عنته عليك اوفيا اذ عنت
 به علي **ويقال** عن زكي التميمي **قال** في تركيته هو عدل رضى فيما شهد
 به الا ان يحد الذي يحد في التحديل ام **واجاب** **قال** في تركيته
 ولا تسمى تحديلا لان التعديل لا يقبل التبعيض **قال** الوشتر يسي في
 الباقى في الباب السادس من منة ما نفعه **قال** في الفقرة فواعده المعنى الواحد
 في نفسه لا يقبل التبعيض كتركته الشاهد فيما شهد به الا ان يكون غيب
 كما يوقله متفق على الموت في **ويقال** عن اذ عني ملكا تحت يد حازم فانكر
 فيه حازم ثم اثبت القاي ملكية لورثته ثم اخرج الحازم بشرية والد
 في حازم الملكية الثابتة او من وارثه على يقين منه **قال** في بعد منكرته
 ام **واجاب** لا يضر انكاره لانه رضى انكار القاي عن اثبات ملكية
 في ان الملك وله القيام بشرية **قال** الخطاب عن قول حليل في الوكاله
 او انكر الفضي فقامت اليمين ما نفعه ومن ادعى على رجل بارضه يد
 قد حاز بها عشر سنين وانكر ان يده يد ان يعرف انها له فاثبت
 المدعي يمينه انها له فانه هذا يمينه ان لا يثبتها منه او من ابيه **قال**
ويقال عن شهداء في النكاح بين الزوجين اذا تخالعا النكاح هل تجوز

في ادوية اليمين
 على الاممي

في ما يدين

ام **واجاب** لا يدين بها وهي ما يدين اذ لا تمنع فيها **قال** البرزلي نافع عن علي بن
 ابن رشد وتوزع شهداء في النكاح عاظم بين الزوجين اذ ليس فيها وجه
 من وجوه التهمة **باب** **قال** في اجوبة العباس ما نفعه ومن اجوبة بعض
 المعاصرين ان اليمين من كل فاض لاخر حازم ان كل كل بولايته بره
 بمنزلة التراضي من الخصمين **باب** **قال** في اجوبة العباس ما نفعه
 ما نفعه وليس للفرق من كل نفسه بعد تشايب الخصمين بين يديه لانه كالمو
 كيل اذ اقامه من او من تين **ويقال** في سراج الملوك في الباب السادس والخمسين
 عليها رباب الاملاك الواليتين لهما اذ يتنازعان رباب الاملاك وغيرهم
 فيقول رباب الاملاك لا يقر غيرهم اولى سبق اليها بالخدمة وانشاء
 الرضى وغير ذلك عليها ام **واجاب** **قال** ابن سلال في نوازله الكثر اذ
 اختلف في كسفتي الراد يقر في اليها الملك علي فولين احدثها انها ليس
 ملك الجبهة التي عليها والثاني انها ليست للمالك **الراج** الاول في ان المتطلي
 ومن كان يملك المنهر من جهتيه بارضه فله ان ينشأ عليها رضى ويكون
 احق بها وامان كلات الطفتان لرجليه وليس لاحد منهما ان يعمل رجا
 جهتيه وينفذ منه الى جهتيه طاحه الابانة فانه اجتمع عمل الرحاوا
 شتر كما فيها والافقسيما للمالك اذ اخذ كل واحد نصبه وحمل فيما رضى
 ان قد رضى في ذلك وفي ذلك خلاف **باب** **قال** ابن فرحون في تفسيره
 اذ ان الاجل الاول لم يكتب الاجل الثاني في اليوم الذي تم فيه الاول في اليوم
 الثاني بعد ولا يحسب به فله الخطاب في شرحه لمشكلات الرسل
ويقال عن شهداء في رجلين ان لهما على فلان عشرين مثقالا ولم
 يقولوا في ذلك عشرين مثقالا او غير ذلك المشاهدة في دية ام
واجاب في مثل تلك الشهادة بالكلية **قال** ابن فرحون في تفسيره وفي اعلا
 م ابن سبيل **قال** ابن عبد الحكم في كتابه لا يجوز انكر ولم ار شهداء في
 جتي شيئا لانهم كلهم حاكم حتى يقولوا اسلموا وافرغوا نابتا او ما
 يبينان به ما شهدا فيه **ويقال** في الخصمين يتواعدان على الفاض ليوم
 سبيل فيقول احدهما للآخر اعطاني ان تخلف فانتعي واغرم كرامة الدا
 ية ويقول له ما جده ان اخلفتك وعلى كرامة الداية ثم يجلد بالكرامة
 ام **الاول** **قال** له ان تاتى للاجل كذا ادعوا كذا **قال** له نعم ثم تخلف عن
 لا انك بعد راد وغيره فلا يلزم من انك ام **واجاب** **قال** في مشكلة في مسئلة

في ما يدين

الاول لازم وفي الثانية بالحل قال عيسى بن دينار كتاب المدا ان من المدا
 وثمة ومثله لاء الحسن الصخرى الاولى خلافا للزرقاني فيها نقله عند قول
 خليل في القاموس اجاب اليوم واليتمام **وبل** عن الرجل يهمل بين الناس رجل
 يجوز شهادته فيما يصح لهم فيه **باب** في شهادته لمع **باب** في
 بالحل لانه كشهادته على فعله **باب** في الايجوز **باب** في الامام الزرقاني
 قول خليل والاربع لا تقبل شهادة المصالح بين الناس لانها تشبه شهادة
 الانسان على رجل وقيل نفسه ومثله **باب** في اخذ الرشوة ودفعها
 على شهادة له **باب** في اخذ الرشوة **باب** في اخذ الرشوة ودفعها
 خذ ودفعها او اذا كان غاصي باخذها لا بد من اخذها **باب** في اخذ الرشوة
 ذلك لم **باب** في اخذ الرشوة **باب** في اخذ الرشوة ودفعها
 وتر او دفعها على طويل الحق تبطل شهادة من اخذ رشوة **باب** في اخذ الرشوة
 الزرقاني عند قول خليل في الرشوة **باب** في اخذ الرشوة ودفعها
 لد اوج وحرمت على الاخذ والافلا يجوز دفعها ولا اخذها وكذا اذا عرف
 باخذ الرشوة **باب** في اخذ الرشوة **باب** في اخذ الرشوة ودفعها
 مع والوعيد **باب** في اخذ الرشوة **باب** في اخذ الرشوة ودفعها
 والمات يشبه نفسه من امهات الوثائق **باب** في اخذ الرشوة
 ابا بسم او احد ادهم فتنة الاموال والنعوس ثم تصالحوا بعد ذلك هل
 يجوز شهادته **باب** في اخذ الرشوة **باب** في اخذ الرشوة ودفعها
 لا يجوز شهادته بعضهم على بعض حتى يتبين حاله الفري الذي يشهدوا
 الفتنة فتشافرون **باب** في اخذ الرشوة **باب** في اخذ الرشوة ودفعها
 محمد بن سالم الصحاح **باب** في اخذ الرشوة **باب** في اخذ الرشوة ودفعها
 الفري ان وامتنع ان يقول فعلى فديته البغضاء من اموالهم وما تحق
 صدورهم الكبر وقد نص عليه النوادر وهو لها مراء **باب** في اخذ الرشوة
قلت وهذه الشهادة كمن ماتت هذه الخراج للتفصيل ولا تبطل على
 عمومها وكما هو حالها كانت العداوة بين قسطين ثم يشترط لهما كل
 قبيلة في قبيلة اخرى يعلم صياضهم ويوقهم ويشهد لهم وعليهم وهذا لا
 ينبغي ان تدخل شهادته تحت هذه القاعدة لانهم ارتضوا بالامانة
 التي هو المبرك **باب** في اخذ الرشوة **باب** في اخذ الرشوة ودفعها
 سعيه بابطال شهادته فيمنع البعس البعس الى بطلان ما منع يودى

حق
 على اخذ
 الرشوة

حق
 لغير الرشوة
 والمكر تشبه

الى

لك الى تخريف الى ربيعة في الاسلام لان الاسم والشهادة من موطنين
 واحد وهو التعديل والتعديل لا يشترط وانما المعتبر مثل تلك الشهاد
 دية وتدخل في القاعدة وتحت الاشارة ارفعت الخصومة بين رجلين فيلتي
 المتقدم من العداوة بينهما وكشفت الحجة من كل قبيلة ويلتقي هذا كل
 قبيلتين على شأن تلك الخصومة ويشهد رجال كل قبيلة لصاحبه على ما جده
 جوه لا يجوز شهادته كل من شهد منهم لا يجوز منسب من فرائيد الاحوال
 هذا بل الحجة **باب** في اخذ الرشوة **باب** في اخذ الرشوة ودفعها
 ولا يبطل لما تقدم وليتنا مل مع الانصاف **باب** في اخذ الرشوة
 وادعي الغرض **باب** في اخذ الرشوة **باب** في اخذ الرشوة ودفعها
 الدين ان اخذ جميع الدين وانما اخذ بعضه وبقي بعضه كذا وكذا وانكر
 من عليه الدين انه ما بقي عليه **باب** في اخذ الرشوة **باب** في اخذ الرشوة ودفعها
 على البيعة على دعواه لانه قبل تعمير الدمة وادعي براءتها بلامنة للقا
 عدل البيعة على المدعي واليمين على من انكره وان عجز علف رب الدين
 وبما خذ ما يقول او يكون القول قول رب الدين **باب** في اخذ الرشوة
باب في اخذ الرشوة **باب** في اخذ الرشوة ودفعها
 وان نكل حلفه الدين وبما خذ حلفه عليه ولا يقال هذا البيعة على الد
 عي لان رب الدين حلفه ومعه ان يشهد على ما بقي من دينه تركه **باب** في اخذ الرشوة
 عوف يكون القول قول الادعي لانه تركه فيما عوف عليه وعمله وهو
 الاشهاد على قدر الباق من دينه **باب** في اخذ الرشوة **باب** في اخذ الرشوة ودفعها
 وعنه التيسر **باب** في اخذ الرشوة **باب** في اخذ الرشوة ودفعها
 عن اليمين حلفه الدين على ما ادعي ويغرمه اللحن والحجة **باب** في اخذ الرشوة
 ان من قضى من دينه شيئا ان يشهد على ما بقي من الدين لان الادعي
 جني دفع الدين ووقفه الاخرى الفضي ثم اتى ثابته يكفيه بنسبة المدعي
 بعد اقراره بالفضي بالقول قول الادعي مع يمينه وكذا ان دفع جميع المعا
 ملاك ومثله في التوضيح **باب** في اخذ الرشوة **باب** في اخذ الرشوة ودفعها

الفقه الشافعي في التوضيح
والعقبي والوطايا والحق وما جرحه
وبعد المراتل اذا كانت من اهل المرجع وكانت مساوية مع العا

0

او كانت هي اقرب منها و هو اقرب منها هل تدخل مع العاصب مع الرجوع الجس
 في ثلاث صور اولها دخل معه الالة بعضها و هل تدخل في حالته
 الفوق والسعة **اجاب** قال الخراساني ما شئت على خليل عند قوله
 في الجسر وامر الة لورجنت لعنت ما نفع وما صل ما يستفاد من نفع المور
 او ان المور الة التي لورجنت لعنت لا تدخل مع الرجوع الجسر حيث كان عاصب
 الا اذا كانت اقرب للميت منه ولا تدخل مع عاصب مساو ولا قريب منها
 الالة حاله السعة ولا حاله الفوق **قال** عمن قال دار الجسر على زوجته
 وام ولد جنت تزوجت منها ولا حق لهما او قال ذلك وفي يمين الجسر
 تزوجت منها ولا حق لهما ولا حق لهما او قال ذلك وفي يمين الجسر
 منها نفع على عاصبها الجسر او على ورثة الجسر وهذا متصل بخصها
 اذا طلقت او ماتت عنها الزوج **اجاب** في المثلين ام **اجاب** في المثلين ام
 وجنت المثلثة الثانية وهو قوله وفي يمين الرجوع لورثة الجسر
 وهو متصل بخصها المثلثين اذا كان المانع لهما منه **قال** الشيخ
 في الجسر على النبي **الشيخ** في قوله خليل الجسر او على بنيه دون بناته ما نفع ومن كان
 قال ما لا اذا قال دار الجسر على ام ولد وزوجت من تزوجت منها
 فلا حق لهما فتزوجت منها يرجع حلقها للمنفق وان لحقها الزوج
 او ماتت عنها يرجع اليها حلقها لخلها من لو قال وفي يمينك ومن تزوج
 جنت ولا حق لهما وان ماتت تزوجت منها يرجع حلقها للورثة وان مات
 لحقها او ماتت عنها رجعت لهما كانت تستحقه من شرح الشامل
 الذي في قال بعض مشايخ واعل الفروع ان لورثة بيت ينفق فصر كل نفع
 من الدار على واحدة بخلاف العطي **ويل** عن مال العبد اذا اوصى سيده
 بذاك العبد لرجله ولم يستثن ما له من حاله الا يحد ذلك المال تابع للرجل
 ويكون للموصي له ولا يكون تابع له بل يكون لورثة السيد **اجاب** في
 المستلزم ايتان عما لا **اجاب** في ان المال تابع للسيد **والاخرى** ان المال
 لرجله وللجهد مال في المدونة و ايتان عن مال **اجاب** ان مال العبد
 تابع له يكون للموصي له برفقة او بورثة السيد **والاخرى** ان مال لورثة
 السيد كما يقع والنفقة والدفعة **ويل** عن الجسر اذا قال في جنته جنتا
 فهو جسر على وعلى ولد ابراهيم مناصبا ايضا النفع على نفسه
 ونحو

في الجسر على النبي
 ما من النكاحات

ونحو

ونحو على ولد ابراهيم المذكور و هل هذه الجسر بل جميعه سواء كان
 الولد حصة ابراهيم او ان قلح بالطلاق ما وجد بطلانه ينعى نفع الولد
 مع الجدة وهو بالغ رشيد وان قلح بغير نفع الولد مع الجدة فكيف
 تكون الجدة هل يكفي يدتي البعض على الجميع ام **اجاب** ما نفع
 الجسر بل لكل انتفاذا وما نفع الولد وان لم يجزى قبل المانع بكونه
 ايضا وان كان قبله تحت ولا يقال ان الصفة اذا اجتمعت وبها لعل
 خراساني بطلت كملها لانه اذا كان عاصب بمعاوقات المالية ففقه **قال** الشيخ
 الزرقاني عند قول خليل الجسر على عاصبها الجسر او على نفسه
 ولو بشرى ما نفع وبكت المصنف عن حصة شريكه وهو غير على
 مساييل وان لم يجزى قبل المانع بكونه ايضا وان كان قبله تحت كما
 لابن عروة وقولهم الصفة تفسد اذا اجتمعت عللا لا حراما ففهم
 بالمعاوقات المالية بالبيع والشراء وكيف موزعة الشريك وفيها
 حيث تعينت كان ينفق دار على نفسه وعلى شريكه ان له احداهما معية
 وللاخر اخرى ما لم تعينت حصة الشريك بالمعينة حوزا للجميع **ويل** عن الجسر
 اذا جسر شيئا او تصدق به او اعتقه بغير ان سيده ولم يشره في ذلك
 سيده حتى اعتقه هذا لورده بعليه ام او هل يعتق بغير علمه بذاك حتى
 اعتقه ام سواء علم بوعده قبل اعتقه ام **قال** الخطاب عند قول خليل
 ولزومه تكليف ما نفعه وفد نص في المدونة اذا اوصى العبد او تصدق او ا
 عتق ولم يرد ذلك السيد حتى اعتقه وان ذلك يلزمه سواء علم بذاك
 السيد قبل عتقه ام لم يعلم **ويل** عمن نفق على رجل بعشرة مثقالا وا
 رسلها لسيده وعتب للمتصدق عليه ثم ذبح له منها عشت وقال له
 سادى لك العشت الباقية عند من عشت ايام ثم مات المتصدق قبل
 اربع الرسول ذلك الباقي للمتصدق عليه وقال في الدفعية جميع الو
 العشر بين الجسر وبين المتصدق او لا تقع الالة النفع المدفوع واما
 النفع الباقي بيد الرسول لان بيد الرسول كيد من سله ام كيف
 الامر في ذلك **اجاب** في الجسر للمتصدق عليه الاما اعتقه قبل موت الم
 المتصدق واما غير ذلك فلا تقع له **قال** الخطاب عند قول خليل في النفقة
 او ارجلها ما نفع من تصدق على رجل بما يدينه وكتب له كتابا الوكيل
 ليدفعها اليه فقدم على الوكيل بالكتابة بدفع اليه منها خمسين وقال

علي يد الرسول
 كيد من سله

الا وهو ساد مع ذلك الباقية اليوم او غدا جازات المتصدق قبل ان ينفذ المتصدق
عليه الخمسين الباقية من الوكيل قال لا يشك له من حيث ان لا يقضها حتى
ما في المتصدق وليس له اكثر من الخمسين الباقية لان الوكيل بمنزلة ابن
رشته وهذا الامور لا يدرك الوكيل كيد موكله **ويل** عن الميراث اذا تصدقت على ابنتها
وامها بصدقة ثم تزوجت وكملت ذلك منتهى هذه الاكلام **واجاب**
والظاهر ان ذلك من اواد اليها وهي لحيته **قال** صاحب امهات الوثائق في
الكلمة لبعض منساييل الرشد ما نفرد به واشهد وابن نافع عمر الكفاية
ان تصدقت على ابنتها وامها بصدقة ثم تزوجت وكملت ذلك **قال** وقال بعض
ذلك بشت من الميراث المولات وذلك عليها من ذلك **قال** ابن نافع في
تزوجت ودخل بها زوجها واقامت عنده مستترة او اكثر من ذلك ثم قامت
بذلك وقالت ان اكن اعلم ان ذلك لا يلزم من رايته ليهذا الذي وتعلق **ويل**
عن قول الجيسر في جسيمه فيجب الكففة العلية بالبد الكففة الصغرى ما
معناه فلهذا انكر برأعي بين الاصل وفرعه اوبى الاصل والاصل الاخر
واجاب فمعنى ذلك ان الاصل يجب فرعها لا فرع غير ادا ما مثله **قال** ابن
نافع عند قول خليل في الجيسر ويحد فرعها على العفقه فليس من مات منتهى
ما نفرد واخذ من هذه المسئلة ان قول الوافي فيجب الكففة العلية
منها بـ الكففة الصغرى معناه ان كل اصل يجب فرعه ففعله لا فرع غير
وايضاً وكذا ان ترتيب الوافي الطبقات بكثر كعلی اولاد ثم على اولاد
اولاد وهذا حيث لم يجر العرق بخلاف ذلك فيجعل له لان لفظة الوافي
منادى على العرق **ويل** عن الموصي له اذا ادعى على ورثته الموصي ان مور
وشهم الموصي علم بالماله لتدخل فيه الوصية وادعى الورثة عدم العلم
به ما حكم الشرع به **قال** **واجاب** فعلى الورثة اليقين ان مور وشهم ما
على بذل المالك والارث على الموصي كمن وحلف انه قد علم به وتكون
فيه الوصية **قال** الشيخ الرضوي في شرحه بآية فلهذا ان ابن مزيه
ما نفرد **قال** ابن مزيه في ان ادعى الموصي له علم الميت بالماله وانكر الورثة
مقتضى حلفوا انهم ما علم بذلك وان نكلوا حلف الموصي له انه علم ودخلت
فيه الوصية وان نكل لم تدخل فيه **ويل** عن الجيسر في تجوز فيه المغارسة
ام لا وان قلنا بنفعتها حكمه ان الذي بعد الوقوع من التجوز فيه المغارسة
المغارسة الجيسر واذا وقع وتزل بالمغارسة قيمة غرسه **قال** ابن مزيه

في نوازل الارض الجيسر لا يجوز ان تعطى مغارسة لان ذلك يعود الى
بيع بعضها **قال** في نوازل ابن الحاج وان تزل ذلك اعطى للمغارسة قيمته
غرسه فاذا وخلص الارض للجيسر قال ابن مزيه وكما في ان الغرس يقوم
فاذا وبيشرك الغار من الجيسر فممن غرسه تقوم الارض دون الغرس فمن
تقوم بالغرس فيما جاء الغرس من القيمة يكون للمغارسة وبيشرك مثله
ويل عن ابن عمر بنته املاكا واستغلبها وادخل غلبتها مصالحه وانتقلت
بعمارتها بذلك الى موتته ذلك تبطل تلك العروة ام لا وان قلنا بل يحتمل كهل
للمنتحاة ان تاخذ غلة العروة من تركته ايها ام **واجاب** **قال** ابن عمر في
تلك الحالة صحيحة لما يلحقها عدم عرو وجهها يد المهر والمهرت اخذ
غلة تلك الاملاك من تركته والحق اذا ثبت انه ينفقها مصالحه كما قلنا
قال الميراث على خليل عند قوله في الجيسر وحرق الغلة لمع ما نفرد ونوازل
ابن الحاج العروة تاخذ للمنتحاة لا يورثها ما ثبت من استغلال المهر لها
لنفسه واذا خاله الغلة مصالحه ولها ان تلحق من تركته المهر ما اعتكده
من ذلك **ويل** عن ادعى على صهرته انها خلعت لابنتها وهو زوجة غلة
فيما بينه وبينها ففعله بكذا اثبتا بينهما وانكرت صهرته انك قال له
عليها مغالاة **واجاب** واذا ادعى الزوج بذل على صهرته وله عليها
اليقين المشقة بينهما وفي التزوج ولها رد ما عليه **قال** صاحب امهات
الوثائق في فصل اختلاف الزوجين وما ادعى ان صهرته خلعت ابنتها
فزوجته غلة فيما بينه وبينها وله احكامها ولها رد اليقين عليه قاله ابن
لبيد بن ربيعة بن سليمان ومحمد بن الوليد **ويل** عن الميراث في الجوز او الشيخ
الكبير ان الجيسر لها صنعة ولا جيسر يمشيان فيه هلا يجوز لها ان يتصدق
فما جميع ماله ويلزم منه ذلك ام لا **واجاب** فلا يجوز للجوز ولا الشيخ
الكبير ان يتصدق فجميع ماله ولا يلزم منه ذلك ان صدر مثله ان لا يكون
لها صنعة او جيسر يمشي عليه **قال** صاحب تحفة الغائب في احكام النساء
بعض ما نفرد ورويت الميراث في الجوز جميع ما لها غير جائز الا ان تكون من
ذوات الصنائع ما غزل او نسج او غير ذلك فتجوز نفقتها وكذا ان
الشيخ الكبير **ويل** عن الصدقة بيشاها واحد على الجماعة ويسمى مغار
وكبار والحاضر والغائب والحالة ان المتصدق قد مات وانكر ورثته الا
واختلطت الخصام واليمين مع الشاهد في هذا الموضع الباطل ان يخاصمتها

ويجوز مع الشاهد ويستحق الا ان يفسد ولم يفسد الصدقة من الصغار
 والغايبين او لا يستحق الا ان يفسد واما ان يفسد لا يستحق الا بعد اليقين
 مع الشاهد كذا الورثة على ما بين موروثهم على رجل بالشاهد الواحد او
 يستحق يمين احدهم ففكره عن الجميع ابيسوا ولكم الاجر **واجاب** واذا لم
 حلف واحد من المنتصدين على مورثه مع الشاهد ففكره جميع الصدقة ويستحق
 الخالف فليفسد باليمين ويستحق المحابيه فليفسد ايضا يمينه ولا يحتاج
 يمينه ثانيا وليفسد من كان مورثا الورثة من موروثهم **قال** ابن قريظ
 في تفرقة الغضا بالشاهد ويمن احده المدين من مورثه واذا اقام جوا
 عنه صدقة تصد بهما عليه ومنع المأذون والغايب والصغير والكبير فذا
 ما يطالبون صدقة من ورثة الموصي ولم يجدوا عليه الا شاهدة واحدا
 فانه يجلف رجل من مورثه مع شاهدهم ويستحق الصدقة للجميع
 وليس عليه ان يجلفوا المأذون كما يجلف الورثة كذا ذكر المحقق وليس بهذا على
 مثل ذلك **قال** فله فصل في حق الورثة **واجاب** **قال** ابن قريظ
 المدين انما يتصل اذا وقوت التهمة انما لاجل التاخير لا اليقين وهذا
 التهمة متعينة بين الزوج والزوجة **ويل** عن ملك ابيه او امه او اخاه
 اذا خمد من الرضاع هل يحق عليه نصيب الملك كما يحق عليه يدا الى
 عمود النسب **اجاب** **قال** ابن قريظ هو ملك هو لا او غيره كالا يمين من الرضاع
 ولا يعتقون عليه بل يملكونه بالحد من البيع وغير ذلك ولا كس الحق
 افضل نعم الحق حيث هو افضل وعنى الاقرب غير كذا جيب عليه عتق
 افضل وافضل **قال** العلامة الخطاب عند قول خليل في الحق وعنى بغير
 الملك الا بوان مانعة **قال** **قال** ابن قريظ من سماع المشبه ما كذا
 الحق وسعدت يمين ابيك الرجل امه او اخته من الرضاغة **قال** نعم
 في راي وغير ذلك غير قليل له ولا يعتق عليه **قال** نعم **قال** نعم
 يمينه لا خلاف فيه **قال** الجاهل في شرحه على الرسالة اما الاراء والآخر
 من الرضاغة والمشتور ركنه ان لا يعتق ويدين منه انه يعتق على
 القول الشاهد فانكر مع ما حكاه ابن قريظ من الاتفاق **قال** المدرعي
 على خليل **ويل** ما ذكره ابيسوا الرجل الموصي الرجل اخيه او امه من الرضاغة
قال نعم باري وغير ذلك غير قليل له ولا يعتق عليه **قال** نعم ابن قريظ
 هو من لا خلاف فيه **قال** عن المراك اذا سمعت وتعدت على اخوان زوجها

فم
 علي فاستحق

جميع

بجميع كذا المفروضة عليه في المأذون والمستقبل لانهم يحتسبون كذا
 واحدة وعلى ما يرد واحدة فله يلزم من ذلك المأذون والمستقبل
 او لا يلزم من ذلك المأذون والمستقبل فله المأذون والمستقبل
 فله ما لا يملك احد منكم وتبعد وغاية ما يلزم فيه الغرض والغرض في
 التبرعات يجوز ارتبط ابيسوا ولكم الاجر **واجاب** فله يلزم المراك المستفاد
 فله يدا الى المأذون والمستقبل فله المأذون والمستقبل فله المأذون والمستقبل
 المتفق فيه به الارادة والمستقبل غلافه لكونها لم تملكه والتصرف فيها
 لا يملك احد منكم فله وفله وفله في السؤال وغاية ما يلزم فيه الغرض
 المأذون فله ان يمين يدا الى الغرض في الجمل بالقدر المتصدق به بكونه
 قل او اكثر فله التبرع كسبعة والا فلا والجواب على الجمل والغرض الجمل
 بزيادة التبرعات ان يتصدق الانسان على الاخر بما له ورثة من موروثه
 التبرع ما عليه ولا عرق فله وهذا مقتضى التبرع ان يمين به جواز التبرع
 فله لا يملكه الا انفسه وقت الصدقة استقام الشاهد فله جوده
 في ذلك لا يجوز فله الخطاب التبرعات واما قولكم وفله صدقة احده
 ما لا يملكه ام لا فلا يجوز **قال** الشيخ المولى عند قول خليل **باب**
 الضبعة ولم يلزمه اسقاط ما نفعه **قال** ابن قريظ ما لا يملك
 لم تعلق بهتمه ومما يعارضه ذلك قول الشيخ الخطاب عند قول خليل
 في التبرع وثله حين يمينه ما نفعه **قال** ابن قريظ السلام اذا حلف بصدقة
 ما يمينه او يمينه ابد الحث ولا مش عليه ابن قريظ انقضا **ويل** عن علي هبة المراك
 المراك اذا اودعت مالها لصفرته ثم اوقرت وتطلب ولدتها بالنعقة فله
 المولى ان يرد بعلمه الصدقة لاجل ما حلفه من ضرره بالنعقة ام لا **واجاب**
 والابن ان يرد فعل والدته ماله بصلته بالنعقة **قال** الخطاب عند قول
 خليل في النعقة وبالنقابة على الموصي ما نفعه بواذا كان للاب مال فويله
 او تعلق به ثم طلب الاب بالنعقة والمولى ان يرد فعله فله الخصم وثله
 في التوضيح **ويل** عن كذا كذا ارض حازها سبعة عديدا اكثر من عشر
 بن سبعة ثم قام عليه رجل وادعى انه لمورثه وطالبه فيها ثم ادعى انه
 صارت اليه من موروثه بالصدقة واخرجهما وطالبه باثبات حيازته في ذلك
 الارض قبل موت موروثه ومريضه فله يلزم من ذلك مع طول المدة ام لا
واجاب والمشتور والمجول لا يلزم اثبات ذلك لحوال المدة وو

جود الملك تحت يده يحمل الله حازة الك قبل الموت والمرضى **قال** الامام العباسي
 اجوبته **وبل** نعم كانت يد ارض حازة بنسب عديدة اكثر من ارضي حنة
 فقام فيه الان من هو عارض عام بها كذا بلا عذر فادعى انها لموروثه واد
 على المقوم عليهم انها صارت اليه من موروث القاي بالصدقة واثبت الصدقة
 وكحول بخيار تهاب حبات المتصدق هذا يلزم اثبات الجدة **قال** الجواب
قال ابن الحاج شون تبطل الصدقة بعد خيلان المتصدق عليه جبال
 المتصدق وصحته وقال مكرن واهب الصدقة ناذرة اذا كانت بيد المتصدق
 عليه حين الخصام ومن اراد اخراجها من يده على ان ذلك انما حاز بعد
 موت المتصدق او مرضه فلا يقبل منه الا يمينه تقوم له وهو المتصدق
 اخول لان دعوى القايه ان كان اجنبيا غير شريك تبطلها خيلان الحايين
 ودعوى الصدقة مع ضمير الجارة كافي **وبل** نعم محل نصف ماله لولده
 ثم عقد عليها النكاح اعني حلة بذالك عند عقد نكاحه ثم مات الوالد واخرج
 الدين لان الممحول ادعى ان يده انتمت والباقى يكون فيه الدين والارث
 ومنعه الورثة من ذلك والباقي بعد اخذ الممحول نفقه يوفى بالدين و
 اكثر والحالة ان الممحول علم بالدين ان كان قبل ختمته به لا يبدى الدين
 اخراجا او بالخلية اجيبا **ولم** الاجر **واجاب** اذا كان الامركا وصفت
 من علم الممحول بالدين ان كان قبل ختمته او اصبغ الدين الفحل علم به
 الممحول ام لا وجب ان يبدى الدين ثم بالخلية ثم بالميراث وان لم يصبغ الدين
 بين الخلقة يبدى بالخلية ولو بقى المال ما يوفى الدين لا يبدى بالخلية اذا
 صبغها الدين لها فيه من الضرر على ربي الدين والورثة لظروا الاستحقاق
 عليهم **قال** اجوبته الجزولي في ترجمته النكاح والخلية ما عده وعن
 ابن مسهل كسنت الي شيوعنا بفرطية سمعة اربع وخمسين واربع مائة
 فيمن غلب لا ينفذ خلقة ان عقد عليها النكاح **وقال** ثلث ماله له خلقة وكان
 ماله ثلاث مائة دينار اصولا فيمتها ذلك وعليه دين مائة دينار ثم مات
 الناحل فقال ورثته الممحول انما له الثلث بعد دينه وقال الممحول
 بل ثلث ماله كله وفي الثلثين متمتع لدينه **قال** ابغات ان كان الدين
 قبل الخلقة بالدين مائة والممحول ثلث ما بقى وان كان بعد ما جله ثلث

فم
 علي بطلان الورث
 فدل على ان الورث

الجميع

الجميع والدين بعدها بالثلثين وان يفصرا عن الدين وامتنع من ان يستشع
 الدين من ثلث الخلقة لان اداء الدين ورث واجب والخلية والتمتع وعقد عليها
 النكاح وكثير من الفقهاء يقول لانها لا يجرى كسائر العطايا والله اعلم
قال ابن القطار ان كان معلوم المال وقت عقد الخلقة ثلث ماله للممحول
 ويخرج الدين بعد ذلك لان المال ماله هذا مذهب مالك **قال** ابن ماري
 انما للممحول ثلث مال الناحل يعلم الدين لان الدين ليس من ماله **وابد** ومن
 اجوبته العباسي اذا اشرك الاب او لادى ماله فان ذلك رتبة منه للمم
 فيه الشراكة وهي مفيدة وان المولى يوفى على عدهم يدل على ذلك قول
 الشيخ خليل وان اشرك جليلان المولى على النصف لما كان لاقسم الا بالجارحة و
 مع تزوج ماله لا بعد تلك الشراكة بذالك حوز لمسلم من ماله الا ان
 لان حقوق الزوجية متعلقة به اليه من صداق ونفقة وغيرهما وبذلك
 مذهبنا لا جلتها حكمه حكم النكاح لا جلتها **وبل** من الصدقة لم ينعق فورا انا
 هل ينعق للجارية ام لا **واجاب** والصدقة تحت الفروان لم ينعق للجارية لا
 انها ليست بمحض الصدقة **قال** العباسي في اجوبته ومن لم ختم الفروان
 لا يحتاج للجارية نفقه ابن العربي في شرحه للتلخيص **وبل** عن رجل تصدق
 بجميع ماله لاولاده الذكور وشركه عليهم تعيين الاخوات فلا فيه ولا تنهي
 على مذهب اراكمناز خليف بالخلية والاشترى هذه الصدقة اذا جازت عليه
 لا يطلها هذه الشراكة او يفي بالخلية بهذه الشراكة ولو جازت **واجاب**
 ان هذه الصدقة بالخلية بذالك الشراكة ولو جازت ليجعل قدر الجواز لان الشراكة
 تدعى قدر ميراثهم وهو الذي ان يكون ميراثا او لا ذلك شرطه على الذكور
 والذكور ادعوا خلافا ذلك ولا يخل ان ادعى البنات مقدار ارارتهن من
 والذين ان يكون ميراثا او يودى ذلك الى ان لا تكون للورثة فابدية بل يقال
 فابديتها بتعيين هذه البنات على الارث ذراهم او هو مقصود الاب بالقد
 فقي لان مقصود الاباء بالصدقة على الذكور من ماله البنات من جلد الامنة
 من الرباع والعقار **قال** العباسي في اجوبته والاب اذا وهب للذكور من
 اولاده ماله شاركه عليهم تعيين البنات غير مير قدر الجواز فولاوا خلف
 قدر ميراثه ان غير تاجد ولا مسقط حقهم منه ان ورثه جازا لم ينفذ
 حقهم فكذلك سائر الورثة لان ذلك على ملك الواهب يورث عنه لا يمين
 عند عدم الحوز ومحول الامتناع وتزوج بعضهم لا ينفذ الحوز لعدم صحته

فم
 علي وادى

فم
 علي صدقة
 ختم الفروان

عليه وصية من انبذت من انبذت مقاتله هل يجوز تنقيحها
واجاب بوجوبه من انبذت مقاتله لا يجوز للانداء ايمن من جات فلا يجوز
 ملقته **قال** الشيخ المواق عند قول خليل في الجايات وان تعدد المباشرة في
 المقاتلات ما نفى وعن يمشون ان وصية من انبذت مقاتله لا يجوز وعليه قوله
 لا يرث ولا يرث **قلت** نعم لا يرث من مات بعد تنقيح مقاتله وقبل موته وان
 يرثه من زاد بعد تنقيح مقاتله وقبل موته **قلت** عن الرصينة اذا قال الموصي
 فيها اشهد واعلى ان يطل كل وصية تقدمت والحالة ان قد اوصى وصية
 قبل هذه وقال فيها الرجوع اليها ابدا هذا يطل كل وصية تقدمت ولو
 شرط فيها لا ان لا رجوع اليها ام **واجاب** بوجوبه فكل وصية تقدمت علي
 ولان جميع الوصية بركات الا اذا كانت الشرط فلا يطل لغيره لغيره على المدة
 عليه ولم الموصي عند شرطه ولفظ لانه عز وجل يا ايها الذين امنوا
 فوا بالعهود التي كنتم تعصون **قال** الشيخ المصنف عند قول خليل في الوصية
 ورجوع فيها وان يرضى ما نفى قال في التوضيح قال في الرثايق المجموعة اذا
 قال اشهد والماء قد اطلت كل وصية تقدمت وانها يطل الا وصية قال
 للرجوع فيها **واية** قال صاحب امهات الرثايق وحكم الصدقة في المرض في
 حكم الوصية وجوز وحكم التثنية في المحنة وجوز وثمة الخلاف فيمن يرضى
 تشييد المريض ووصيته اذ يقع له الرجوع عن الوصية ولا رجوع له في ثلث
 تنفذ بعد وفاته ولا يحتاج الوصية الى اوصية او الوصية للذمي هل
 يجوز عليها الممسك اذا صدر منه في الكلام **واجاب** فلا شك ان صاحب الصدقة
 او الوصية المسلم للذمي يوجبه عليه اذ لم يعل وعرضي ان تولد فلو قسم للا
 سلام **قال** الشيخ المواق عند قول خليل في الوصية والذمي قال ابن رشد لا
 لا خلاف ان الوصية للذمي امر على كل حال ومثل الوصية الصدقة **قلت**
 عن المحسن او غيرهما من المعاملات التي لا تلغ الا بالخير في هذا يكون كرا
 المحسن عليه او التصديق عليه في ذلك المحسن او الصدقة لغيره **واجاب**
 كرا المحسن والتبرعات كلها جاز لربها **قال** صاحب امهات الرثايق قبل
 فصل المزرعة ما نفى عقد الكراة في المحسن والوصية والصدقة والغاربية والى
 بعضه قوله **قلت** عن الموصي له اذا اذني عليه بعض الورثة ان الوصية التي
 اوصى له بها موروثة ثم تولي وجلة ليرد الموصي له بعض الورثة دون
 بعض وان الموصي يستل كيف يوصي لبعض الورثة دون بعض حتى لم يجد له

عليه وابق

الصدقة على ذمي

نحو

جدا او اوصى بذلك لصاحبه ليرد على من شغف فيه من بعض ورثته دون بعض
 وهذا كله مما دعوى بعض الورثة دون بينة على دعواه فلا يطل رده الو
 صية بذلك لانه سواء كان او لا يطل عليه لان حصة الكس لا يقر به لانه من
 امور المفقرة التي لا يعتد بها الشرع وان قلح بصحة ما على الموصي له اليه
 لبعض الورثة على رد دعواه ام **واجاب** واذا ثبت ذلك باقرار الموصي له
 او بالبينت عليه بالوصية باطله لانه من فعل الجاهلية والا فلا لانه سواء
 الكس لا يعتد به ولا يمين تلزم الموصي له للورثة اذ اتهم بذلك ولو
 حلفوا لم يلزمهم وان كل عدل يمين بركات الوصية **قال** ابن رطلال في نوازله
 في عين تلك النازلة لا اشكال في بطلان الوصية ان ثبت ذلك باقرار الموصي له
 والا فلا تنفذ الوصية بسوء الكس ونحو اصح في الغيبة تولي الميراث
 على الورثة لا الكس على ابي رشيعة على القول بان يمين التهمة لا تلزم ولو
 حلفوا لا دعوى عليه لم يثبت اليمين قولوا واحدا **قال** المازني فان كل عدل
 اليمين اذا وصيت بركات الوصية ونحو اصح ايضا ان صدق الموصي له
 الوصية للورثة جاز للورثة اخذ به لانه يمين منه سواء كان الموصي له
 غنيا ام لا يضمن ان الوصية بنسبه ام لا لان الوصي يكون للغني والفقير **قلت**
 عن الوصية بالثلث اذا اوصى الموصي بها بشئ لبعض الورثة او جرس
 شيئا او اعتق او تفدى بشئ او اقر به ثم غدر فسد ما له من الورثة
 مع المدعيين بذلك عند الفاض حتى حكم القاضي بطلان ذلك او بعضها
 الا الوصية بالثلث فهي صحيحة ثم ادعى الموصي له بالثلث ان تكون الوصية
 في موقوف الاشياء التي حكم القاضي بطلانها لانها من اموال الموصي وادعى
 الورثة خلاف ذلك لان ذلك المال لم يملكه الموصي لانه اعطاه لغيره ثم
 رد الورثة بالخلاف ما حكم الشرع في ذلك **واجاب** فكل مال اقر به الموصي
 لغيره من الورثة او غيرهم يرضى به وان كان من اقراره او صدقة او جرس
 او غير ذلك يرضى به ثم رد الورثة فلا مدخل فيه للوصية بل يكون
 ميراثا لانه مال لم يملكه الموصي **قال** الرضا موكفي شرح فرائد ياب الوصية
 ما نفى وقال ابن علقا في شرح فرائد ابن الشارح لا تدخل الوصية في دين
 الميراث في مرضه لبعض ورثته فرد الباقي او اجازة له وكذا لا تدخل
 فيما اقر به في مرضه انه كان معتق في صحة اذ ان كان تصديق به في صحة
 فرد **قال** ابن رطلال في كتاب الفتيحة قال في مرضه كانت تصدقت بدار

٧

٢٠ حتى على ابنه ونحوه من لا يجوز له عكبة المريض بكل افراو وترجع ميراثا
 ولا تغل فيه وصيته ولا تغل وصيته لاجنبي فيما رخص وصيته لو ارث ولا
 تغل الوصايا فيما رخص بعض الموصي لهم بعد موت الموصي بل يرجع ميراثا
 لان حصته التي في يده كمال ما يعاين **ويل** من عن الصدقة اذا كانت لاولاد
 واولاد اولاد غير معينين بغير عكبة حكم العيسر او جملتها القليل
واجاب واذا كانت الصدقة لغيره ليس بغير محصور **ويل** من عن جملتها على
 على ما يعيد التخيير او جهة لا تقطع **قال** ابن الزلي وان كانت الصدقة على
 محصورين محصورين مما يتوقع انقطاع كقول علي ولد فلان او فلان وولد
 فيمتلئ فيه فبمسا عن ذلك وغيره وهو جبر موبد ترجع مرجع الاجناسه
 قال ما عاشر الامام باقر عليه السلام رواية ترجع لافري العيسر عليهم السلام وقيل
 حكمه حكم العيسر **ويل** من عن عكبة من كانت له مئة او مائة كور ثم تزوج اربعة
 منسب وانما على ذلك واحد منسب سبع ماله عند نكاحه ثم اشتهد الاب انه اعطى
 لاثني الباقين لم يتزوجا مثل ذلك لثلاثة واحد منسب ثم مات الاب قبل ان
 الولد بين الاثني الباقين ماله وجاز نكاح ابائه وتعيينه بالشفاد
 عليه فلا يرجع الجميع عكبة المكويد وغيرهم او يقع عكبة المكويد دون
 عكبة غيرهم او بكل الجميع **واجاب** فاما حصته المتزوجين صحبة لا قرا
 نهما عقد النكاح فاما حصته غيرهم فلا يرجع الابا لغيره قبل المانع وابرارها
 واشهد عليها وقد تم على المستلقة على بن زياد فمما كان فيسبها اولاد
 له واعطى لكل واحد منهم من ماله فكل واحد منها مائة واشهد ان لم
 بقي من اولاد الصغار من لم ينكح ماله مثل ما اعطى له انك ثم مات الاب
 فقال ان ابن زعم شيئا من ماله واشهد عليه عاز والاولاد لا تقدر له ماله
 على بن زياد في سماعه عن ماله قاله **والجواب** قاله الجاهل في
 اجوبته المحوزة المتفرقة يغني عن القول في غير ما تحت يد الحارث بن عبد الله
 واما ما تحت يد حنينه فلا يلزم القول غير الحارث بن زيد في الجاهل واقفا
 مواضعها يصدق فيما عاز بن علي ما عاز ابن فلان ولا يكلف باليمين عليه
ويل من تصدق على ابنه الطاهر بشفقة من العفة او العروضة واري الى
 الشهود في ذلك ثم مات الاب ولم يوجد ذلك تركته ثم طلب الابن المكويد
 المتصدق عليه بذلك اخذ فيمته ذلك من تركته ونارعه ورثته في ذلك
 ماله ذلك **واجاب** واذا اراد المشهود في ذلك قبل موت الاب ولا يمين

علي واري

للورثة

للورثة ان الاب اخذ في ذلك قبل موت الاب او بعده فانه يفضي لابي فيمته
 من تركته **قال** الامام المواق عند قول خليل في القديعة الاكثر كعشر
 بسنين ما نفقه قال ابن سبيل من تصدق على ابنه الصغير بشيئا وارادها
 المشهود ثم مات ولم توجد تركته ان يفضي لابنه فيمته تركته **ويل**
 عن المراك اذا وفت بالتماع على وجه الجاهل والكهنة وخلافة العار وعل
 يلزم مائة الكاهن **واجاب** في ذلك لان لها ولا عذر لها في ذلك **قال** ما جاله
 امهات الوثائق ومن الجزولي قال القابسي اذا وفت المراك ما التما على
 وجه الجاهل والكهنة وخلافة العار اذا غلت عليها جماعة من الناس ان
 في ذلك لان لها ولا عذر لها فيما اعتبرت به **ويل** من الرجل تصدق على ابنه
 الصغير بشفقة العبد ثم تعدى عليه الاب وبعده ثم مات الاب قبل ان
 ياخذ من ماله والاب نصف قيمة العبد **واجاب** فلان ابن ياخذ من تركته
 ابيه نفق قيمة العبد التي تصدق عليه بنفقة لان صدقة عليه صحبة وهو
 التي يجوز له وقد نص عليه ابن ابي عمير في احكامه بقوله في سماع عيسى
ويل عن ابن القاسم عن رجل قال غصب هذا ثلثا لاني صدقة وثلثها
 سبيل الله صدقة جافا مات في يده ثم مات ابا عيسى فاما ما مات وانه
 صغير **جواب** فقال صدقة الابن ثابتة ما عذبه من ماله واما الثلث التي
 لم يبع في سبيل الله فهو لاشي تحمله لانه لم يخرج من يده واما صدقة الابن
 فهي جارية له لانه الجاهل بتركه قاله **الجواب** **ويل** من تصدق بدار على رجل
 ثم دفع له مفتاحها ليكنها ثم مات المتصدق قبل ان يكره المتصدق
 عليه تلك الدار وبعد اخذ مفتاحها وهذا اخذ المفتاح يكون جازي ولو لم
 يكتسب ام لا يكره من المكتسب واما دفع المفتاح فلا يشي **واجاب** قد وقع
 المتصدق والمتصدق عليه معا في الدار جازي لهما ولو لم يكتسبا ولا يقع
 المكتسب **قال** صاحب امهات الوثائق ومن احكام ابن سبيل في سماع عيسى
 من تصدق بدار وبيع مفتاحها للمتصدق عليه ليجوز تركه في الدار
 وان لم يكتسبها **ويل** عمر له العبد ثم مرض العبد مرضا يخاف عليه منه الموت
 ثم اعطاه السيد في تلك الحالة ثم بعد ذلك برى العبد من مرضه فهل هذا
 الحق صحيح ويلزم ام لا وان قلتم صحيح فهل يجوز عليه ام لا وان قلتم يجوز
 عليه فهل جازع عن المريض فاجرت عن العبد **الجواب** والعبد الممقوق
 في المريض ان يبره منه وعاد فلا شك انه يحس عليه احكام الحرية ولا يبعد

٧٢

ويكون عتق عتقها ويوجر عليه مقتضى انكرا جراح العتق والمريض به واحد
ام لا كما ذكرتم في السؤال **قال** الخطاب في عتقته على غليل او لا باج
العتق **قال** في المسألة الملقحة لو اعتق من سائر الموت الظاهر صحة
العتق انه لو عتق لم يحد في ما يترتب عليه احكام الحرية في النكاح
هذا بخلاف من الشواهد العتق ثواب ما اعتق صحها ولا شك انه غلصه
مع الرق **فتبين** بعد اجوبة الجزولين وفول الموصية وصيت بالثلث
فان لم يكونوا رجعت لا فله ايضا **قال** عن المراكاة ان تصدقت على
اولاد اجتهاد بحالة انها تجوزت من اجتهاد بالجمعان هذه الصدقة في
قصة صحيحة لم باطلت كونها كصدقة للمدين اجبو او كمال الاجز **واجاب**
فان صدقة من المراكاة ليجوزها او اولادها بالطلقة لانها كصدقة المدين لان
الصدقة على الاولاد كالمصدق على والدهم ولد الا لارث اليها من اولادهم
لان اقله ان يوصيهم على احد القولين للثمة **قال** العباس في اجوبة **قال** عن
المراكاة تصدقت على اولاد اجتهاد جميع ما جرى الارث اليها من ابوتها او
لحالة انها تجوزت من عدم ومن ايسرهم يجوزها فاعلم تلزم هذه الصدقة ام لا
الجواب ان الصدقة على اجتهاد او اولادها لا تجوز ولا تلزم لانها هدية هذه
يان وقد نزع على ان لا غير واحد كما الشيخ غليل في عتقه بقوله وعزم هذه
بنته ان لم تقدم مثلها وقال بعد ايضا في جواب سؤاله اخر طاعة ودين
هلال وغير من اصحاب النوازل اجابوا بعدم صحة هبات الاخوات والعم
لعمارة لا خوتهم اذ كان المتصدق عليه من جهة النسب المتصدق بها
جهنمت به فلا تلحق لانها هدية مدين والمذكورين يماسونتها لا افعال
محالة وقد ذكرتم في ادوار التعليل صاحب امهات الوثائق ان هبة
النساء لا خوتهم هي هدية مدين وورثتهن بمنزلة نفع ولذا انما يحكم
بغلال انصا بهن **قال** عن اوصت بثلث ماله لاولاد ولدتها وان لم يكن
معها ان لا خوتها ثم ماتت ومات احد الاخوة المذكورين بعد هاتين
ماتت الولد المذكور ولم يترك اولادها لانهم مع ارباب الوصية والميراث
اليه هذه الوصية هل ترجع على الباقي من الاخوة دون الميت او ترجع
للباقيين ورثة الميت من الاخوة يقومون مقامه **واجاب** بالمعنى
مثل هذه الوصية يوم موت الموصية لا يوم موت ولدتها فترجع تلك
الوصية على جميع الاخوة ويقوم ورثة الميت مقامه ويأخذ ورحمة

ولا

ولا يأخذون الباقي من الاخوة **قال** البرزلي **قال** ابراهيم عن عبد المراكاة او موت
ثلثها العقب ولدتها وان لم يعقب رجعت الى الاخوات ثم توفيت وتوفي احد
الاخوة المذكورين بعد ذلك ثم توفي الاول ولم يعقب له يكون حكمها الميت نقل
للورثة الموصية او لورثة الاخ الميت **قال** بطله من ذلك لورثة الموصية
ومثله اجاب الشيخ الفخري في جعل الحكم بينهما يوم الموت لا من يوم
الميراث وهو منصوص عنه ليس قالوا في نص **قال** عن وصية من انفذت مقابلته
فلا تجوز وتنفذ **الاجاب** والمشموران وصية من انفذت مقابلته لا تجوز
لانه لا يرث ولا يورث وينفسر من هذا مقابلته مات ولم ترخر خروج روجه
قال المواقف عند قول غليل في الحديات وان تعدد البائس في الكمالات فما
فعله وعرضه عن ان وصية من انفذت مقابلته لا تجوز وعلى قوله لا يرث ولا
يورث **قال** عن الوصية اذا لم يذكر فيها جسر ولا صدقة والوصية لم يسئل
من المعينين بل تحمل على الجبر او على التملك ام كيف امر بها **واجاب**
بالوصية اذا كانت على البصيرة المذكرة وانما تحمل على التملك **قال**
تكميل النكاح ومسايل الوصية من هذه ان لم يسئل كونه وفعله ولا
صدقة على التملك اجمل **قال** شارحه ولعله الوصية لمن يولد من
المعينة اذا لم يذكر فيها العتق فيسرى ولا صدقة فان البنت لم يملك في ما
علمت انها حرة على التملك لكونها الوصية لجماعة المعينين فيقسم
بينهم فمسئلة ملك على النساء لا يورثه فيسرى على غني **فايد** **قال** ابو
الحسن التبرع بالمال من غير سوال والظنوع ما كان عن سوال نقله الى
الشمسوري اول باب الثمان **قال** عن تصدق عليه بدين وانه اذا
بين ردها وكفيل فلا بد غلال في الصدقة اعني ان يأخذ ردها المتصدق
عليه حتى يأخذ الدين كره الدين **الاجاب** **قال** الخطاب عند قول غليل
في بيع الدين وما ضر الا ان يقر ما نفعه وما نفعه له دين وفيه رهن او حيل
في بعض الناس اقوى بدخول الرهن والحيلاء **الاجاب** **قال** عن تصدق بدين
اثر من ابيه والاب حي صحيح على رجل ثم مات الاب والابن بعده نقل رده
الصدقة فلا يترتب **الاجاب** **قال** ابو عمر ان العاقبة له الرجوع **قال** عن
اوصي بثلث ماله لثلاث فلا بد ان يشارك فيه الذكور والانثى **الاجاب**
المشموران لانه لثلاث **قال** ابو عمر ان العاقبة له الرجوع **قال**
ثلاث وفيه غلظ لقوله تعالى يا بنى ادم لان لعنة يا بنى ادم قد

خلافي الذكور والاناث **ويل** عن الجسر عن اولادهم ولاكن تغاوتوا وتخالجوا
 في الاولاد لا حيدهم اربعة وللثلاث خمسة وللثلاث اثنان ثم تنازعوا على فيه
 فسمتة في الجسر على واحد عشر جزءا وهو عدد رويهم واولاد اثنى
 اداء بغلا كل فرع فرعة ابيه الاصل وهو الثلث اكل كل واحد يقوم مقام
 ابيه **قلت** الاولاد اكثر من اهل الامر كما قال الاولون او كما قال الاخرون
واجاب والمشتور في المسئلة ان كل فرع يقوم مقام اصله ولو تغاظوا في
 الاولاد ولا تنقض القسمة بموت احد منهم او بزيادة الا اذا انقضت احد
 الاوصياء صول واماموت الاعقاب فلانا ثلثه وكذا الاولاد **ومن اجو**
 بة الشيخ ابي اللشاذ على الاجمعي ما نعه قال رحمه الله من جسر على ثلاثة
 الناصر ثم مات احد من ثلث بنين والثاني عن ابيه والثلث عن ابيه
 واحد والرابع ان الجسر جسر على اولادهم واولاد اولادهم بانه
 يستمر كل فرع عما يده ابيه ولا ينقطع بغيره ولو تغاظوا في الاولاد كما
 حقه العلامة ابن شامة ان الترتيب الوافقة في الجسر الوافقة في غير
 هذا معتبرة في كل اهل فرع فكل فرع من بعد كل واحد ولد وليس المراد
 ثم من بعد جميعهم على اولادهم كما ذهب اليه ابن الحاج وذهب اليه ابن
 رسته هو الموافق لما درج عليه العلامة خليل في غفره **قلت** ذكرنا في
 عرفه رحمه الله ابن رسته وكلام ابن الحاج ودليل كل واحد منهما الى
 ان قال رحمه الله وكل من مات وانتقل نفيه لفرعه بانه يستمر بيه و
 لو مات بقية الكفة العليا يستمر نفيه الميت او لا ينتمى الثلاثة ونفي
 الميت الثاني لولديه ونفي الميت الثالث لولده كذا في حقه شيخ
 مشوخا تلج الدين اللقي في الران قال رحمه الله على ما لا يري رسته ان التز
 نيب متعين بين كل اصل وفرع فكل لابن جلة الاصول وجلة الفرع
 وع لا يستحق فرع مع اهل ولا فرع غير مع فرع بل ينحصر استحقاقه في
 كل اصل وفرع في الاستحقاق خاصة بغير كل فرع في غير سواء ولو اتى
 الموت على جميع الاصول والخروج عن هذا اذا تناقضت الفرع والاستحقاق
 في الي السوية يخرج عما يشهد الوافق على رتب بينهم وبين اصولهم
 بن وحموه **قلت** وما يوجب هذا او يعارضه ما في مسئلة اولاد
 خلاء ابيه معونة الاخوان للرسمو رحمه الله **ويل** عن اوصال الاولاد
 ولدا او لاولاد اولاد الذكور والاناث ثلث ماله حيث كان واين كان

كلام

وان

وان انقضوا يرجع لافاريه الذكور بالنايب والاناث بالاستغلال حتى
 يتجرب من تزوج منهن بلا حق لها الا ان كلفت او تابت ثم انقضوا
 الاولاد الذكور والنايب الا ابنت واحدة متزوجة فلانا عدة هذه الوصية
 وان تزوجت لعدم اهلها الا هي او تاذ خذها الا فاري كما قال الموصي او
 توفي غلبها ابنة غلة الوصية حتى كلفت او تابت وتاذ خذها وماتت
 فيما خذها الا فاري ام كيف الامر **الك واجاب** والغلة الناشية من
 تلك الوصية للافاري فلانا خذها البنت لوجود شرك الموصي وهو
 الشريخ ولا توفى عليها حتى تطلق او تابت بل ياذ خذها الا فاري
 الى ان ترجع وارفع شرطها خذها منس **قال** ابن رسته في نوازله قال
 ابن القاسم قال ما لك في التي جسر الحايكة على بنين الذكور والاناث من
 تزوج من البنات فلا حق لها الا ان تردت رادة ثم هو بعد ذلك جسر
 على الموال في مات البنون كلهم الا بنت واحدة متزوجة ما يضع بالغلة
 قال تكون الغلة للموال حتى ترجع الا بنت ولا توفى الغلة عليها او
 ومثله الشيخ الرعي في تاليفه على الاجامير في الامم العتية عروفا
 بحرف

الفصل الثاني في كمال الجنايا للشيخ والفصل في النكاح والقهر وما يتعلق بهما

عن تد مين المواله علي وجهه ماتت هذا لورثتها بعد اليمن او الفو
 في علي الزوج او لاشية لم عليه لكونها ما مور اباد ايتها **واجاب** ليحرف
 الزوج لورثة الزوجة بسبب تد مينته عليه لاشية لانه ما مور بضرهما
 اذ بالعلمان سبب التدمية ضربه اياها بالاضرب الشرعي لا تدمية
 معذرة وان تكون معذرة التدمية ضربه او ضربه او جوار **قال** صاحب الام
 اجبات الوثاي في الدماء اذا امت المواله علي زوجته الجسر عليه الفو
 في ذلك لانه يضر بها لان الله له فيه لقوله تعالى واخر بغيره وقد يتصل
 في ذلك الضرب بالموت فيوفد قال رسول الله صلى الله عليه وآله والحدود
 بالشيهاة **قال** ابن رسته في هذا الذي تعلنا في من شيوخنا **ويل**
 عن الام اذا امت ابنتها لولدها حتى ماتت فله تفضل به ام **واجاب** في الام
 تفضل بموت ولدها بسبب منعها ابنتها حتى ماتت ان قدمت بذالك
 موته وان قدمت بذالك تغيبه بالدية على ما قلنا **قال** الزرقاني في

٧٥

قول خليل ومنع طعام وشرب ما فيه دخل منع الشرب منع الام ولايتها
 لمنع ما في فقتله ان قصدت موتها مجرد منع فيه والدية على عاقبتها
ويقال عن التذممة اذا كانت للعداوة بين المذموم والمدعى عليه فكل تكلم التذممة
 ميتة بذالك ام لا وهل المذموم عليه تلج عليه التذممة وان لم يكن منه بذالك ام لا
واجاب ولا يابىء للتذممة على المدعى عليه اذا اثبتت العداوة بين المذموم
 والمدعى عليه لان من شرب له صحة التذممة بغير العداوة والمدعى عليه لا يقع
 عليه التذممة الا اذا كان متوقفا بذالك والاولا **قال** صاحب امهات الثواب في
 ترجمه الدماء ومن الميم من شربكم التذممة ان لا تكون بين المذموم والمدعى
 قبح عليه عداوة والاولا يصح وان يكون المدعى عليه من يقيم بذالك والاولا
 يصح **ويقال** عن قول الرجل لو جئت بالشيء ما فقتلت لك ما ياتلزم
 فكل يكفر بذالك او لا يلزمه الا لا يثبت **واجاب** وقال بل ذالك يعود بخاصة ولا
 يكون بذالك كافر **قال** الزرقاني عند قول خليل في الردة ولو شرب ملك لم يشبه
 ما نفرد ويؤدى من قول الرجل لو جئت بالشيء ما فقتلتك ما قبلت **قول** عن
 المداح الخ يقطع لانه القبيح لو اخرج الدراع من راسه او ادخل السكين
 في جوفه او عينه او في جوف غير ما حكمه ذلك بعاقبة على ذالك وينبغي
 عند اذ ذالك كشتمها واذا اقلنا بغير ذلك فاعلم ان **واجاب** لا ادرك
 ما افول في فعل ذالك هو مخرج ذالك بقتل ام لا نعم ان كان ذالك
 بغير بقتل فاعلمه والا عوف ولاك ما خرج ما حضر في الوقت من الفعل على
 المدونة **قال** المواقف عن قول خليل في الردة وشتمه والمدونة ذالك يقطع
 اذ ذالك الرجل او يدخل السكاكين في جوف نفسه ان كان بغير اقل وان كان
 خلا لغيره عوف ان كان بغيره **الشرع** **ويقال** عن قول الرجل لعبيد الله الي
 ادم ما ذاك يلزمه ذلك يكفر بذالك ام لا **واجاب** فقال ذالك يقتل الكفر لانه
 لعبيد الله ما اتيه الله وهو نوح عليه السلام **قال** الزرقاني عند قول
 خليل في باب الردة او يابى العكس او ضرب ما نفرد **قال** ابن محلمان وانما
 لو قال لعبيد الله الي ادم فانه يقتل كما نفرد بما في عن ابن الفخام من ان
 لان في بابه بينا وهو نوح عليه السلام اذ هو اب لم يبعه فوله ملولوا
ويقال عن الجدة اذا قتلت ولدك في اسلامه مسيد لوالد المقتول لم يقتل
 منه لان العبد جيبا حتى تم ان والد المقتول ترك ذالك العبد وكسبه ولم
 يقتله لذالك العبد مال هذا يكون العبد وماله في الجنازة او لا يكون لوالد

فوقه ولا يثبت

المقتول

المقتول الا العبد واما المال فليس **واجاب** في المسئلة قولان في المدعي
قال الخطاب عند قول خليل في الجدة غير الولي كما نفرد وان قتل ولي الدم
 العبد فله اقل من ماله لمسيء وان امتحيا لكان ماله مسيد فماله
 لم يول اسلمه فله تبعه ماله **قال** الزرقاني في قولان في العتبية **ويقال**
 عن الجرح اذا اقل له من ضربك وقال لا ادرك من ضربك ولا امر قد تم قال
 بعد ذالك فكلان وعينه ذلك تلج تدمية عليه واذا مات بجلع معها اوليا
 ويفتقرون منه او يتطل باخبر ابيه في المثل **واجاب** في تدمية مثل هذه بالخط
 لا عمل عليها ولا تستلزم الفضا **قال** الخطاب عند قول خليل في الجدة
 قتل في ذلك ولو قتل الولي الجرح من ضربك وقال لا امر فله ولا اخ من ضرب
 فيه ثم قال بعد ذالك فكلان والتذممة بالحلمة **واجاب** قال ابن عرفة من قتل
 يوه بجو لا يجوز له ترك المداوات وان تركها حتى مات وهو من معن فقتل
 النجس بخلاف من قطع يده فله ترك المداوات حتى يموت والله على
 قاطعه نقله الخطاب اول باب السرقة **ويقال** عن العبد الممتق بعقد اذ اقله
 رجل ما ذاك يلزمه ذلك القيمة رعا الملاءمة منه رفا او فود رعا للمعتق الممتق
 منه وان قلع قيمته من باخذه فله رد الرق او رد العرق او تقسم بينكم
واجاب فمعتق بعقد اذ اقله فتمم وعلم فانه قيمته لان الفضا في ذلك
 القيمة باخذه من تمسك بعقد العبد بالرقية لانه لم يعتقه الا بالاجر
قال صاحب امهات الثواب عن قول العبد الممتق بعقد فقيته كلبه
 لمسيء **ويقال** عن الرجل قتل اخا له شقيقا عيا ذباله عدا وانا وكفلا وعند
 المقتول اخوان اخران غير فاته والخالان المقتول كان جرحا ولم يمت
 في مسامحة وسج لا جرحه وقال له مسحت لك في ذك من
 فليكن بينك وبين اخويك ثم مات جرحا الله ذلك يمسك عنه القتل فكل
 السماحة وبها يبرئ منه فليكن بقوله ذالك له ام او ان قلع بعدم الارث
 منه فوله يورثه فليكن بين اخويه ويعطوه ويكون وصية لانه ليس ذاك
 رقا والوصية لغير وارث تجوز او كيف الامر في ذالك اجيبوا فلكم الاجر عند
 اليه من خسر **واجاب** والله الموقوف للصواب فذالك الفاتل عفا الله عنه
 وعند مسامحة عن القتل بمساحة المقتول ولاكن لا يبرئ للتممة ولا يابى
 فذالك النوب من ثلثة وصية لانه وارثه بالمساحة واسقطه الشرع
 من الميراث بالقتل ومن الوصية بالمساحة واسقطه القتل للتممة

77

فمن
 على واپى

الشارح باجاء النعمان وروى في حقه في المال ولا يتفق الا بسبب قوي
 حقيق الغاب في امور الدينونة ان يحمل فيما يتفق قصد فاصدق كما
 كثر من المسائل كقوله **قال** الشيخ الخطيب عن قول خليل
 الجراحي ولا فائدة عمدا ما نصه واذا قامت بينة على وارث انه قتل مورثه
 عمدا اقراره وانما يقع في ابراهم وهو يجوز ان لا يقتل به ولا كذا لا يرث
 بواله ولا يكون نصابه وصية له من الثلث لانه يترحم ولا كذا لو لم يرث وقال
 فيمنه ما لم يرث به وله وصية في الثلث لانه يترحم وصية لغير وارث **ويل**
 عن الرجل مات عمه في جاز والد بعد بغير ثلثة اشهر عن والد التز
 كور وبنته ثم طلبت البنت نفقتها من مال والدتها وعمها المذكورين مات
 قبل موت ابنتها ثم ادعى الابن ان اباه الذي قتل عمه المذكور لا يرثه
 ليرحم البنت من ميراث عمها بواحدة ابنتها وامه في نفقتها ولا يرث من
 عمها لما هو في من المستثنات وادعى الابن ان اباه باليمين على اقراره
 له بقتله اخاله ثم اثبت ان اباه بغير نكاح العم عن البنت او بغير الكمال
 على ان اباه ما يرث اخاله ويرثان عنه طلاقا كمثل حكمه الا ان يشي فلا فائدة
 ليمينه الابن على ان لا يات الاب قدماء ولا يات ما يفعله لو فرغ عليه **قال**
باجاء ولا يجوز الابن بذالك الا اذا علم بيمينه في جاز الاب وصحته واما بعد
 موت ابيه فلا وعنه يورث **قال** الفقيه ابو عبد الله ابن الحاج نزلت بمسئلة
 في رجل تزوجت اخته فافترانه قتلها ثم تزوجت بغيره وترك ابنته واراد الابن
 اخذ ميراث العمه كالميراث ارادت البنت نفقتها من الميراث فياوب بعض
 البعثيين ان الميراث في الفسخ اخذ وان قام بعد وفات ابيه كان مورث
 عمه ابيه ترك من نوازل ابن الحاج بواحدة ابنته الجوزوليين رحمهم الله
بشارة من قتل لسانه بغير اقراره فافصد الى القتل في داره ولا فائدة
 عليه قاله صاحب امهات الوثائق **ويل** عن الميراث تنقسم بالعواشر ثم هتفا
 عليها ابوي واخوانها للقتل ثم قلت منقسم وبعريت ودخلت خمسة
 رجل لاجاله ثم وكلته على ان يملك لأمها معي ماتت عنه فانها وانتهى
 الذي يتولى ان كان قتلها احد من الناصر سواء قتلها احد من اقرارها
 واجتمع منها ثم بعد ذلك قتلها اجتمع عدوانا وانما ثم طلبت ان لا يتوكل
 بالعود وهو التعزيف على البليد ثم تعرض الوكيل اقراره ومعنى الفرائد
 جانا وقالوا للوكيل ليس له من اثم اخيه بشيء وماله من اثم الامام المالك

للكوكل

عليه بشارة

للوكيل الخ بدلا منتهى بالقتل او بالعمو او بالزوجة او بغير الوكيل هو
 تهما للفاعلة اجسوا والى الاجرة والثواب **باجاء** وبعد حكم القتل سؤالا
 وتاملته وما كنت الضروية الى الجواب فيه بقوله لا اذن ثم بعد ذلك
 من الله علينا بالجواب من قوله صراحتا بيمينه المستقلة لا ضمان **باجاء** وا
 لله المستعانة عليه الكلام ان القتل اذا ثبت على فاعله باليمين العاد
 لت في الكلام للوكيل في العفو والقتل ولا شيء للاولياء وان ثبت القتل با
 لفساد من الكلام للاولياء في العفو والقتل **قال** صاحب امهات الوثائق
 وان اراد الوكيل على طلب دية العفو وادان الاولياء القتل في الاحتج
 عن النواذر **قال** اصبح اوجوه الرجل امره لوكيله ففجع وامتنع المو
 لاة او العكس ان ثبت الدم بيمينه قدم الوكيل في العفو والقتل لا فائدة
 خليفه الاصل لانه ارتضا في نفسه كالموكل او بفساد من قال لو لم يقدم لان
 الدم ثبت بفساد منتهى ومثله في اجوبة الجوزوليين عن النواذر وروى في
 في السؤال او بغير الوكيل بوثمة للفاعلة وهي طريقته قبل الحكم
 على عين المستقلة بلله الحمد على توفيق للصواب **ويل** عن احد اولياء
 المقتول اذا اجمعا على الفاتل جانا او اخذ شيئا من ماله سقط القتل عن
 فاعله ام لا وان قلع سفكه عنه فله للاولياء الباقية الدية على العاقب
 لانه اسفكه عن نفسه ففجع بغيره **باجاء** واذا اجمعا احد الاولياء في
 الفضا من المقتول سفكه القتل ولا فائدة لغيره من الاولياء على الفاتل
 ولا كذا يلزم العاقب لغير الاولياء ان يخرج للباقيين من الاولياء نفقتهم
 من الدية لانه منع منهم ففجع في الفضا بغيره **قال** صاحب امهات الو
 ثائق قال ما لا اذا اجمعا احد الاولياء في الفضا من الباقيين نفقتهم من
 الدية **ويل** عن المقتول اذا احتج ثبوت قتله على رجل بالفساد منتهى
 تحت ان المقتول عليه الديون لانه من شئ وخاف ورثة المقتول ان لا
 يقتلوا وثبت القتل بفساد منتهى وبخافه وان راب الديون لغيره
 ديونهم ومنعوا من الفضا منتهى بسبب ذلك وهذا لارباب الديون ان يجلوا
 ايمان الفضا منتهى وبخافه الديون لغيره ديونهم والباقيين ولكم
 الاجر والثواب **باجاء** واذا لم يكن المقتول مالا يخرج فيه ديونهم لارباب
 الديون ان يجلوا اذا احتج قتله للمفا منتهى وارجى الورثة ان يجلوا
 ياخذوه دية بيمينه **قال** ابو جردون في قوله قال الميراث سمعت مكررا

جِلْد

۱ حضرت ابوباعث
رضی اللہ عنہ
یلمیہ و فاجری

جلد، ويبيع ستة وبعده الا يوجد في بيته اقله **قال** الشيخ الخطاب عند قول
خليل في الغصية كمر باعة وزحزح رجوعه مانعة **قال** مسأيل اعمران العا
لست ومن تناب الاستيقاظ وكتاب الفصول ومن باع حراما لم يحس عليه **قال**
جلد **الاجابة** ويبيع ستة واذا ايسر منه وذي دينه لا اقله **وبل** عن
اغتراب وفد مصوغ ثم باعها ثم كسرت عند المشتري واعلم على عيب الاث
راعا اذ باع على حالها ثم استغفها ربتها ثم حلب منه المشتري الاث التي
اعطى على صياغتها منع ربتها او يدع له ذلك واذا عيانه لم يملكه ١٢
ام **والاجابة** بمسئله لا ياخذ بامور يد المشتري الا اذا ادعى له الاث
التي دفعها على صياغتها واعاد باع على حالها **قال** الشيخ الزرقاني عند قول
خليل في الغصية او اعاد باع مصوغا مانعة ولو باعها الفاضل وكسرت المشتري
ثا اعاد باع الى حاله لم ياخذ به الا بعد ادعى اثا صياغة المشتري **وبل** عن ا
الطعام اذا اشتركه اثنان ثم نصب عاصبا على احد مكفلا الفدية فهل
تلك الفدية من الشريكين معا والباقي من الطعام بينهما او لمعية ذلك
ممن غير من الشريكين بالغصب فقط **والاجابة** بمعية الغصب منهما معا
والباقي بينهما **قال** الخطاب عند قول خليل في الغصب والرد به اخلا يبيعه ما
نقصه اذا كان طعام او غير مشترك بين شخصين فلو خالط عصابة احدهما
فبطلت الا من الشريكين او هو خاص من اختصاصه **قال** ابن ابي زيد
ان النع عن ابا الاخود بينهما والباقي بينهما وبذا لا اوتى السور ذكر
عنه البرزلي في مسأيل الغصب **وبل** عن عفا او سرق عدا ثم نكته منه ق
هرق وجعل الجعل لم يانته به فانما له رجل واعطاه للفاضل واخذ منه
الجعل وهو خمسة مثاقيل ثم اراد المصوب منه الرجوع على النكته التي بالعبد
للفاضل واخذ منه جعله ومكته لم يفسد له عده، ونقصه له ثلاث وهو
اربعة ابد الفاضل بعد هروبه منه فلا له ذلك ام **والاجابة** بالنقص
ب منه الرجوع على النكته التي بالعبد بالجعل ومكته للفاضل اذا علم بغيره
وسرقته والا فلا شيء عليه **قال** الشيخ الخطاب عند قول خليل في الغصية
وضعه بالاسمى لانه **سألت** عن رجل نصب بغيره او سرقه ثم
اتاه فلا منه في جعل جعله بالاسمى به فانما له به ثمنه فاخذ، وغاب هو
فهل له الرجوع الى النكته التي بالجعل بعد هروبه ام **والاجابة** بانه ان
كان عالما بغيره او سرقه فهو خاص ولم يعلم بذلك ولا ضمان عليه

قوله عن النبي المسموع اذا اقلع السارق والمسموع منه في قدر قوته و
صفتة والقول قول من فيه فلا حكم على المصوب ام يكون القول فيه قول
السارق او محال له ويكون القول قول المسموع منه اجيبوا ولم الاجر عند
اليه **واجاب** بالقول قول المسموع في ذلك ككلمة المالك ان كان السارق لم
يجب بالسرقته وانما ان كان منه زلة وقطعه بالقول قوله **قال** ابو عمر ان العا
ص في مسأله **قلت** قول القول قول رب السلعة المسموعة انما تنسأ
في كذا وكذا **قال** نعم الا ان يكون السارق علة او زلة والقول قول السارق مع
يمينه **قوله** عن المصوب منه قول يرجع على الغاصب بغلة المصوب ولو
باعه الغاصب ام **واجاب** فالمشهور عدم رجوع المصوب منه بغلة الى
المصوب من يوم باعه الغاصب **قال** الخطاب عند قول غليل في الاستغفار
ومشتر ولا رجوع للمصوب منه على الغالب بالغلط من يوم باع على المص
المشهور كما صرح به ابا الحاج وغيره **قوله** عن الخرق عليه السارق السارق
في بيته او ذاك في سر فوالله ما لا وانتم اتمتعوا مقام تعميم وحلر بسم
ثم ادعى انه عرقم هل يصدق في ذلك ويغرم بطله ماله بقوله ام **واجاب**
قال اقتضاه نكاح الشرع في ذلك ونصوص ائمة المذاهب رضوان الله عليهم
ان المدعى عليهم بذلك يلزمهم الغرم بقوله ان كانوا معروفيين بذلك و
مشهورين به دون بيته تلزمه على دعواه لان البيعة تنعذر عليهم مثل
في ذلك **قوله** **قال** ابن جرمون في بقرته وموتها الرعي في قول مالك فيمن
دخل عليه السارق بسر فدا متاعه وانتمسوا ماله وارادوا قتله فقاتلوه
وحاربهم ثم ادعى انه عرقم او لم يعرفهم انه هو ممدق عليهم ان كانوا معرو
فيين بالسرقته لهما ونزاع ان يكلف البيعة قال هو ممدق **وقد** ترك هذا
بالمدينة من عمر رضوان الله عنه وقهرهم عن قوله ونكلمهم عن قوله مو
جعتهم ولم يكلف البيعة **قوله** عن بائع عبيد الفقيه ثم سرق شيئا لا يملك
بلد وكان ابا عبد وبيته عبيد بعض الياوم ثم يسرق شيئا من احد
يوما هل يملك ابيه هل يملك من يملكه وضيقه ما سرقا ام **واجاب**
والحيث عند السارق ابن او غيره يلزمه ضلعه ما سرق اذا اضيقه لاند
بقوته سرق **قال** حاج امهات الزنا في **قوله** التوفيق عمن باء اليه
ابنه السارق او استضاف السارق اياه ما سرق قال نعم **قوله** **قوله**
ومن سرق من مال السرطان فلا باس به وهو محال **قال** حاج امهات الزنا في

فه
على المصوب منه

فه
على بشرق

قوله عن النبي المسموع اذا اقلع السارق والمسموع منه في قدر قوته و
صفتة والقول قول من فيه فلا حكم على المصوب ام يكون القول فيه قول
السارق او محال له ويكون القول قول المسموع منه اجيبوا ولم الاجر عند
اليه **واجاب** بالقول قول المسموع في ذلك ككلمة المالك ان كان السارق لم
يجب بالسرقته وانما ان كان منه زلة وقطعه بالقول قوله **قال** ابو عمر ان العا
ص في مسأله **قلت** قول القول قول رب السلعة المسموعة انما تنسأ
في كذا وكذا **قال** نعم الا ان يكون السارق علة او زلة والقول قول السارق مع
يمينه **قوله** عن المصوب منه قول يرجع على الغاصب بغلة المصوب ولو
باعه الغاصب ام **واجاب** فالمشهور عدم رجوع المصوب منه بغلة الى
المصوب من يوم باعه الغاصب **قال** الخطاب عند قول غليل في الاستغفار
ومشتر ولا رجوع للمصوب منه على الغالب بالغلط من يوم باع على المص
المشهور كما صرح به ابا الحاج وغيره **قوله** عن الخرق عليه السارق السارق
في بيته او ذاك في سر فوالله ما لا وانتم اتمتعوا مقام تعميم وحلر بسم
ثم ادعى انه عرقم هل يصدق في ذلك ويغرم بطله ماله بقوله ام **واجاب**
قال اقتضاه نكاح الشرع في ذلك ونصوص ائمة المذاهب رضوان الله عليهم
ان المدعى عليهم بذلك يلزمهم الغرم بقوله ان كانوا معروفيين بذلك و
مشهورين به دون بيته تلزمه على دعواه لان البيعة تنعذر عليهم مثل
في ذلك **قوله** **قال** ابن جرمون في بقرته وموتها الرعي في قول مالك فيمن
دخل عليه السارق بسر فدا متاعه وانتمسوا ماله وارادوا قتله فقاتلوه
وحاربهم ثم ادعى انه عرقم او لم يعرفهم انه هو ممدق عليهم ان كانوا معرو
فيين بالسرقته لهما ونزاع ان يكلف البيعة قال هو ممدق **وقد** ترك هذا
بالمدينة من عمر رضوان الله عنه وقهرهم عن قوله ونكلمهم عن قوله مو
جعتهم ولم يكلف البيعة **قوله** عن بائع عبيد الفقيه ثم سرق شيئا لا يملك
بلد وكان ابا عبد وبيته عبيد بعض الياوم ثم يسرق شيئا من احد
يوما هل يملك ابيه هل يملك من يملكه وضيقه ما سرقا ام **واجاب**
والحيث عند السارق ابن او غيره يلزمه ضلعه ما سرق اذا اضيقه لاند
بقوته سرق **قال** حاج امهات الزنا في **قوله** التوفيق عمن باء اليه
ابنه السارق او استضاف السارق اياه ما سرق قال نعم **قوله** **قوله**
ومن سرق من مال السرطان فلا باس به وهو محال **قال** حاج امهات الزنا في

قوله
عن النبي المسموع

باب والحمد لله الموفق للصواب في ذلك الخبر نلزمه فيه الامانة ان لم يات بها او
اخبر بها يعنى او مشتمل بها المعروفين بذلك والافلا يصدق عليه علمه وعلوه
اللائق **باب** الغرم يلزم له قوله على الله عليه ولم يصرح بقوله كما يوثق ان يقع
فيه لانه اشتغل بالتعاطي غير محله واما اللان فهو يلزم له لقوله تعالى ومن
يكتبها وانه لا ثم عليه وحيث ثبت عليه بالبينه القاطنة العادلة ان الخبر المذكور
كثير صدر منه ذلك في حاله الرضى والجواز يلزم منه ذلك والرجوع منه عن قوله
لا يتبعه ولا يحد منه الا قدما ولا نقلا لا يلزمه الغرم لانه اذا غرر بالقول
لانه ليس بعدا غرر والقول وانما هو حكم داخل تحت تلك القاعدة كقول خليل في
الذكالة عطف على ما يلزم فيه الضمان بقوله او مشا له **قال** التتالي اذا ذكر
مشا له لم على ما حد حتى يات بكوت او يات يلزمه **البيان** **وقد** نص الشيخ
سالم السنهوري في شرحه على خليل في آخر السبعين في منه عند قول الشيخ
خليل في الذكالة **وقد** قلنا شاعري هو تردد على مثل تلك المسئلة مع مجموع
اياتها بما نفعه وقد خزلت في نازلة في هذا العصر ندرج تحت هذه القاعدة
وهي انه حصر في عباد غاب عنه اياما وامعت به التفتيش عليه والعصر عنه وا
ستغنت بارتباب السياسة والادراك على ذلك في افو على غير ثم اجرت
جماعة من اصحاب المفارقة مسموون بدنيهم وصدقهم ان رجلا اعنى معربا
ما جاعت ايضا خبرهم انه يعرف موضع العبد والبايع والمشتري الواضع
يد عليه من المصارف ويعرف بكم بيع **قلت** لم اسم الله تعالى عن تعيين مكانه
والواضع يد عليه فبالله عند ذلك لا يوافق خبرهم فكلوا عليه السؤال واني
من انكر اختيار لم فبالله في نفسه رجلا الحيلة في انكره ورا لا جاز
الذكر منه وزعم انهم كانوا ينفذوا عنه فيمنه وثوق به فدمع وكش
عدد منهم روعته الى بعض فقات العبر من المالكية ودمعت عليه بانه صدر
منه ذلك الا جاز وطلبت منه تعيين المشتري والواضع يد على العبد لا
توصل فصيل عن ذلك فانكر ان يكون صدر منه اخبار بذلك فبالله اليقنة
على اخبار فيمنه في جميع كبر صدور ذلك منه وكملت من تزكيتهم من ذلك
لم جم غير من جسمهم والاعمال في المسموون عرفة الحاكم ايا جبري الحاكم يلزم
وم تعيين واضح اليقنة العبد او غرم قيمته واني ما تعيينه في حكم عليه
فيما فيمنه متعديا على ما قاله ايضا في هذه القاعدة وقروعتها بعد ان
فراقا القاض عليه وعرف بها واخترت اعتقاله وكتب وثيقتا بوضع

وبالشوت والحكم فروع الخصم امي الى القاض الامم الحنفى وادعى بافراء
الحامدين الى المعاندين من اهل الخصم من يتسبب في العلم ان الحاكم
اخذوا حكمه بالتقديم وان هذه الغيبة ليست من فروع هذه القاعدة
ولا ما فصد فابله بوجه فاض الفضالة الحنفى الامر فيها الى نأية المملوك
تيمانه لكونه اعلم منه رتبة من القاض الحاكم في الغيبة وارسلت اليه
الحجة المتضمنة للمدعى والشهادة والحكم المذكور فيكون فيها ورد
في التي ثم حلبها عن ثانيا فيرد فيكون فيها مع الحجاب واضرب الحال عليه
وعليه وادج الامر موعا مشا ح في الحضر الله تعالى العبد عند ذلك مع
التاير زعم اننا اشتراك في وارسل بطب من بعض راعم قد بعثتها
اليه وناركت الحمد ولم ارفق على حقيقة الحال بقدر الحك الذي وجد في
الحمد هو الذي كان ذلك الاعنى عن الله افراي وانه اولته الا ياد وتدلو
لته الى ان وصل الى هذا والله اعلم بحقيقة الامر والحال الا ان المشا له
حق وصدق والمدي عليه في انكاره لحال كتمه المشا له قبله **التم** والحكم
الصادر عنه تضمنه حق وصدق والقاعدة وقروعهما منطوقا عليه
انكشاف سدا ونسئل الله تعالى الهداية الى سبيل الرشاد ومن يضل
الله واله من هذا في الحق واضح والقاضي عناية في المحذور من الاصحاب في
هذا الزمان ثم المحذور وقد كتبت في الرافعة كتابا في المحولة نقلت فيها من
ابن عرفة فيما هو بطوله ونصوص اهل المذهب في باب الاقضية والحل
على رد الابيق وارسلت عنها نسخة القاضي الحاكم عني بها ان احتاج
ونقلت منها نسخا عديدة شارفت بها الركان والله سبحانه الموفق للهدى
اب **ويل** عن ما يلزم الادارة امالا للمفوقه وحق فساد له وعاف ما
مال الادارة الفر من بعد ساد الله او سفله على دار ويهد فيها واراد
ان يعاير الدار ويترى بذلك ليجمع ما يملكه ليلا يسفله او يهد منه
يهد شيئا فشيئا فوجدت الدار الباطل ما يلحقها قد بيعت لرجل يبيع
القاسم السابيع به بلانا العبد ان الذي هو بيع الشيا وباعها غايب
فك يهد الاعلام والنشر على ما كتبنا بالبيع المذكور ويحرم عليه احكام
بايعها من التدعيم والتمان ان يرضى او لا يرضى ما اعلام ربهما والخبر
عليه وما كتبنا بذلك البيع لا يرضى به احيى ولكم الاجر **باب** ولا يرد
ما اعلام ربهما والنشر عليه فان غاب فعلى الحاكم والقاض لانه هو

الذي يتولى امر الغلب والابلافاية لعلم ما كتبها بالبيع المذكور والتمس
عليه لانه ليس له بقدوم الدار لا صلاحها ولا صلاحها لان بيع العاصي لا
ينقل الملك عن بايعه على المشهور بالامم العوات **قال** الشيخ الامام الخطاب
عنه قول خليل، اخر الجانيات وليسفوك بعد ارمال واندر صاحبها وامكن تد
ركه ما نفعه **قال** في المدونة واذا كانت الدار من موهنة او مكتولة لم تبغ
الا شئ الا على ربه فان غلب ربه امك للامام ولا ينعقد الا شئ على
السالك اذا لم يكن له بقدوم الدار **قال** والرهن والكف والبيع العاصي واحد
في بقاء الملك لرب الدار **وبل** عن الرهن الخايع اذا اقام صبيته حاله ورويه
وغويه وكسره لانه ضرر وكبه على استانه او كبه على شئ فانه
فصد، وعلى من يكون الثمان هذا على الرهن الخايع او على من تشب به
وبه **فاجاب** انما يكون الثمان على من تشب به وهو ربه او الرهن ففلا شئ
عليه لانه غير مكلف تلك الحالة **قال** الزرقاني عنه قول خليل، اخر باب
الشرب ما نفعه ولا شئ، على رهن خايع صادم او كبه، شئ ابل على ما
تشب به وهو ربه او غويه **وبل** عنه نعت مقاتله ومات موروثه او زاد
وارثه بعد نعتة مقاتله وقبل موته فليثرب ويورثه ولا يورث ولا يورث
او يورث ولا يورث او يورث ولا يورث وكيف الحكم في ذلك **فاجاب** والصواب
ان من انعت مقاتله ولم يمت حتى مات شقيقه او ولدت امه شقيقه
في حلاله الميث والحالة ان من انعت مقاتله لا ولد عند، انه لا يورث
ولا يورث لان بنفسه نعتة مقاتله حوسبت من الموتى لا من الحيوان
التي لا ياكل لا تؤثر فيها الذكالة اذا نعتت مقاتله لاجل ذلك **قال**
الامام الخطاب عنه قول خليل في الغرايب ولا يصح جعل تاجر موته مانع
من انعت مقاتله ومات له قريب على ابيه شئ في سماع ابن القاسم
من كتاب الدييات الخلاف في ذلك **ذكر** ابن ناجية في شرح الرسالة عن
ابن يونس ان الصواب قول من قال انه لا يورث **وبل** عن العبد اذا اكل من
وبافر الناس بالسرقة وغيره ثم اشترى من خاف ذلك منه على
صبيته ثم تعدى عليه العبد واجبه له شئ من ماله فلا يلزم ذلك
سبيته كركب الكلب العفورا والبعير الشار والحدايك المايل او ليس على
المسيد الا تسليما به بجهلته **فاجاب** ولا شئ، لصبي العبد اذا ليس
حكمه حكم ماله كمال العبد عاقل مخاطب يعرف المشرقة وما ذكره لا عقل

لذو غاية ما يلزم السيد الخديج نصليح العبد بجهلته او افقنا ايه **قال**
ابن فرحويه بقرينة زيادة في المدونة بجميع الحكم ان العبد اذا تقدم
الى ساد اتهم بضررهم ليسوا كالحايك المايل والبعير ولا شئ، على ساد اتهم
وبل عن قوم باثواء بيت اوتة موضع لا يدخل ولا يخرج عليهم احد فادعى
احدهم انه سرق له الدراهم او شئ، من اللاتعة وادعى ان احدهم بضررهم
الذي سرقوا منه ذلك اما ان يعاد الكف منه قبل السرقة او لا يعلم منه الا
بقوله وبلا يصح ذلك ان كان او على تصديقه جعل يلزمهم العزم ام او
على لزومها انهم بهل يلزمهم الجميع او لا يلزمهم الا ما يتهم به ذلك و
من الاول ام تنسفه عنه ذلك او لا يلزمهم الا ما يتهم به او لا يتهم به
هو ينسفه عنهم ويقتضونه به ام كيف الامر في ذلك **فاجاب** في
ذلك تفصيل يستظهر من الجواب **قال** في كتاب التكميل من كان من ادعى
في ذلك من لا يستراجه عنه ولا تلحقه القسمة وادعى شيئا مما يشبه
ان يسوق له مثله فقد اقلع في ذلك فقال ماله يلزمهم العزم لانه
ارقيته او مثله او ما يوزن او ما يوزن كل يوم الثلث بعد ايمانهم وبعد
يقسمون التمس على مدرو وسبع بعد ان يحلف لئلا يورثوا انما
تلف له في هذا الحاضر ويكون في القوم كرجل منهم ويقتض بتكليم
ويستفكه عنهم **قال** عبد الملك ابن الهادي شون وابن وهب وعبد الحم
جز من سلمة وابن الفطاس وغيرهم ليس عليهم الا اليمين كسائر المحققين
ذكر ابن القاسم ايضا كتاب الجامع هو كلامه **قال** الامام المازني من
بات مع الاخياف في بيت رجل بطلاصع ادعى على الاخياف والمقاي
لهم اتهم سرقوا منه الدراهم عمامته وجعلوا مكانتها الا حذر وانهم
يجلحون له ان كانوا من اهل اللاتعة بعد ان يحلف انه سرق له ما ادعى
حين حبيته معهم وان نكلوا عزموا ما ادعى عليه **وبل** عنه يعرف
بالسرقة فلا يؤخذ بشهادته غير العبد ولعليه بالسرقة ام **فاجاب**
ب من عرف بهذا الذي يؤخذ بشهادته لكل مدولى مسلم عدل وغيره **قال**
ابو عبد الرحمن كل من شهد عليه من بلغ من الرجال وشهادته عليه
حايث كان عدل ام او هو قول احد ائمة الكيس اذا كان معروفا من
مشهورا بالسرقة ومثله لا عمران **وبل** عنه تعدى على ارض
غير محترقة تعدى بها ما الحكم في ذلك الزرع اذا استخفها ربه او ان

لطلبوا منه لم يسمع هذا المذموم الا ان كان قد علم بحجته بالقرصان كيف الام
 فيه **واجاب** فذكر في القاموس الحجازي ولو كان عليه الدخول لكان رايه المجموع الى
 اليها **قال** ابو عمران القاسمي لا يتبع بالحدود بالقرصان البنية كمن يركب
 المسلمين بل تقطع الشجر ويهدم البناء ثم يبر بالقرصان في موضع وجاعل
 في ذلك عهد لا يجوز شهادته ولا امامته **وبل** عن داود المعترض هذا ما يقال
 في ادوية صحيح ام **اجاب** لا شك ان علم النبي علم جليل وقد ذكر عليه النبي
 صلى الله عليه وسلم في ملائكة عديته وما يقال في دواعي المعترض صحيح ولا كس
 يحتاج الى ذلك ان يتخبر من النصف وتنفذ في النية وان يداويه به ما نقل
 عن ابي بن مينا له لا يقتضيه ما وجد من قولها في الاوراق الجوفول ارباب
 لان كل هذا لا يجوز به الفتوى واصرر الدواعي **قال** الخطاب عند قول خليل
 على ذوات المعترض ما نقده **وال** سمع يونس بن عمر جاز فيما يعالج به المعترض
 ان ياخذ سبع اوراق من السدر ويضع فيها ويمن بها بالمال الباتر ويقرأ
 عليها فاتحة الكتاب سبع مرات واية الكرسي مثله ودوات فلان من قل
 قل هو الله احد وغيره وبشر في قلنا جبر اياه اليه **قلت** قوله بالمال
 الباتر هو ضد الخمين اي المال غير مشوب بما تخشى **وبل** عن قول النابلس ان
 الغراب لا يراة له بطلان صحيح ام لا وعنه في العلو الخلو فاته وانما الجدة
 من الامارات له ام **اجاب** ولا يعلم الغيب الا الله والغراب له مراتب اذ الملك
 كبد مراتب الا ابل والنعام **قال** السوادني على خليل في فصل المسح على
 البروج ما نقده لان كتبه من الجول مراتب الا ابل والنعام لا مراتب لها
وبل عن ابي عبد الله في بعض ما عليه او يستحب له او يكره في حقه لان يحصى
 كل مرد عامه لما كان كالمولى له وغيره **اجاب** فقد وجب على اهل الفضل
 ان يتعطفوا على من هم ويقتضيه من انظار الاله او كره في حقه اجابة من
 عامه للاكل **قال** الشيخ الخطاب عند قول خليل في الغضا وحضور وليمة
 الا النكاح ما نقده قال في التوقيع كرم الله لا على الفضل ان يحصى كل مرد
 عامه **وبل** عن قول بعض اهل الجبران مسند ما سئل عن ما سئل هل
 وان حكمتكم حكم مساجد الثلاثة هذه الاصح ام **اجاب** جميع
 ما سئل ليست بربا له ولا يكون حكم مساجد الثلاثة وغيرهما
 المساجد سواء **قال** ابو عمران القاسمي حين سئل عن مسجده ما سئل هل
 ربا له ام لا ما نقده فمسجده ما سئل ليست بربا له ولا كس حد يرا المسلمين

فمسجده ما سئل
 على مسجده ما سئل

والكلار واما غير من الزمان ثم قيل ان عدنا فوما يرخلون اليها اما ما قبل
 وان انخلوا اليها شمسها في غير ما من المساجد سواء **وبل** نقل يجوز للذي على شرب
 وح او الزوجة ان يشرب من الاولاد وما يقطع نفسه او يقتله ام **اجاب** يقطع النسل
 ولا يجوز له ذلك اتعا فامنه عليه او من بعضه لانه مكر على نفسه واثم
 كثير وضايع السنة وطمعها لان سنة النكاح النسل وواقع ذلك تطل
 مشبه لا تشا واما منه لان ذلك لا يعمل الا بحشية كثر الاولاد ولما ينفق
 به عليه لخدمته او جزا ان رزق عليه ولم يدر مسكين ان رزقه لم يكن عليه
 واصرر ان يكون عليه زرع غير وقتك الاولاد بحشية املا في كونه اليها
 هلية ولا كس منسوخ بقوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق فكونوا اليها
 زككم واباهم وبعضهم من هذه الالية بديةنا انما اخذنا كفيلا من زنا وهو الله
 سبحانه وتعالى وكيف لنا لا يخلق الميعاد لقوله تعالى ان الله لا يخلق الميعاد
 قال وسنة النكاح اتقوا الله في النكاح بالشرع المذكور عباد ابا القاسم
 في النكاح حرام **قال** الشيخ الخطاب عند قول خليل في النكاح وسبب
 الامانة كالحمة اذ الالذات ما نقده قال الجزولي في شرح قول الرسالة ونهى
 عن غصا الخيل ولا يجوز للانس ان يشرب من الاولاد وما يقطع نفسه
وبل عند يكتب بين الزوجين اما الفلحة بينك او للعراق والتشيت
 بينك هذا يجوز ان يكتب بينهما لذكر انهما ام يجوز للمصاحبة فقولوا ما
 العراق ولا ام يجوز دفعه لا الفلحة ولا الفلحة وان قلح بمنع كنه الو
 جعيني على هو حرام كوا وان قلح فسر هذا كغيره فاعلمه ام **اجاب** ولا
 ان يكتب في ذلك شئ في الزوجين وهو غير من فعله فقد كبر وان كان
 في احد الزوجين يتوصل به الى المصلحة وهو كونه واحدا في الزوج الاخر
 له روي من ذلك واجب ليلما تعرض بنفسه للمطال والله اكبر فاعلمت
 به البكر في بعض الكلبة يكتب في الزوجين جملامنه وبعضهم ان
 الجمع يكتب للمصلحة بينهما وكلاهما وافعا في الكبر وان كان في احد
 للمطاعة وفي الاخر بالمصلحة والله سبحانه وتعالى في مكان العت بعد
 نكته المصلحة بين الزوجين اذا غضا واما ما لا بد
 الكتب في **قال** الشيخ المواق عند قول خليل في النكاح وسبب ما نقده قال
 ابي القاسم في من الشعر ما يفتقر به بين الزوجين وما يعلق به بين
 اذا اقبل غضا واذ الكبر قاله مالك ولا كس احد هو يتوصل به الى المطا

فمسجده ما سئل
 على مسجده ما سئل
 على مسجده ما سئل

عليه اجتماع الزيت عية والاخر يتوصل به الى المعقولة **ويك** عدا جاعة من الناس يجتمعون الزيت الى
العصاة بعد انكذا او بعد انكذا احتسب عمره والعصاة والزيت في عصر ونها
والزيت يتخلو خراجها بعد انكذا جازيما فيه من الصلحة للنايرور وقفا
عليه الضعفاء ام **واجاب** هذا انك مكروه لمع ولاكن غيبي ولا بد من مصالح
النايرور والكرامة لا تتسلخ من المنع **قال** الامام المواقى عند قول خليل جلا
وتبر عليه المسمو من انصه ابا الموار قال ما لا ان يتوب يده بعد انكذا
وبعد انكذا منه فحق تلك الرضى ويعبر قال انما يكون بعد الان بعضه اكثر
خراجا من بعضه فاجابة الناس الى ان الكفار جارا ان يكون خبيثا ولا بد
من مصالحهم **ويك** عند دفع دراهم لرجل ان يعمل له سيرا يعرف بينه وبين
زوجته بعد انكذا دفع الدراهم على ان لا يفتل داهن الا ان **واجاب**
دفع الدراهم على ان لا يعمل فيه باشر الامور وهو عليه اذ بد منه يد
ولا يفتل كعداء ولا يخلو بل لا تاديب وتغزير جبالا مثاله **قال** الزرقاني
عند قول خليل باب الرد الى وتسمى ما دفعه من دفع دراهم له يعمل له
السعر ولا يفتل لانه ليس به حرام ولا كيد **واقية** قال الزرقاني بعد انكذا
ومن دفع مال الرجل ليقول ان لا يفتل به لانه لا يكون قاتلا بل يداك ويو
عليه ان يوجبا **ويك** عن يكتب بين الزوجين اذا اكر احدكم الاخر بعد يجوز **واجاب**
في احكامه الاخر **قال** ابو محمد ما يكتب للعقود بين الزوجين ارجو ان يكون خبيثا اذا
كتبه ايت من الفراء او غير ما لا يستكر **ويك** انكره دفعه ام ما تقدم
عن المواقى عدا ابن العربي وقد ضيق صدره ما تقدم ثم تبسره الله عليه **ويك**
بما اذن على دفعه ابا جوبه شيخنا الورزني والحمد لله على الخلايق **ويك**
عن شيخنا الرجل في ارضه اذا ضل الارض صغار وانتشرت عليها باغصاتها
ثم انتفى صاحب الارض قطع ما استغل الارض وقال له رب الشجر لا تقبل
انك ما تركها بثمر الا غصن المستغلة لارضك او نصيبها مثلا لك او قال
له انك ما تركها ولا تقطع منها شيئا او اعطيك كرا ارضك المستغلة باشيئا وما
قال له صاحب الارض نعم ثم انتفعا على احد الامرين اما اخذ الثمرة او الكرا
هل في ارضي **واجاب** نعم **واجاب** نعم انتفعا عليه من الامرين المذكورين
جاء في الاصح وترويه **قال** صاحب امهات الوثائق ولو قال صاحب الشجر
لصاحب الارض انك ما مال الارض كمال لك ايجله الا ان كان نفع وكذا انك
اذا اعطاك كرا ما اخله من الارض لا بأس به **ويك** عن الترمذي انك ما مال الارض

فعل
على يد
فعل

فعل
على شجرة
انتشرت الارض
غريه

وثنو

ثم رجع عن وادعي الاكر الى قول يكون من انك ما مال الارض **واجاب** بالامع انك
من انك ما مال الارض الاكر الى قول لا اسلام من انك ما مال الارض لا يصدق الاخذ
تحت الذمة **قال** الشيخ الخطاب عند قول خليل في الغصب وجعل الجاهل
قولان ما دفعه ولو اكر من على الاسلام لم يكن اسلامه اسلاما ما رجع
عنه وادعي ان الاكر الى قول لا اسلام من انك ما مال الارض لا يصدق الاخذ
فانكره على الاكر **ويك** عن ابي طاهر الدراهم افضا بينه ولا يعرف
منها جيد ام دفعه لرجل وقال له فليس لي يقول جيد ام ردى ثم قلتم
له وقال له جيد ام دفعه لرجل وقال له فليس لي يقول جيد ام ردى ثم قلتم
خلوا في ذلك فقلوا افاضل وهو جيد ضمان ام **واجاب** فلا ضمان عليه
ولو علم بزيغها وردها فقلوا خذها بغيره وعشه لان ذلك غرور بالقول وهو
لا يكون انهما بدسببه ولاكن عليه الا ان يوجب على الحاكم ان يجرى على
يعلمه **قال** الزرقاني عند قول خليل انك ما قطع الجمل ولم يفرق فعل ما دفعه
ومن اعتذر انهم زايغا فقال لرجل فليس لي بعد طيب ام **قال** له طيب
ولا ضمان عليه وفي المسئلة خلافا في التمساة كتاب ما جث حق والا فلا
رايعها العكس والصواب عدم الا ان ولو علم بالردة انك ما دفعه من الغرور
القول من علم منه ذلك موقوف وعرج من انك ما دفعه من الغرور **ويك** عن
الطعام التي تامة به المراكب من دار زوجها الى دارها اذا قد تم
لم يدارتهم ثم اذا رجعت لدار زوجها حصلت له عاها اخر من دارها لها
لدار زوجها التامة الطعام التي تامة به ما دار زوجها قد اوصفت
او موافقة في ذلك ايضا وهو المحقق عندنا بترزوق وعلا طهرك
من باب البايعة والمكاييسه ويحيى ابي راعي فيه مشبه **واجاب** فالمعتبر في ذلك
في ذلك من باب المعروف ولا يراعي فيه مشبه **واجاب** فالمعتبر في ذلك
والمعول عليه عرفا قبل البلد وعادته وان تركت المراكب انك ما مال
تلقفها معق في تركه فهو من باب المعروف ولا بأس به وان لحفته معق
بتركها في ذلك فهو من باب المعادضة ويحيى رعايت مشرطها ولاكن
عرف بلدنا الويدان وعادته ان المراكب اذا لم يكن لها ما تحمل يوم قد و
مهما دارا طمها تدخل ليللا وساعة لم يرها احد او تركت القدوم
فكم او تسلمت عند الجريان فهو عندنا من باب اليسوع **قال** اخر القطار
البصلا والمغفيل ابو زيد في بيعه بمكة الرجل ابن عبا الجزوا لسي

قد مر الشرح في شرح الرسالة في شرحه المعروف بالمسبح في
 السجرات اربع منه قول ابي محمد رحمه الله ولا يجوز طعام بطعام الى اجل
 ما نفعه **وبل** ابو عبد صالح رحمه الله عن كدام الساجد وقال انه اذا كانت
 عادته ومعهم انها اذا اوجعت بغير شئ تترك كسبا في ذلك معقول لا يجوز ان
 يحد الطعام بطعام الى اجل وهو من السابغة وان كانت عادته انها اذا ار
 جعت بغير شئ لم تترك كسبا في ذلك معقول بهذا المعروف لانه لم يحد
 به مباحة قال الشيخ وقد اخبرنا من يوثق به ان الكسبة اذا عجت بغير شئ
 من اجل المعروف من ايسار الخ وذا بغير شئ **وبل** عن الترياقين يوم تطلع
 مع العجوة عدد **باب** فطلع الترياق مع العجوة يكون في نوق الاخير
 من شهر الحصى ما يد وعده نحو منها احد عشر يوما **قال** الموافقة قول
 خليل واسر الزهراء **باب** الازهر في ثمر الخلد او يبد واجبه الحجرة والعقود
 التي بعد ان تطلع الترياق مع الخلد في العجوة النوق الاخير من شهر ما يد العجوة
 او كلامه **قال** الشيخ سالم السندوري في شرحه على خليل عند قوله في
 الزكوة ومطلع الترياق ما نفعه ولو عجز بها بالعجوة متفق ايا على حساب
 التقدير وعلى حساب الغاربية والعلاجين **باب** والعشرون من
 بشعره والشمس من ما شرحت من الجوزاء **قال** واما ما شرحت من
 ما يد بل اختار **قال** عياض اول الشفا ما نفعه وقد حكى عنه عليه السلام و
 السلام انه كان يرى في الترياق احد عشر نجما ومثله للشيخ الازهر في
 تفرجه عن ابي عبد الله في شعرك وفيها **وبل** عن المديان اذا اشرك على غير
 يد انه مقدور في عدم الغضا ثم مات المديان عند ورثته فلا ورثوا عنه
 شره التصديق ام **باب** في شره التصديق لا يورث لانه لا يورث **قال**
 ابي جرجس في تفرقة الباب التاسع والعشرين ما نفعه و **باب** واما ما شرحت من
 شره التصديق لا يورث لانه مقدور لا يورث واليهما تلزم ورثته من كان المديان
 المتوفى على مدينه وثمنه بحد في ذاك الذي انه قضى ورثته بعد ان
 متهم اليهين **وبل** عن مكات له شجر في ارض غيب ثم مات او سقط
 ونبت خلوه في موضعها او قدر به بقدر ما يحتاج اليه الشجر في سقيتها
 ثم تنازل غارب الشجر في الارض على تلك الخلو او اراد غارب الشجر
 بها او بحر يمتها وري الارض بارضه وبقول الشجر مقدار او معلوم في حرمها

فصل في الترياق

الح

ام **باب** بالخلو الخلو المذكور في لرب الشجر سواء نبت في مكان
 نبتا او في بستان غيرهما واما ان نبت خارجا من حرمها فليس الشجر
 ولا شجرها لربها ان كان له فيها غرض والا فليس له الارض في حرمها
 حرمها ولا احد معلوم عند مالك في حرم الشجر وبعضهم قال حيث سقطت
 ثمرتها او جريدتها وبعضهم خمسة اذرع **قال** الامام الحطاب عند قول خليل
 في باب القسمة وغيره اخرى ان انفلت ما نفعه وقال في اوله من موسم
 ابي الفاسم في الاقضية ان سقطت الشجر ونبتت في حرمها خلوه والخلوه
 لصاحب الشجر **باب** رشت مع ان نبت في موضع الشجر لانه من كانت له
 شجرة في ارض رجل وله مكانها من الارض وليس له ردة ان كان معلوم وهو
 بقدر ما يحتاج اليه الشجرة في حرمها واما ان نبت الخلوه خارجا عن
 قدر حرمها صاحب الشجر فاما كانت له فيها منقعة بغير سبها في حرمها
 فليس له ولا فليس له الارض في حرمها فطبا في كلامه وقد راي في التوضيح
 محمد بن عبد الله الشجر خمسة اذرع **وبل** عن له شجرة في ارض الغير فمحتاج
 جت للتمتع بوقا يد عمها في ارض الغير غير ابيه او لا يد عمها الا في حرم
 فيها وان كان عمها من حرمها لا ينعها في لانه الشجر كسبت **باب**
 والمسلم في الشجر في حرمها ارض غيبك الابن فانه وان لم يرش بد ان كان يد
 عمها من حرمها **قال** الموافقة عند قول خليل في القسمة وغيره اخرى ان
 انفلت ما نفعه **وبل** ابن سراج رحمه الله عن مكات له شجرة في ملك
 الغير فمالك فقال رحمه الله ليس له ان يد عمها الا في حرمها **وبل** عن
 الوقح الفضولي في حرمها يوزن ام **باب** في الوقح الفضولي كسبت حرمها
 ولازم **قال** ابن جرجس في تفرقة في حرمها لا يورث لانه لا يورث **قال**
 ابو جرجس في ذاك مثل ان يسطح رجل رجلا على ذين له على رجل اخر
 ويلزم المصالح ما صلح به هو ومثله للشيخ الحطاب عند قول خليل في الوقح
 على غير المدي **وبل** عن مكات له على رجل ذينا ثم ارسل عمه او ولد صبيها
 لياخذ منه فدفع له ثم تلف له وجا العبد لبيد وقال له اخذت
 الدين ولاكن تلف لي ثم قدم السيد الي غيرهم وكلمه بدينه وقال له
 فعنه لعبدك الذي ارسلت الي وقال له الك بينة على ذبيحة وقال له
 لانا انكر العبد فمكتوبة بينة ثم اتينا الي العبد وافرأنا اخذ ولاكن تلف
 له وقال الك بينة المدي من ذاك الذي ارسله اذري الدين يقول له ابي

الح

بالبيعة على الدرع والانتقم الى ما حكم الشرع **هذا** **باب** **باب** وان لم تكن له
 بها البيعة على دفع الدين للمعد او البقي بليزم الغرم لانه مذكور ولا يرجع على
 العبد او القبول المخرج من الدين باقراره بالاختلاف اقراره بالاختلاف
 كما لعدم وايضا هو الذي سلكه عليه ولا يشك له عليه **قال** الخطاب عن قول
 خليل في الوديعة والرسالة الى المكنون **قال** في المدونة وان بعته من رجل
 ثوبا وبعته معه عبدك او اجره ليخص الثمن فقال فيقته وضاع منه وان
 لم تقم للمشتري بيعة بالدفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم **باب** من دفع الى ملك الوديعة
 التي رجع فقال في بيعة اليه بغير بيعة وصرفه الرجل فلا يضمن وان تلف **قال**
 ابو الحسن في دفعه فيضه الى امانته او اقتضاء حقه ففقد الخطاب هناك
باب عن رجل دفع اخراجه رايهم فيئالة عليه وقال له لا اعرف منها شيئا
 ولا رايه وقال له لا ادفع عنه فادفعته وكل ما ردي عليك منها فهو له في
 له لك ثم دفعته للاختار الى بعض الدراهم ليست له بل اية التماس او
 بدلت لا دفع يصدق المدفع له بل ليس لانه ليس له لا يصدق الا باليمين على
 الدافع **باب** في المدفع على مدعيه في الا بلاء يمين لانه امين حين اخذها
 امانته ويلزم الدافع ان يدل ما ردي عليه ما رادهم **قال** صاحب المسالك الو
 قايق وادفع رجلا ثوبا في رايهم ففقد المدفع اليه لا اعرف
 فيما ردي ما جدد ولا ناقص من وزن فقال له الدافع اذهب بها فكل ما ردي
 عليك اية له لك فرددت عليه بالثروبة او النقصان فقال الدافع ليست هذه
 اراهم بل لها اعطيت لك الا لا وزنا جيد انت ابدلتها او ابدلت لك على يمين
 على الدافع بدلتها لان المدفع اليه موثقة لانه ما جعلها الا على مدعيه الدافع
 حين قال له كالمرد عليك وانما ابدل لك **باب** في احدى عشرة مختلفة يجوز الجمل
 فيما الجملة والبيعة والوصية والقراءة من الأصول والبيع والخلع
 والعقد والقرابة والخطبات والعارضة والقائمة ففقد
 الخطاب في التسمية الثالثة باب الاقرار عن قول خليل في مقلهاو مثله ان
 الشيخ المولى في باب التماس عن قول خليل بل يجعل **باب** عن رجل دفع للتاجر
 متقاليا على ان يدفع له فيها ما يملك لانه يبيع في الكروا عدة على ان يا
 فيه ليدفع له ما يملك ثم ان التاجر ادعى ضياع متقاليا منه فبطل الدافع
 عليه هله هذه العدة جارية ام او ان فلتج جارية على من تكون مهيبة
 المتقاليا هل على الدافع او على التاجر **باب** قلنا العدة جارية مهيبة

عليه جارية

المتقالي

المتقالي من داو عبها التي تقوم بها **باب** ابو عمران العباسي في مسأله فافلا
 عن يمينه بعد سوا اليه عن مثله تلك المسئلة فافلا يمينه فافلا العدة
 جارية وان ضيعت الدراهم قبل ان ياخذها عنها سلعة بالبيعة من صاحب
 الدراهم لانها وديعة عند التاجر يملك لو كانت منه لكان سلعة التاجر
 الا ترى انهم يذكرون سورا معلوما ياخذها والا جهلا **باب** عن سبي الى
 ارض موات ولا كذا لم يعمل فيه شيئا انما هو عناية ما عمل فيها انه علمه
 بشؤدد في ساقها فيسا واما له لها من كل عينة ثم عطفه فيس وسبقه اليها
 بالعمل من حرق وكسر الا حرق ثم تدار على ما لم يكون منها **باب**
 فحارث الارض هو اولى بها ولا يشك لاسما من اليها بلا عمل **قال** صاحب
 امينات الوثائق من سبق الى ارض ولم يعمل فيها شيئا او سبقه غيره الى
 حرقها فهو للسابق الى حرقها وهو قول مالك وجميع اصحابه **باب** عن العود
 اليها فيقول تلتزم من الضياع والمكافاة عند العدة يا ام **باب** قال المواق
 عند قول خليل في التسمية ان التمسك ان اقتصر اليه فرض كفاية ما شهد وحكي
 الشيخ عن مالك انه قال ليس على العقباء ان يشهدوا بين الكبار ولا ان
 يضيفوا احد او لا ان يكتا جوا على العدة ايا **باب** ومن الكمل حرا يفتد على بشار
 انه حلال ولذا انك الكلة اتيه على فقهه ولا يعاف على وعليه ولا يكلم به قبل
 ان التمسك يدوم اكل حلالا يعتد مشيخته ففسق عليه والحكم وان كان مع
 معتقدا حرمته كان ذلك حرمته فيه وعليه ذكر التمسك مع كونه الى
 التمسك به نفسه حلالا فله المواق عن قول خليل في الوديعة ويخلص
 الاكفح مثله **باب** قال الحزولي قال بعض الموقين كان للبحر مسمى
 كتاب وروج وسبب رعيه ان عليهم تزوج بابتنة واراد ارجه ففقد
 بعينه وقال ليع نفع الدين دين ادم الذي زوج الاخ على اخيه فرفع الكتاب
 عقوبة ليع ففقد الخطاب عن قول خليل وامتنع بالملك **باب** في الثانية
 لا يجوز العمل بها الكتابية والوق والقطر والحدود والتع
 جرو صريح بعينه **باب** عملها جبري يملك ببيعة **باب** في بيعته
 ففقد الموق عن قول خليل في الضمان بل يجعل **باب** عن رجل يبيع على
 رجل واداك الدين رهن او حيل او دور الدين عن مورثه وفيه حيل
 او رهن على المال والوارث اخذ الرهن او الحيل حتى ياخذ ان يتيه ام
باب في الاصل بالرهن او الحيل حتى يستوفى الدين **قال** الخطاب

عليه بشار

عليه الثانية

عند قولك عليك بيع الذي وما ضار الا ان يفرضه من اجل على ذبي او ملكه وفيه
 بهن او حيل واخرى او بعض الناس ايقن بها دخول الميراثون والحيل من
 غير تفصيل ولم ينص احد من اهل المذهب على ذلك فيما علمت وليس ما ابقى
 به من عدم التفصيل بصواب فيما يظهر من نسخ **باب** قال الشيخاوي في كتابه
 الاصل يجوز نقل من التوراة والايجل قال العرفي واما كعبه ويكونان من
 امواله هذا يجوز لم لا يخلف فيه على قولين نقله الخطاب عند قول عليك و
 صوبه باعشر ولا كثر **باب** قال العباسي اجوبته وادار الشرح الو
 كالة بسبب ثم ادعى بالصدقة او بالبيع بنص صاحب المعيار انه لا يقبل منه
 الصدقة والبيع لشبوت التهمة بعد دعواه بالوكالة فانتقل كذا اجاب
 بعض الائمة **باب** عن وجوب عليه الغلة في الملك المستغلة غصبا وتعديا و
 يلزم غرمها وكيف يتوصل الى ذلك **باب** واذا كان الارض المستغلها
 رباعا وعقارا فقد تكلم عليه العباسي اجوبته بانفسه ومن وجبت عليه
 الغلة في موضع ثمر في الارض كالبحر وعلية كرك الارض وان لم تكن
 كمال الاجال والشواقي فعليه قيمة الزرع عند دراسته سنة وذلك ان نصي
 تفصيل المسنون على الاثلاث الثلث للباية والثلث للوصي والثلث
 للخلع وما خرج ويضم على نصيب النصف للماث بعلمه والنصف الاخر ينال
 منه النحر والعشور وشرط المعام وما بقي يقسم عند دار باب الملك يهوى
 المستغل له ما ناله بالقيمة كذا ذكرنا لا الزرع بتجسسه **باب** وفدر ايت
 في المعيار شيئا يشبه ذلك ولا يمكن له ان يسمع به **باب** وفي المعيار ولا
 يستحق الخمار شيئا الا بعد اخراج الزكوة اذا لا يصح شيئا الا بعد
 بدو صلاح الغلة كالعدل في المسافات نقله العباسي اجوبته **باب** عن
 الرجل اذا كان له ابل ببلدين وكان ساكنا بواولاديه احداهما دون الاخر ثم
 ماتت ابله التي لم يملك فيها فلا وارث له الايت المال وانه طراد فالأمر
 يدان واحد زكوة فذوت فيه بيت المال هل تقوم جماعة مقام بيت المال ام لا
 واما قلتم نعم فكيف يكون الامر في مال وكيف يورث ومن يارعه هل جماعة
 البلدة التي مستوكن فيه باولاديه هي المستغلة باله كيف كل ذلك
 البلدة وغيره ما في ام لا والجماعة التي كانت في البلدة التي مات فيها المالك
 المستغلة مالها حيث ظهر ذلك البلدة وغيره لان ببلادهم مات او كل
 جماعة تسمى مال بلدة لا وقت غير جماعته البلدة التي سكن فيها باولاديه
 ادعى

فهم على الاثلاث

فهم على جارية

فهم على بيت المال

ادعى

ادعى انهم اولي به لانه سكن بمكة مع دية وبيع عليه احكامهم من غير الغزن
 واتباعهم اياها اليهم ويتزوجهم ويصير ما يصيرهم ويجزئهم من المعز
 يجزئهم وتلك الجماعة لم يدعيه مال به بالنسب بل هو الاشع يقومون مقام
 بيت المال ويتصرفون ماله في مصالحهم هذا هو الكلام **باب** فكل بلد
 وفدت فيه بيت المال كالبلايا النسانية او كانت ولاكن لم يتفرقه السلطان
 في مصالح المسلمين فجماعة المسلمين تقوم مقامه قال ابن مكيون في الفط
 وان حكم جماعة البلدة المستوكن فيه باولاديه هي المستغلة ماله حيث
 كان واين طهره ببلادهم وغيره ما في او غيرت ولاكن يلزم مع ان يوفى
 ماله ويقتضى يورثه ويصح عن اخبارهم بغير ما قسمه وان وجدوا حكم
 اخذوا والا فحكمه لبيت المال ان كانت والا فحكم الجماعة تصرفه في مصالحهم
 يستوي فيه القوي والفقير والعزير والحفير لقول النبي صلى الله عليه وآله
 تزوج من القوم فهو منهم وكذا ما ذكر من تزوج منهم ويتفرق منهم ويلز
 مد مليلهم مع ويجزئهم ما يجزئهم ويصير ما يصيرهم ولا يشع الجماعة البكيد على القوم
 التي ماتت فيه اذ لم يستوكن فيه لانه في ذلك البلد والبلدان التي
 وانما يتولى امر ماله جماعة البلدة المستوكن فيه لان الاستيطان قد اوت
 احكامه عن غير **باب** العلامة الخطابية حاشيته على خليل عند قوله في العر
 لا ينص ثم بيت المال ما نقله اذا كان الوارث بيت مال المسلمين واث شخص
 في بلدة وخلف فيه مالا وخلفه ببلدة اخرى مالا لا يرثه وارث الجماعة ام
 المسلمين فقال في البصير انما دبر من معية الحكماء في الوصايا من الخمسة
 لا يصح وهي ان يكون من المسلمين اية واذا مات الرجل ببلدة وخلف فيه مالا
 ويخلف ايضا ببلدة اخرى مالا لم يرثه وارث الجماعة المسلمين
 وان غامل البلدة التي مات فيه وكان مستوطنا به احو غير ائمة مات فيه
 او غير غير كان له مال فيه او فيما سواه من البلاد ان ذكره مثله في اجوبته
 ابن رشد **باب** قال المنصور في شرحه على خليل عند قوله في الزكوة **باب**
 الا ان يفتات غير نافلة من الزكوة **باب** العبد في يلحق الاقل بالاكثر في يلحق الاقل با
 اشقي عشر من مائة العبيد والفقير **باب** في زكوة المختلطة انفا والمعز **باب** في زكوة الاشياء عشر
 في الاقل على غير البلدة **باب** في زكوة مجمع المديرة والعترة **باب** في زكوة الفكر على عشر
 البلدة **باب** في زكوة المسافات يتبع سواها ان كان اقل واذا انبت اكثر الغر
 ير بالغاير من الجميع واذا انبت الاقل ولا يشع له من غيره اقل ولا اذا

فهم على ما قاله القوم
 على ما قاله القوم
 على ما قاله القوم

الحج اكثر القربى منكم عند العمل واذا اجد الساق اكثر الكفاية منكم عند السقي
 واذا اجر الاكثر فالجميع للبايع واذا احمس على صغره ولد او وهدم وحار
 الاكثر من الحوزة الجميع واذا استخف اقل الجميع ووجد بين عيب فلا يراد بل يفي
 ويرجع بقدر **ان استخفوا وتعب الاكثر في الجميع حكايته**
 وقد عني عن زيد بن عبيد انه قال خرجت الى الصمد ائتني على شاطئ النيل
 فقال فوجدت عابدا وهو يشغل بعبادته له موقفيت بارايه فقال له هل
 ات كالحديثا قلت له نعم فقال لي افعد بارايه حتى اتيه فخرج من محله واحد
 بحديث عندنا فلما تفرغ من محله فعد بارايه وقال له عندنا في المثل علم لم
 نسمع به فقال ان الحق والباطل اهل الحيات خرج في البحر فلما جئنا عليه
 الليل قال الباطل للحق سرتنا ببيتنا ناكله فقال له الحق لم اجد طعاما
 مما علمه قال فخرج الباطل الى الحل الطعام فبعضه خروجه اتي بالطعام فقال
 الباطل للحق كل فاما هتازع او تخاضع فخرج الباطل فقتله فقال الباطل
 للحق نعيمنا ان اهل الحق يملكون به ابي سار ومجد ومقتولا فقتل الباطل
 ثم رآه من وجه النكران احرق في النار فقلت انك قد مواتك الحق فبسطه
 ابي سار والي يملكونه حتى وجدوا الموضع الذي احرق فيه فاخذوا رماح
 واستعملوا به مداد الكتابية ولم يبق من الحق الا ما بقي في الكتاب واما
 الحق بعينه فقد ذهب في نعله الخزولي في سبعة على الرسالة عند قوله
 ولا يجوز سلف جرح من جرحه الى ان جرحوا الله اعلم **تنبيه** قال بعض المتأخرين
 ان من ارتد في مرضه فاصد العار من الله من وارتد ان يدينه ويعاقب بيقين
 فذكر قاله التتاء في عند قول خليل في النكاح او قل بالبيع الفسخ **ويل** عن
 الجعالي المومنين هذا يدخل الجنة ام لا هذا يرانا ولم نركب كمال الدنيا ونزال ولا ير
 انا عكس الدنيا ولا يرانا ولا نزال وهذا يرون الله كما انزل الله **باب** و
 دخول الجن الجنة وعدم اضطراب بين العلماء بعضهم قال يدخلها ويعق
 قال يدخل رياضها دونها واما روية الجن ورويتها ابايها والمجته فيه عكس
 الدنيا نزال ولا يرانا وروية الجن الله في الجنة حال لان روية الله هناك خا
 صة بالبشر واما الجن والملائكة **قال** التتاء في جوار الله على خليل
 عند قوله ويملك ما فتحه بين يدي كافر ما نفقه قال صاحب احكام الجن هل
 يدخل من منيع الجنة ام لا واكثر اهل العلم على دخولهم فيها والمناظر عند ذلك
 والشايع في عدم دخولهم وانما هم في رياضها حيث المومنون ولا يرونه

فمن
علي حكاية

فمن
علي الحنف
والباطل

فمن
علي ما ارتد

فمن
علي الجن

حزون

يروى الله تعالى **باب** من النبي في فوائده الصغرى لا يرونه كما انزل الله الملك
 وانما الروية فتتص بالشر **قلت** وقد رايت في بعض مشايخ الرسالة نصا على
 روية الايامهم وعدم رويةهم اياها في الجنة ولا في حال عيشهم **باب** عن الان
 مسترعا والاشجار في فعل حكمه حكم المسترعى فيه ام لا ما انزل الله اذ كان
 المسترعى فيه مالا او ما يقول اليه بيع الاسترعا ويثبت بالشاهد الواحد
 واليمين وان كان المسترعى فيه مما يثبت بشاهدين فلا بد من الاسترعا
 بشاهد واحد كما اذا لم يكن مالا ولا يقول اليه او كان المسترعى فيه مما يثبت
 باربعة شهود بالاسترعا لا يثبت عليه الاربعة والاسترعا حكم يفرغ
 به وهو اما ان يثبت بالشاهد واليمين او بالشاهدين او باربعة فلا يعلق
 حكمه بحكم المسترعى فيه كان مالا او غيرا جيثا ولم الاجر من اليه **باب**
 في المسترعى والمعتد عليه ان الاسترعا بحر بحر المسترعى فيه وهو فاء
 عدة اذ كان مالا او ما يقول اليه فيكف شاهد واحد الاسترعا والمستر
 على فيه فلا بد من اثنتين او اربعة **قال** العباسي في اجوبة فاعلم ان الاجمعي
 ما نفقه الاسترعا ان كان في المال او ما يقول اليه فيكف فيه شاهد واحد
 يا علي الفاعل عدة وان كان في عتق او طلاق او نحوها مما ليس بمال ولا ايل
 اليه فلا بد من شاهد يمين وثبوت الاسترعا والاسترعا وقال بعض ايضا
 بنحو الكراميين ما نفقه صرح في التفرقة ان المشهورة الاسترعا الا كقوله
 بالتيسر فيل لا بد من اربعة او ما بالشاهد الواحد فلم يذكر فيه قول لا
 يكتفي به ونفقه الاجمعي **باب** قال في الدخيل وهو الوفاء وهو على فائدة
 الموكوت موكوت وهو الموكوت موكوت اذا حكم الا هو حكم ما تحت نفقه
 التتاء في آخر الشريعة عند قول خليل فكل المالك لجميعهم **ويل** عن سعائبة
 الزوجات هل لها امل في الشرع عند المتقدمين او انما ذلك فعل المستحسنة
 المتأخرين او انما ذلك عرفي فقروا عدا اجيب في الله بحسن مشوا **باب**
 ولا يقال ان ذلك استحسنة المتأخرين ولا عرف ولا عادلة بل ذلك امر
 فخرج في صدر الاسلام واول من فقه له من النساء زوجة عشر من الحارث
 حبيب عمة عبد الله بن امارم وقد تخدم الحارث وغيره وفق لها بشفقة
 المستعارة وبالأثر في النفقة الاخر نفقه الفاضل في آخر شرحه على المع
 رسي **ويل** عن المعايير كيف تقسم بين اهلها والامته وهل يكون
 نفقه المستعارة للمدمنة ولو قلت بحيث لم تكف غلتها نفقة الزوجين وال

فمن
علي فائدة

فمن
علي سعائبة

ما ذكرنا له وقف اقراره على سببه ولا يرد اذ لا يرد **تفسيره** والاصح
 امهات الوثائق وقد فرغوا من قول واحد يا فرسان ويا فرسان يا وجماع الخ
 على من قال ان بنو نيس لانه مشتمة بالديرة ونحوه عن فائله بنون واحدة
 لان الاول زوجة الرجل او اخته او بنته بخير صاحبها والثاني كما انه اراد فراس
 للاوثان ونسبه الى **فائله** ومثل هذا يقال بالجملة ان العدة اي لعن الرجل
 بل شتم من غيره كان باللم دعوا المتدعي به الحديث لقول النبي صلى الله عليه
 وسلم لا يكون المؤمن لعنا وعليه الاثم **والاصح** وان قال انك بالكون فليعلم
 به ذلك على ان العدة تحت جملته **تفسيره** قال السنهوري على خليل في حاشية
 شتمه عند قول خليل في الحج وستة العدة من قال في الدخول قوله عليه
 الصلوات والسلام ما حج هذه البيت ولم يرقث ولم يمسح بوجهه من ثوبه
 يوم ولدته امه التضييع يومها لولا انك تقف مقوله تبعته لجماد وفضا
 الصلوات وكفارات وليس كذلك ويجب بان لعله لا ينفك عنها لان عقوق
 الله وعقوق عباده في التامة ليست ذنبا وتنفك عنها سائر ما فيه والخ يفسد
 بفساده الحج ثم هذا اللفظ الله ففعله **ويل** عن كماله على رجل عشت مثاقيل ذنبا
 له عليه وقال رب الدين لمن عليه ام عجلت له من ذنبي عليك ستة مثاقيل
 اربعة ايام والباقي موضوع عنك ثم كان الغريم يحرم من ذلك واحد جميع انك
 العدة عند غروب الشمس يوم الرابع الا عشر موزونات لم توجد عندك وام
 رب الدين ان ياخذ انك وقال كماله **تفسيره** انك حين لم تجز في ستة مثاقيل
 وقال له الغريم خذ هذا او ما بقي شتمه قليل لا يرقث به وعدا انك عليه اياك
 والتعليق يتبع الكثير وقال له لا ياخذ انك ولا يفت على ما قلت لك ثم وضع
 الغريم ستة مثاقيل غير ربع ادين وربع عليه وربع عشر موزو
 نات الباقي له ربع ادين مع الدراهم ما حكم الشرع في ذلك احيى فيه
 ولك الاجر والثواب **باب** في الطلاق من الغريم بشرامه انك الذي
 بوجوده ما لم ير الذي لنفسه البراءة بوجوده وعشر موزونات التبا
 فينزل لا يعتري بها لانها شتمه نادى والنساء والاعمال والافعال تابع
 للما كثر وعشر موزونات لانها نسبتها الستة مثاقيل الاجز من اربعة
 وعشرين جزءا ولا يقال ان عشر موزونات قليلة بالنسبة اليها بل بالنسبة
 الى المعجل وهو ستة مثاقيل ولو قال له عجلت من ادين كعشر موزو
 نات ثم اوجد عشر وعشرة عشر الكائنات العشرة فها كثيرة لانها تاتي

تفسيره

فتمسكها للمعجل نصف وليست امل مع انصاف **باب** في شتم الخطاب عند قول
 خليل في الضمان كقول المدعي عليه اجلس اليوم يا كذا في محبة الحكم
 لو قال لغريمه ان عجلت لي من حق كذا وكذا في محبة موضوعه عنك اما الشتم
 عدا او الى اجل سهال فيجعل انك في الساعة او في الاجل الا الذي ربه او نفسه
 او اكثر منه ارى الوضعية تلزمه **باب** واختلف فيمن يدل له دفع او نعل
 في الجحيد ووقت اجتماع الناس فقال اشبهوا بالما جشون يدل له الجحيد
اصح وايه وربي يتصدق بشتمه على المساكين وقيل ان كان اجود من الذي
 له فلا يلزمه نفيه الخطاب عند قول خليل في الاضحية وخذ هذا العوفان
 اخلطت **ويل** عن العتب كيف يكون وما يفتد المستحسنة في الكمال وهل
 ان ياخذ عرجونه يدك اليسرى ويسفله منها جزء باليمن ويجعله فيه
 او ياخذ عرجونه العتب يدك اليمنى ويجعله فيه شيئا فشيئا ياخذ
 فيه ما سانه ام غيره انك من القبيات وبعض الكلمة يتسبون الرقبة
 الثانية للحديث قل انك حجج **باب** من انع الله عليه ما وفله
 ومن عليه ما حسانه بالعب يدك على رقبته الثانية وما ينصب للحديث
 في انك حجج من الكمال على تلك الرقبة فقد مثل بسنة صلى الله عليه وسلم
 ويخرج على الكمال على تلك الهيئة **قال** ابن الاثير في نفايته في الحديث انه
 عليه الصلاة والسلام كان ياكل العتب خراخيرا قال خراخيرا العفود واخرطه
 اذ اوضع به فيه ثم ياخذ حبه وياخذ عرجونه عار بامنه ويروى يدك
 خراخيرا بالصالح المصالح وهو ايضا ان يضعه فيه ويخرج عرجونه عار بيا
 منه والرواية الاولى بالطاء هي المروية **تفسيره** قال القزطبي في سوت العجر
 جعل الله لك يوم ليلة فله الا يوم النحر لم يجعل له ليلة فله ولا بعد لان
 يوم عرفة له ليستان ليلة فله وليلة بعد من ادرك الوقوف ليلة بعد
 يوم عرفة فذا ذكر الحج الملبوع في يوم النحر نفيه السنهوري عن قول
 خليل في باب الحج ساعة ليلة النحر **ويل** عن الرجل اذا ادى على الاخر انه
 كان له على ابيه خمسة وعشرين مثقالا وانكره المدعي عليه ثم اتى المدعي
 بشهادة الشاهد بها فيقال انك على والد المدعي عليه ثم ادعى فيه المد
 على عليه بالشرع ثم دخل بينكم ما ارغب الاجر والشواب بالصلح فاصطالحا
 على يدك على ابيه وادعى المدعي عليه المدعي نفي الدين واستفاد عنه الحق
 الاخر ثم اوجد له انك الحق ودفع له ولطبه ان يدفع له وثبته الدين

فمن
 على العتب

التي تصل الحامله لينزفها ومنع رب الدين ان يدعيها لانها هي اصل الدين وا
 تستعذر له بقوله نعمت من ينالني في الدين التي تصالحا معك فيه من ورثتك
 او ورثة ابيك غيرك ونكاح باصله وان نكح، يكون على مرجع الذكر وان كنت بين
 علي اقول يكتب لك المصاحف والتبريد من هذه الدين وتجعلها تحت يدك وقال
 له وارث المدين ولا بد ان يعطيهما في مشرعا متمسكا بقول خليل وفي باخذ الم
 ين الوثيفة في ايدي كل الفول قوله **باب** وقال خليل الذي ذكر في السؤال
 انما هو هذه الا اذ يع المدين اذ الغريم او ورثته جميع الدين المرسوم في تلك
 الوثيفة واما مال المدين ولا يقبل ولا الورثة باخذ الوثيفة وانما يلزم في ال
 بين ان يكتب له المصاحف والتبريد ويقضي اصل الدين تحت يده للفقلة المذكور
قال الشيخ الخطاب عند قول خليل المذكور في السؤال ما بعده قال في الاجتهاد
 اذ الجلب المصالح اخذ الوثيفة التي في يدها بالآخر منه لانها مشددة له
 حال الفول لثبوت اصل الحوا ويكتب الاخر وثيفة بتاريخ متأخر يشتمل له
 بفالحه قاله مكي **تنبيه** قال الربيع المتفاد في كتاب العرايض وكتاب
 المحللان العرض في القبي موت وله ام متزوجة فانه لا يبيع لزوجتها ان
 يلما فاعني يتبين انها اصل او ما يل لانها ان كانت حاملا ورثت في ذلك
 الحمل اذ اخل لا مبر **وقال** المشب لا يرث عنهما وله وليهما وان وضعت بعده
 موته الاول من سنته اشهر ورثا اذ اخل وان وضعت لتمام سنته اشهر
 لم يرثه نفعه الخطاب عند قول خليل في الميراث والثالث لام ولذا في الميراث
باب قال النووي في توقيف الامام والافاق ليجري في شئ من
 الحيوانات غشي الاله الامي بالاب والبر وفد جاز في جماعة اشوب يسير
 يوم عرفة مستأرج ومبجج وسنمايت فالاولان عدهم بغير غشي ليس
 لها فرج الاثني ولا كثر المشرور واذا الماخري عند غشي بجز في البول وسما
 لواعه جواز التقييد بهما **قلت** يجوز لانه كرا واشي وكلاهما يجوز نقله
 الخطاب اخر ما شئت في الوجه الثالث والثلاثين من وجوه الخشنة **ويل**
 عن المرتضى ان اسافر بالرهق في ضاع او اعلى اذ استودع لغيره بغير
 امر الراعي ثم تلف بامر مساوي به ليقمنه المرتضى والمودع والمستعير
 او لا يقمنه واحد منهم فاجب في ذلك الاجر **باب** في المرتضى خالص وغيره
 لاضمان عليه الا ان تلف بسببهم كما اذا استخدمه المودع او المستعير
 في عمل بغيره **قال الشيخ** الخطاب عند قول خليل في باب الرهن وضمن

حكاية

فم على غشي الابل

فم على اذيت غشي

في خمس

يرتفع ما نهى ان اسافر المرتضى بالرهق في الحاضر انما ضامن **قال** المرتضى ومن
 ارتضى فاجاز على كل حال بغير امر الراعي وفي ذلك عند المعارف من الدين
 الرهن بقوله لا المستعير وكذا ان استودعت رجلا لان يستعمله المودع
 المخرج والمستعير عملا او بيعته مبعوثا بغيره مثله وفي **ويل** عند شركة
 الورثة في مال موروثهم وفيهم كبر وانما صفات وكما وكل واحد منهم
 يشتغل في المال على قدر طاقتهم ان احد يع باع موضع من المال للملك و
 تشب عليه كثر الديون في ادعى ان تلك الديون وثن الموضع الذي باع من
 مالهم انما جوتنا له عليهم في نفعاتهم وكسوتهم ومتونهم وان ارد ان يعرض في
 لارايه من راس المال والباقي بينهم كما نداد على المعاوضة في نازع اخر ان
 واخوانه في ذلك وهل ينفذ الشركة شركة المعاوضة يلزم كل واحد منهم
 ما فعله الاخر ام لا وان فلت يلزم ويؤدى نوع من انواع الشركة كما يتبين
 الشرع في ذلك وعلى المال واحد منهم ان يتقرب في المال ليدون ان الاخر كما ليعا
 وخذ ام لا وان فلت يبيع الشركة له الا بالان ما جود وتفرق بلا انهم فلا حكم
 في تفرقه حكم الفاضل ام لا **باب** في الشركة التي اشركت اليها انما
 لا تنفذ الشرع ولا يطلو عليها اسم الشركة للمعاوضة ولا غيرها لعدم
 شريك المعاوضة وغيره وفي تحصيل المال بين واستواء العمل وكونهم بلا
 لغير ولا تنضم ايضا غير من انواع الشركة المذكورة الدواوين وانما
 تنضم عند المتعاضدين شركة الجير وشركة التعاضد وشركة الحكيمة ولا
 يعكف لهما حكم الشركة ولا تنف عليهما احكامهما وعلي من تفرق منضم دون
 ان صاحبها يكون حكمه حكم الفاضل في باع شيئا منضم من مال موروثهم
 دون ان الشركة ولا يلزم من البيع ومن ادعى منضم الدين الثابت في منضم
 انما هو على مال الشركة او عليه ولا يقدى الا باليمينت على دعواه لان
 كما لا يخفى **قال** في اجوبة التعليل في الشركة بين الورثة تنضم عند العقبان
 بشركة الجير وتفرق في جيرانه الا في كفاية ام لا فانها تفرق من اجر
 منضم على مال بغير اذ لا اخر ان الرهن له ان كان عينا الا فهو كالفاضل وال
 اعلى **باب** في الدواوين في امونته اذا اخله معصية دين عليه وفراق
 على نعيه الثمينة والامتنان في الجهد جله ان يباكر ويحلف له ما لا يفي
 تشب وينوء عفا له في الوقت لكونه معدما ويضمن عفا له ان يفتخ
 اليه عليه يؤديه نقله الجاهل في اجريته **باب**

حكاية

فم على غشي الابل

فم على اذيت غشي

قال البرزلي وقد حكى بعض القائلين بحجرة حكايته وهو ان شيئا طيبا المشرق فما
صم مع شيئا طيبا المغرب ايسر المشرق وايت وذكركل قروا اسباب غوايته وراة
عليهم ان هذا المشرق بقولهم نجد الرجل باهله يقوم نحو الله تعالى ويجوز اهله
وما تيسر من نوازل الخير ويكون وملا يكتف به راحة فتشوقه الارض الحجاز فيك
ونحمله على الخروج في يوم غروب الشمس على ترك الفرائض وان تكاء النحورات
من يوم غروجه الى يوم رجوعه ولا غوله فتنس نفسه ودينه وماله في شوق
الارض وغريبتها فسلح له الى شدة الخواجة اهل المغرب **فقال** فقال القائل
في الاروقات تختلف بحسب الافطار فاما زوال الغوم الاو بوقوعه وعمر
ومغرب ونحو ذلك لا غير بل كل ما تفرقت الشمس من جهة كانت فجاء وطهر
شهر وزمان الاو غروبها ونحو ذلك ونحوها وسائر املاك الزمان تنسب
اليها بحسب افطار مختلف ولا كفا لطلب الله كل قوم بما يتفقون به فكل
علم لا فكل غيرهم فلا يجد كلب احد بغير زوال بلد ولا يعرف وهذا جمع
عليه ومنه ان هذا المطلب مطالعة مختلف بظهوره في المشرق ولا يظهر في المغرب
الا ليلته الثابتة لا احتياسية في الشعاع وهذا معلوم بالقرينة ومقتضى
القاعدة ان بحثا لطلب كل احد بهلال فكل ولا يلزم من حكم غيري ولو ثبت
الحق في القاطعة والى هذا اشار البخاري بقوله **باب** ان كل بلد يبينه
او تغلبها المستعمري في شرحه عند قول خليل في الصيام وعم ان نقل
بوقوعه **باب** عماله على رجل خمسة عشر مثقالا دينارا عليه واراد
من عليه الدين السجل دينية مرا كثر ثم قال لربي الدين اشترى لي دينية
عليه بغلة فان زدت عليها شيئا فعلي وان بقي شيء فهو لي ثم اشترى
لدي بغلة باربع عشرة مثقالا ونقد ثم علم بذلك اصحابه في الرقعة واد
شتمهم ثم باندا اشترى بها البطان ثم خرجوا اذا صديقا بلاديهم واخرج عليه
الصوصي ونفقوا دوابهم واموالهم ومن المندوب لعم تلك البغلة و
هيئته تلك البغلة على من دفعي فلان على مشتريتها او على من اشترى بها
باب هيئته تلك البغلة ما اشترى بها لا مع اشترى بها له اعف
ما المامور بهيئته المامور بالامر لانه من بيع الدين في الدين **قال**
صاحب الامهات الوثايق **باب** لا يجوز لربي دين على رجل فاراد الدين
عليه الدين الخروج الى مكة فامر بدين الدين ان يشتري له دينية سلعة
فاشترى بها المامور وشهد عليه اندا اشترى بها البطان ثم اخذته السللا

ج

بنة والصوص **باب** بعض الكريه واخذوا السلعة بعينة البينة هذا ملوك
مؤقتها من المامور من الامر **باب** قال مؤقتها من المشتري لان ذلك
فبيع ديني ديني وذلك لا يجوز **باب** عماله على ما لا يعرف لغيره به ارضه
على وجه الشراكة بينهما في الزرع او غيره يجوز ان لا **باب** **باب** هذا لا يجوز
قال صاحب الامهات الوثايق لا يجوز لربي دين واذا دفع ونزل فله صاحب المالك كمال
ما به ولما نشأ له بالزرع **باب** عماله على الناس كثيرا في هذه الوقت لبعض
في الزمان عماله باليه وروى ان يكون لرجل على رجل اخر فيبيلة اخر غير
فيبيلة ربه الدين ثم يكله بدينه حتى لم يجد منه امال ان يكون معسرا واما
ان يقول له ادمت في ذلك بالشرع او غير ذلك من وجوه اللاد لا ثم باخذ
ربه الدين احدا ما يول فيبيلة القرين من الغالب ان لا ياخذ الا احتياسية من
القرين واما افاربه وانها تخدع ربه بالياخذ الا احتياسية وضميها التي
لا يتفق ربه من عليه الدين لانه قد لا الكاامل في الشرع وتأثيره في ذلك
وعمل الجهاد والله عز وجل يقول ولا تنزروا نثره ونزرا نثره **باب** **باب** **باب**
الاجابة في دفع حكم به النبي صلى الله عليه وسلم في رواية وورد به الحديث **باب** **باب**
ابن جردون في غيرته في بلاد السبائية ومنه ان كل ما ورد من اخذ الرجل
بحريته يبيع عن عمره بدينه ان تفيده ككائنات فيبيلة على النبي بغيره
ببطلت المسلمون رجلا من بينه بغيره معه نافت له واخذ به النبي صلى الله
عليه وسلم فقال يا عمة بك اخذتني واخذت نافت وقال اخذتني بحريته
على ما كنت تفق وكانوا اسارى رجلا من المسلمين وكان النبي صلى الله
عليه وسلم ببربه وهو مجوس فيقول يا عمة ان مسلم ان مسلم ويقول لربي
لو كنت قلت ذلك وانت تملك امرى الحلف وهذا لا رسول الله صلى الله
عليه وسلم برجلين من المسلمين وامسك النافذة لنفسه ذكره ابن الكري في
الاحكام في مسو في البقرة **باب** عماله على رجل دين فيعلم احدهم
ما يعطى به لربي الدين ان يشغله لمسبب ذلك **باب** **باب** **باب** **باب** **باب**
في لا يلزمه ان يستخذه في الشغل وان قدر عليه كان الله عز وجل قال وان
كان لا وعصيت فتلقى الى ميتة وعلى هذا قول خليل لا يلزمه التكسب
قال هذا في غير الصانع اذا كان سبب دينه عليه صفة فانه يجب على
الصنعة فانه ابن جردون في الزرع الغوام **باب** **باب** **باب** **باب** **باب**
ين مثقالا ثم صالح انما من الدين على دينه باثن عشر مثقالا وادبعته

له من ماله واراد ان يخذ من المملوك عند عشرين مثقالا وقال له لا يلزمك
 الامانة فمعت عن ان يصلي على مائة ذبيحة واقم وقال له الضامن وانما اوقعت
 على نفسك ما حكم الشرع في ذلك **اجاب** الضامن لا يجوز ان يخذ من ماله
 بل انما لا يكون الا الوجه اليه لو جاز للضامن ان يرجع على المملوك عند جميع ال
 دين والى ان لا يرد يد شئ مع بالصلح عن ذلك الذي لا يعقد ليودعة الا الى
 اخذ الباقي غير المدفوع جعله على الجملة ليس هو حرام وهو ثمانية مثا
 فيك في مسئلتك ولا يرجع الضامن على المضمون عنه الا باذنه للمفوض اليه
قال الامام الزرقاني عن قول خليل ورجع بالاقبل منه او قيمته ما نقه اذا
 كان على المدين مائة دينار فصالح الضامن عندها خمسين واربعة ارجع على المدين
 خمسين في نفسه ومثله للدين بجملة واللاجموري **وبل** فعنه كان في جنانة بحري
 الصافية للعاقبة وفاق على جنانة فقال له رجل من اهل الماء اوتج ان انظر
 الماء وازيل منه الحلة ونحوه فقال له رجل من اهل الماء اوتج ان انظر
 ولا تكشف على الاسرار فاجابه الله في الامام **اجاب** لا يمنع رب الماء من
 اجراء ما يريد **قال** يستحب ان لا يطلع على ما لا يمنع رب الماء من الاجراء مع صافية
 وما به **قال** يستحب ان لا يطلع على ما لا يمنع رب الماء من الاجراء مع صافية
 الامانة على الاطلاق واري ان يتكبر وان كان رب الماء من اهل النور والعبود
 لم يمنع وان كان من اهل النور والعبود من اهل النور والعبود لم يمنع وان كان
 صاحب الجمان معروفا بالجملة وسرفه الماء فلا حرج في ذلك واما في فتح الج
 باب والاكسيرة والخرقة **اجاب** اذا كانت الخربة لرجل بلان اذ اراد رجل
 لا يجرط جاب الخربة على فنانها ولا على بيتها الخوف صاحب الدار منها مراق
 او غيرهم ويقال لصاحب الدار احوط على نفسك ان شئت ولا يجرط ما سرق
 منها ومثله قول خليل ولا يجرط احوط على اصلاح مطلقا الا لا يقسم الا بالجر
 نفعه الزرقاني عن الاجموري **وبل** عما يكتب للمعاذ قال الله
 منها **اجاب** قال البرزلي وقعت لابن عمر في كتاب له انه يكتب للمعاذ في
 حرفه كتاب ازرى هذه الاسماء **فمن شمس عن قريش** **فمن شمس عن قريش**
فمن شمس عن قريش **فمن شمس عن قريش** **فمن شمس عن قريش** **فمن شمس عن قريش**
 فليس ويجعل يضا الدجاجة فيسا ويشتويها في النار فان السيلت في
 فليب ولا تحرق الخرقه فيا كلب العموم ويجعل فشرقة الخرقه المذكورة
 ويعلفها عنقه فانه يسرا ولا ترجع اليه ابدأ بحرب وينبع باده الله وهذه
 المسئلة خرجت من قوله تعالى ولا يعل الساجر حيث انتهى **وبل** عن

عن رواية

عن رواية

عن

عن عدة اصلاخ الانسان يقول يستحب في ذلك من وعيد وبعض الناس يكره على اصلاخ الا
 ثم يقولون العبد اكثر ضلما من المرد والافور منه خدمة فلهذا **اجاب** في
 جميع ام او على يستحب الذكر والانشاء **اجاب** في المرد والعبد في الذكر سواء
 والعرق بين الذكر والانشاء **قال** الامام الزرقاني عن قول خليل اخر كتابه او
 تدرى ما نقه واما المردان فلهما من كل جانب ثمانية عشر خلع واما الذكور فلهما
 وله من الجانب الايمن ثمانية عشر خلع واما من الايسر سبع عشر خلع على اصلاخ
 ذكر ابن يونس **وبل** كما كثر في ان لها سبع عشر من كل جانب وللرجل من الجا الاصلاخ
 ثمانية عشر من كل جانب ومن الايسر ثمانية عشر ومن سب نقه على كمال القليل
 ان الله تعالى لما خلق ادم الف على المملوك ثم استل من جانبه الايسر خلع فلهذا
 اقترن بخلق منه حواء فخرجت منه كما خرج الثقل من الخوايف **وروي** كما
 كما هو الهب انه لما استيفى رافا الجانية فامته اليها وقالت له املا
 بكه تمه ينادم حتى تودي مهرى **قال** وما مضى فيك فيك فلهذا على عمدة
 عشر من مرق وروي **وبل** عن عدة اصلاخ الانسان يقول يستحب الذكر على اصلاخ
 والانشاء **وبل** ما يقال ان اولاد اخرا الزمان لم يكن لهم الاضراس لكل الانسان
 جملة هذا الاصل اول الاصل له وما تستحب **اجاب** في الذكر والانشاء
 في الانسان سواء اول الزمان واول اخره ولا اصل لقولهم في ذلك الامر ولد
 ليستة اشهر فد كانت اسنانها انقص من غيره لكل انسان اثني وثلاثين
 ثون **قال** التتالي على الرسالة عند قوله وبع من خمس ما نقه في
 البقم اثني وثلاثون سنا الاضراس منها عشرون عند اللحنى وقال ابن
 شحمان الرجل الاحمسي اثني وثلاثون والكوسج وهو الخ لاجية له ثمانية
 وعشرون سنا **البحر** يريد لانه كانوا جملته فيك ومن ولد ليستة اشهر
 كذا في ومن الوجود الذي يشغروا في عقلها للايام كالفود واصحابه
 اربعة تنديا واربعة رباعيات واربعة انياب واربعة ضوا حكا واثني
 عشر رحن ثلاثه كل جملة واربع نواجد **وبل** عمر ضعفت دابته وكم
 يحجز عن قيامه بها فوجد بها الرجل المحقة والاباق عليها ويشتريها من اهل
 الارياح او الاغنام او غيرها انك تله هذه الشركة جازية **اجاب** في
 في الاغنام بين العلماء **قال** ابو محمد عبد الله بن زيد عن ابن الماحضون
 وابن مزيه كتاب العهود هذه الشركة جازية وقال ابن الفاضل وابن
 حميد الحكم عن مالك لا تجوز الشركة في مثل هذا وقال ابو عمر ان القاييس

عن عدة اصلاخ

عن رواية

عن رواية

عن رواية

عن رواية

عن رواية

عن رواية

عن رواية

عن رواية

فم
عربايلق

مرقا

مسئلة ما باع حقله الارض مثلا للاخر ثم مفر المتاع الصغير بطريقه
فلا تكون تلك الحقله بذلك **الحجاب** ان تلك الحقله المذكوره تعين
فيمتد الطيفه التي مفر فيها المتاع مع من الشريه فان كانت فممتد
اكثر من ثمن الحقله من الثلث او الربع والحقله حينئذ كانت كالمساكن
عطاها لخليل رجا له بقوله **وارض** يبر و عيس و غرس و بناه عنضم المور
تد فالشارع يد مفرام بعينه التي لا يبريه ان الارض تقود بحجر فيها او
احياء عين الخ **قال** ابن رسته وكذا انك اذا كانت تلك الناحيه فيمتد تلك
الجميع او ربعه واليه اشار بقوله بالمتجر وفانت بها حصة هو الربع فذلك
وبه اجاب لينامل عيدير به اجد من عبد الروح ان باه الفاعم الذي يعنى كقول
الله به عا ميس **الحجر المور حقل** **التمهل على الجميع**
ليس لفلان ان يفتد ملكه غيرك لا يوكاله جميع الورثه **التمهل** اذا اتى بوكاله يفتد
فيفتد حقله دون ملكه من ليست عنه، وكما انه اذا لا ميل له الى مال
غير دون اذ نه او وكاله او غير ذلك كالفقه والنفقه وغير ذلك من
القوايد لقوله تعالى لهما ما كنتم وعليهما ما اكتسبت وبه كتب جواب
الحاكم عليه احمد بن عبد السلام احمد البزاز ومن الخطا في القول **الحجر المور**
من رضى الله عنك جوابك في مسئلة رجل قد باع جميع ماله بدينار
عنه والفعله وفيه وصية بحصة فدا عملها ما جازم لا اولاد اولاد له والحالة
انتم موجودون حين البيع وانفق عليهم ثمن الاوصية والكل معتمدين
لكم مات وقام اولادك الذين مع ارباب الاوصية الى المشتري من ائمتهم
ويطالون واهتمهم ما غير من هذا البيع انك ام لا وبك مع ايسر علمهم
ما ضام لا يولد يخرج المشتري من تلك الوصية بلا ثمن ولا يخرج الابناء
الذين قد اعطاهم فيهما من الذر اذا ان يطالبوا لنا مسيح فمواذ صرح بنصر
ص الاية ولم الاجر **الحجر المور** **الحجاب** والله الموفق للقواب ان يبع الاب
وصية والديه او غيرهما على اولادك ما فاض على الموجودين منهم يوم البيع
وعلى المعدومين وهو يحمل على البنداد وهو طاهر الطلاق فها هي الخ
اذ قال باء الحجر منه وله البيع مطلقا الاب فذلك وبعد افتق فضالت
حاضرا الخ الخ الدولة العاليه منهم الشيخ العالم له عمدين اخرين
المتشركين ومن على بن محمد الله الصمطالي ومن محمد بن سعيد العجا
يف وزاد الاخر من سوا علم الاب بالوصية كانه في وثيقة البيع انه

باعتبارهم للاملاك كليم مقول مع الاله وصية محسنة على اولادك في سبي الجماعة ولا
 يخرج المحسن منها الا بالحق **ومر الامام** الخزولي على الرسالة ان يبيع الى
 الجحش من الجماعة جائز للضرر وان اجاب النجاشي مقدم على شركة الجحش
 بقوله لا يباع **ومر الامام** ابا الحسن بن علي بن عثمان التتلي الكشي
 مع تلميذه ابا العباس بن الشيخ الاطلي سنة احدى مائة الرحا التتريتين
 وقد مكثا ان من عقر حمارا بالاراضه لا يخرج حتى يباخذ دراهمه لا ينافد
 فكوناه اجاب بلا تناقل الاكورد والافان فوجدنا فصدقهم اخراج البناق
 والمشمورة ذلك البطان والسفيرة ذالك اخراج الوارث والدين ما
 جبالا جبالا والمحامل لا يخرج مشتري الجحش ولا وصية محسنة الا بالاراضه
 لان الدين يخرج بلا خلاف وكل ما ذكره في الله عنكم فنفذوا وعلم على كلامهم
 نحو عشت من العفصة وكنته عبا بعض فناء والعفصة **ومر الامام**
علي بن عبد جسر بن علي اولاد الكورد بالتدبير والافان بالامتثال
 حتى يتكفوا وان انقضوا مع اليافرة الناصر من يوم المرجع فانقضوا ما
 عدا بنت الجحش من مائة فناء مع العفصة هل لها حق في جسر وكونه
ام اجاب ان الجحش ان كان فيه سعد والعفصة الدخول مع البنت والافا
 البنت مقدمة على العفصة لقول ابي المودح خليل فان ضاى قدم البناق وقد
 اتمت العلامة سنة خمس مائة في عهد الرحا بان البنت من بنات ابي المودح
 فخرجت الجحش ولو كان معها قرابة اذا كانت من بنات ابي المودح ولا تنقل
 لغيرها من العفصة الا بعد عدتها ومقتضى كلامها التتري وانما يحتاج الى بعد
 ان الاقرى الاولى ويعتبر بعد اللعنة والقصد نقد في الفصد اولي عند الاصل
 ليس باجتمعه به اجاب ابراهيم بن علي التتلي فوجدنا ما وجد بلا ولا **ام**
 التي جرت به العادة فيما جرت من الجماعة زاد الزوج مع اخوانه
 ان يعدم الزوج النقص والنقص الباطن يغرمه اقل الكسب جميعا **وبل**
 الشيخ علي الاجمعي عن عمه بنه وبينه الشراكة فارتى وضع احد يدك
 على الجميع اخفى بعضه والآخر البعض وزعم انه المومود فاقضت له وا
 شهد على نفسه احد يدك يدان بينه فحصة لاجل ان يطل الوفاء الذي
 اخذت الخصم ثم دفع بينهما براءة عامة مكلفت بفعل يكون الا بداع ما
 نعا من حجة البراءة **ام اجاب** اذا دفع طاعة البراءة العادة ما يخفى
 اذ طاعة البينة التي تشهد بها مخالف البراءة بكونه يوجب اذ يكون

الجحش على المذكور
 في البناق

مسئلة

التتريين

التتريين كقولهم ولا دعوى ولا ملك ولا يمين بالله تعالى وخود الك فانه يمين
 الامتثال على تنسقط ولو وفقت على وجهها **الجواب** **الحمد لله**
علي كانه عفا الله عنه عفا الله عنه عليه اقل موضع من متبعا الطالب التتريين
 اللانته لا يبين جماعة او فدا لا يمد له عن غرمه مدفع المتابع ذالك فصد
 بما مستغل التامة المشتري في عقد الوجود او ما كثر ثم قام اولادهم ولا
 يملكون الملك والعقل لقلل من مشتري بها لعل الك **ام** **الجواب**
 ان وقت سوننا فاف من الكثر ابا مصلح سنة خمس مائة في عهد الرحا اوقتي
 بان بيع الملك في ذالك لا يقرى ببيع له ذالك دون شيء ويلزمه وعلى المشتري
 العقل في المدة التي للملك يده واقتضى بعض المتأخرين من عقبا المسلمين
 بان يبيع التروسا والامان وجماعة المسلمين مشقة للمبتاع تنسقط عنه
 العقل له فيه من المصلحة على ارباب الملك لاكن لم اجد آية بالتميز ليس
 بيع فالجح وبلغت على المتابع ذالك والامام رجاء الله يرضى المصلحة في
 مسابك كشيته فالبابو عمران القايص الجماعة تقوم مقام السلطة في بلد
 السلطان فيه والمصلحة خلافة ومرتبة طولية يسلمها اقل العفصة والام
 يد رفته تمام الجواب فوق هذا المسالك عليه وفتوى بعض المتأخرين في عرو
 بلاذ في بعض قبيل غير ذالك وينقل فيها الاقوال المنقولة عن القدماء
 وقد اخطا طريق الحق والصواب لان الاقوال انما هي حجة على من قالها لا على من
 انقروا جفوا المروى بلا خلاف وهو الذي جرت به العترة وعليه الشيوع وقياس
 الفضالة وجرت به الاحكام عندنا فدا وما كتبه جوابا بالسؤال من التتريين طالع
 الدعاء من قارب عبد الله بسط الحاح شيعي من الصلوة في الله امير
الجواب **الحمد لله** في جوابه فيمن ابتاع عفا او ربا عايع الشيا والافان في التتريين
 اورددها من كمال السلطان او اقل الطغيان او جرح السيل الارقي او لا يشار
 او جسد كفسد على المتابع فيمة العباد واعادة البيع ككائن او لا
 يلزمه ذالك وما كان وجه الحكيمة ذالك ككشة تحت رقيب مع قبول عذر
 والله صبيح الله فيم تترك لنا مملوكا والاسلام **الجواب** ومن الله التنايد والافان
 له جواب ان بيع الشيا والافان بيع بلاست لاجل ان يعلو الحجج مع المذهب
 للمد من ارباب البر والبيع العاصم اذ فوات يبق بالتميز اذا كان ككلاء
 فيه وان كان متفقا على فساد لزمت فيه الذممة في المقوم يوم الفض والمثل
 في المثل الجواني بتغييرات البيع والبائع على المتابع ضامن ما حدث عنه

في الشك في هذه او صرف او ما غلب من غير ان يكون فيه حكم عند الدلائل
 الحجاج **شك في الدليل** الذي لا يمكن ان يكون له راجع او باطل
 الخلف للمازي من له دليل على رجليه وثبوت حيث تناله الامكان وهو مع وهو
 حاضر ساكت مع المطلوب وسكة عشر من سنة وقال بطريق الاموال له ولم
 كذا قال ما لا بد من ثلثين سنة وجملة قوله عليه السلام لا يسطل حق
 امرى مسلم وان قدم حيث انه يتخذ القلب بالغيبة البعيدة وعدم القدرة
 وغير ذلك والدليل على القول قوله صلى الله عليه وسلم ان شئنا ان نخصه
 عشر من سنة فهو امر به وهو عام في الزمان والمكان ولا بد من رتبة الدلائل
 اذا انقضت الدلائل لا يسطل ولا يمانع وان لم يكن الامور المتوهم ان كان
 يوثق به الطمان واخذ في الغرض ولا فرق في الدليل بين كونها مع او
 سلف او صفة وبها الوثيقة دليل على عدم فقه بخلافه ان كان يغزو
 ثبوت عند قول خليل وان كان **الحال وحده** **الامر**
 فاعادة الحرد وقوعها وكثير ما يغفلون في الدلائل ولم يتعلموا لتمام
 تمييز المدعي والمدعى عليه في القضاء الذي هو من احوال على شخص
 بيينة او اقرار او قضى بحقه ثم ان المدعى عليه وهو المدعي ادعى قضاء
 جميع ما عليه من الدين وانكره الدين وقال له انه اقرت له بحقه وثبوت
 منه كذا وان القول قول المدعي انه قضاه له جميع ما عليه من الدين لان
 الدين لما اقر بعضه حتى لا يثبت ما رده عليه ولا بد من عدم الاشهاد
 على الباقي ووجه كونه ملغيا انه لا فرق بين القول في الدين كليا ولا
 يقبل التيمم الا بيينة وقد ثبت فيها كثير من العلماء وغلوها فيها
 مع اجوبة المراكشي بالعلم انكره كما وعدته بخلافه المراكشي
 محمد بن علي في سنة اذكره **ولا** **الحال** لم يكن له فيها شيء يعتمد عليه لانه
 محال لقولهم الدماء اعمرت فيفسد لاسر الا يقيم والقول لم واجب ما
 كان على ما كان والقول ابرع اصره التوبة وقيل ما يقول فذلك ان ادعى
 وان يكن له عليه يدعي والقول ما لا رضى له من الدين ان اقرت اليه
 انه كان له عليه ثلاث وعشرون دينار طلعت وكان القول للاح ولا بد
 سيما ان يفي عند الدين عند الدين اذ جرت عادة الناس ان يفي المد
 بين عند الدين ان فضاله اذ يفرقه قال الزرقاني في الامتياز في الروايات

وبها الوثيقة
 دليل على عدم فقه

[Signature]

قال المصنف كان كتابه هذا
في بيته فكانا في بيته ليس
طوق

بفتح الله الخراج ووصل الله على من تبعه
بفتح الله الخراج ووصل الله على من تبعه

الذي كان عليه من الدنيا
الذي كان عليه من الدنيا

قال الشيخ الفقيه الجليل الخافيه ابو علي حميد بن محمد بن زياد

ابن جعفر الصادق الاندلسي رضي الله عنه فأتى علي الشيخ الامام علي بن
الابن جعفر الصادق الاندلسي رضي الله عنه فأتى علي الشيخ الامام علي بن
الابن جعفر الصادق الاندلسي رضي الله عنه فأتى علي الشيخ الامام علي بن

محمد بن عبد الله بن الحسين الملقب بالشيخ الفقيه الاديب ابو
محمد بن عبد الله بن الحسين الملقب بالشيخ الفقيه الاديب ابو

ابن الاثير الكاشي عمير بن محمد بن عثمان بن احمد بن الحسين
ابن الاثير الكاشي عمير بن محمد بن عثمان بن احمد بن الحسين

الشيخ الفقيه ابو عبد الله محمد بن احمد بن الحسين بن الحسين
الشيخ الفقيه ابو عبد الله محمد بن احمد بن الحسين بن الحسين

ابو عبد الله محمد بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين
ابو عبد الله محمد بن الحسين بن الحسين بن الحسين بن الحسين

باب ما جاء في ملك
منه من الملك
منه من الملك

ولا بالفضيل ولا بالايض ولا بهق ولا بالادع ولا بالاجعة ولا بالالفح ولا بالالفح
ولا بالالفح ولا بالايض ولا بهق ولا بالادع ولا بالاجعة ولا بالالفح ولا بالالفح

وكيف **قال** فتبين بن عمرو بن عبد الرحمن الجعفي املأه علي بن مكيته
 قال **قال** رجل من بني تميم من ولد ابي ربيعة زوج خديجة بكنت ابراهيم
 الله عن ابي ربيعة الله الحسن بن علي قال سالت خالتي هند بن
 ابي ربيعة وكان وصافا عمر حليته رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا
 اشتبهت ان يصلي مني ثوبا اعلق بذكره فقال كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فجاءتني ثوبا لا ارجع ثوبا لغيره
 البدر الكوفي من البرقع وافق من المشرك علي بن الهيثم رجل
 الشعر ان ابراهيم بن عفيفه فرق والافلاجا ومثله ثوبه ابراهيم
 اذا هو وقبره ازهر اللؤلؤ واسع الجبين ازج الحواشي ثوابه في
 فرق بينهما عن يدي العقب افتر العقب له نور يغلو بحسبه من
 لم ينل مثل اشتهر كثر اللحن فسهل الخديعة فليج العقب مقيع الارض
 لا في المشرقة كان غنقه جيد لا مية بصباء البضة معتدل الخلق بل
 لم يمتا من سوار البلع والصدور عريضة الصدر ما بين المنكبين
 ضخ الكرا ليمر اسوار المتجول موصول ما بين اللبنة والسترة مشتمل
 يحمي كالحلقة عار التديبين والبلع ما سوى ذلك اذا شعر الذراعين
 والمنكبين واعمال الصدر لحويد الزينة رجل الراحة فتنش الكيس و
 الغد ميس صايل الاخر افقطن الاخطيل مديح الغد ميس جنوا
 غنصها الماء لئلا انقلعها بظلمة انكبا ويخشع هوذا امرج المشيت
 المشي كما نيا بظلمة من صيب واذ التفت التفت جميعا خلاض الضم
 انظر الى الارض الجول من نكف الى السماء جل نكف الملائكة يمشون
 الكاين وبيته وبيته زوم لفي بالامام **حدثني** ابو موسى محمد بن
 المشي

واصله التلمذة الطويلة التي
 مشي به جريدها لثقا وال
 وقد يظن ان الجبين على الجمجمة
 وهو كرا هذا تشبهت لفتا
 او قال شاربيل الاطوار
 له راحة لوانه عيشه جود
 على ابراهيم بن الهيثم
 له من لا تشبه لغيره
 وبعثت الصخر اجل من الدم

المشي
 المشي
 المشي

المشي **قال** محمد بن جعفر بن شعبة عن معاذ بن عمار قال سمعت جابر
 بن سمرة يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم خليج البع اكل العين
 منهوس العقب قال شعبة فلت لمساك بن جري ما ضليج البع قال
 علي بن البع فلت ما اكل العين لمساك بن جري فلت ما منهوس
 العقب قال فليل لحم العقب **حدثني** عن ابي بصير بن الغيا
 سمع عن اشعث يعني ابي سوار عدا ابي الهيثم عن جابر بن سمرة قال
 رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة افكيا عليه حلة حمراء فجل
 انكر اليه والي الفجر فها هو احمر عرج من الفجر **حدثني** معياض بن وكيع
قال حميد بن عبد الرحمن بن اسود عن ابي بصير عن ابي الهيثم قال قال
 رجل البراء ابي عازر اكان وجده رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الصبي
 قال لا مثل الفجر **حدثني** ابو داود او داود الطاطبي عن ابي الهيثم عن ابي
 بن شعبة عن صالح بن ابي الاغض عن ابي شعبة عن ابي الهيثم عن ابي
 هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ابيض كذا يبيض من بقره رجل
 الشعر **حدثني** فتيبة بن سعيد عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله ان
 الاله صلى الله عليه وسلم قال عرض علي الانبياء فاذا اموسى من رجال
 كانه من رجال فتورته ورايت عيسى بن مريم فاذا افر من رايته بل
 مشبه عروته بن مسعود ورايت ابراهيم فاذا افر من رايته به شبيه
 صالح يعني نوح ورايت جبريل فاذا افر من رايته به مشبه احمق
حدثني محمد بن بشر وسليمان بن وكيع الملقب واحدا **قال** محمد بن
 جابر بن سمرة عن ابي بصير عن ابي الهيثم عن ابي بصير عن ابي الهيثم
 النبي صلى الله عليه وسلم وما بقي على وجه الارض اخر رمال غير فلت قال

من الرجال
 اسمه ابراهيم بن قيس
 في السماع وفيه
 من الرجال
 جميعهم وهم اعيان هو

الاب
 اخره موت ابي الهيثم
 مائة او مئتين وذا الصبح

9

فصل ۲

100

卷八

وعليه مرارة شعير امونا **نا** يسفون عيسى **نا** وكيع **نا** بونهم بن ابي الله
البحاق عا ابيه عن الشعب عذرة بن المخرمة بن شعيب عن ابي
ابن النبي صلى الله عليه وآله لم يفرح بنبوته ما يقض الكيس **نا**
في شهر من شهر رسول الله صلى الله عليه وآله حدثني فتيت بن هبة
عن ابي الاخير عن مسك بن حرب قال سمعت النعمان بن بشير
يقول السهم والسم والشراب ما شئت من لغير ابي النبي صلى الله
عليه وآله وما يجد من ذلك ما يشاء **نا** بطنه **نا** هارون بن ابي
نا عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت انكنا ال محمد
فكث شعرا ما نستوقفا فذيقا ان هو الا الماء والشم **نا**
الله بن ابي **نا** سيار **نا** سفلين اسلم عن يزيد بن ابي منصور
عن ابي عبد الله كالحمة قال شكوت الى رسول الله صلى الله عليه وآله
الجوع ورعنا عن الجوع عن عبيد بن جريح عن رسول الله صلى الله عليه
وآله عن بكير بن عبيد بن ابي عن ابي عن ابي عن ابي
كالحمة لا تعرف الامر هذا الوجه ومعني قوله ورعنا عن الجوع
عن عبيد بن جريح قال كان اهلهم يشربون بكيفية الحجة مع الحظ وال
الضعف الخ بد من الجوع **نا** محمد بن اسمعيل **نا** اذ ع بر ابي ابي
نا شعبان ابو معاوية **نا** عبد المالك بن عوف عن ابي سلمة ابراهيم
الاحول عن ابي دقيرة قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وامر به ساعته لا يخرج
فيما ولا يلغ فيهما احد فأتاه ابو بكر فقال ما جاء بك يا ابا بكر
قال خرجت القور رسول الله صلى الله عليه وآله وانخرجت وجهه والتبيل
عليه ولم يلبث ان جاء عمر فقال ما جاء بك يا عمر قال الجوع يا رسول
الله

يا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله واذا قد وجد ث بعض
بالك فاطلغوا الى منزل ابي الهيثم ابي الشيطان الانصار و
كان رجلا كثير الغل والثراء ولم يكن له محرم فلم يجدوه فقالوا لا
اتد ابنا صا حكي ففالت انطلق يستغيث لنا الماء فلم يلبثوا ان
جاء ابو الهيثم بغربة يزعمها فوضعا جاء يلتزم النبي صلى
الله عليه وآله و بعد يد بآبيه وامه في انطلق بهم الى حديقته فيسكن
لهم بسطها في انطلق الى غلته فجاء يوقف فوضعه فقال النبي صلى
الله عليه وآله اولا تنقبت لنا من ركب فقال يا رسول الله اني ارب
ان تخمنا روا او تخمنا من ركبهم وبنيهم فكلوا وشربوا من الماء
فقال النبي صلى الله عليه وآله ولم بعد اوان نفسي يد من الشبع الخ
تسلكون عمة يوم القيمة فكلوا وشربوا من ركبهم وبنيهم فكلوا
نطق الله ابو الهيثم لصنع لهم كعكها فقال النبي صلى الله عليه
وآله لانه عن ابي **نا** في حديث له عن ابي اذ اتاهم بها فكلها
فقال النبي صلى الله عليه وآله هذا لكم علكم قال لا قال فاذ انكنا
فأتته فالت النبي صلى الله عليه وآله و ابراهيم بن اسير ليس معهما ثالث فأتاه
ابو الهيثم فقال النبي صلى الله عليه وآله و اخره منهما فقال يا نبي الله
اختر لي فقال النبي صلى الله عليه وآله و انكنا فأتاهم بها فكلها
فأتته فالت النبي صلى الله عليه وآله واستوص به معزوا فأتاه ابو الهيثم الى
امرأتها فاجر بها بقول رسول الله صلى الله عليه وآله فقال امرأتها ما
انت يتالغ ما قال فيه النبي صلى الله عليه وآله و الا ان تعفني قال عفو
عني فقال النبي صلى الله عليه وآله و غفر الله لهما ان السبع تبتع ثبيل

صلى الله عليه وآله قال كان اذا مشى تفلح كما نأينحه **عنه حديث**
 سليمان بن وكيع **قال** عن الحسن بن عثمان بن مسلم بن عمار عن
 نافع بن عيسى بن ملح عن عمار قال كان النبي صلى الله عليه وآله
 مشى تفلح كما نأينحه **عن** رسول الله صلى الله عليه وآله
باب في تفتح رسول الله صلى الله عليه وآله وتفتح حديث
 يوسف بن عيسى بن وكيع **قال** التزييع بن عيسى عن يزيد بن ابي
 انصر بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله **تفتح** كان
 ثوبه ثوب **باب في ما جاء في جليسة النبي صلى**
الله عليه وآله **عنه حديث** عبد بن حميد **قال** نافع بن مسلم **قال** عبد
 الله بن عثمان بن عاصم عن عيسى بن عمار عن عمار بن
 الله صلى الله عليه وآله **عنه حديث** وهو قاعد القرفظا قالت فلما رايت
 رسول الله صلى الله عليه وآله المتخشع **عنه حديث** في المجلس اربعه من العرق
عنه حديث سعيد بن عبد الرحمن الخزاز وغير واحد **قالوا** نافع بن
 عن الزبير بن عباد بن تميم عن عمار **عنه حديث** انه را النبي صلى الله عليه وآله
 مستلقيا **عنه حديث** واضع احد رجليه على الاخرى **عنه حديث** سلمة
 بن شبيب **قال** عبد بن ابراهيم المزي **قال** نافع بن مسلم الانصاري
 عن ربيع بن عبد الرحمن بن ابي مسعود عن ابيه عن عمار **عنه حديث**
 الخدري **قال** كان رسول الله صلى الله عليه وآله **عنه حديث** اخا جليسا **عنه حديث**
 احتجبت بيده صلى الله عليه وآله **باب في ما جاء في تكاثر رسول**
الله صلى الله عليه وآله **عنه حديث** عبد بن حميد **قال** عبد الله بن محمد
 قال انما كان رسول الله صلى الله عليه وآله **عنه حديث** في جليسة
 في المجلس **عنه حديث**

في المجلس

قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله **عنه حديث** وسأله عن علي بن
عنه حديث حميد بن مسعدة **قال** بشر بن الجهم عن عمار
 الرحمن بن ابي بكر عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 الا احدثك بكبير الكبار **قال** يا رسول الله قال الا تشارك باله
 وعفوف الوالد **قال** وجلس وكان متكئا **قال** وشهادة الزور
 او قول الزور **قال** رسول الله صلى الله عليه وآله **عنه حديث**
 قال لميته **عنه حديث** فتيبة بن سعيد **قال** تفتح عن علي بن الاقص
 عن ابي حنيفة قال رسول الله صلى الله عليه وآله **عنه حديث**
 متكئا **عنه حديث** محمد بن بشر **قال** عبد الرحمن بن عيسى **قال** سليمان
 عن علي بن الاقص **قال** سمعت ابا جعفر يقول **قال** رسول
 الله صلى الله عليه وآله **عنه حديث** لا اكل متكئا **عنه حديث** يوسف بن عيسى
قال وكيع **قال** اسراء بن عمار عن جابر بن سمرة **قال** رايت رسول
 الله صلى الله عليه وآله **عنه حديث** متكئا **عنه حديث** قال ابو عيسى لم يذكر
 وكيع فيه علي بن ابي طالب **عنه حديث** روى غير واحد عن اسراء بن
 وكيع **عنه حديث** ولا نعلم احدا ذكر فيه علي بن ابي طالب **عنه حديث**
 عن اسراء بن عمار **عنه حديث** **باب في انكسار رسول الله صلى الله**
عليه وآله **عنه حديث** عبد الله بن عبد الرحمن بن عمار **عنه حديث**
عنه حديث انما جاء به سلمة عن حميد عن ابي بصير ان النبي صلى الله
 كان شاكيا **عنه حديث** يتوكأ على اسنانه **عنه حديث** فقل
 توشح به صلى الله عليه وآله **عنه حديث** عبد الله بن محمد بن المبارك **قال** عطاء
 بن مسلم الخزاز الحلي **قال** جعفر بن برقان عن عطاء بن ابي رباح

علي اكبر الكلابي

فالا

فالا

عن ابن عمر بن الخطاب
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أنه قال: من شرب ماء من
ماء زمزم لم يضره شيء

ابوداود وسليمان بن سعيد النخعي ^{عن عبد الرزاق عن معمر بن}
ابو عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم ^{عن معمر بن}
محمد بن بشر ^{عن معمر بن} وعبد الرحمن بن ميمون ^{عن معمر بن}
عن قتادة ^{عن معمر بن} قال كان النبي صلى الله عليه وسلم ^{عن معمر بن}
بلاء فأتى بطعام أو دعى له فحلت ^{عن معمر بن} اتبعته وأقمته ^{عن معمر بن}
يحيى ^{عن معمر بن} فتيبته ^{عن معمر بن} فأتى ^{عن معمر بن}
غالب ^{عن معمر بن} عن أبيه ^{عن معمر بن} قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم
فرايت عنده دابة يطلع فقلت ما هذا فقال تكثرت له دابة ^{عن معمر بن}
ابو عيسى وجابر هذا هو جابر بن حارث ويقال ابن أبي حارث وهو
رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعرف له إلا هذا الحديث ^{عن معمر بن}
أحمد ^{عن معمر بن} فتيبته ^{عن معمر بن} عن معمر بن مالك ^{عن معمر بن}
بن أبي سلمة ^{عن معمر بن} أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول ^{عن معمر بن}
صلى الله عليه وسلم ^{عن معمر بن} الطعام ^{عن معمر بن} فقال ^{عن معمر بن}
الله عليه وسلم ^{عن معمر بن} إلى ذلك الطعام ^{عن معمر بن}
جزأ من شجرة ^{عن معمر بن} من فانيه ^{عن معمر بن} وفديا ^{عن معمر بن}
عليه وسلم ^{عن معمر بن} يتبع ^{عن معمر بن} الدابة ^{عن معمر بن}
أحمد ^{عن معمر بن} أخطب ^{عن معمر بن} أجمع ^{عن معمر بن} الأمر ^{عن معمر بن}
فالتوا ^{عن معمر بن} أبو داود ^{عن معمر بن} عن هشام ^{عن معمر بن}
عنده ^{عن معمر بن} قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ^{عن معمر بن}
أحمد ^{عن معمر بن} الحديث ^{عن معمر بن} ابن محمد ^{عن معمر بن}
ابن جهم ^{عن معمر بن} عن أبيه ^{عن معمر بن} عن أبيه ^{عن معمر بن}

عن أبي جهم عن أبيه عن أبيه

رضي الله عنه ^{عن معمر بن} أخرجه ^{عن معمر بن} عن أبيه ^{عن معمر بن}
مثنى ^{عن معمر بن} فأتى ^{عن معمر بن} إلى الصلاة ^{عن معمر بن}
عن سليمان بن ميمون ^{عن معمر بن} عن عبد الله بن الحارث ^{عن معمر بن}
الله عليه وسلم ^{عن معمر بن} شاة ^{عن معمر بن}
عن أبي ^{عن معمر بن} عن أبيه ^{عن معمر بن}
قال ^{عن معمر بن} مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ^{عن معمر بن}
ثم أخذ ^{عن معمر بن} الشجرة ^{عن معمر بن}
والله ^{عن معمر بن} الشجرة ^{عن معمر بن}
فقال ^{عن معمر بن} له أفندك ^{عن معمر بن}
الأم ^{عن معمر بن} محمد بن فضيل ^{عن معمر بن}
قال ^{عن معمر بن} النبي صلى الله عليه وسلم ^{عن معمر بن}
فنهض ^{عن معمر بن} محمد بن بشر ^{عن معمر بن}
بن محمد ^{عن معمر بن} عن أبيه ^{عن معمر بن}
كان ^{عن معمر بن} النبي صلى الله عليه وسلم ^{عن معمر بن}
يترى ^{عن معمر بن} أن اليهود ^{عن معمر بن}
أبان ^{عن معمر بن} بن جهم ^{عن معمر بن}
لنبي ^{عن معمر بن} صلى الله عليه وسلم ^{عن معمر بن}
ناول ^{عن معمر بن} الذراع ^{عن معمر بن}
للشاة ^{عن معمر بن} من ^{عن معمر بن}
راع ^{عن معمر بن} ما ^{عن معمر بن}
عن ^{عن معمر بن} فليح ^{عن معمر بن}

ياكل وعلى معه ياكل وقال رسول الله صلى الله عليه وآله يا علي فاك
فلا قد قال يجلس على النبي صلى الله عليه وآله ياكل فالت في حلقه له
صلياً وشجراً وقال النبي صلى الله عليه وآله يا علي من فداك فدا
او بقل لك **حديث** محمد بن غيلان قال في تفسيره عن علي بن
عمر لمحت بن يحيى عن علي بن عيسى بن كاهن عن علي بن عيسى بن
المنعم قال قال كان علي بن النبي صلى الله عليه وآله ياتيه فيقول اعندك
غدا فاقول لا فيقول اني صائم فالت فالت يوم فالت فالت رسول
الله انه اهديت لاهلية قال وما هي فالت فالت قال اما ان
اهبت ما يافالت في الكمال **حديث** محمد بن عبد الله بن محمد بن
برجس بن غياث قال في تفسيره عن محمد بن ابي يحيى الاسدي عن
جني بن ابي امية الا عورى عن يونس بن عبد الله بن سلام قال
رايت النبي صلى الله عليه وآله في اخذ كسرة من خبز شجرة ووضع عليه
ثمة وقال هذا اداع هذا والكل **حديث** محمد بن عبد الله بن
سعيد بن مسلم عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن رسول الله
صلى الله عليه وآله وان كان يجرد الشغل قال عبد الله بن يعقوب
الطعام **باب** ما جاء في صفة وضوء النبي صلى
الله عليه وآله **حديث** محمد بن احمد بن منيع قال سمعت ابا
عراية عن ابي بصير عن ابي بصير عن رسول الله صلى الله عليه
وآله في الخلاء فغرب اليه كعبا فقالوا لانا نتيك بوضوء فقال
انا امرت بالوضوء اذا قمتم الى الصلوة **حديث** محمد بن
الرحمان بن خزيمة قال سمعت ابا بصير عن رسول الله صلى الله عليه وآله

ط
في فريضة العبد المرحوم

ط
في اصله كوعا فوجد الطعام
م اياه فله ان ياكله حتى
يشبع من غير فضا عند
الشهوية وجب
وعند المأكلة وجب وجوبه
فقال الفضل

ط
في فريضة العبد المرحوم

ط

في الحويرة عن ابي بصير قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله
من الغابة فالت في طلع فليل له الا تقوضا قال انا في فالت **حديث**
يحيى بن موسى عن عبد الله بن نسيب قال في تفسيره في بيع **حديث** فتنية **حديث**
الكرخي الجرجاني عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن
البارقي قال فرأيت في التورية ان بركة الطعام الوضوء بعد ذكر
الله للنبي صلى الله عليه وآله واخبرته في اخبرته في التورية فقال النبي
صلى الله عليه وآله وبركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعد **باب**
قوله النبي صلى الله عليه وآله في الطعام وبه ما يفرغ منه
حديث فتنية بن سعيد قال ابلغني عن ابي بصير عن ابي بصير
عن رافة النابغة عن حميد بن اوس عن ابي بصير عن ابي بصير عن
قال الكشي عن النبي صلى الله عليه وآله في يوم فالت في الطعام فالت
كان في بركة منه اول ما اكلت ولا اكل بركة في راحة فالت في رسول
الله كيف هذا قال انا اكرظ اسم الله من الكمال في فقد منه اول
يسمع الله فاكل معه الشيطان **حديث** محمد بن ابي بصير عن ابي بصير
ور **حديث** محمد بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
بن عمير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
الله صلى الله عليه وآله ولما اكل احدكم فتنية ان يتذكر الله تعالى في كل
لحظة فليقل بلسان الله اوله وآخيه **حديث** محمد بن ابي بصير
العامية السلي **حديث** محمد بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عن عمير بن ابي بصير عن ابي بصير عن رسول الله صلى الله عليه وآله
لحلم فقال اذن يا بني قيس الله وكل يمينك وكل ما يليك **حديث**

ط
في فريضة العبد المرحوم

ط
في فريضة العبد المرحوم

ط
في فريضة العبد المرحوم

ط
في فريضة العبد المرحوم

ط
في فريضة العبد المرحوم

ط
في فريضة العبد المرحوم

ط
في فريضة العبد المرحوم

ط
في فريضة العبد المرحوم

ط
في فريضة العبد المرحوم

ط
في فريضة العبد المرحوم

ط
في فريضة العبد المرحوم

وبارك لنا ما عشنا و... **اللهم** انا ابراهيم عبدك وخليتك و
 نبيك واني عبدك ونبيك واني عبدك ونبيك واني عبدك ونبيك
 بمثل ما اعطاك به المنة ومثل ما عفا عني من ذنوبي
 وبمحبته يا ذا الجلال والإكرام **حدثنا** محمد بن حميد الترمذي **حدثنا** ابراهيم
 ابن المختار عن محمد بن ابي عمار عن ابي عبد الله بن محمد بن عمار بن
 يوسف عن ابي الربيع بن سليمان بن عمار قال كنت بعثت معي دابة من عمار
 بفتاح من رطب وعليه اجرة من فتاة وزغيب وكمان النبي صلى الله عليه
 وعلى آله وسلم في الغداة فلما تيسرته بها وعندك حليقة قد قد من الثوب
 من الجمر بن قتيبة يكره منقها فاعطانيه **حدثنا** علي بن جابر اخبرنا
 شريك عن عبد الله بن محمد بن عمار عن ابي الربيع بن سليمان بن عمار
 قال كنت اتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بفتاح من رطب واجرة زغيب
 فاعطانيه من رطب حليقة او قال لا يا هبة **باب** **حديث**
شرب النبي صلى الله عليه وسلم **حدثنا** ابراهيم بن ابي عمير
حدثنا شعيبان عن معمر بن الزهري عن عروة عن عائشة قالت
 كان اجاب الشرايط التي روى الله صلى الله عليه وسلم الخلفاء البارحة
 قال ابو عبيد بن ربيعة عن شعيبان بن عيينة عن هذا الحديث عن
 معمر بن الزهري عن عروة عن عائشة روى عبد الله بن ابراهيم
 وعبد الزراف وغير واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكروا
 فيه عن عروة عن عائشة ورواه ابو الزهري وغير واحد
 عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم وامر سلفا **قال** ابو عبيد
 انما اسند ان بن عيينة من يبر المنابر **حدثنا** احمد بن منيع

معاذ

حدثنا

حدثنا اسماعيل ابراهيم بن ابي بصير **حدثنا** علي بن زياد عن عمر هو
 ابن ابي حرمته عن ابراهيم بن ابي بصير قال اخذت مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انا وخالتي بن الوليد علي ميمونة فجاء قتل باناء من
 لبيد فبشر رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا علي ميمونة وخالتي
 بشماله فقال له الشربة لك وان شئت اترقه بقا خاله او
 فقلت ما كنت الا وقر علي شربة واحدة قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يا من احب الله كما احب الله اليه فليقل **اللهم** يارك لنا جيل
 والحمد لله غير امثلة ومن سفاك الله لنا جيلك **اللهم** يركون
 فيه وزنا منه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ليعر شرب
 بخمر مكان الطعام والشراب الا اللب **قال** ابو عبيد بن ميمونة
 بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي خالته خالته بن الوليد
 وخالته بن عباس وخالته بن زياد بن الاصم واخلف الناس من رواية
 هذه الحديث عن علي بن زياد بن جندب عن جندب عن جندب عن جندب
 عن عمر بن عبد ملة وروى شعيب بن عمار عن علي بن زياد عن عمر بن عبد ملة
 والحسين بن عمار عن ابي جندب بن ابي جندب **حدثنا** ابراهيم بن ابي عمير
حدثنا علي بن ابي عمير **حدثنا** احمد بن منيع **حدثنا** شعيب
 اخبرنا عن اصحاب الاحول ومغيرة عن الشعبي عن ابي عبد الله عن النبي
 صلى الله عليه وسلم واشرب من زمزم ونحوها **حدثنا** فقيهة بن سجي
حدثنا محمد بن جعفر عن حميد بن اعرج عن عمر بن شعيب عن ابي
 عرجة قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب فاني
 فاعدا **حدثنا** علي بن ابي حمزة **حدثنا** ابي الياسر عن اصحاب

غيره ليس

فلا تجد لونه في انفسه وانفس
 من يترك جميعه او شرب خالته الخال
 والاهل من شرب الخال
 لما به يترك جميعه الخال
 والاهل من شرب الخال
 لما به يترك جميعه الخال

عن الشعبي عن ابي عمار قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
من زمزم فشرى وهو فداي **حدثنا** ابو كريب محمد بن العلاء ومحمد
بن كريب الكوفي قال **حدثنا** الفضيل عن الاعمش عن عبد الملك
بن ميسرة عن النزال ابن سمير قال اوتي علي بكوز من ماء وهو
في الرحبة فاحد منه كفاً فغسل به يده مضيق واستنشق
ومسح وجهه وذراعيه وراسه ثم شرب وهو فداي ثم قال هذا
وصوه من ان يحدث بكفارة ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل
حدثنا فقيهة بن سعيد و يوسف بن حماد قال **حدثنا** عبد الو
ارث بن سعيد عن ابي عامر عن انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه
وام كان يتنعم في الاناء ثلاثاً اذا شرب ويقول هو امرا واروي
حدثنا علي بن خنيس اخبرنا عيسى بن يونس عن سعد بن
كريب عن ابيه عن ابي عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا شرب تقبض
من ثوب **حدثنا** ابن ابي عمير **حدثنا** سعيد بن جابر عن جابر بن
بن جابر عن عبد الرحمن بن ابي عمير عن جده عن ابيه عن ابيه
لاخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فشرى من فدية معلقة
فادى بها فمشت اليه فوطئته **حدثنا** محمد بن بشر **حدثنا**
عبد الرحيم بن محمد **حدثنا** عروة بن ثابت الانصاري عن ثمامة
بن عبد الله قال كان انصر ابن ملك يتنعم في الاناء ثلاثاً وزعم
انصر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتنعم في الاناء ثلاثاً **حدثنا**
عبد الرحيم اخبرنا ابو عاصم عن ابي جابر عن عبد الكريم عن
البراء بن رزيق عن ابيه عن انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه

وام لاخل وفيرت معلقة فشرى من فدية معلقة وهو فداي فقامت
ام سليم ثم اهورا من الفريفة فوطئته **حدثنا** احمد بن ناصير
النيصافوري **حدثنا** ابي حنيفة بن محمد القزويني **حدثنا** عبيدة بن
نابك عن عاصم بن عبيد بن ابي وقاص عن ابيه عن النبي صلى الله
عليه وام كان يشرب فداي وقال بعض غيبة بنث فداي **حدثنا**
ما جاء في نعتي رسول الله صلى الله عليه وسلم **حدثنا** محمد
بن رافع وغيره واحد قالوا اخبرنا ابو احمد الزبيدي **حدثنا** شيخان
عن عبد الله بن المختار عن موسى بن انس بن مالك عن ابيه قال كما فارت
تت في رسول الله صلى الله عليه وسلم فمكة يتكلم منقاه **حدثنا** محمد
بن بشر **حدثنا** عبد الله بن جرير عن عروة بن ثابت عن عروة
بن عبد الله قال كان انصر ابن ملك لا يبرد اليه وقال انصر
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يبرد اليه **حدثنا** فقيهة بن سعيد
حدثنا ابن ابي عمير عن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن ابيه
عن ابيه عن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث لا تقرأ
الوسيلة والادعية واللبس **حدثنا** محمد بن عيسى بن عبد الله
ابو داود الحنفي عن شعبة عن ابي الجوزي عن ابي نضر عن
الحقاني عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
كل من اكل مالاً من كسبه ربحه وخير لونه وطيب انفسه واما كسبه
لونه وخير ربحه **حدثنا** علي بن يحيى **حدثنا** اسمعيل بن ابي
هشيم عن الجوزي عن ابي نضر عن ابي الطباع عن ابي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم مثله **حدثنا** محمد بن عيسى

فد
على الرعيان فانه
خرج من الجنة

يَتِيمَهُ يَتِيمَهُ وَقَوْلُهُ

الحطيم اذا تكلم قال
قل لا اله الا الله

ع

عن ابن عباس قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال القوم وكان وصافيا فقلت له في منطلق من رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه
 ولم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم متواضعا لا عزاء لا يمر
 الزكوة ليست له راحة طويلا الضكت لا يتكلم بغير حاجة يفتتح
 الكلام ويختمه بامتداد وقد يتكلم بمواعظ الكلام فلهذا لا يفتتح ولا
 يختم بغيرها بل لا يفتتح بغيرها ولا يختم بغيرها ^{ويعود في الطبع} ^{ويعود في الطبع} ^{ويعود في الطبع}
 شيئا غير ان لم يكن يعلم لا واما ولا يمدح ولا لا تعظمه الدنيا وما
 كان لثاقوا لا تغذي الحق لم يعلم الحق بغيره حتى يتفكر له لما
 يغيب لنعمه ولا يتفكر لثاقوا الا بشئ اشبه بكلمة كلفها ولا
 تعجب قلبها واذا اتخذت انصلا بغيرها وهو في راحة اليمنى بلوى
 ابهامه اليسرى واذا غلب اعرض واشتد جل سمكه التبعه من
 صلى الله عليه وسلم **باب في فضل النبي صلى الله عليه وسلم**
الله عليه وسلم **باب في فضل النبي صلى الله عليه وسلم** **باب في فضل النبي صلى الله عليه وسلم**
 الاعمش عن ابراهيم عن عبيدة بن الجراح عن عبد الله بن مسعود
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لاعم في اخراجه من النار حتى
 جاءته رجل يخرج منها زحفا فيقال له انطلق يا رجل الجسد
 قال ويناصك لي دخل فيجد الناس قد اخذوا النار له ويرجع ويقول
 يا رب قد اخذ الناس المنازل فيقال له انك في النار انك في النار انك
 كنت فيه ويقول نعم فيقال له ثم قال ويتحلى فيقال له ولعلك
 لا تمنيت وعشر اشعاب الدنيا قال ويقول اني من من واثق
 الملك قال ولقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم في النار عني مدته
 نواجز **باب في فضل النبي صلى الله عليه وسلم** **باب في فضل النبي صلى الله عليه وسلم** **باب في فضل النبي صلى الله عليه وسلم**

بسم الله الرحمن الرحيم

ووجدنا طه صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين خفيفتين ثم
 صلى ركعتين طويلتين طويلتين طويلتين ثم صلى ركعتين
 وهما دون اللتين قبلهما ثم صلى ركعتين وهما دون اللتان قبلهما ثم صلى
 ركعتين وهما دون اللتان قبلهما ثم صلى ركعتين ثم اوتر بركعة ثلاثا ثم
 ركعت **حدثنا** ابي اسحاق بن موسى **حدثنا** معمر بن **حدثنا** مالك عن سعيد بن
 ابي سعيد المقرئ عن ابي سلمة بن عبد الرحمن انه اخبرنا انه سأل
 عمار بن ياسر كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فقال
 كان صلى الله عليه وسلم في رمضان ولا يركب على
 احدى شئ ركعتين يصلح ان يجالا تسئل عن حديثه وطول ركعتيه ثم
 يصلح ان يجالا تسئل عن حديثه وطول ركعتيه ثم يجله ثلاثا فالتا عا
 يشته فله يار رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان توتر قال يا عمار يشته ان عيني
 تنامان ولا ينال قلب **حدثنا** ابي اسحاق بن موسى **حدثنا** معمر بن **حدثنا** مالك
 عن ابي اسحاق عن عروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لم يركب من الليل احصا احد عشر ركعة يوتر منها بواحدة فاذا قرأ
 منها احدى عشر ركعة الا ان **حدثنا** قتيبة عن مالك عن ابن شهاب
 نحوه **حدثنا** ابو الامام **حدثنا** ابو الامام عن ابن ابي اسحاق عن ابي
 سويل عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يركب من الليل تسع ركعات **حدثنا** معمر بن **حدثنا** مالك عن يحيى بن
 ادم **حدثنا** سفيان الثوري عن الامام **حدثنا** معمر بن **حدثنا** محمد بن المشي
حدثنا محمد بن جعفر اخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة عن ابي حمزة
 رجل من الانصار عن رجل من بني عكر عن جديعة بن اليمان انه مع
 النبي صلى الله عليه وسلم من الليل قال فلما دخل في الصلاة قال الله اكبر

حديث ابي اسحاق عن عروة
 معمر بن موسى
 فخره

نحو

واو الملكوت والملكوت والجبروت والكبرياء والعظمة قال في الصلاة ثم
 ركع فكان ركوعه غوامر فيهم وكوعه وكان يقول لا اله الا الله محمد
 بن عبد الله فغوامر فيهم وكان يقول سبحان ربى الاعلى سبحان ربى الاعلى
 ثم رفع رأسه فكان ما بين السجدةتين غوامر من السجود وكان يقول رب
 اعز علي حتى قرأ البقرة وال عمران والمائدة والانعام شجرة
 التي شجرة المائدة والانعام **حدثنا** معمر بن **حدثنا** مالك عن عبد
 الله بن صالح **حدثنا** معمر بن **حدثنا** مالك عن عمرو بن دينار عن معمر بن
 ابي جندب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فمت مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ليلة فاستاك ثم توضأ ثم قام يصلي ففمت معه ويدا
 فاستفتح بالبقرة فلما هي رواية راحة الاوقف فمسأل ولا يبر رواية
 عذاب الاوقف فتعول ثم ركع فكثر ان يعا بغير قيامه ويقول فيامه
 سبحان الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة ثم سجد بقدر ركوعه
 ويقول في سجوده سبحان الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة
 ثم قرأ ال عمران ثم صورته صورته يفعل مثل ذلك **حدثنا** ابو بكر محمد
 ابن نافع البصري **حدثنا** عبد الصمد بن عبد الوارث عن اسمعيل ابن
 مسلم الجدي عن ابي المتوكلة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يا ايها الذين آمنوا ان ليلة **حدثنا** معمر بن **حدثنا** مالك عن سليمان بن
 حرب **حدثنا** شعبة عن الامام **حدثنا** معمر بن **حدثنا** مالك عن عبد الله بن
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انزل فيا ما حتى سمعت بامر ضوء فيل
 له وما سمعت به قال سمعت ان افعة واخى النبي صلى الله عليه وسلم
حدثنا سليمان بن **حدثنا** معمر بن **حدثنا** مالك عن الامام **حدثنا** معمر بن
 بن موسى الانصاري **حدثنا** معمر بن **حدثنا** مالك عن ابي اسحاق عن ابي سلمة

1892

وَنَضْعُ حَامِلَ الْجَنَّةِ الْمَدْفُونِ
وَهُيَ الْمَدْفُونَةُ

علي بن يحيى **قال** سمعنا ابا جعفر عن حميد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال
 عن يوم من ايام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كان يصوم من الشهر حتى يرى انة
 لا يرى يدان يعضر منه ويعضر حتى يرى انة لا يرى يدان يصوم منه شيئا وكفى
 لانقضاء ان نزل من الليل حليا الارابيه حليا ولانا بما الارابيه فابما
حدثنا محمد بن عيسى عن ابي جعفر او **حدثنا** ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي بصير قال
 سمعت حميد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عليه وسلم يصوم حتى يقول ما يرى يدان يعضر منه ويعضر حتى يقول ما يرى يدان
 ان يصوم وما صام شهره الا كاملا من فم المدينة الى رمضان **حدثنا**
 محمد بن عيسى عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 بن ابي الجهم عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عليه وسلم يصوم شهرين متتابعين الا شجاعت ورمضان **قال ابو بصير**
 هذا الصناديق وهكذا قال عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 هذا الحديث عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ان يكون ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 سلمت جميعا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم **هذا** **قال** عبد الله بن محمد
 بن عيسى **قال** ابو بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عليه وسلم يصوم لا شهر من رمضان الا شهرين متتابعين **حدثنا** محمد بن عيسى
 شعبان الا قليلا بل كان يصوم كله **حدثنا** الفاضل بن عيسى عن ابي بصير
قال عبيد الله بن موسى وعلق به غلام عن شعبان عن عاصم عن زرارة
 جعفر عن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم من غرة
 كل شهر ثلثا ايام **وقال** يونس بن عيسى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 المدني عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

عائشہ

عائشة قالت مكان رسول الله صلى الله عليه وآله يصوم بأشهر أكثر
من صيامه بشعبان **حدثنا** محمود بن داود **قال** شجرة عن جده
عن أبيه قال سمعت معاوية قال قلت لعائشة الكا من رسول الله صلى
الله عليه وآله يصوم ثلاثة أيام من كل شهر قالت نعم قلت من أي
كان يصوم قالت كان لا بأس من أيه **قال** أبو بصير **عن** جده
عن أبيه عن يزيد الضبعي البصري وهو ثقة روى عنه شعبة وعبد الو
ارث بن سعيد وحماد بن زيد وإسماعيل بن إبراهيم وغيرهم عن
أبي بصير وهو جده القاسم ويقال إن يزيد الفخام والي مشكول في البعث
الفخام **حدثنا** أبو جعفر عمر بن علي **قال** عبد الله بن داود عن
برجيد عن خالد بن معدان عن ربيعة الجرشية عن عائشة قالت كان
النبي صلى الله عليه وآله يصوم الاثنين والخميس **حدثنا** محمد بن
يحيى **قال** أبو هاشم عن محمد بن ربيعة عن سعيد بن أبي صالح عن أبيه
عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله لم قال تعرض الأعمال يوم
الاثنين والخميس **قال** أبو هاشم **حدثنا** محمد بن علي **قال** محمد بن علي
قال أبو أحمد ومعاوية بن عوف **قال** لا يصوم بر من صور عن
خبيثة عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله يصوم من
الشهر السبت والأحد والاثنين ومن الشهر الاخر الثلاثاء والا
ربعاء والخميس **حدثنا** هارون بن اسحاق **قال** محمد بن علي
عن عوف بن عمرو عن أبيه عن عائشة قالت كان محمد بن علي
تصومه في شهر الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يصومه
فما قدم المدينة صامته وامر به صامه **قال** محمد بن علي
رمضان هو اليوم وثلاثون من شهر رمضان ومن شهر رمضان

وفيه ثوبان من الحرير والحرير
 ابيض من الحرير والحرير
 ابيض من الحرير والحرير
 ابيض من الحرير والحرير

بن عبد الرحمن الاموي وغير واحد قالوا **حدثنا** مسيبان بن عبيدة عن
الزبير بن عريجة عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنظروني كما انظروا النصارى
عيسى ابن مريم انما انا عبد وجو لو اعبدوا الله ورسوله **حدثنا** علي
بن جعفر **حدثنا** مسيبان بن عريجة عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
ان امر التجدد الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقل ان له اليك حاجة
فقال اجلس في اي طريق المدينة فثبته اجلس اليك **حدثنا** علي
بن جعفر اخبرنا علي بن محمد عن رجل الاورعي عن ابي عبد الله عليه السلام قال
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود المريض ويشتد الجوارح
ويترك الجمار ويحرق دعوات العبد وكان يوم فريضة علي حمار
محمود يحمل من ليبي عليه الكا من ليبي **حدثنا** واسطه عن عبد الله
علي الكوفي **حدثنا** محمد بن فضال عن الامام عن ابي عبد الله عليه السلام قال
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذهب الى غار الشجر والاهالي
المنجى فيجب ولقد كانت له درع عند يهوئى فما وجد ما يوجب
حتى مات طوى الله عليه ولم **حدثنا** محمد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام
البحري عن مسيبان عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
بن مكيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم علي رجل اقب وعليه
طبيعة لا تقصا او اربعة ارايح فقال اللهم اجعله محمدا لا ربا له
ولا سمعة **حدثنا** عبد الله بن عبد الله عن اخبرنا علقا اخبرنا حماد
بن مسلمة عن حميد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اني كنت في احد البيوع من ربه
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وكانوا اذا راوا فيهم يقولوا الله
يعلم ما هم كراميتهم لذلك **حدثنا** مسيبان بن عبيدة **حدثنا** جميع
ابن عمر بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام

نهالة

نهالة زوج خديجة يكنى ابا عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
بن علي رضي الله عنهم قال سالت قال هذ بن ابي نهالة وكان
وصافيا عن حليمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا اشتد عن ابي عبد الله عليه السلام
في منقها شيئا فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحفا منقها
يتللا لا وجدته تلتا لواء الفير ليلة البدوي كبر الحديث بطوله قال
الحسن فكنت شفت الحميمين ما تاتى ثم حدثته فوجدته قد سجنف
اليه وسالته عما سالت عنه ووجدته قد سالت اباك عن منقها
ومن خرجته وشكك في يدع منه شيئا قال الحسين في سالت ابي
عن اخول رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان النبي صلى الله عليه وسلم
لا خوله لنفسه ما دوننا له في ذلك وكان اخا الوثي الى منزله جزا
لا خوله ثلاثة اجزاء جزا لله عز وجل وجزا لاهله وجزا لنفسه
ثم جزا لجزءه لبيته وبين الكا من ليبي في ذلك الجزا بل الخاصة علي العا
مته ولا يذخر عنق منقها وكان من سيرة في جزا لاهله ايثار
اهله العظا باديه وفشقه علي قدر خلعهم به الدين فمنهم من
الحاجة ومنع من الحواشي ومنهم من منع من الحواشي فيمنع من
وتبثغهم فيما اهلهم والامة من منعتهم عنهم واخبارهم
بالذي ينبغي لهم ويقول ليلع الشاهد منع الغايب وايلغون
حاجة من لا يستطيع ابلانهم فانه من ابلغ سلكنا حاجة
من لا يستطيع ابلانهم فانه من ابلغ سلكنا حاجة
كبر كنهه الا ذلك ولا يقبل من احد غيبك يدخلون عليه زوايا
ولا يفتقرون الا من كوا فيا ويخرجون اذلة يفتقرون علي الخبر قال
فما لته عن منقها كيف كان يصنع فيها قال كان رسول الله صلى

واحد بر عهدة هو الضيق والمعنى واحد فالأصح **حدثنا** عن
 سالم العلوي عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان
 معه رجل به أثر ضيق قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكلم
 بواجب أعباءه، يكرهه ولما قال قال لأفزع لو فلتع لديعة غ هـ
 الصبر **حدثنا** محمد بن بشير **حدثنا** محمد بن جعفر **حدثنا** محمد بن
 إسماعيل عن أبي عبد الله الجدي عن عائشة أنها قالت لم يكن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم جاحشا ولا متعصفا ولا متعابا ولا متواظفا ولا
 يحزن بالمصيبة الميمنة ولا الميسرة **حدثنا** يعقوب بن يعقوب **حدثنا** يعقوب بن
 الهيثم **حدثنا** عبد الله بن عثمان بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله
 عنها قالت ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدا شيئا فلو إلا
 أن يجاهد في سبيل الله ولا ضرب خادما ولا مملوكا **حدثنا** أحمد بن
 الفقيه **حدثنا** فضيل بن عياض عن منصور بن عوف عن عروة عن عائشة
 قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم متعصفا من مظلمة فلو
 فلو ما لم يتهكم من محارم الله تعالى شيئا فإذا انتفك من محارم الله
 عن وجهه شيء تكلم من أشدهم في ذلك غضبا وما خير بين الأمرين
 أبستر مقام ما يكن موثما **حدثنا** ابن أبي عمير **حدثنا** محمد بن
 بكر المنكر عن عروة عن عائشة قالت استأجر رجل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وأقامه فقال يصر ابن العشي أو أخو العشي ثم إن
 له قال إن له القول فلما خرج فلت يار رسول الله فلت ما قلته ثم التفت
 له القول فقال يا عائشة إن من شئ الناس من يتركه الناس أو يتركه
 الناس انتفا **حدثنا** محمد بن بشير **حدثنا** محمد بن إسماعيل
حدثنا محمد بن جعفر **حدثنا** محمد بن جعفر **حدثنا** محمد بن جعفر

مسلم

ما قيل رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم شيئا فلو فقال لا **حدثنا**
 إسماعيل بن موسى **حدثنا** يوسف بن بكر عن عبد الله بن عمار عن أبيه
 عن محمد بن بكر عن أبي بكر عن عبد الله بن عمار عن أبيه عن رسول الله
 عليه وسلم يقول بوجهه وحديثه على أشرف الفروع يتألم بذلك ومكان
 يقبل بوجهه وحديثه على حشون كمنشأة خير الفروع فقلت يار رسول
 الله أنا خير وأبو بكر فقال أبو بكر فقلت يار رسول الله أنا خير أو عمي
 قال عمر فقلت يار رسول الله أنا خير أو عثمان قال عثمان فلما سألت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه في ذلك **حدثنا** إسماعيل بن موسى
 صيوان بن يحيى **حدثنا** جميع بن عمرو عن أبي عبد الله الجدي قال حدثني
 رجلا من بني تميم من ولد أبي هالة زوج غديجة يكنى أبا عبد الله
 عمر بن أبي هالة عن الحسن بن علي قال قال الحسن بن علي سألت
 أبي عن ميراث النبي صلى الله عليه وسلم جليسا به فقال كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم دايم الحشر معه الخلو ليل الجلات ليمن بوجهه
 ولا غلب ولا غلب ولا غلب ولا غلب ولا غلب ولا غلب ولا غلب ولا غلب
 يشتره ولا يشتر ولا يشتر فيه فذكرت فبعضه من ثلاث الإله ولا
 كثر وما لا يعينه وترك الناس من ثلاث كان لا يدع أحدا ولا يعينه
 ولا يكلم عورته ولا يكلم الأب ما جرى ثوابه وإذا تكلم الخلق له
 حلفاء كما قالوا له ومنهم الكثير فإذا تكلم تكلموا لا يتنازعون
 كلمة الحديث من تكلم عنه ينصوا له حتى يفرغ من حديثه حديث
 أو أنهم يفتك مما يصحكون منه ويتعجب مما يتعجبون منه ويهمل
 للغير على الجفوة من طرفة ومثلية حتى إن كان أحدا من أهل
 عنهم ليستمعوا له ويقول إذا رأيتهم لأب حاجته يلجأها فإن جدوا
 ولا يقبل الشاء إلا من مكان ولا يقطع على أحد حديثه حتى يتجوز

نحو
المشرا
أو ما رواه
عنهم

و
على أيام الحمامة

علي اسماء المصطفى

12V

في رفاقهم قال سمعت ابا عبد الله يقول توفي رسول الله صلى الله عليه
ولم يبقوا من خمر وسنن سنة **قال** محمد بن بشير و محمد بن ابيان
قال لا انا معاد بن هاشم حدثني ابي عن قنادة عن الحسن بن المغيرة
بن حنيفة ان النبي صلى الله عليه وآله في خمر وهو ابن خمس سنين
سنة **قال** ابو عيسى و دعبل لانعرف له سماعا من النبي صلى
الله عليه وآله وكان في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله رجلا **قال**
البحار بن موسى الانصاري **قال** معن **قال** ملك بن انصر عن يونس
ابن عبد الرحمن عن ابي نعيم عن ابي مالك انه سمع يقول كان رسول الله
صلى الله عليه وآله ليحمر بالطين والابيض والابيض
الاصفر والابيض والابيض والابيض والابيض والابيض والابيض
تعلق على راسه من رجليه سنة فافلام بكتة عشر سنين وبالمدينة
عشر سنين وتوفي في راسه من سنين سنة و ابي نعيم
عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
عن عبد الرحمن بن عوف عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
قال **و قال رسول الله صلى الله عليه وآله** **قال** ابو عبد الله
الحسين بن حريش و قتيبة بن سعيد وغير واحد **قال** ابو عبد الله
سبلان بن عيينة عن الزهري عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
فكر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله في كنفه اليتيم ثم
اليتيم في كنفه الى وجهه كانه ورقة ملحها والانس خلق
اي بكره صلى الله عليه وآله **قال** في انفس الناس ان اتعوا و ابو بكر بن وهب
والقاضي الباق و توفي من اخذ ذلك اليوم **قال** حميد بن مسعدة
البصري **قال** سليمان بن اخضر عن ابي عوف عن ابي ربيع عن ابي حنيفة
عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة **قال** كثره مائة النبي صلى الله عليه وآله
عليه

عليه القتيبة

عليه وآله الى مدبره و قالت الى نضر و دعبل بالحيث ليول فيه ثم بال بقات
عليه السلام **قال** **التيث** عن ابي الفوارس عن موسى بن جعفر عن ابي
سليم بن محمد عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
صلى الله عليه وآله وهو في كنفه و عنده فخرج فيه مائة وهو يد غلا يد
في الفدح ثم في الفدح و جعفر صلى الله عليه وآله في كنفه **قال** **اللهم** اعني
على منكرات الكفريات او منكرات الكفريات **قال** الحسن بن الصباح البزار
قال **مبشر بن اسماعيل** عن عبد الرحمن بن العلاء عن ابيه عن ابي حنيفة
عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة **قال** لا انا في كنفه احد ابوه موت بعد
التي رايت من شدة موت رسول الله صلى الله عليه وآله **قال** ابو عيسى
لث ابان رعتي فقلت له من عبد الرحمن بن العلاء فقال دع عبد الرحمن
بن العلاء في اللجلاج **قال** ابو بكر بن محمد بن العلاء **قال** ابو معاوية
عن عبد الرحمن بن ابي بكر عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
الله عنهما **قال** لما في رسول الله صلى الله عليه وآله في كنفه
فقال ابو بكر سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله في كنفه
قال ما في كنفه الا في كنفه **قال** ابو بكر بن محمد بن العلاء
موضع جراحته **قال** محمد بن بشير و عباس بن العنبري و سوار بن
عبد الرحمن و غير واحد **قال** ابو حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة **قال** ابو بكر بن محمد بن العلاء
الله عليه وآله بعد ما مات **قال** نصر بن علي الجهضمي **قال** **قال**
بن عبد العزيز العطار عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة **قال** ابو بكر بن محمد بن العلاء
عليه وآله بعد ما مات **قال** نصر بن علي الجهضمي **قال** **قال**
وفال و ابي حنيفة و ابي حنيفة و ابي حنيفة **قال** **قال** **قال**

عن عبد الله بن عيسى
عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة

البحري **حدث** جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال لما كان اليوم الذي
دخل فيه رسول الله صلى الله عليه وآله المدينة أضواء منعا كل شئ؛ ولما كان
اليوم الذي مات فيه الخلف منعا كل شئ؛ وما نفضنا أيدينا من التراب وانا في
لأفنه حتى انكرنا قلوبنا **حدث** محمد بن عاتق **حدث** عامر بن صالح عن عثمان
ابن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت توفي رسول الله صلى الله
عليه وآله يوم الاثنين **حدث** ابن أبي عمير **حدث** سليمان بن عيسى عن جعفر
بن محمد عن أبيه قال الباقر لما فاض رسول الله صلى الله عليه وآله يوم الاثنين
فكثرت الأليوم وليلة الثلاثاء أو يوم الثلاثاء وذهب من الليل **قال**
سليمان وقال غيري سمعت الصادق من آخر الليل **حدث** قتيبة **حدث**
عبد العزيز بن محمد عن شريك بن عبد الله ابن أبي نعيم عن أبي سلمة وذهبي
الثلاث **قال** أبو بصير هذا حديثه عن أبي بصير عن علي بن الحنفية
أخبرنا عبد الله بن داود قال سئل عن نبيك صلى الله عليه وآله قال اغشى على رسول
الله صلى الله عليه وآله في مرضه جافاق فقال احضرت الصلاة جفاوانع فقال
مروا بلالا فليؤذن ومروا ابابكر فليصل بالناظر او قال للناظر ثم اغشى
عليه جافاق فقال مروا بلالا فليؤذن ومروا ابابكر فليصل بالناظر جفاوات
عائشة ان ابي رجل اصبى اذا فزع لا انك المقام يكن ولا يستطيع ولو امرت
غيري قال ثم اغشى عليه جافاق فقال مروا بلالا فليؤذن ومروا ابابكر فليصل
بالناظر فليؤذن فليؤذن فليؤذن فليؤذن فليؤذن فليؤذن فليؤذن فليؤذن فليؤذن
وامر ابوبكر فليصل بالناظر ثم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وجد خيفة فقال
انكروا الي من انك على عليه فماتت بريرة ورجل اخر فماتت عليه فماتت
روا ابو بصير رضي الله عنه يذهب لينكح فوافوا له ان يبيت مكانه حتى
فعل ابو بصير فماتت ثم ان رسول الله صلى الله عليه وآله فماتت فماتت فماتت
الله عنه واليه لا اسمع احد ان يذكر ان رسول الله صلى الله عليه وآله فماتت فماتت

فم
وفاة الحسين
يوم الاثنين

فم
وفاة الحسين
يوم الاثنين

صلى الله عليه وآله

صلى الله عليه وآله **حدث** هذا قال وكان المناصر امير لم يكن يومه نبي قبله فامسك
المناصر فقالوا يا صالح انطلق الي صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله فماتت
فماتت ابابكر وهو المنصور فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر
رسول الله صلى الله عليه وآله فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر
الله صلى الله عليه وآله فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر
معدن فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر
ابو بصير قال فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر
وانهم ميتون ثم قالوا يا صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله فماتت ابابكر
الله صلى الله عليه وآله فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر
رسول الله صلى الله عليه وآله فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر
قالوا وكيف يصلي عليه قال يدخل فوق فيكبون ويصلون ويدعون ثم يخرجون
حتى يدخل المناصر فقالوا يا صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله فماتت ابابكر
الله صلى الله عليه وآله فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر
فيه روحه فان السبع يخبرون وحقه لا يمكن فليكن يعلموا ان قد صدق ثم
امرهم ان يغسلوه بنوا ابيهم واجتمع المهاجرون ويتخذون ورون فقالوا
انطلقوا بنا الى اخواننا من الانصار ندخلهم معناه هذا الامر وفلان
الانصار منا امير ومنهم امير **قال الرازي** عن الخطاب رضي الله عنه من
لن مثل هذه الثلاث ثمانية اثني عشر اذ هما في القطار لا يقول لصاحبه لا تحزن
ان الله مع الصابرين **قال** في بعض النسخ فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر
معدن فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر
شيخ فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر
وحذر رسول الله صلى الله عليه وآله فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر
رضي الله عنه فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر فماتت ابابكر

٣٩

يَتَّبَعُ عَلَيْهِ

عيسى عن ابي اسامه بن زيد عن الزهري عن عروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نورث ما تركنا صدقة **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** عبد الرحمن بن مهدي **حدثنا** سفيان عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يترك من ورثة لا ينار ولا درهم اما تركت بعد نفقة ثمانية وخمسة وعشرين وهو صدقة **حدثنا** الحسن بن علي الخلال **حدثنا** بشر بن عمر قال سمعت مكابن بن انس عن الزهري عن ملك بن ابي جهم بن الحداث **قال** دخلت على عمر بن الخطاب عليه السلام في بيتي وكان بيني وبين عمر بن الخطاب عليه السلام والبراء بن عوف وكلمة ومعدية علي والبراء بن مختصمان فقال لهم عمر انتم تذكرون بالبراء الذي يات به تقوم السما والارض اتعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نورث ما تركنا صدقة **قالوا اللهم نعم** وفي الحديث فلقد طويلا **قال** محمد بن بشار **قال** عبد الرحمن بن مهدي **قال** سفيان عن عاصم بن يونس عن زبير بن عتيق عن ابي بصير عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نورث ما تركنا ولا دينار ولا درهم الا ما تركت ولا ميراثا وقال واشكركم العبد والامة **باب في رؤيت رسول الله صلى الله عليه وسلم** **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** عبد الرحمن بن مهدي **حدثنا** سفيان عن ابي اسحاق عن ابي الاحوص عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من رآني في المنام فقد رآني في حيا الشيطان لا يتشبه بي **قال** محمد بن بشار وحماد بن المنبهي **قال** الامد ثنا محمد بن جعفر **حدثنا** شعبه عن ابراهيم بن عمار عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من رآني في المنام فقد رآني في حيا الشيطان لا يتشبه بي **حدثنا** قتيبة **حدثنا** خلف بن خليفة عن ابي مالك الاشجعي عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من رآني في المنام فقد رآني في حيا

ابو عيسى وابو مالك هو سعيد بن كمارق وابو اسحق وكمارق وهو من
 الكتاب النبي صلى الله عليه وآله وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله احاديث
 وصحبه علي بن عيسى ويقول قال خلف بن خليفة رايت عمرو بن حريث
 صاحب النبي صلى الله عليه وآله واذا غلام صغير **حدثني** فتيمة هو ابن سعيد
حدثني عبد الواحد بن زياد عن عاصم بن كليب قال حدثني ابي انه سمع
 ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله من رآه في المنام فقد رآه
 في الشيطان لا يتصل به قال ابي حدثني به ابي عمار فقلت قد رايتك
 في كرم الحمر بن علي فقلت شيعته فقلت ابي عمار انك كان يشرف
حدثني محمد بن بشير **حدثني** ابي ابي عدي عن جندب الجارسي وكان يكتب
 المطابق قال رايت النبي صلى الله عليه وآله في المنام زمانا بن عمار فقلت
 لا يراني ابي عمار رايت رسول الله صلى الله عليه وآله في المنام فقلت لا يراني
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يقول ان الشيطان لا يستطيع ان يتشبّه
 به من رآه في المنام فقد رايت هذا يستطيع ان يتشبّه به الرجل الذي رايت
 في النوم فقال نعم انعت لك رجلا بين الرجلين جسد وكبد احمر الى
 الياض الحبل العيشة حسن الضحك جميل ذو اير الوجه قد ملأت لحيتك
 ما بين يدي هذه الي هذه قد ملأت فخرك **قال** عوف ولا احب الي كان مع هذا
 النعت وقال ابي عمار رضي الله عنه لوراثة في الفقه ما استكملت
 ان تفتت جوف هذا **قال** ابو عيسى ويريد الجارسي هو جندب بن
 موز وهو اقدم من جندب الرقاشي وروى عن الجارسي عمار بن
 رضي الله عنه احاديث ويريد الرقاشي لم يذكر ابن عساكر وهو جندب
 بن ابي الرقاشي وهو يروي عن ابي هريرة بن مالك ويريد الرقاشي ويريد
 الجارسي كلاهما حمير اهله البوق وعوف بن ابي جليله هو عوف الاعرابي
حدثني ابو داود سليمان بن صالح البجلي **حدثني** النخعي شميل قال قال

عوف

عوف الاعرابي اننا اكبر من قتادة **حدثني** عبد الله بن ابي نزيلا **حدثني**
 يعقوب ابن ابراهيم بن سعيد **حدثني** ابي ابي عن ابي شعاب الزهريري
 قال قال ابو سلمة قال ابو قتادة **قال رسول الله صلى الله عليه وآله**
 من رآه بعينه في النوم فقد رآه الحق **حدثني** عبد الله بن عمار
 معلم بن اسحق **حدثني** عبد العزيز بن المختار **حدثني** ثابت عن ابي
 النبي صلى الله عليه وآله قال من رآه في المنام فقد رآه في الشيطان
 لا يتصل به قال وروى المومنين من سنته وان يجره من النسي
حدثني محمد بن علي قال سمعت ابي يقول قال النبي صلى الله عليه وآله
 اذا البتلت بالفضاء فليكن بالاشهر **حدثني** محمد بن علي **حدثني** النخعي
 اخيه بن عوف عن ابي بصير قال هذه الحديث **حدثني** ابي فانظر وانظر
 فاخذون ما ينبغي

الحمد لله والصلاة والسلام على نبي المختار وعلى اهل
 بيته ومن انك به يوم القيامة يوم اللقا وبعد
 من رآه في المنام فقد رايت هذا يستطيع ان يتشبّه به
 الرجل الذي رايت في النوم فقال نعم انعت لك رجلا بين
 الرجلين جسد وكبد احمر الى الياض الحبل العيشة حسن
 الضحك جميل ذو اير الوجه قد ملأت لحيتك ما بين يدي
 هذه الي هذه قد ملأت فخرك **قال** عوف ولا احب الي كان
 مع هذا النعت وقال ابي عمار رضي الله عنه لوراثة في
 الفقه ما استكملت ان تفتت جوف هذا **قال** ابو عيسى
 ويريد الجارسي هو جندب بن موز وهو اقدم من جندب
 الرقاشي وروى عن الجارسي عمار بن رضي الله عنه
 احاديث ويريد الرقاشي لم يذكر ابن عساكر وهو جندب
 بن ابي الرقاشي وهو يروي عن ابي هريرة بن مالك
 ويريد الرقاشي ويريد الجارسي كلاهما حمير اهله
 البوق وعوف بن ابي جليله هو عوف الاعرابي
حدثني ابو داود سليمان بن صالح البجلي **حدثني** النخعي
 شميل قال قال

الحمد لله والصلاة والسلام على نبي المختار وعلى اهل
 بيته ومن انك به يوم القيامة يوم اللقا وبعد
 من رآه في المنام فقد رايت هذا يستطيع ان يتشبّه به
 الرجل الذي رايت في النوم فقال نعم انعت لك رجلا بين
 الرجلين جسد وكبد احمر الى الياض الحبل العيشة حسن
 الضحك جميل ذو اير الوجه قد ملأت لحيتك ما بين يدي
 هذه الي هذه قد ملأت فخرك **قال** عوف ولا احب الي كان
 مع هذا النعت وقال ابي عمار رضي الله عنه لوراثة في
 الفقه ما استكملت ان تفتت جوف هذا **قال** ابو عيسى
 ويريد الجارسي هو جندب بن موز وهو اقدم من جندب
 الرقاشي وروى عن الجارسي عمار بن رضي الله عنه
 احاديث ويريد الرقاشي لم يذكر ابن عساكر وهو جندب
 بن ابي الرقاشي وهو يروي عن ابي هريرة بن مالك
 ويريد الرقاشي ويريد الجارسي كلاهما حمير اهله
 البوق وعوف بن ابي جليله هو عوف الاعرابي
حدثني ابو داود سليمان بن صالح البجلي **حدثني** النخعي
 شميل قال قال

حدثني النخعي شميل قال قال

وفوق سطح من عند كنفوت مستقيمة لم يعلو من كنفات المتعبدات عنوا به انقل
السنوا في والنجون مما اينال كل عام ما يمشون اذ الله ارضهم لا تتسقى
الا اذا صب الغلاب ودفعه وانهم لم يمتنعوا من الزكوة الا بقوت مستقيم
او ثلاث معاجله لا تغل الا الحار عامين او اكثر اذا اختار
وكيف نيت ذلك ان تخرج جماعة فيقوم واحد منهم ويصل ركعتين الاولى بالترشح
والثانية بآلاء الله بآلاء العاقبة بعد معرفة قدر ما يقدره كل واحد عددا ولا يحل
اخذ منهم احد ابعد الصلاة حتى يعرضوا والافضل الاية بالعدد الاقل قبل الاكثر
كما نفعوا عليه ويقال عند اشهاد كل مائة اللوح اجعلني تحت جناح الحبيب ارفع
الجنة ايدوا جعل لى الارض ما يذوكل من عليها ورضا وحياء وطبعا وعند راحة اليك الله
ان تبارك من حول وفوقه وامسوق تحت بؤلك وفوقك جارت مجيب صنع لطيفك وغرا يبعثك
واتي بهر يعرجك من عندك كما جردت عن نبيك يوسف الصديق بحاله مسيد ناجي من السخط
واجب اذا قلعه الشيخ بسبح خمسين نعتنا الله به والطيف يناله من خلك من اراضيم
ما محمد الصلاة

الجميع في الغري
الومطى اعاد
انكسر في

لا تخون على الصبيان ما ضربوا، ولا تقرب بسر ويقي العلم والادب،
 ولا تقرب يبيع علمه والعلم يرفع المولاة الخافعة لم يفروا ولا كتموا
 ولا سر رغبة في العلم طاعة، ولم يجر يمتد والاداء ضربوا واعتدروا على علمهم
 فصر يرفع فافهم ما مثلهم يحل، ان العصور اذا غرمتها امتد لشه، ولا تلب
 البديهة من كلمة التوحيد، سيعود العاقل بلا مزبذ
 والعبدية الصلابة والصلابة على النبي الباع النفسيم
 بغير المالون بالروايل وملاية الابن للاخلاص
 يشتره اتصال بلا كيف تلب

^{١٤٠}

فوق
على بكاء العبدى
عزيمه
منه بغيره بقدرها لا يترك
عليك من الفقر غير هذا الا ان
معه ما كان له في الدنيا
وكانت اعمدته على
العلم والعبادة
فوق
على ضرب اليعلى
ضرب ربع احد
بما اذا فرقتك الحشر
فوق
على العباده

وكل ما خلا من القفوخلا ولو خرا القدر ولو خرا
وكل ما خلا من القفوخلا ولو خرا القدر ولو خرا

قوله
عليه السلام

من قرأ جزءا من كتاب الله
حسنته وثوابه كمن قرأ
الكتاب كله من غير ان
يقرأه

قال عليه السلام عليك بالجرم ما جاء فيه من غير ان
يقرأه بالجرم ما جاء فيه من غير ان يقرأه بالجرم ما جاء فيه
قوله عليه السلام عليك بالجرم ما جاء فيه من غير ان يقرأه
او وان من الزنبي الكحل مثل ذاك ومن عروفي المورس مثل ذاك
ومن الذكور مثل ذاك ومن العسل مثل ذاك فمن ذاك ما يخلط
جميعا ثم جعل منهم سبعة فرة فتا كل كل يوم واحدة على الريقا
لا تلتزم من شدة الحنن عملها ابراهيم لولده واما بابها والحاج والعلوي
رهن الله عند وقال ابن عباس رضي الله عنهما جرت بها فوجدتها
عاصم لنفسه ومن الزيادة لا لا يقرأه

قوله
عليه السلام
ان يذبح شاة على
شبه

قوله
عليه السلام
لا يلزمه

الحمد لله الذي جعل في الارض مشارق الارض ومغاربها
ان يذبح شاة او غيره على الشب مثل اوقال الجدي العلاني ترك
شيئا من عتي كبرائه ليس له ان يذبحه اي مكان شاة بل يلزمه سوف
الي فبر ذاك الولي ثم يذبحه وهو قول الشعب وبه العمل في **الحال**
و**الحد** قال مالك لعل المكر غير لازم وذكر ابن وهب في كتابه
فمنه عن عمر وعك وعبد البر بن عمر وعبد الله بن الزبير وعطاء
ابن ربح وعبد الله بن عبد الله بن عمير ومجاهد وكذا وسرو عن عبد العز
وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن جزيه بن سبط والحسن بن القري وشيخ
ان لعل المكر غير لازم **الحال** من الشب من سبع الى اربع منه

قوله
عليه السلام
غير يذبح

واحدة من الثنية من ولد ولد اجات قبل سابعه فلا عفة له و
في شاة والكل منهما شاة شاة وهو من ثنية امه ولا يجتمع الثوة ما
انذانت لم تزرع وابصرنا زارعا فذمت على التوريك زمر الزرع

قوله
عليه السلام
لا يلزمه

ومن اراد فرائد دليل الخيرات فيمنه في ما اوله عتي يصل لقوله وبعث
فيمنه في ما اوله عتي يصل لقوله وبعث فيمنه في ما اوله عتي يصل
الحامط الى الخراج ولا يقول على الله عليه ولا بعد كل اسم ليل يودي
الى التغير الكثير الكتاب وهو فديم ان يذبحه كل يوم مترا واكثر فله
فضله كثير ومعلم بقدر علم ذاك فليقرأ منه في كل يوم غير الجمعة ثلثه
او يجنيه ايضا الجمعة وكتب احمد بن سليمان ووفد الله في ما وجيه

قوله
عليه السلام
ما قل حج

الحمد لله وحده عدد ما قل حج ما قل حج ما قل حج ما قل حج
في جسمه خمسة اربع رجل وثلاثون اداء امرات لم يحب عليهم قطع ولا
صلى واخرج في جسمه ثلاث ما يذبح **الحمد لله** انظر في كماله وهدى
ايضا ان يذبح في الله استكثر فوم فمات منهم ما يذبح في الله
اصح شكى الى الله واوحى اليه عنتك بالحى الفوم التي لا يذبح اذ
وذا جرت عنك السورة بلا حول ولا قوة الا بالله العلي اعلم في ذلك

قوله
عليه السلام
لا يلزمه

اذا كنت لم تضرب بسيفك في الحرب ولم تكن في الدرب فانك كمثل الثور
لا فرق بينه وبينك الله الا كارع والدرب ومن يقرض العالم بعد عزله يرى انفسا في عي

